المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة طيبة
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
قسم اللغة العربية

ما وصف بالقليل في البحر المحيط لأبي حيّان الأندلسي

دراسة تحليلية

بحث مقدم لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير

"في علم اللغة"

إعداد الطالبة

فوزية إبراهيم سليم العوفي

الرقم الجامعي٢٩٨٥٠٩٤

إشراف

د/ علي عبد الله القرني

أستاذ علم اللغة المشارك بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة طيبة

١٤٣٤هـ ـ ٢٠١٢م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ نَرۡفَعُ دَرَجَٰتٖ مَّن نَّشَآءُۗ وَفَوۡقَ كُلِّ ذِي عِلۡمٍ عَلِيمٞ ﴾

يوسف: ٧٦

الإهـــــداء

* إلى الّلذين بذلا وما زالا كل ما لديهما، ليريا حصاد زرعهما يانعاً مثمراً، إلى والديّ العزيزين.

* إلى رفيق الحياة زوجي؛ تقديراً لصبرهِ وتحمله معي عناء هذا البحث ومتاعبه.

* إلى ابني: أسامة وهشام.

أهدي هذه الثمرة المتواضعة.

شكر وتقدير

أحمد الله تعالى وأشكرهُ على ما أنعم به عليَّ من فضلٍ وتوفيقٍ لإتمام هذا البحث، وأتقدم بالشكر الجزيل، والتقدير لسعادة الأستاذ الدكتور: علي بن عبد الله القرني، متَّعه الله بالصحةِ والعافية، على ما أولانيه من نصحٍ، و إرشاد،وتوجيهٍ علمي سديد، منذ أن كان البحثُ فكرةً ووصولاً به إلى خطةٍ مرسومة، و انتهاءً به إلى بحث علمي.

وشكري العام إلى كل من مدَّ يد العون لي، فجزا الله الجميع عني خير الجزاء، ومن نسبة الفضل لأهله أن أشكر سعادة عضوي لجنه المناقشة:

الأستاذ الدكتور: أحمد القرشي، والأستاذ الدكتور: بوشعيب راغين على تفضلهما بقبول مناقشة هذه الرسالة.

هذا والحمد الله والصلاة والسلام على أشرف خلقه، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

ملخص البحث

الحمد لله والصلاة والسلام على محمد بن عبد الله، سيّد الأولين والآخرين، وعلى آله وأصحابه أجمعين وبعد.

ناقش كثير من العلماء مصطلح القليل في ضوء الدراسات اللغوية، وعلاقة هذا المصطلح بالمصطلحات الأخرى، كالنّادر والشّاذ، وتباينت آراء كل منهم، فلم يكن هناك تحديد دقيق لهذه المصطلحات، بحيث تتضح الحدود الفاصلة بينها، التي يمكن من خلالها معرفة مسوغات الحكم بالقبول والرد.

ولهذا جاءت هذه الرسالة لمناقشة مفهوم القليل، عند أبي حيان الأندلسي في البحر المحيط، وعلاقته بالنادر والشّاذ في كلام العرب، ثمّ بيان ما للقليل من أثر في بناء القواعد، وصوغ الأحكام اللغوية.

فالقليل: ما كان دون الكثير، وأكثر من النادر، وقيل: مادون النصف.

ولعلّه في أبسط تعريف: ما لم يصل حدَّ الكثرة العامّة، ولم ينتشر استعماله انتشار الكثير.

أو هو الكثير بين أصحابه، القليل بين العامّة.

والنادر: ما قلّ وجوده، وإن لم يكن، خلاف الأصل.

فالقليل والنادر ليسا دائما مخالفين للقياس.

أما الشّاذ: ما فارق ما عليه بقية بابه، وانفرد عن ذلك إلى غيره، وقيل: هو ما يكون بخلاف القياس، من غير نظر إلى قلّة وجوده وكثرته.

والشّاذ على مذهب الجمهور مخالف للقياس، فكل شاذّ قليل، وليس كل قليل شاذّ.

واقتضت طبيعة الموضوع تقسيمه على مستويات التحليل اللغوي، بنيةً وتركيباً ودلالةً، ولم يناقش البحث الجانب الصوتي؛ لأن أبا حيّان لم يعنَ بهذا الجانب، إضافة إلى أن الجانب الصوتي إمّا جانب فونتيكي: يتعلق بالمخارج والصفات، وهذا ليس له أثر في بناء القاعدة، وإمّا جانب فنولوجي: يتعلّق بتآلف الأصوات وتأثر بعضها ببعض، وهذا لا يبنى عليه الجواز والقلّة

والكثرة، وإنما هو ميدان الاستحسان والاستهجان، ثمّ خلص البحث إلى جملة من النتائج المتعلقة بالموضوع.

أسألُ اللهَ أن يكون هذا البحثُ خالصاً لوجهه الكريم، وداخلاً ضمن مصافّ الدراسات الخادمة.

المـقـدمـــة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، سيـدنا ونبينـا محمد الأمـين، وعلى آله وصحـبه أجمعـين. وبعد:

إن فهم القرآن مرتبط بفهم العربية وسبر أغوارها، فليست علوم العربية مجرّد قواعد وتراكـيب جوفـاء، نتعلمها ونتداولها من جيل إلى آخر، ولكنها ذات دور فاعل في فهم كتاب الله، إذ نزوله كان باللّسان العربي المبين.

وتفسير البحر المحيط يعدُّ من أنفس كتب التفاسير، فهو يوضّحُ المراد من كلام الله بحسب الطَّاقة البشرية، واللغة والنحو من المواد التي تؤدي إلى تحقيق هذا الهدف الكبير.

ويعد تفسير البحر المحيط من التفاسير التي اشتهرت في هذا المجال؛ لأن أبا حيان كان نحوياً ولـغوياً مضـطلعا.

شهد له الكثير بذلك فقيل:(هو ثبت فيما ينقله، محرر لما يقوله، عارف باللغـة، ضابـط لألفاظـها، وأمّا النحو والصرف فهو إمام الدنيـا فيهما، لم يـذكر معه في أقـطار الأرض غيره في العـربيـة).[1]

وبذلك أدخل أبو حيان ثقافته في هذين المجالين ـ اللغة والنحو ـ في تفسيره، فكثيراً ما نراه يعـزو ما يقع من المفسرين من أخطاء، إلى عدم تعمقهم في اللـغة والنـحو، ومعرفة أساليـب العـرب، وقد أشاد العلـماء بهذا التفسير فهذا ابن الجزري يقول:(تفسير البحر المحيط لم يسبق إلى مثله). [2]

فالمباحث اللغوية التي شارك فيها أبو حيان وهو يفسر ألفاظ القرآن الكريم، ويكـشف عن أحكـام آياته، شملت قضـايا كثيرة في مجال الدّراسـات اللّغوية: منها ما يتصل بمظاهر

---

[1] ينظر: الوافي بالوفيات، ٢٦٧/٥، نفح الطيب، ٢/ ٥٤١.

[2] غاية النهاية في طبقات القراء، ٢٥٠/٢.

القلّة في الدّرس اللغوي، سواء أكان ذلك في الأبنية أم في التراكيب أم في الدلالة، وأخرى تتصل بعوامل إغناء اللغة العربية وإثرائها كالاشتقاق، وما يتصل بلغات ولهجات القبائل العربية.

فكان ما وصف بالقلّة في الدّرس اللغوي هو محطّ الدراسة؛ حيث إن القلّة والندرة في الألفاظ وبعض التراكيب لها أسباب عدة: منها ما يكون نتيجة لمخالفة القياس والخروج عليه، وقد تأتي نتيجة للإبدال، وقد تأتي قلّة الألفاظ نتيجة للقلب الذي يصيب الكلمات.

وليس كل قليل مضاد للفصيح، فالمراد بالفصيح: ما كثر استعماله في ألسنة العرب [١]، والمراد بالنادر ما قلّ استعماله في ألسنة العرب[٢]،أما المراد بالشّاذ ما فارق ما عليه بقية بابه، وانفرد عن ذلك إلى غيره). [٣]

وقد وجدت مصطلح القليل تكرر كثيراً في تضاعيف كتاب أبي حيّان، ممّا شجع على استقراء هذا الأمر ودراسته، فكان عنوان العمل:(ما وصف بالقليل في البحر المحيط لأبي حيّان الأندلسي) دراسة تحليلية.

وكان لاختيار هذا الموضوع أسباب من أهمها :

١ـ أن هذا الموضوع ذو صلة بكتاب الله تعالى.

٢ـ مكانة مؤلف الكتاب العلمية، وما وصل إليه من النضج العلمي في اللغة والنحو.

٣ـ أن البحر المحيط يزخر بالمسائل اللغوية، فآثرت دراسة شيء منها، لعلّ في ذلك إثراء للدّرس اللُّغوي.

٤ـ أنه لم يسبق أحد ـ حسب علمي ـ إلى دراسة هذا الموضوع.

٥ـ أهمية الموضوع، حيث تكمن أهميته في العناصر التالية:

---

[١] المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ١/ ١٥٤.

[٢] النوادر في اللغة، ٥٤.

[٣] لسان العرب، (شذذ) ٤٣/٨.

- تناوله لقضية مهمة من قضايا الدراسات اللغوية، وهي معرفة القليل في نطق العرب بنيةً وتركيباً ودلالةً، ووصفه بهذه الصفة، ولم أكتب في الجانب الصوتي لأنّه:

* إمّا جانب فونتيكي: يتعلق بالمخارج والصفات وهذا ليس له أثر في بناء القاعدة.

* أو جانب فنولوجي: يتعلق بتآلف الأصوات وتأثر بعضها ببعض، وهذا لا يبنى عليه الجواز والقلّة والكثرة، وإنما هو ميدان الاستحسان والاستهجان، إضافة إلى أن أبا حيّان لم يتعرض للجانب الصوتي.

- إن مادة هذا البحث مستقاة من أقوال إمام كبير، من أعلام المفسرين واللغويين والنحويين، وأقواله لها قيمتها واعتبارها عند أهل العلم.
- عناية أبي حيان بذكر أقوال المفسرين ونسبة الأقوال إلى أصحابها، مع المناقشة والترجيح في مواضع كثيرة، فلم يكن مجرد جامع لأقوال من سبقه، بل كان ناقداً ومحققاً، وهذا قد أعطى مادة البحث عمقاً أكبر ممّا هي عليه.

ولمّا كانت مهمّتي في هذا البحث تنحصر في مجال الدراسات اللغوية، أصبحت ملْزمة بالكشف عن: (ما وصف بالقليل في البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي) ودراسة ذلك دراسة تحليلية، تكشف عن أبعاد هذا الموضوع، ومتابعته في مظانّه التي تكشف عن حقيقة الموضوع، وموقعه في الدراسة اللغوية.

واخترت كتاب البحر المحيط ليكون مجال الدراسة للأسباب التالية:

١ـ القراءات القرآنية: يعدُّ البحر المحيط مصدرا رئيساً في القراءات، و تُدْرَك هذه الأهمية في مقدمة الكتاب؛ فقد جعل علم القراءات وجها من أوجه النظر في كتاب الله.

حيث قال: (الوجه السابع اختلاف الألفاظ بزيادة أو نقص، أو تغيير حركة أو إتيان بلفظ بدل لفظ، وذلك بتواتر وآحاد، ويؤخذ هذا الوجه من علم القراءات)[1]

[1] البحر المحيط، ١/١٠٨.

وبذلك أحاط بهذا السهم من الدراسات القرآنية إحاطة واسعة، فقد كشف عن وجوه القراءات بأنواعها، مما جعله من أهم مصادر دراسة القراءات القرآنية.

٢ـ إعراب القرآن: يرى أبو حيان أن القرآن ينبغي أن يحمل على أحسن أوجه في الإعراب، وأسوغها في لسان العرب، وأبعدها عن التكلف.

٣ـ لغات العرب ولهجاتهم: حيث يعد تفسير البحر المحيط ذخيرة في اللهجات؛ فكثيراً ما ينسب لهجات العرب للناطقين بها، وقد أقيمت على اللهجات الواردة فيه رسائل جامعية سنذكر بعضاً منها عند الحديث عن الدراسات السّابقة.

٤ـ تعدد مصادر أبي حيان في تفسيره البحر المحيط؛ فقد جاءت متنوعة فمنها ما هو من كتب التفسير، ومنها ما هو من كتب القراءات، ومنها ما هو من كتب الحديث، ومنا ما هو من كتب التاريخ، علاوة على مصادره من كتب النحو واللغة والبلاغة.

فقد صرّح أبو حيان بإفادته من كتابين جليلين في فن التفسير هما كتابي: الكشاف لجـار الله الزمخشـري، و المحرر الوجيز لابن عطية، فأشاد بهما، وأثنى على مؤلفيهما في مقدمة تفسـيره يقـول:(وهذا أبو القاسم محمود بن عمر المشـرقي الخـوارزمي الزمخـشري، وأبو محـمد عبد الحـق بن غالب بن عطـية الأندلسـي المغـربي الغرناطـي، من أجلّ من صنّف في علم التفسير وأفضل من تعرّض للتنقيح فيه والتحرير)[1]

٥ـ الخلاف النحوي واللغوي: إن المطَّلع على البحر المحيط، يدرك أنه من المصادر التي أوغلت في مسائل الإعراب، حيث فصل فيها وذكر خلاف النحاة.

٦ـ توثيق أراء النحويين واللغويين: فقد وثق البحر المحيط الكثير من أراء اللغويين والنحاة؛ الذين لم تصل إلينا كتبهم أمثال: أبي الأسود الدؤلي، وعبد الله بن إسحاق الحضرمي، وعيسى بن عمر الثقفي، ويونس بن حبيب وغيرهم كثير.

٧ـ الشواهد النحوية: يزخر تفسير البحر المحيط بالشواهد، حيث استشهد أبو حيان في تفسير آيات القرآن بالآيات القرآنية حيناً، وبالحديث النبوي الشريف، والقراءات القرآنية، والشعر

---

[1] البحر المحيط، ١/١١٢.

العربي الفصيح أحياناً أخرى، حتى أضحى مصدراً غاية في الأهمية من ناحية الشواهد النحوية.

وامتداداً لاهتمام الباحثين في دراسة البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي نذكر بعض الدراسات السابقة له منها. [1]

١) تعقّبات أبي حيان النحوية لجار الله الزمخشري في البحر المحيط، إعداد الطالب: محمد حمّاد ساعد القرشي، إشراف الأستاذ الدكتور: تمّام حسّان، جامعة أم القرى، ١٤١٤ـ١٤١٥هـ

٢) القضايا النحوية والصرفية بين أبي حيان والزمخشري في الجزءين السابع والثامن من البحر المحيط، إعداد الطالب: أبي المجد علي حسن عمارة، رسالة دكتوراه، ١٤٠٨هـ

٣) الدراسات النحوية واللغوية في البحر المحيط، إعداد الطالب:عبد العزيز مطلك الدّليمي إشراف الأستاذ الدكتور:حسام سعيد النجيمي، رسالة دكتوراه، جامعة بغداد، ١٤١٣هـ ـ١٩٩٢م.

٤) دور اللهجة في توجيه القراءات القرآنية، وأثرها في تفسير البحر المحيط، إعداد الطالب: جزاء محمد حسن المصاورة، رسالة ماجستير.

٥) البحر المحيط لأبي حيان النحوي، دراسة نحوية صرفية صوتية، إعداد الطالب: عبد اللطيف محمد الخطيب، رسالة دكتوراه.

٦) البلاغة عند أبي حيان الأندلسي في تفسير البحر المحيط مع تحقيق المقدمة وسورة الفاتحة، إعداد الطالب: زكريا سعيد علي، رسالة ماجستير.

٧) الدراسات اللغوية وقيمتها في تفسير البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي:مجال الأصوات، إعداد الطالب: محمد خان، رسالة دكتوراه.

---

[1] كما هي مثبته في قواعد بيانات مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية.

٨) اللغات العربية في تفسير البحر المحيط، إعداد الطالبة: دينا محمد حمود الحارثي، رسالة ماجستير.

٩) خصائص لهجة تميم من خلال كتاب البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، إعداد الطالب: فوزي يوسف عبده الهابط، رسالة ماجستير.

١٠) القراءات القرآنية الشاذة في البحر المحيط، إعداد الطالب: محسن بن عبد السلام بلحسن، رسالة ماجستير.

ومن خلال العرض السالف للدّراسات السابقة لم تجد الباحثة عنوان بحثها مدروسا ـ حسب ما سبق عرضه ـ لذا كان الاستقرار على العنوان التالي: (ما وصف بالقليل في البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي) دراسة تحليلية، سائلة المولى أن تكون هذه الدراسة طرحاً جديداً لموضوع جديد يدخل في مصافّ الدراسات الخادمة.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في تحديد مفهوم القليل عند أبي حيّان، وعلاقته بالمصطلحات الأخرى، كالنّادر والشاذّ، ثم دراسة المسائل المتعلقة بذلك في جوانب اللغة المتنوعة: كالبنية، والتركيب، والدّلالة.

حدود البحث:

يعنى هذا البحث بدراسة جميع ما وصف بالقليل في البحر المحيط عند أبي حيّان، في ضوء مستويات التحليل التي سبق بيانها أعلاه، وميدان البحث: تفسير البحر المحيط لأبي حيّان الأندلسي.

هدف البحث:

حصر ما وصف بالقليل في الأبنية والتراكيب والدّلالة، ثمّ بيان علاقته بالشّاذ والنادر في كلام العرب، و بيان ما لهذه الدراسة من قيمة وأثر في بناء الحكم اللغوي.

منهج البحث وإجراءاته :

تقتضي طبيعة البحث الجمع بين منهجين: المنهج الوصفي وهو:(ما يقوم على الظواهر الطبيعية أو الاجتماعية، واصفاً لها، للوصول بذلك إلى إثبات الحقائق العلمية)[1]

المنهج التحليلي: القائم على تحليل جزئيات النص ـ محل الدراسة ـ وتفكيك مكوناته اللغوية، وتحليل الأمثلة والنماذج الواردة في النص بذات الطريقة، إذ إن ممارسة التحليل تمكن من تجزئة الظاهرة ودراستها بعمق أكبر.

وسوف تسير إجراءات البحث وفق التالي:

* استقراء البحر المحيط لأبي حيان كاملاً، وحصر ما وصف بالقليل في الدرس النحوي، وعلاقته بالشاذ والنّادر.

* دراسة ما تمّ حصره، وإعادة تصنيف المادة وفق فصول البحث.

* الاهتمام بآراء العلماء ومذاهبهم، فيما تمّ حصره، من خلال كتب إعراب القران والقراءات والتفاسير.

* العناية بالشواهد اللغوية من خلال ضبطها، وتخريجها من مظانها المختلفة.

* تضمين البحث الفهارس الفنية.

مسرد البحث :

جاء البحث في أربعة فصول، تسبقها دراسة تمهيدية ذات مبحثين، وتقفوها خاتمة، على النحو الآتي:

التمهيد: البحر المحيط وما وصف بالقليل وفيه مبحثان

المبحث الأول: أبو حيان والبحر المحيط وفيه مطلبان.

المطلب الأول: أبو حيان حياته وآثاره.

المطلب الثاني: نبذة عن البحر المحيط.

---

[1] البحث العلمي، حقيقته ومصادره، ١/ ١٧٩.

المبحث الثاني: مفهوم القليل في الدرس الغوي.

❖ الفصل الأول: ما وصف بالقليل في الأبنية وفيه مبحثان.

المبحث الأول: ما وصف بالقليل في الأسماء وفيه سبعة مطالب.

المطلب الأول: فعول بمعنى مفعول.

المطلب الثاني: الجموع وفيه مسألتان.

المسألة الأولى: جمع فَعْل على فُعُل.

المسألة الثانية: جمع فَعْل على فَعِيل.

المطلب الثالث: صيغة مَفْعُلة بسكون الفاء وضم العين.

المطلب الرابع: صيغة فُعُلان بضم الفاء والعين.

المطلب الخامس: صيغة فَعَّال.

المطلب السادس: صيغة فُعُل في الصفات.

المطلب السابع: المصادر وفيه مسألتان

المسألة الأولى: فَعْلان بفتح الفاء وسكون العين.

المسألة الثانية: فَعُول بفتح الفاء وضم العين.

المبحث الثاني: التغيرات التي تطرأ على البنية وفيه ثلاثة مطالب.

المطلب الأول: إبدال الهمزة ياء.

المطلب الثاني إبدال الواو المفتوحة في أول الكلمة همزة.

المطلب الثالث: نقل حركة الهمز إلى الساكن قبلها.

❖ الفصل الثاني: ما وصف بالقليل في التراكيب وفيه ثلاثة مباحث.

المبحث الأول: الإعمال والإهمال وفيه أربعة مطالب.

المطلب الأول: إعمال "لا" عمل "ليس".

المطلب الثاني: إعمال " إنَّ" عند تخفيفها.

المطلب الثالث: إعمال الأول عند تنازع عاملين على معمول.

المطلب الرابع: المصادر وفيه مسألتان.

المسألة الأولى: إعمال المصدر المنون.

المسألة الثانية: إضافة المصدر للمفعول ورفع الفاعل به.

المبحث الثاني: اللزوم والتعدي وفيه مطلبان.

المطلب الأول: مجيء الفعل الثلاثي المضعف المتعدي على يفْعِل بكسر العين.

المطالب الثاني: التعدية بالباء وفيه مسألتان.

المسألة الأولى: تعدية المتعدي لمفعول ثاني بالباء.

المسألة الثانية: تعدية الفعل " درى" للمفعول الثاني بالباء.

المبحث الثالث: ما وصف بالقلّة في التركيب وفيه واحد عشرون مطلباً.

المطلب الأول:وقوع الواو مفتوحة متطرفة متحرك ما قبلها

المطلب الثاني حذف نون الرفع بغير ناصب ولا جازم.

المطلب الثالث: استعمال "ما" وَ "من" نكرتين موصوفتين.

المطلب الرابع: وصل "ما" الظرفية بالمضارع المثبت.

المطلب الخامس: توسط خبر ليس بينها وبين اسمها.

المطلب السادس:حذف أحد مفعولي ظن وأخواتها.

المطلب السابع: لغة أكلوني البراغيث.

المطلب الثامن: تأنيث الفعل إذا فصل بينه وبين فاعله المؤنث بـ"إلا".

المطلب التاسع: القلب في الكلام.

المطلب العاشر: دخول اللام على المفعول المؤخر عن الفعل.

المطلب الحادي عشر: نصب المفعول لأجله مع تعريفه بالألف واللام.

المطلب الثاني عشر :الحال وفيه ثلاث مسائل.

المسألة الأولى: الفصل بين الحال وصاحبه.

المسألة الثانية: نفي الجملة الحالية بـ"لم" وَ "ما".

المسألة الثالثة:مجيء جملة الحال مصدرة بمضارع مثبت مسبوق بالواو.

المطلب الثالث عشر: الصفة وفيه مسألتان.

المسألة الأولى: تقديم الصفة على الموصوف.

المسألة الثانية: حذف الضمير من الصفة.

المطلب الرابع عشر: دخول " ربَّ " على المستقبل.

المطلب الخامس عشر: العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار.

المطلب السادس عشر: البدل بالمشتق.

المطلب السابع عشر: حذف حرف النداء مع اسم الإشارة.

المطلب الثامن عشر: وقوع الاختصاص بعد ضمير المخاطب.

المطلب التاسع عشر: رفع الفعل بعد الفاء.

المطلب العشرون: عوامل الجزم وفيه ست مسائل.

المسألة الأولى:دخول لام الأمر على الفعل مع إثبات حرف العلة.

المسألة الثانية: دخول لام الأمر على المضارع المتكلم والمخاطب.

المسألة الثالثة: دخول "لا" الناهية على فعل المتكلم.

المسألة الرابعة: استعمال " أيَّان " في جزم المضارعين.

المسألة الخامسة: الشرط بـ" كيف".

المسألة السادسة: دخول اللام على جواب "لو" المنفي.

المطلب الحادي والعشرون: مجيء الألفاظ المعدولة عن العدد مضافة.

❖ الفصل الثالث: ما وصف بالقليل في الدلالة وفيه سبعة مباحث.

المبحث الأول: وقوع " ألا" الاستفتاحية حرف جواب.

المبحث الثاني: مجيء الفاء بمعنى الواو.

المبحث الثالث: التأكيد بالمصدر في المجاز.

المبحث الرابع: الإخبار بالجملة الظاهرة المثبتة عن الجملة المنفية.

المبحث الخامس: السَّلم بمعنى الإسلام.

المبحث السادس: معنى الإشفاق في الفعل " عسى".

المبحث السابع: معنى اليقين في الفعل " حسب".

❖ الفصل الرابع: أثر القليل في بناء الحكم اللغوي.

الخاتمة.

الفهارس الفنِّية.

❖ التمهيد البحر المحيط وما وصف بالقليل وفيه مبحثان.

المبحث الأول: أبو حيان والبحر المحيط وفيه مطلبان.

المطلب الأول: أبو حيان حياته وآثاره.

المطلب الثاني: نبذة عن البحر المحيط.

المطلب الأول: أبو حيان حياته وآثاره:

هو محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيّان، الإمام أثير الدين أبو حيان الأندلسي،الغرناطي النّفزي، وقد أتفق أكثر من ترجم له على هذا اللقب والنسبة [١]، يلقب بأثير الدين باتفاق المؤرخين.

ذهب جمهور المؤرخين إلى أن كنيته أبو حيّان[٢]، وقد اشتهر بهذه الكنية، حتى غلبت عليه ولازمته أكثر من اسمه؛ حيث قال في تفسيره:(إذا كانت الكنية غريبة، لا يكاد يشترك فيها أحد مع من تكنّي بها في عصره، فإنه يطير بها ذكره في الآفاق، وتتهادى أخباره الرفاق، كما جرى في كنيتي بأبي حيان، واسمي محمد، فلو كانت كنيتي أبا عبد الله، أو أبا بكر، مما يقع فيه الاشتراك لم أشتهر تلك الشهرة). [٣]

وقد كُنّي بأبي عبد الله غير أنه لم يُعرف بها، إلى جانب أنه نفى هذه الكُنية [٤]،وُلد أبو حيان في (غرناطة)، ويذكر بعضهم أنه ولد في (مطخشارش) [٥]،وكان مولده في أواخر شوال سنة ٦٥٤هـ. [٦]

وقد ذكر ذلك بنفسه في إجازته للصّفدي فقال: (ومولدي بغرناطة، في أخريات شوال سنة أربع وخمسين ستمائة)[٧]

---

[١] ينظر: (فوات الوفيات، ٧١/٤، غاية النهاية في طبقات القراء، ٢٤٩/٢، الدرر الكامنة، ٣٠٢/٤، بغية الوعاة، ٢٨٠/١).

[٢] ينظر: (الوافي بالوفيات، ١٧٥/٥، غاية النهاية، ٢٤٩/٢، الدرر الكامنة، ٣٠٢/٤، بغية الوعاة، ٢٨٠/١)

[٣] البحر المحيط، ١١٢/٨.

[٤] السابق، ١١٣/٨.

[٥] ينظر: (طبقات الشافعية الكبرى، ٦٧/٣، بغية الوعاة، ٢٨٠/١)

[٦] ينظر: (فوات الوفيات، ٧٢/٤، غاية النهاية، ٢٤٩/٢، بغية الوعاة، ٢٨٠/١)

[٧] الوافي بالوفيات، ١٨٥/٥.

وكون مطخشارش موضعا بغرناطة، أو ضاحية من ضواحيها، جعل مترجميه يذكرون أن مولده بغرناطة، بل إن أبا حيان نفسه ذكر ذلك في إجازته للصّفدي [١].

قال: (ومولدي بغرناطة)[٢]، مما يدل على أن مطخشارش ليست مدينه قائمه بذاتها؛ لذا لم يكن لها أثر في حياة أبي حيان، ولم يعلق به اسم هذه المدينة، أو الضاحية، في حين بقيت غرناطة عالقة باسمه.[٣]

شيوخ أبي حيان:

اشتهر أبو حيان بكثرة شيوخه، في مختلف العلوم والفنون، ومن مختلف المدن التي أقام فيها[٤]، وقد أراح أبو حيان المترجمين له من عناء البحث عن شيوخه، وتقصيهم، إذْ ذكرهم في إجازته المشهورة لتلميذه صلاح الدين الصّفدي.

اجتهد أبو حيان في طلب العلم، وتحصيله، وبذل في سبيل ذلك وقته وعمره، وقد سمع وتلقي، عن جمع كبير من أهل العلم في زمانه، وحصّل إجازات عن عدد كبير من العلماء، فقد بلغ عدد شيوخه أربع مائه[٥]، وأجاز له جمع جمّ جمعهم في كتاب: (البيان في شيوخ أبي حيان) فبلغوا ألفا وخمسمائة. [٦]

---

[١] ينظر: أبو حيان الأندلسي ومنهجه في تفسير البحر المحيط، ١٤.

[٢] الوافي بالوفيات، ١٨٥/٥.

[٣] أبو حيان الأندلسي، ١٤.

[٤] خصص أحمد خالد شكري، سبعة مباحث في شيوخ أبي حيان في مختلف العلوم (ينظر: أبو حيان الأندلسي ومنهجه في تفسير البحر المحيط وفي إيراد القراءات فيه، ٤٧ــ٨٠).

[٥] وزاد خمسين في قوله: (وجملت من سمعت منهم، نحو أربع مائة شخص وخمسين. .) نفح الطيب ٥٥٢/٢، وذكر هذا العدد ابن حجر في الدرر الكامنة ٣٠٣/٤.

[٦] ينظر: الدرر الكامنة، ٣٠٨/٤.

وقد كان للعلماء الذين أخذ عنهم، الأثر الطيب في حياته العلمية، فتردد ذكرهم، والنقل عنهم في كتبه، فنراه في البحر المحيط يذكر شيوخه الذين قرأ عليهم، وأجازوه. وقد ذكر أبو حيان مشايخه في كل علم وبلد [١]، وترجم لهم في كتابه (النضّار)[٢].

كان لهؤلاء العلماء بالغ الأثر في تكوين شخصيته، وثقافته، حتى أصبح نحوي عصره ولغويه ومفسره ومحدثه، ومقرئه ومؤرخه وأديبه. [٣]

هكذا جاءت ثقافته متنوعة، لإطلاعه على كثير من علوم عصره، وتزوّده منها بنصيب وافر، ولا أدلّ على ذلك مما خلفه من مؤلفات، تصور ما كان عليه من غزارة العلم، وسعة الإطلاع وقوة الحجة وصحّة الاستنتاج.

تلاميذه:

لا عجب أن يكون لأبي حيان تلاميذ كثير، في مختلف العلوم والفنون[٤]، كما كان له شيوخ في مختلف العلوم والفنون، ولا غرابه أن يتزاحم عليه الناس للأخذ عنه، إذ كان معلماً بارعاً في علوم متعددة، فكان يُقصد في القراءات والتفسير والحديث والفقه، وعلوم اللغة والأدب وغيرها، ثمّ إن أبا حيان سعد بتلامذة أذكياء، صاروا أئمةً وأشياخاً في حياته، وقد جمع أحمد شكري في تضاعيف بحثه عددا من تلاميذ أبي حيان، ممن خلفوه في العلم، واشتهروا من بعده[٥]، وترجم لهم تراجم موجزة، بعد تصنيفهم في ثلاث مجموعات. [٦]

---

[١] ينظر: نفح الطيب، ٥٦٠/٢.

[٢] ينظر: الدرر الكامنة، ٣٠٧/٤، بغية الوعاة، ٢٨١/١.

[٣] ينظر: بغية الوعاة، ٢٨٠/١.

[٤] أحصت خديجة الحديثي كثيراً منهم وترجمت لهم في كتابها (أبو حيان النحوي، ٥٠١ــ٥٧٧).

[٥] ينظر: أبوحيان الأندلسي ومنهجه في تفسير البحر المحيط، ٧٥ــ٩٠.

[٦] السابق.

المجموعة الأولى: ذكر فيها تلاميذ أبي حيان، الذين تلو عنه علم القراءات والتفسير.

المجموعة الثانية: ذكر فيها تلاميذه الذين تلقوا عنه علوم اللغة.

المجموعة الثالثة: ذكر فيها من لم تذكر المصادر نوع المادة العلمية، التي تلقّوها عن أبي حيّان.

مؤلفات أبي حيان:

كان أبو حيان واسع العلم، غزير الثقافة، كثير التأليف، فكان لرفوف المكتبات العربية، نصيب الأسد من مؤلفاته، اتسمت حياته بالجدِّية والعمل، قال عنه تلميذه الصّفدي: (لم أر في أشياخي أكثر شغلا منه، لأني لم أره قط إلا وهو يسمع أو يشتغل أو يكتب، ولم أره على غير ذلك).[١]

وكان نتيجة هذا الجهد المبارك أن ترك أبو حيان ـ رحمه الله ـ ثروة موسوعية، تميّزت بتنوّعها من حيث المضمون، إذ لم يقتصر على التأليف في كتب التفسير والقراءات، بل جاوز ذلك إلى كتب النحو واللّغة، وإلى كتب الفقه والشعر.

وقد ذكر أبو حيان في إجازته للصفدي مصنفاته، وقد بلغ عددها ستة وأربعون مما أكتمل تصنيفه، وسبعة لم يكتمل تصنيفها.[٢]

قال تلميذه الرعيني: (وتصانيف أبي حيان تزيد على خمسين، مابين طويل وقصير).[٣]

وقد استقصت خديجة الحديثي، مؤلفاته ذاكرة المخطوط منها، والمطبوع والمفقود[٤]،في حين اقتصر محمد القرشي على ذكر المطبوع، من مؤلفات أبي حيان في رسالته[٥]

---

[١] ينظر: (بغية الوعاة، ٢٨١/١، نفح الطيب، ٥٤٠/٢).

[٢] ينظر: (الوافي بالوفيات، ١٨٤/٥ــ ١٨٥، نفح الطيب، ٥٥٣/٢ــ٥٥٢).

[٣] نفح الطيب، ٥٦٣/٢.

[٤] ينظر: أبو حيان النحوي ٥٠١ ــ٥٧٧.

[٥] ينظر: تعقبات أبي حيان النحوية لجار الله الزمخشري في البحر المحيط، ١٤.

بينما صنفها أحمد شكري في الفصل الرابع من بحثه على ثمانية مباحث حسب دراستها للعلوم. [١]

وقد ذكر في هذه المباحث، ما يربوا على السبعة والسبعين من مصنفات أبي حيان، فسهّل بهذا التصنيف على الباحث بغيته، وجعلها في متناول يده، عند البحث في أيّ العلوم التي برع فيها أبو حيان.

وهذه بعض مؤلفات أبي حيان:

- البحر المحيط.
- النهر المادّ: وقد أجراه من البحر المحيط، واختصره فيه.
- التذييل والتكميل في شرح التسهيل.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب.
- منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك.
- تقريب المقرب.
- تذكرة النحاة.
- تحفة الأريب بما في القرآن من الغريب.
- المبدع في التصريف.
- الارتضاء في الفرق بين الضاد والظاء.
- ديوان أبي حيان.

[١] ينظر: أبو حيان الأندلسي ومنهجه في تفسير البحر المحيط وفي إيرادات القراءات فيه، ٩١ ــ١٢٦.

وغيرها كثير إلا أن البحر المحيط كان أكبر كتب أبي حيان الدينية، وكان أبو حيان نفسه يسميه الكتاب الكبير.

وفاته:

توفي أبو حيان ـ رحمه الله ـ بعد العصر، من يوم السبت الثامن والعشرين، من شهر صفر، سنة خمس وأربعين وسبعمائة. [١]

وكانت وفاته بمنزله، خارج باب البحر بالقاهرة، ودفن في اليوم التالي، بمقبرة الصوفية. [٢]

---

[١] ينظر: (طبقات الشافعية الكبرى، ٦٩/٣، الدرر الكامنة، ٣١٠/٤، نفح الطيب، ٢/ ٥٣٨).

[٢] ينظر: (طبقات الشافعية الكبرى، ٦٩/٣، نفح الطيب، ٥٣٨/٢)، وخالفهم ابن الجزي فذكر أنه دفن بتربة البرقة، ينظر: غاية النهاية، ٢٥٠/٢.

المطلب الثاني: نبذة عن البحر المحيط.

تفسير البحر المحيط من أجلِّ تصانيف أبي حيان الأندلسي، وأضخمها، وكان أبو حيان نفسه يسمّيه: (الكتاب الكبير)وقد اختصره أبو حيان في كتابه: "النهر المادّ " قال: (إني لما صنفت كتابي الكبير، المسمي بالبحر المحيط في علم التفسير، عجز عن قطعه لطوله السابح، وثقلت له عن اقتناصه البارح منه والسانح، فأجريت منه نهراً تجري عيونه، وتلتقي بأبكاره في عيونه. . .).[1]

بدأ أبو حيان بتأليفه، في أواخر سنة ٧١٠ هـ، وهي أوائل سنة سبع وخمسين من عمره[2]،وهو من أمّهات كتب التفسير الموسوعية؛ التي اهتمت بالجوانب اللّغوية، فقد التزم فيه بمنهج تميّز به، إذ رأى أن لا تثقل كتب التفسير، بتحميلها مباحث العلوم الأخرى، فقال: (وقد تكلم المفسرون هنا، في حقيقة النسخ الشرعي وأقسامه، وما اتفق عليه منه وما اختلف فيه، وفي جوازه عقلاً ووقوعه شرعاً، وبماذا ينسخ، وغير ذلك من أحكام النسخ، ودلائل تلك الأحكام، وطوّلوا في ذلك، وهذا كله موضوعه، علم أصول الفقه)[3].

والناظر في البحر، يعرف مدى التزامه بهذا المنهج، إذا أقصى من تفسيره، ما يدرس في أبواب الفقه وأصوله، واقتصر على شرح مفردات الآيات، مع استقصاء المعاني اللّغوية، جليّها وخفيّها، وبيان اشتقاقات هذه المفردات، فضلا عن ذكر وجوه الإعراب، ما ظهر منها وما غمض، وإذا كان للكلمة معنى أو أكثر ذكرهما، ثمّ يفسر الآية ذاكراً سبب نزولها، إذا كان لها سبب نزول ونسخها ومناسبتها، وارتباطها بما قبلها، حاشدا فيها القراءات، شاذّها

---

[1] البحر المحيط، ١/٩٣.

[2] ينظر: السابق، ١/١٠٠ .

[3] البحر المحيط، ١/٥١١ .

ومستعملها، مبينا توجيه هذه القراءة في علم العربية، بذكر أقوال السلف والخلف في فهم معانيها.

وينقل أقوال الفقهاء الأربعة في الأحكام الشرعية، باللفظ القرآني، من غير تعرض لدلالة تلك الأحكام، والاكتفاء بالإحالة في ذلك على كتب الفقه،ويختم الكلام في جملة من الآيات التي فسّرها، بما ذُكر فيها من علم البيان، والبديع ملخصاً[١]، ويتبع آخر الآيات كلاماً منثوراً، يشرح به مضمون تلك الآيات، على ما يختاره.[٢]

وهو يفسر اللفظة والآية عند أول ورود لها، ولا يكرر الكلام في لفظ سبق، بل يكتفي بالإحالة إلى الموضع التي وردت فيه، وإن ورد تكرير فبمزيد فائدة[٣]،فمثلا عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾حيث وردت، يحيل أبو حيان إلى الموضع الأول الذي وردت فيه، وهكذا في كل لفظة تكررت يحيل إلى موضعها.

وهو من التفاسير التي يقلّ فيها ذكر الإسرائيليات، فقد عني بالتنبيه على كثير منها، وبيان عدم صحّتها، وتحذير القارئ من الاغترار بها.[٤]

اعتمد أبو حيان في مادّة البحر المحيط، على الانتخاب من كتب التفسير والقراءات، واللّغة والنحو، والحديث والفقه وغيرها، بعد أن قرأ هذه الكتب، كما أشار إلى ذلك في المقدمة، فقال: (عكفت على تصنيف هذه الكتب، وانتخاب الصفوة واللباب، أجيل الفكر فيما وضع الناس في تصانيفهم، وأمعن النظر فيما اقترحوه من تآليفهم، فألخّص مطوّلها، وأحلّ مشكلها، وأقيّد مطلقها، وأفتح مغلقها، وأجمع مبددها،... وأضيف إلى ذلك ما استخرجته القوة المفكرة، من لطائف علم البيان المطْلع على إعجاز القرآن، ومن دقائق علم الإعراب، المغرب في الوجوه أيّ إغراب. . .).[٥]

---

[١] ينظر: البحر المحيط، ١ /١٠٣

[٢] السابق.

[٣] ينظر:البحر المحيط، ١٠٣/١، التفسير والمفسرون، ٣١٩/١.

[٤] ينظر: البحر المحيط، ٥٦/١.

[٥] السابق، ١٠٠/١.

ويعد البحر المحيط من أهمّ كتب التفسير؛ التي وقفت على وجوه الإعراب لألفاظ القرآن الكريم، وإلى جانب إكثاره من مسائل النحو، فقد توسع في مسائل الخلاف بين النحويين، حتى أصبح الكتاب أقرب ما يكون إلى كتب النحو، منه إلى كتب التفسير.[١]

ثمّ إن أبا حيان وإن غلبت عليه الصناعة النحوية في تفسيره، إلا أنه مع ذلك لم يهمل ما عداها من النواحي التي لها اتصال بالتفسير.[٢]

وقد ضمّن أبو حيان تفسيره كثيراً من تفسير الزمخشري، وتفسير ابن عطية، وصرّح بذلك في مقدمة البحر المحيط [٣]،خصوصاً ما كان من مسائل النحو ووجوه الإعراب، كما أنه يتعقبهما كثيراً بالرد والتفنيد، لما قالاه في مسائل النحو على وجه الخصوص.[٤]

كما اعتمد في أكثر نقول كتابه هذا على كتاب: (التحرير والتحبير) لأقوال أئمة التفسير، من جمع شيخه جمال الدين المقدسي.[٥]

ولّما كان أبو حيَّان لغوياً ونحوياً أدخل ثقافته في هذين المجالين في تفسيره، فكثيراً ما يعزو ما يقع فيه المفسرون من أخطاء إلى عدم تعمّقهم في اللّغة والنحو، ومعرفة أساليب العرب، وقد أشاد الكثير بهذا التفسير، فهذا ابن الجزري يذكر أنه تفسير لم يسبق إلى مثله.[٦]

ولهذا جاء البحر المحيط فذّاً بين كتب التفسير، ولا غرو! إذ جمع بين علم هؤلاء جهابذة علم التفسير، فلا يرجع أحدٌ إليه إلاّ ويجد طلْبته فيه.

---

[١] ينظر: التفسير والمفسرون، ٣١٨/١.

[٢] السابق، ٣١٨/١.

[٣] ينظر: البحر المحيط ١٣/١ ــ ١٤.

[٤] ينظر: التفسير والمفسرون، ٣٢٠/١.

[٥] ينظر: البحر المحيط، ١١٤/١.

[٦] ينظر: غاية النهاية، ٢٥٠/٢.

المبحث الثاني: مفهوم القليل في الدرس اللغوي.

مفهوم القليل في الدرس اللغوي.

القليل في اللغة:

القلة خلاف الكثرة، والقليل خلاف الكثير، وأقلّ أتى بالقليل[١] وقلّ الشيء يقلّ فهو قليل[٢] ورجل قليل: صغير الجثة، والقُلّ القليل، والقلال القليل، والقُلّة والقِلّة: لغتان والقلّة رأس الشيء.[٣]

القليل في الاصطلاح:

قال أبو حيان: (القليل يقابله الكثير، واتفقا في زنة اسم الفاعل، واختلفا في زنة الفعل، فماضي القليل "فَعَل" وماضي الكثير "فَعُل"، وكان القياس أن يكون اسم الفاعل من "قلّ" على فاعل نحو: شذَّ يشذُّ فهو شاذّ، لكن حمل على مقابله، ومثل قلّ فهو قليل، صح فهو صحيح)[٤].

وقال: القليل اسم فاعل من قلّ، كما أن كثيرا مقابله اسم فاعل من كثر، يقال: قلّ يقلّ قلّة وقَلا)[٥]

والقليل من الشيء: مادون النصف، حُكي عن وهب بن منبه أنّه قال: (القليل مادون المعشار والسّدس) وقال الكلبي ومقاتل: الثلث[٦].

---

[١] لسان العرب، (قلل)، ١٢/١٨٠.

[٢] مقاييس اللغة، (قل)، ٨٢٣.

[٣] العين، كتاب القاف باب الثنائي، ٥/٢٥.

[٤] البحر المحيط، ١/٣٢٧.

[٥] السابق، ١/٤٤٨.

[٦] تفسير القرطبي، ١٩/٣٥.

و القليل ليس هو اليسير، فهناك فرق عند التعبير بأحد اللفظين، ذكر ذلك أبو هلال العسكري فقال:(إن القلّة تقتضي نقصان العدد، ففي القرآن ﴿ إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ لَشِرۡذِمَةٞ قَلِيلُونَ ﴾[1]، أي: ينقص عددهم عن عدد غيرهم، وهي نقيض الكثرة، إذ هي زيادة العدد، واليسير من الأشياء ما يتيسر تحصيله أو طلبه، ولا يقتضي ما يقتضيه القليل من نقصان العدد، ألا ترى أنه يقال: عدد قليل، ولا يقال: عدد يسير، ولكن يقال: مال يسير؛ لأن جمع مثله يتيسر فإن استعمال اليسير في موضع القليل فقد يجري الشيء على غيره، إذا قرب منه). [2]

فإن ظهر لك الفرق بين اللفظين في الاستعمال، تبين لك ـ أيضاـ أن القليل ليس هو النادر أو الشاذّ، وإن كانت هي مصطلحات ذات علاقة ببعضها، إلا أنها تختلف من حيث النسبة، حيث روي عن ابن هشام: (أنهم يستعملون غالباً وكثيراً ونادراً وقليلاً ومطرداً، فالمطرد لا يتخلف، والغالب أكثر الأشياء ولكنه يتخلف، والكثير دونه، والقليل دون الكثير، والنادر أقل من القليل؛ فالعشرون بالنسبة إلى ثلاثة وعشرين غالبها، وخمسة عشر بالنسبة إليها كثير لا غالب، والثلاثة قليل، والواحد نادر، فاعلم بهذا مراتب ما يقال فيه ذلك). [3]

ومن هنا فذكر القليل، متبوعا بالنادر وتقديمه عليه؛ دلالة على أنها ليس بالشيء الواحد، فالقليل أقلّ من الكثير وأكثر من النادر في النسبة، وبهذا لا يكون القليل نادراً.

والنادر: (ما قلَّ وجوده، وإن لم يكن خلاف الأصل: كخزعال، والضعيف ما يكون في ثبوته كلام كـ "قُرطاس " بالضم). [4]

---

[1] الشعراء، ٥٤.

[2] الفروق اللغوية، ٢٨٢.

[3] الاقتراح، ٦٦، المزهر، ١/١٩٣.

[4] الأشباه والنظائر، ٢/ ١٨٠.

أمّا الشاذّ قال فيه ابن جني: (وأمّا مواضع (ش. ذ. ذ) في كلامهم؛ فهو التّفرق والتفرد)[١]،وأشار صاحب اللسان صراحة إلى الاصطلاح النحوي فقال: (وسمى أهل النحو ما فارق ما عليه بقية بابه، وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذّاً)[٢]،وتابعهم في ذلك السيوطي. [٣]

وقال الجاربردى: (اعلم أن المراد بالشاذّ في استعمالهم ما يكون بخلاف القياس، من غير نظر إلى قلّة وجوده وكثرته، كالقود، فالواو تحركت وانفتح ما قبلها فلم تقلب فيكون شاذّاً)[٤]

وبالتأمل بين الشاذّ والنادر عموما من جهة: فما خالف القياس وقلّ وجوده شاذّ ونادر، وما خالف القياس وكان كثيراً شاذّ فقط، وما قلّ ولم يخالف القياس نادر فقط وأن الضعيف مبين لهما. [٥]

والحقيقة أن هناك فوارق بين هذه المصطلحات

فالقليل في أبسط تعريف: ما لم يصل حدَّ الكثرة العامّة، ولم ينتشر استعماله انتشار الكثير، أو هو الكثير بين أصحابه، القليل بين العامّة.

فقد يحكم عليه بالقِلَّة بناءً على ما ورد عند كل لغوي من شواهد، فما يكون قليلاً عند أحدهم ليس بالضرورة أن يكون قليلاّ عند الآخر، فقد يذهب أحدهم إلى أن حكماً ما قليل

---

[١] ينظر: الخصائص، ١/١٣٨.

[٢] لسان العرب، مادة (شذذ) ٨/ ٤٣.

[٣] ينظر: الاقتراح، ٦٤، المزهر، ١/١٨٦ــ ١٨٧.

[٤] الأشباه والنظائر، ٢/١٨٠.

[٥] شرح الشافية، ١/٥٢.

وغيره كثير، ويرصد له من الشواهد والنقول ما يوهم بكثرته، في حين أن هذه الشواهد لا وجود لها، وإنما جاء بها لنصرة مذهبه.

ولاختلاف الروايات في الشواهد دور كبير في الحكم بالقلّة والكثرة، فقد تجد البيت الشعري في ديوان صاحبه بلفظة غير اللفظة التي وردت في سياق الحكم بالقلّة، وقد ورد عند أبي حيّان مثل ذلك حيث قال: (يقع حسب لليقين كما تقع ظن، لكنه في ظن كثير وفي حسب قليل، ومن ذلك في حسب قول الشاعر)[١].

حَسِبْتُ التُّقَى والحَمْدَ خَيرَ تِجارَةٍ رَباحاً إذا ما المَرءُ أَصْبَحَ ثاقِلا[٢]

فرواية البيت بلفظ الحسبان هو الذي دعا إلى الحكم بالقلّة، وكذلك وجد في تضاعيف كتب النحاة، فكل يحكم بحسب ما ورد عنده من رواية، في حين أن البيت بلفظ اليقين "رأيت " في ديوان لبيد قال:

رأيت التُّقَى والحَمْدَ خَيرَ تِجارَةٍ رَباحاً إذا ما المَرءُ أَصْبَحَ ثاقِلا[٣]

وليس كل قليل نادر وشاذ، في حين أن النادر والشاذ قد يطلق عليهما مصطلح القليل، فكل شاذ ونادر قليل، وليس كل قليل شاذ ونادر، بل قد يكون القليل رأساً في بابه كالنسب إلى " شنوءة".

وقد تبيّن من الدراسة أنّ مصطلح القليل لم ينضبط عند أبي حيّان، فقد عرّف القليل: بأنه يقابله الكثير، وجاء على ذلك كثير من عباراته، كقوله: (الاختصاص قليل في المخاطب ومنه "بك الله نرجو الفضل " وأكثر ما يكون في المتكلم).[٤]

وقوله عند حديثه عن نصب المفعول لأجله معرفاً "بأل " قال: (فالأكثر في لسان العرب أن يدخل علية حرف السبب، وإن كان يجوز نصبه لكنه القليل).[٥]

---

[١] البحر المحيط، ٣/١١٨.

[٢] السابق، ٣/ ١١٨.

[٣] ديوان لبيد، ١١٩.

[٤] البحر المحيط، ٧/٢٢٤.

[٥] السابق، ٢/٣٤٢.

وقوله: (إنما كثر استعمال: عباد دون: عبيد؛ لأنّ "فِعالاً" في جمع "فَعْل" غير البائي العين قياس مطرد، وجمع "فَعْل" على "فَعيل" لا يطرد). [١] أي: أن فَعِيل في فَعْل قليل.

وقوله: (تدخل " ربّ"على المستقبل، لكنه قليل بالنسبة إلى دخولها على الماضي). [٢]

وقوله: ("أيَّان" ظرف زمان مبني لا يتصرف، وأكثر استعماله في الاستفهام. . . وتستعمل في الجزاء، فتجزم المضارعين وذلك قليل فيها) [٣] ، وقوله: (يقع حسب لليقين كما تقع ظن، لكنه في ظن كثير، وفي حسب قليل)[٤]

وقوله: (الواو جاءت بمعنى الفاء وهو المعنى الكثير فيها. . . . . وإن كانت قد ترد بالعكس وهو قليل). [٥]

في هذه النصوص جعل القليل في مقابل الكثير.

وأحياناً يطلق مصطلح القليل وليس بالضرورة أن يجعله مرادفاً لمصطلح الندرة والشذوذ: كقوله: (ومجيء المصدر على فَعْلان بفتح الفاء وسكون العين قليل). [٦]

وقوله: (قرأ عمرو بن محمد " ثُبُوراً" بفتح الثاء وفعول بفتح الفاء في المصادر قليل، نحو: البَتول). [٧] وقوله: (البدل بالمشتق قليل). [٨]

وقوله: (فُعُل" وهو قليل في الصفات، ومنه: رجل شلل أي: خفيف في الحاجة). [٩]

وقوله عند الحديث عن "عسى": (ومجيئها للإشفاق قليل). [١٠]

---

[١] البحر المحيط، ٥٢٩/٢.

[٢] السابق، ٤٣٣/٥.

[٣] البحر المحيط، ٤١٨/٤.

[٤] السابق، ١١٨/٣.

[٥] البحر المحيط، ٣٨٣/١.

[٦] السابق ٣/ ٤٣٦.

[٧] البحر المحيط، ٤٤٥/٦.

[٨] السابق، ٢٤١/٧.

[٩] البحر المحيط، ١٧٣/٨.

[١٠] السابق، ١٥٢/٢.

وقوله: (فعّال قليل في الأسماء، جاء منه: الكلّاء، والجبّان، والفنّاد، والعقّار، والخطّار). [١]

وفي هذه النصوص يتحدث أبو حيَّان عن القليل كمصطلح مستقل لا يربطه بالندرة أو الشذوذ.

وأحياناً يطلق مصطلح القلَّة ويجعله مرادفاً لمصطلح الندرة والعكس صحيح .

كقوله:(وإجراء الوصل مجرى الوقف نادر قليل) [٢] ،وعند تفسيره لقوله تعالى: ﴿ وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِيٓ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ وَٱتَّقِ ٱللَّهَ وَتُخْفِي فِي نَفْسِكَ مَا ٱللَّهُ مُبْدِيهِ وَتَخْشَى ٱلنَّاسَ وَٱللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَىٰهُ ﴾. [٣]

قال أبو حيان: (ولا يكون "وتخفى" حالاً على إضمار مبتدأ، أي: وأنت تخفي؛ لأنه مضارع مثبت، فلا تدخل عليه الواو إلا على ذلك الإضمار، وهو مع ذلك الإضمار قليل نادر، لا يبني على مثله القواعد ومنه قولهم: " قمت وأصك عينه "أي: وأنا أصك عينه). [٤]

وهنا جعل النادر في مقام القليل، وجعل القليل في مقام النادر.

وما وصفه بالقلّة والندرة هنا وصفه في موضع آخر مماثل بالشذوذ حيث قال: (تقول: جاء زيد يضحك، ولا يجوز" ويضحك " فأمَّا قولهم: " قمتُ وأصكُّ عينه " ففي غاية الشذوذ، وقد أُوِّل على إضمار مبتدأ، أي: وأنا أصكُّ عينه، فتصير الجملة اسميه). [٥]

ففي الموضع الأول جعله قليل نادر، وهذا موضع مماثل جعله شاذّاً، ممّا يدل على أن مصطلح القليل عند أبي حيّان غير دقيق، ومتداخل مع المصطلحات الأخرى.

---

[١] البحر المحيط، ٣٨٨/٧.

[٢] السابق، ٦٧/٧.

[٣] الأحزاب، ٣٧.

[٤] البحر المحيط، ٢٢٧/٧.

[٥] السابق، ٤٣/٣.

وأحياناً يفرق بين مصطلح القليل ومصطلح النادر:

حيث يذهب إلى أنّ إسقاط الضمير من الخبر، ليس في الحسن والجواز كإسقاطه من الصلة والصفة، قال: (بل حذفه من الصلة بشروط الحذف فصيح، وحذفه من الصفة قليل، وحذفه من الخبر مخصوص بالشعر أو في نادر). [١]

وقال: (كيف: اسم ودخول حرف الجر عليها شاذّ، وأكثر ما تستعمل استفهاماً، والشرط بها قليل، والجزم بها غير مسموع من العرب، فلا نجيزه قياساً). [٢]

يتبين من ذلك أن مصطلح القليل عند أبي حيان لم يكن على درجة عالية من الدِّقة، فتارة يفرق بين هذه المصطلحات، وتارة أخرى ينظر إليها كالمترادفات، فلم يتوحد عنده مصطلح القليل، وبناءً عليه لم تتوحد طريقته في بناء الحكم اللغوي على القليل، حيث إنه في كثير من الأحيان يبني حكمه اللغوي على ما وصف بالقليل، وأحياناً أخرى يرد الحكم اللغوي، وربما نقم على أصحابه، بحجة أنه بنا حكمه اللغوي على القليل، فهو بين القبول والرَّد فيما وصف بالقليل، كما سيتضح هذا في الفصل الأخير: أثر القليل في بناء الحكم اللغوي.

ولما كان القياس هو المعوَّل عليه في أغلب مسائل النحو [٣] نظرنا إلى القياس على القليل، ودوره في بناء القاعدة النحوية.

إذ للقياس فضل في توسعة اللغة؛ فبه يتمكن الإنسان من التعبير بآلاف الكلم والجمل، التي لم تقرع سمعه من قبل[٤]، ويساعده على توليد صيغ جديدة، ملائمة مع تطورات الحياة؛ لأنه لو صح أن يضع الواضع لكل معنى لفظاً، لتعذر جمع اللغة في مجلدات، ولصعب على

---

[١] البحر المحيط، ٣/٥١٦.

[٢] السابق، ١/ ٢٦٣.

[٣] ينظر: الاقتراح، ١١٤.

[٤] ينظر: دراسات صوتية في روايات غريب الحديث والأثر، ١١.

الناس حفظها[١]، ولبقي كثير من المعاني غير معبر عنه؛ لعدم النقل، وذلك مناف لحكمة الوضع، فالمنقول من كلام العرب محدود ومتناه، والمعاني غير متناهية. [٢]

وقد كان للقدامى في القياس مناهج مختلفة.

أغلب البصريين بنوا أقيستهم على الكثير الغالب الموثوق به [٣]، قال أبو عمرو ابن العلاء: (أعمل على الأكثر وأسمى ما خالفني لغات)[٤] وقال سيبويه: (وقد جاء "فُعْلاَنٌ"، نحو: الشكران والغفران، وقالوا: الشكور، كما قالوا: الجحود، فإنما هذا الأقلُّ نوادر تحفظ عن العرب ولا يقاس عليها، ولكن الأكثر يقاس عليه). [٥]

فالبصريون بعد أن استقرؤا ما ورد لهم من نصوص اللغة، اتخذوا مما كثر شيوعه، وزادت نسبة وروده مقياساً يؤسسون علية القاعدة، ويستنبطون منه الصحيح المقبول. [٦]

فقد كانوا أكثر دقة، وأشدّ حيطة، من الكوفيين، فلم يقبلوا كل ما سمعوا، بل كان منهجهم في دراسة اللغة، التفريق بين القليل والكثير، فبنوا قواعدهم على الكثير، وخرجوا عليه الأحكام، وكان هو أصل التقعيد عندهم.

وقد عاب عباس حسن موقف البصريين هذا بقوله: (أما البصريون ومن شايعهم فكانوا في تشددهم بعيدين عن الجادة؛ حين ارتضوا الكثرة، واعتصموا بها، من غير تبيان لحدودها، ومداها، وشهروها سيفا مصلتاً، قضوا به ـ ظلماً ـ على كثير من الألفاظ، والاستعمالات، فأرهقوا الناس من أمرهم عسراً). [٧]

---

[١] ينظر: القياس في اللغة العربية، ٢٤.

[٢] ينظر: الاقتراح في علم أصول النحو، ١١٥.

[٣] ينظر: الشذوذ والضرورة، ١٨، المذاهب النحوية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، ١٨٣.

[٤] طبقات النحويين واللغويين، ٣٩.

[٥] الكتاب، ٨/٤.

[٦] ظاهرة الشذوذ في النحو العربي، ١١٦.

[٧] اللغة والنحو بين القديم والحديث، ٩٥ ــ ٩٦.

ولعلّ في هذا الوصف إجحاف بحق البصريين، يقول إبراهيم أنيس: (إن البصريين ـ كما روي عنهم ـ قد سلكوا المسلك العلمي السليم، الذي يسلكه المحدثون من علماء اللغة، غير أنّه ممّا يؤخذ عليهم أن هذا القدر الذي سموه بالأكثر، لم يتحدد في أذهانهم تحديداً دقيقاً).[١]

وبذلك يؤخذ على هؤلاء أنهم لم يوضحوا مسألة الكثرة [٢] أهي الكثرة العددية بين أفراد القبيلة الواحدة، أم بين القبائل؟ أوهي القبائل التي أخذت عنها اللغة، أم تتجاوزها إلى غيرها؟ مما سبب خلافاً واسعاً، وإرباكاً لاسعاً في القياس النحوي. [٣]

ويرى الكوفيون وبعض البصريين أنه ليس من شرط القياس الكثرة، فقد يقاس – عند هؤلاء- على القليل[٤] مثال ذلك قولهم في "ركوبة": "ركبي"، وفي "حلوبة": "حلبي"، قياساً على قول العرب في النسب إلى "أزد شنوءة": "شنئي"؛ لأنه جميع ما ورد عن العرب، فلم يرد شاهد غيره، كما أنه لم يرد عنهم ما يخالفه[٥] قال أبو الحسن الأخفش: (فإن قلت: إنما جاء هذا في حرف واحد – يعني أزد شنوءة – قيل: فإنه جميع ما جاء) [٦]، وقال ابن جني: (وما ألطف هذا القول من أبي الحسن! وتفسيره: أن الَّذي جاء في "فَعُولة" هو هذا الحرف، والقياس قابله، ولم يأت فيه شيء ينقضه، فإذا قاس الإنسان على جميع ما جاء، وكان صحيحاً في القياس مقبولاً، فلا غرو ولا ملام). [٧]

---

[١] من أسرار اللغة، ٢٠.

[٢] ينظر: اللغة والنحو، ٤٠، ظاهرة قياس الحمل، ٦٣٤، ٦٣٥.

[٣] مخالفه القياس والأفصح في نظر النحويين واللغويين، ٤٠.

[٤] ينظر: القياس في اللغة العربية، ٤٨، ٤٩، والمذاهب النحوية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، ١٨٤.

[٥] ينظر: الخصائص ١/١٥٤، الاقتراح، ١٢٢، في أصول النحو، ١٠٩، ظاهرة قياس الحمل، ١١١.

[٦] الخصائص ١/١٥٤.

[٧] السابق، ١/١٥٤.

فلم يمنع الكوفيون القياس على القليل، ولم يخصّوا الاستعمال الكثير ببناء القواعد، وصوغ الأحكام، وإنما جعلوا ذلك لجميع ما ورد عن العرب، بقطع النظر عن كونه كثيراً أو قليلاً أو نادراً.

يقول عبد الرحمن السيد: (الكوفيون قبلوا كل ما جاء عن العرب، واعتدوا به، وجعلوه أصلاً من أصولهم التي يرجعون إليها، ويقيسون عليها. . . تلقفوا الشواهد النادرة، وقبلوا الروايات الشّاذة، واعتدوا كل ما صدر عن عربي).[١]

وقد اختلف الباحثون في قبول منهج الكوفيين وتقويمه، يقول أحمد مكي الأنصاري: (وقد أثبت البحث الحديث صحة منهج الكوفيين)[٢] وإلى هذا يذهب ـ أيضاً ـ كمال بشر، يقول: (إنّ الكوفيين أقرب من البصريين إلى روح المنهج الصحيح).[٣]

وممن رفضوا هذا المنهج إبراهيم أنيس، يقول: (أمّا الكوفيون فقد أسسوا القياس على كل ما روي عن العرب، مهما قلّت شواهده، وقد يظن لأول وهلة أن في نظرة الكوفيين تيسيراً علينا. . . غير أن الأخذ بمذهب الكوفيين قد يؤدي بنا في آخر الأمر إلى نوع من الاضطراب والفوضى ،في تقعيد القواعد، وتنظيم مسائل اللغة، إذ يترتب عليه خلو اللغة من الاطراد والانسجام)[٤] وإن كان يقبل هذا القول إلى حد ما، ولكن ليس على وجه العموم، فقد يكون القليل هو كل ما جاء عن العرب، وليس هناك كثير يخالفه، فهذا النوع يقبل، ويجوز القياس عليه، كالنسب إلى شنوءة.

---

[١] مدرسة البصرة النحوية، ١٤٥ ــ ١٤٦.

[٢] أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة، ٣٥٩.

[٣] دراسات في علم اللغة ٢/ ٦١.

[٤] من أسرار اللغة، ١٣.

فالكوفيون قد أجازوا القياس على المثال الواحد المسموع، وهم يعتبرون اللفظ الشاذ، ويقيسون عليه، ويبنون على الشاهد الواحد أحكامهم من غير اعتبار بما كَثُر أو قَـلّ، وكذلك كان الإمام أبو زيد الأنصاري ـ شيخ سيبويه ـ يجعل الفصيح والشّاذ سواء، وللكوفيين ما يؤيدهم من كلام الأئمة.[١]

ومن القدامى من يمنع القياس على الكثير، نحو قولهم في: "ثقيف وقريش وسليمٍ": ثقفيٌّ، وقرشيٌّ، وسلميٌّ، فهذا وإن كان أكثر من "شنوءة وشنئي" ضعيف في القياس عند سيبويه[٢] فلا يقاس عليه غيرهُ [٣]، فلا يقال في "سعيدٍ": "سعديٌّ" ولا في "كريم": "كرميٌّ"، وجعله المبرد من البصريين قياساً. [٤]

من ذلك يظهر المنهج البصري، الذي يمثل الاتجاه العقلي المتشدد في المادة اللغوية؛ التي هي أساس القياس، يقابله المنهج الكوفي الأقـلُّ تشدداً في ذلك، ولعلّ هذا الخلاف راجع إلى عدم وجود حدود فاصلة بين الكثير في الاستعمال والقليل فيه في مسألة تقعيد القواعد.

وقد اختلفوا في بعض شروط المقيس والمقيس عليه [٥] قال تمام حسان: (شرط المطرَّد في السَّماع ألاَّ يكون شاذاً في القياس، وألاَّ يحفظ ولا يقاس عليه، وإذا اطّرد المقيس عليه في القياس وقلَّ في السماع، جاز القياس عليه؛ ترخصاً في كثرة المسموع، وذلك كأن تقيس على النسب إلى شنوءة "شنئي" فتقول في حلوب "حلبي" وإذا كثر في السَّماع، وخالف القياس ،لم يجز أن نقيس عليه كما في: " قرشي وسلمي وثقفي " ومغزى هذا أن موافقة القياس في هذا المجال أولى

---

[١] اللغة والنحو، ٨٣.

[٢] ينظر: الكتاب، ٣/٣٣٥، ٣٣٩.

[٣] ينظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ٢٦٣.

[٤] ينظر: المقتضب، ٣/١٣٣.

[٥] الاقتراح، ١١٧ ــ ١٢٢.

من كثرة السماع، فإذا عرفنا هذا فهمنا السبب في قول النحاة، وإنَّ النحو هو القياس).[٦] فقد يقاس على القليل والنادر والشاذ لموافقته القياس، ويمتنع على الكثير لمخالفته القياس[٧].

وقال الأشموني: (إنَّ الكثير الوارد، لا يصلح للقياس عليه)[١]، والخليل لا يقيس على الكثير، كما فعل أصحاب نزعة السماع، إذا كان خارجا عن نظام العربية كالنسب إلى قريش بغير ياء، وسماه معدولاً، [٢] فليست القضية كثرة أو قلّة عددية.

القليل والنادر ليسا دائماً مخالفين للقياس[٣]، في حين أن الشَّاذ على مذهب الجمهور مخالف في كل الأحوال.[٤]

قال ابن السَّراج: (ولو اعترض بالشاذ على القياس لبطل أكثر الصناعات والعلوم، فمتى سمعت حرفاً مخالفاً لا شك في خلافه لهذه الأصول، فاعلم أنه شاذّ، فإن كان سمع ممن ترضى عربيَّتة فلا بد أن يكون قد حاول به مذهباً، ونحا وجهاً من الوجوه، أو استهواه أمرٌ غلَّطه). [٥] يبدو من ذلك أنَّ الشَّاذ أدقّ مصطلح مخالف للقياس.

جاء في الكليات: (اعلم أن المراد بالشَّاذ في استعمالهم ما يكون بخلاف القياس، من غير نظر إلى قلة وجوده أو كثرته كـ"القود"، والنادر ما قلّ وجوده وإن لم يكن بخلاف القياس كـ "خزعال" والضعيف ما يكون في ثبوته كلام كـ"قُرْطاس"، والمطرد لا يتخلف، والغالب أكثر الأشياء ولكنه يتخلف، والكثير دونه، والقليل دون الكيثر، والنادر أقل من القليل). [٦]

---

[٦] الأصول، ١٥٦.

[٧] الاقتراح، ١٢٢.

[١] القياس في العربية، ٤٩.

[٢] ينظر: الكتاب، ٣/٣٣٥.

[٣] ينظر: الشذوذ والضرورة، ٤٠.

[٤] ينظر: مخالفه القياس والأفصح في نظر النحويين واللغويين ١/٤٧.

[٥] الأصول في النحو، ١/٦٣.

[٦] الكليات، ٨٣٤ .

وقد عرِّف الشَّاذ هنا، من غير نظر إلى قضية الكثرة والقلَّة، وكذلك أهملت هذه القضية في تعريف القياس، الَّذي يعد أهم أسباب التوسع اللغوي، فقيل في تعريفه عند القدماء: (حمل غير المنقول، على المنقول إذا كان في معناه). [٧]

وقد ذكر ابن جني أن عامة ما يجوز فيه وجهان أو أوجه، ينبغي أن يكون جميع ذلك مجوَّزاً فيه، ولا يمنعك قوَّة القويِّ من إجازة الضَّعيف. [١]

يبدو مما تقدم أنَّ الكثرة والقلَّة في كل الأحوال، ليست هي المعيار الحقيقي، في بناء الحكم اللغوي، فالكثرة والقلَّة، والقوة والضعف، والقياس والشذوذ، مسائل اجتهادية خضعت لتقدير كل عالم واجتهاده، وماله من حسٍّ لغويّ بعد مراجعة ما جمع، فما يراه أحدهم كثيراً، ربما لا يراه غيره كذلك، على حسب ما عند كل واحد من شواهد لغوية. [٢]

وبذلك كثرت المصطلحات في تقسيم اللغة ومستوياتها، كالمردود والمقبول، والتضعيف والوجه، والكثير والغالب، والقبيح والشاذ، والخبيث وغير ذلك. [٣]

وهكذا اكتفى النحاة بإطلاق الحكم بالكثرة والقلّة، دون أن يقدموا تحديداً واضحاً، أو يضعوا حدود بيّنة، يمكن من خلالها معرفة مسوغات هذا الحكم، وبيان الحدّ بين كثرة الاستعمال وقلّته [٤]

وما ذكره السيوطي من قوله: (اعلم أنهم يستعملون غالباً وكثيراً ونادراً وقليلاً ومطرداً، فالمطرد لا يتخلف، والغالب أكثر الأشياء ولكنه يتخلف، والكثير دونه، والقليل دون الكثير، والنادر أقل من القليل؛ فالعشرون بالنسبة إلى ثلاثة وعشرين غالبها، والخمسة عشر بالنسبة إليها كثير لا غالب، والثلاثة قليل، والواحد نادر، فاعلم بهذا مراتب ما يقال

---

[٧] الاقتراح، ١١٣ .

[١] الخصائص، ٢٩٧/٢.

[٢] مخالفة القياس والأفصح بين النحويين واللغويين، ٤٥/١.

[٣] ينظر: القياس في النحو، ١٩٥.

[٤] الاستعمال بين الكثرة والقلة، ٩.

فيه ذلك)[٥] لا يقدم تحديدا واضحاً لما يقصده بهذه المصطلحات، وهو لا يتعدى كونه محاولة تقريب مفهوم هذه المصطلحات، حسب استعمال النحاة لها أو بيان لمراتبها على حد قوله. [٦]

وقد انتقد علي أبو المكارم القول بالكثرة والقلّة، بقوله: (وقد كان تعدد الاصطلاحات الدالة على القصور الكمي، أو الكثرة الكمية، سبباً من أسباب إصابة البحث النحوي بكثير من الاضطراب، بل لعلّه أهم هذه الأسباب جميعاً، فليس في التراث النحوي تحديد دقيق لهذه الفكرة، وكل ما فيه بضعة نصوص مبتسرة فضفاضة، لا تقدم معياراً سليماً للحكم قلّة وكثرة).[١]

ومن ثم تتداخل هذه المصطلحات ويستعمل بعضها في معنى بعض، ولعلّ هذا كان الدافع لأن يصدر مجمع اللغة العربية بالقاهرة قراراً نصه: (يرى المجمع أن الكلمات التي يستعملها قدامى النحويين والصرفيين وهي القياس والأصل والمطرد والغالب والأكثر والكثير والباب والقاعدة ألفاظ متساوية في الدلالة على ما ينقاس).[٢]

ويقال للشّاذ: القليل والأقل والنادر، وأمثالها مما يفيد القلّة والضعف فليس لهذه المصطلحات تحديداً دقيقاً، كما أنّه ليس هناك فاصل يفصل بين ما يعتبر كثيراً في الاستعمال، وما يحكم عليه بالقلّة، وأن النحاة استخدموا هذه المصطلحات على النحو الذي نجده في مؤلفاتهم من دون أن يقدموا تحديداً واضحاً يميز بينهما.[٣]

وقد ذكر ابن جني في باب: (اختلاف اللغات وكلها حجة) أنَّ اللغتين إذا كانتا في الاستعمال والقياس متدانيتين متراسلتين، أو كالمتراسلتين أنه " ليس لك أن تردّ إحدى اللغتين بصاحبتها؛ لأنها ليست أحق بذلك من رسيلتها، لكن غاية ما لك في ذلك أن تتخيَّر إحداهما

---

[٥] الاقتراح، ٦٦، المزهر، ١/١٩٣.

[٦] الاستعمال بين الكثرة والقلة ١٠.

[١] أصول التفكير النحوي، ٢/١٨.

[٢] مجلة مجمع اللغة ٤/١٨٦.

[٣] الاستعمال بين الكثرة والقلة، ١٢.

فتقوِّيها على أختها" [٤] ثم قال في أخر حديثه عن حكم استعمال اللُّغة إذا قلَّت جداً (إلا أنَّ إنسانا لو استعملها لم يكن مخطئاً لكلام العرب، لكنَّه كان مخطئاً لأجود اللغتين). [٥]

وقد يكون ذلك الاستعمال رهين الحاجة وخاصة في الشعر.

ثم ختم الباب بقوله: (وكيف تصرفت الحال فالناطق على قياس لغة من لغات العرب، مصيب غير مخطئ، وإن كان غير ما جاء به خيراً منه). [١]

فعلى ذلك لا حرج على النطق بالقليل، ولا لَوْمَ في القياس على جميع ما جاء عن العرب إن كان صحيحاً مقبولاً وإن كان قليلاً إذ ليس من شروط المقيس عليه الكثرة.

ولهذا ترى بعض العلماء يصرحون بأن كل ما كان لغة لقبيلة صحَّ القياس عليه، من غير تحجير واسع في الاعتداد بالكثرة والقلة.

وقد كان الفارسي لا يهتم بالكثرة إن كانت الكثرة تخالف القياس[٢] وكان يقول: (أخطئ في خمسين مسألة في اللغة ولا أخطئ في واحدة من القياس)[٣] ويقول ابن جني: (مسألة واحدة من القياس، أنبل وأنبه من كتاب لغة، عند عيون الناس)[٤] فقد تشددوا في القياس، لأنَّ عليه محور بناء الأحكام.

وإذا ثبت القياس على القليل، فلا ينفي ذلك فصاحة اللفظ عنه، إذ إن فصاحة القرآن الكريم، وفصاحة ما ثبت عن الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ أمرٌ مسلَّمٌ به، فما حكم على ما ورد منهما بالقلّة، لا يعني تخطئته، ولا نفي فصاحته، وإنما يعني أنّه متفرد عن بقية بابه، مع بقائه على فصاحته. [٥]

---

[٤] الخصائص، ١/٣٩٨.

[٥] السابق، ١/٣٩٨.

[١] الخصائص، ١/٣٩٨.

[٢] ينظر: مسائل العضديات، ١٢٣-١٢٦.

[٣] الخصائص، ١/٤٥٤.

[٤] السابق، ١/٤٥٤.

[٥] ينظر: في تاريخ النحو، ٧٠.

فالقليل ليس مضاداً للفصيح إذ إن لعلماء اللغة ثلاثة مذاهب في فصاحة الألفاظ والتراكيب. [١]

المذهب الأول: أنّ الأفصح ما كثر استعماله [٢]، قال الجار بردي: (فإن قلت: ما يقصد بالفصيح؟ وبأيّ شيء يُعلم أنه غير فصيح، وغيره فصيح؟ قلتُ: أن يكون اللفظ على ألسنة الفصحاء الموثوق بعربيتهم أدور، واستعمالهم له أكثر). [٣]

وقال مصطفى صادق الرافعي: (والفصيح عندهم ما كثر استعماله في ألسنة العرب، ودار في أكثر لغاتهم). [٤]

وليست الفصاحة في كثرة الاستعمال، كما يقول أصحاب هذا المذهب، إذ لو كان الأمر كذلك، لما وُجد ما يسمَّى في الدرس اللغوي بـ " لحن العوام "؛ إذ العوام في أيِّ مجتمع أكثر من الخواصِّ، ومع ذلك فليس كل ما يستعمله العوام فصيحا صحيحا. [٥]

ولكن الأفصح ما أبان عن المعنى المراد، وليست الفصاحة في كثرة الاستعمال أو قلّته، فالفصيح: ما أفصح عن المعنى، واستقام لفظه على القياس الكثير أو القليل، لا ما كثر استعماله وهذا هو المذهب الثاني. [٦]

---

[١] ينظر: مخالفة القياس والأفصح، ١/ ٦٦.

[٢] حركة التصحيح للغوي، ١٩٦.

[٣] شرح الشافية، ٢/ ١٦، ١٧.

[٤] تاريخ آداب العرب، ١/ ٩٩.

[٥] ينظر: مخالفة القياس والأفصح، ٦٩/١.

[٦] ينظر: المزهر، ١٧٠/١.

أمَّا المذهب الثالث: فهو يجمع بين المذهبين السابقين، وعليه فالأفصح هو المستعمل المشهور، المفصح عن المعنى المقصود، وإن كان محالفا للقياس. [٧]

ويبقى النص القرآني أوثق النصوص، تبنى عليه القواعد، ولا يؤول ليوافق القاعدة، فقد يرد فيه ما يخالف القاعدة، فيصح القياس عليه وإن كان قليلاً.

ذكر الرازي في تفسيره، أنَّا إذا جوزنا إثبات اللغة بشعر مجهول، منقول عن قائل مجهول، فلأن يجوز إثباتها بالقرآن العظيم كان ذلك أولى، وكثيراً ما نرى النحويين يتحيرون في تقرير الألفاظ الواردة في القرآن، فإذا استشهدوا في تقريره ببيت مجهول فرحوا به، وأنا شديد التعجب منهم، فإنهم إذا جعلوا ورود ذلك البيت المجهول على وفقه دليلا على صحته، فلأن يجعلوا ورود القرآن به دليلا على صحته كان أولى. [١]

[٧] ينظر: مخالفة القياس والأفصح، ١/ ٦٨.

[١] ينظر: مفاتيح الغيب، ٩/ ٤٥.

❖ الفصل الأول: ما وصف بالقليل في الأبنية وفيه مبحثان.

المبحث الأول: ما وصف بالقليل في الأسماء وفيه سبعة مطالب.

المطلب الأول: فعول بمعنى مفعول.

المطلب الثاني: الجموع وفيه مسألتان.

المسألة الأولى: جمع فَعْل على فُعُل.

المسألة الثانية: جمع فَعْل على فَعِيل.

المطلب الثالث: صيغة مَفْعُلة بسكون الفاء وضم العين.

المطلب الرابع: صيغة فُعُلان بضم الفاء والعين.

المطلب الخامس: صيغة فَعَّال.

المطلب السادس: صيغة فُعُل في الصفات.

المطلب السابع: المصادر وفيه مسألتان

المسألة الأولى: فَعْلان بفتح الفاء وسكون العين.

المسألة الثانية: فَعُول بفتح الفاء وضم العين.

المبحث الثاني: التغيرات التي تطرأ على البنية وفيه ثلاثة مطالب.

المطلب الأول: إبدال الهمزة ياء.

المطلب الثاني: إبدال الواو المفتوحة في أول الكلمة همزة..

المطلب الثالث: نقل حركة الهمز إلى الساكن قبلها.

المبحث الأول: ما وصف بالقليل في الأسماء وفيه سبعة مطالب.

المطلب الأول: فعول بمعنى مفعول.

المطلب الثاني: الجموع وفيه مسألتان.

المسألة الأولى: جمع فَعْل على فُعُل.

المسألة الثانية: جمع فَعْل على فَعِيل.

المطلب الثالث: صيغة مَفْعُلة بسكون الفاء وضم العين.

المطلب الرابع: صيغة فُعُلان بضم الفاء والعين.

المطلب الخامس: صيغة فَعَّال.

المطلب السادس: صيغة فُعُل في الصفات.

المطلب السابع: المصادر وفيه مسألتان

المسألة الأولى: فَعْلان بفتح الفاء وسكون العين.

المسألة الثانية: فَعُول بفتح الفاء وضم العين.

المطلب الأول: فعول بمعنى مفعول.

﴿ وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ وَقَفَّيْنَا مِن بَعْدِهِ بِالرُّسُلِ وَآتَيْنَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ الْبَيِّنَاتِ وَأَيَّدْنَاهُ بِرُوحِ الْقُدُسِ أَفَكُلَّمَا جَاءكُمْ رَسُولٌ بِمَا لاَ تَهْوَى أَنفُسُكُمُ اسْتَكْبَرْتُمْ فَفَرِيقاً كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقاً تَقْتُلُونَ ﴾. [1]

قال أبو حيان:(الرسول فعول بمعنى: المفعول أي: المرسل وهو قليل ومنه:الحلوب، والركوب، بمعنى: المحلوب والمركوب). [2]

وفعول بمعنى فاعل هو الأصل؛ لأنه أكثر استعمالاً من فعول بمعنى مفعول؛ ولأن بنية الفاعل أصل[3] **وذلك نحو شكور وصبور، بمعنى: شاكر وصابر، فيقال: للمذكر والمؤنث صبور وشكور، بلا تاء نحو هذا رجل شكور، وامرأة صبور، فإن كان فعول بمعنى مفعول، فقد تلحقه التاء في التأنيث، نحو ركوبة بمعنى مركوبة.** [4]

والرَّكوب بفتح الراء: المركوب مثل: الحلوب وهو فعول بمعنى مفعول، فلذلك يطابق موصوفه يقال: بعير رَكوب، وناقةٌ حَلوبة. [5]

وفي قوله تعالى: ﴿ قَالَ كَلَّا ۖ فَاذْهَبَا بِآيَاتِنَا ۖ إِنَّا مَعَكُم مُّسْتَمِعُونَ ﴿١٥﴾ فَأْتِيَا فِرْعَوْنَ فَقُولَا إِنَّا رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١٦﴾ ﴾. [6]

قال ابن عاشور: (والرسول: فعول بمعنى مفعل، أي مرسل، والأصل فيه مطابقة موصوفه، بخلاف فعول بمعنى فاعل، فحقه عدم المطابقة سماعا، وفعول بمعنى اسم المفعول قليل في كلامهم، ومنه: بقرة ذلول، وقولهم: صبوح لما يشرب في الصباح، وغبوق، لما يشرب في العشي، والنشوق لما ينشق من دواء ونحوه، ولكن رسول يجوز فيه أن يجرى مجرى المصدر، فلا

---

[1] البقرة، ٨٧.

[2] البحر المحيط، ٤٦٥/١.

[3] ينظر: توضيح المقاصد، ١٤٥٤/٣.

[4] ينظر: شرح ابن عقيل، ٩٣/٤.

[5] ينظر: التحرير والتنوير، ٢٧٣/٢٢.

[6] الشعراء، ١٥، ١٦..

يطابق ما يجري عليه في تأنيث، وما عدا الإفراد، وورده في كلامهم بالوجهين تارة ملازما الإفراد، والتذكير، كما في هذه الآية، وورد مطابقا، كما في قوله تعالى: ﴿ فَأْتِيَاهُ فَقُولَآ إِنَّا رَسُولَا رَبِّكَ فَأَرْسِلْ مَعَنَا بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴾[1]

فذهب الجوهري إلى أنه مشترك بين كونه اسماً بمعنى مفعول، وبين كونه اسم مصدر، ولم يجعله مصدرا إذ لا يعرف فعول مصدراً لغير الثلاثي.[2]

و الزمخشري في هذه الآية:جعل الرسول يكون بمعنى المرسل، وبمعنى الرسالة، فجعل في قولـه﴿ إِنَّا رَسُولَا رَبِّكَ ﴾ بمعنى المرسل، فلم يكن بد من تثنيته، وجعل هنا بمعنى الرسالة، فجاز التسوية فيه، إذا وصف به بين الواحد والتثنية.[3]

ومما جاء فيه فعول بمعنى فاعل على الأصل، وبمعنى مفعول على القليل، "الودود "من صفات الله تعالى، ففيه قولان: يقال: هو "فَعُولٌ" بمعنى "مَفْعول"؛ كما يقال: رجل هَيُوب؛ أي: مَهيبٌ، يراد به: مَوْدودٌ، ويقال: هو "فَعُول" بمعنى "فاعل" كقولك: غفورٌ؛ بمعنى غافر، أي: يَودُّ عباده الصالحين.[4]

وجاء في اللسان: الودود في أسماء الله عز وجل، المحب لعباده، من قولك: وددت الرجل، أودّه ودّاً، وودوداً، قال ابن الأثير: (الودود في أسماء الله تعالى فعول بمعنى مفعول، من الود والمحبة، يقال: وددت الرجل إذا أحببته، فالله تعالى مودود، أي: محبوب في قلوب أوليائه، قال أو هو فعول بمعنى فاعل، أي: يحب عباده الصالحين، بمعنى يرضى عنهم).[5]

و أكثر المفسرين على أنه بمعنى فاعل، وذلك كثير، كالصبور، والشكور، بمعنى : صابر وشاكر ؛ لأنه الأصل فيه وقد يأتي بمعنى مفعول، وذلك قليل.

---

[1] طه، ٤٧.

[2] التحرير والتنوير، ١٢٤/١٩.

[3] ينظر: الكشاف، ٣١٠/٣.

[4] غريب القران، ١٨/١.

[5] لسان العرب، (ودد)، ١٧٧/١٥.

المطلب الثاني: الجموع وفيه مسألتان.

المسألة الأولى: جمع "فَعْل" على "فُعُل".

قال تعالى: ﴿ وَإِن كُنتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُواْ كَاتِباً فَرِهَانٌ مَّقْبُوضَةٌ فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُم بَعْضاً فَلْيُؤَدِّ الَّذِي اؤْتُمِنَ أَمَانَتَهُ وَلْيَتَّقِ اللّهَ رَبَّهُ وَلاَ تَكْتُمُواْ الشَّهَادَةَ وَمَن يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ وَاللّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ ﴾.[1]

قال أبو حيّان:(قرأ الجمهور : فرِهَان ، جمع رَهْن نحو : كَعْب وكِعَاب . وقرأ ابن كثير ، وأبو عمرو : فرُهُن ، بضم الراء والهاء . وروي عنهما تسكين الهاء ، وقرأ بكل واحدة منهما جماعة غيرهما ، فقيل : هو جمع رِهَان ، ورِهَان جمع رَهْن ، قاله الكسائي ، والفراء ، وجمع الجمع لا يطرد عند سيبويه ، وقيل : هو جمع رَهْن ، كـ"سَقْف و "سُقُف" ، ومن قرأ بسكون الهاء فهو تخفيف من رُهُن ، وهي لغة في هذا الباب ، نحو : كُتْب في كُتُب ، واختاره أبو عمرو بن العلاء وغيره وقال: لا أعرف الرِّهان إلاَّ في الخيل لا غير ، وقال يونس : الرَّهْن والرِّهان عربيان ، والرُّهُن في الرَّهْن أكثر ، والرِّهان في الخيل أكثر ، وجمع فَعْل على فُعُل قليل).[2]

وقال الزجاج:(قرأ الناس "فَرُهُن مقبوضة" و " فَرِهان مقبوضة" فأمَّا "رُهُن" فهي قراءة أبي عمرو، وذكر فيه غير واحد أنها قرئت" فَرُهُنٌ"ليُفْصل بين الرِّهان في الخيل وبين جمع "رَهْن" في غيرها ، ورُهُنٌ ورِهان أكثر في اللغة ، قال الفراء "رُهُن" جمع "رِهان" وقال غيره : رُهُنٌ ورَهْنٌ مثل سُقُف سَقْف، وفَعْل وفُعُل قليل،إلا أنه صحيح قد جاء فأما في الصفة فكثير يقال: فرس وَرْد، وخيل وُرْد ورجل ثَطٌّ، وقوم ثُطَّ، والقراءة على "رُهُن" أعجب إليَّ لأنها موافقة للمصحف، وما وافق المصحف وصحّ معناه وقرأت به القراء فهو المختار، ورِهانٌ جيد بالغ).[3]

---

[1] البقرة، ٢٨٣.

[2] البحر المحيط، ٣٧١/٢.

[3] معاني القرآن وإعرابه، ٣١١/١، ٣١٢.

ومما جاء فيه: رهن قول الشاعر:

آليْت لا يُعْطِيه مِنْ أَبْنَائِنَا رَهُناً فَيُفْسِدهُمْ كَرَهْن أَفْسَدَا [١]

وقال أبو عمرو: (وإنما قرأت "فرُهُن" للفصل بين الرهان في الخيل وبين جمع " رَهْن " في غيرها " ومعنى هذا الكلام أنما اخترت هذه القراءة على قراءة " رِهَان "؛ لأنه لا يجوز له أن يفعل ذلك كما ذكر دون اتِّباع روايةٍ). [٢]

وقال مكي: (رِهان جمع رَهْن كبَغْل وبِغَال ومن قرأ فـ"رُهُن" فهو جمع "رِهان" كـ"كِتَاب" و"كُتُب" ومن اسكن الهاء فعلى الاستخفاف وقد قيل: إن رُهُن جمع: رَهْن كسُقُف وسَقْف). [٣]

وقال ابن عاشور: (الرِّهان جمع رَهْن، ويجمع ـ أيضاً ـ على رُهُن بضم الراء وضم الهاء، وقد قرأه جمهور العشرة: بكسر الراء، وفتح الهاء، وقرأ ابن كثير، وأبو عَمْرو: بضم الراء وضم الهاء، وجمْعُه باعتبار تعدّد المخاطبين بهذا الحكم). [٤]

قال الرازي:(وأما قراءة أبي عمرو، بضم الراء وسكون الهاء، فقال الأخفش إنها قبيحة؛ لأن فَعْلاً لا يجمع على فُعُل إلا قليلاً شاذاً كما يقال: سُقُف وسُقْف تارة بضم القاف، وأخرى بتسكينها). [٥]

وأما أن الرِّهَان جمع رَهْن فهو قياس ظاهر، مثل نعْل ونعِال وكَبْش وكِبَاش، وكَعْب وكِعَاب، وكَلْب وكِلَاب. [٦]

---

[١] البحر المحيط، ٣٧١/٢ .

[٢] اللباب في علوم الكتاب، ٥٠٨/٤.

[٣] مشكل إعراب القران، ١٤٦/١.

[٤] التحرير والتنوير، ٥٨٤/٢.

[٥] مفاتيح الغيب، ١٠٥/٧.

[٦] السابق، ١٠٥/٧.

جاء في مختار الصحاح الرَّهْنُ معروف وجمعه رِهَانٌ، مثل: حبل وحبال، وقال أبو عمرو بن العلاء، رُهُنٌ بضم الهاء قال الأخفش: وهي قبيحة؛ لأنه لا يجمع "فَعْل" على "فُعُل" إلا قليلاً شاذا. [١]

المسألة الثانية: جمع "فَعْل" على "فَعِيل".

قال تعالى: ﴿ مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُؤْتِيَهُ اللّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُواْ عِبَاداً لِّي مِن دُونِ اللّهِ وَلَكِن كُونُواْ رَبَّانِيِّينَ بِمَا كُنتُمْ تُعَلِّمُونَ الْكِتَابَ وَبِمَا كُنتُمْ تَدْرُسُونَ ﴾ [٢]

في تفسير هذه الآية اختلف حول جمع "عبد"، على "عباد" و" عبيد" قال أبو حيَّان: (إنما كثر استعمال: عباد، دون: عبيد؛ لأنّ فِعالاً في جمع فعْل غير البائي العين قياس مطرد، وجمع فعْل على فَعيل لا يطرد). [٣]

قال ابن عطية: (ومن جموعه: عبيد وعبدّي. قال بعض اللغويين: هذه الجموع كلها بمعنى، وقال قوم: العباد لله، والعبيد للبشر، وقال قوم: العبدي إنما يقال في العبيد بني العبيد، كأنه مبالغة تقتضى الاستغراق في العبودية، والذي استقرأت في لفظة: العباد، أنه جمع عبد، متى سيقت اللفظة في مضمار الترفيع، والدلالة على الطاعة، دون أن يقترن بها معنى التحقير، وتصغير الشأن، فانظر قوله تعالى: ﴿ وَاللَّهُ رَءُوفٌ بِالْعِبَادِ ﴾ [٤] وقوله: ﴿ وَقَالُواْ اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ ﴾[٥]، وقوله: ﴿ قُلْ يَعِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُواْ عَلَى أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُواْ مِن رَّحْمَةِ اللَّهِ ﴾ [٦]

---

[١] مختار الصحاح، (رهن)، ٢٦٧/١.

[٢] آل عمران، ٧٩.

[٣] البحر المحيط، ٥٢٩/٢.

[٤] البقرة، ٢٠٧.

[٥] الأنبياء، ٢٦.

[٦] الزمر، ٥٣.

وأما: العبيد، فيستعمل في التحقير، ومنه قول امرئ القيس:

قَوْلاً لِدُودَانَ عَبِيدِ العَصَا مَا غَرَّكُمْ بِالأَسَدِ الْبَاسِلِ [١]

ومنه قول حمزة بن عبد المطلب: وهل أنتم إلاَّ عبيد لأبي، ومنه قوله تعالى: ﴿ مَّنْ عَمِلَ صَٰلِحًا فَلِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَنْ أَسَآءَ فَعَلَيْهَا ۗ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ ﴾[٢] لأنه مكان تشقيق، وإعلام بقلة انتصارهم ومقدرتهم، وأنه تعالى ليس بظلام لهم، مع ذلك ولما كانت لفظة العباد تقتضي الطاعة لم يقع هنا، ولذلك أنس بها في قوله: ﴿ قُلْ يَٰعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا۟ مِن رَّحْمَةِ ﴾ [٣] فهذا النوع من النظر يسلك بك سبيل العجائب، في حيز فصاحة القرآن العزيز، على الطريقة العربية السليمة، ومعنى قوله:﴿ كُونُوا۟ عِبَادًا لِّى مِن دُونِ ٱللَّهِ ﴾[٤] اعبدوني واجعلوني إلهاً. [٥]

ذكر أبو حيان: أن استقراء ابن عطية، في أن "عباد" يساق في مضمار الترفيع، والدلالة على الطاعة دون أن يقترن بها معنى التحقير، والتصغير، وإيراده ألفاظاً في القرآن بلفظ العباد، وقوله: وأما العبيد فيستعمل في التحقير، وأنشد بيت امرئ القيس، وقول حمزة، وقوله تعالى: ﴿ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ ﴾ فليس باستقراء صحيح، وإنما كثر استعمال: عباد، دون: عبيد؛ لأنّ فِعالاً في جمع فعْل غير البائي العين قياس مطرد، وجمع فعْل على فَعيل لا يطرد. [٦]

قال سيبويه: وربما جاء فعيلاً وهو قليل، نحو: الكليب والعبيد، [٧]

---

[١] ديوان امرئ القيس، ١٣٤.

[٢] فصلت، ٤٦.

[٣] الزمر ٥٣

[٤] آل عمران ٧٩.

[٥] المحرر الوجيز، ٤٧٨/١.

[٦] البحر المحيط، ٥٢٩/٢.

[٧] الكتاب، ٥٦٧/٣.

فلما كان فِعال هو المقيس في جمع: عبد، جاء: عباد، كثيراً، وأما قوله: ﴿ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ ﴾ [١] فحسن مجيئه هنا، وإن لم يكن مقيساً؛ أنه جاء لتواخي الفواصل، ألا ترى أن قبله، ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ يُنَادَوْنَ مِن مَّكَانِۭ بَعِيدٍ ﴾ [٢] وبعده ﴿ قَالُوٓاْ ءَاذَنَّٰكَ مَا مِنَّا مِن شَهِيدٍ ﴾ [٣]، فحسن مجيئه بلفظ العبيد، مؤاخاة هاتين الفاصلتين، ونظير هذا قوله: ﴿ مَا يُبَدَّلُ ٱلْقَوْلُ لَدَىَّ وَمَآ أَنَا۠ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ ﴾[٤]؛ لأن قبله ﴿ قَالَ تَخْتَصِمُواْ لَدَىَّ وَقَدْ قَدَّمْتُ إِلَيْكُم بِٱلْوَعِيدِ ﴾ [٥]، وبعده ﴿ يَوْمَ نَقُولُ لِجَهَنَّمَ هَلِ ٱمْتَلَأْتِ وَتَقُولُ هَلْ مِن مَّزِيدٍ ﴾ [٦] وأما مدلوله فمدلول: عباد سواء،وأما بيت امرئ القيس، فلم يفهم التحقير من لفظ: عبيد، إنما فهم من إضافتهم إلى العصا، ومن مجموع البيت وكذلك قول حمزة، إنما فهم منه معنى التحقير، من قرينة الحال التي كان عليها، وأتى في البيت، وفي وقول حمزة على أحد الجائزين. [٧]

وقال شهابُ الدينِ: " رده عليه استقراءه، من غير إثباته ما يجرِّم الاستقراء مردود، وأما ادِّعاؤه أن التحقير مفهوم من السياق دون لفظ " عبيد " ممنوع؛ لأنّه إذا دار إحالة الحكم بين اللفظ، وغيره، فالإحالة على اللفظ أوْلَى ". [٨]

وبناءً على ما تقدم كلا الصيغتين "فَعال" و "فَعيل" جمعاً لـ"فَعْل"؛ إلا أن العرب أكثر ما تستعمل "عبيد" جمعاً للعبد المملوك، وأكثر ما تستعمل "عباد" جمعاً للعبد العابد، ولعلّ ذلك لا يُعدُّ فرقاً قاطعاً، إذ يصح استعمال إحدى الصيغتين، مكان الأخرى؛ بدليل أن عباد قد وردت في القرآن بمعنى: العبيد المملوكين، في قوله تعالى ﴿ وَأَنكِحُواْ ٱلْأَيَـٰمَىٰ مِنكُمْ وَٱلصَّـٰلِحِينَ مِنْ

---

[١] فصلت، ٤٦.

[٢] السابق، ٤٤.

[٣] فصلت، ٤٧.

[٤] ق، ٢٩.

[٥] السابق، ٢٨.

[٦] ق، ٣٠.

[٧] البحر المحيط، ٥٢٩/٢.

[٨] اللباب في علوم القران، ٣٤٧/٥.

عِبَادِكُمْ ﴾ [١] كما وردت "عبيد" بمعنى عباد الله في قوله:﴿ مَا يُبَدَّلُ ٱلْقَوْلُ لَدَىَّ وَمَآ أَنَا۠ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ ﴾[٢]ولعل مراعاة التناسق اللفظي لنهايات الفواصل هو ما رجح استعمال إحدى الصيغتين.

المطلب الثالث: صيغة مفْعُلَة بسكون الفاء وضم العين.

قال تعالى: ﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ ۚ وَأَن تَصَدَّقُوا۟ خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾.[٣]

قال أبو حيان: (قرأ نافع وحده "ميسُرة " بضم السين والضم لغة أهل الحجاز، وهو قليل، كمَقْبُرة ومَشْرق، ومَسْرُبة، والكثير " مفْعَلة " بفتح العين، وقرأ الجمهور بفتح السين على اللغة الكثيرة، وهي لغة أهل نجد). [٤]

وقال ان مجاهد: (قرأ نافع وحده " ميسُرة " بضم السين، وقرأ الباقون: بفتح السين وكلهم قلب الهاء تاء ونونها). [٥]

وقال ابن خالويه: (هما لغتان، والفتح أفصح وأشهر) [٦] و قال النحاس: (ميسَرة أفصح اللغات، وهي لغة أهل نجد و " ميسُرة" وإن كانت لغة أهل الحجاز، فهي من الشواذّ، إذ لا يوجد في كلام العرب " مفْعُلة "، إلا حروف معدودة شاذّة، وليس منها شيء إلا يقال فيه مفعلة، وـ أيضاـ فإن الهاء زائدة، وليس في كلام العرب مفْعُل البتة وقراءة من قرأ "إلى ميْسُره

---

[١] النور، ٣٢.

[٢] ق، ٢٩.

[٣] البقرة، ٢٨٠.

[٤] البحر المحيط، ٣٥٥/٢.

[٥] السبعة في القراءات، ١٩٢/١.

[٦] الحجة، ١٠٣.

" لحن لا يجوز قال الأخفش: ولو قرءوا "إلى ميْسرة " لكان أشبه والذي قال الأخفش حسن، يقال: جلست مجلساً ومفعل كثير). [١]

وقد حملها ابن جني على الشذوذ؛ وذلك أنه وجدها ليست مقيسة بأبنية العربية، إلا أنه وجد تخريجا لها فقال: وأمّا إلى " ميْسُره " فغريب؛ وذلك أنه ليس في الأسماء شيء على " مَفْعُل " بغير تاء لكنه بالهاء، نحو المقدرة والمقبرة والمشرقة والمقنوة أمّا قول عدي:

أَبْلِغْ النُّعْمَانَ عَنِّي مَأْلُكَاً قَوْل مَنْ خَافَ اظْطناناً فَعْتَذَرْ [٢]

فطريقه عندنا أنه أراد مألكة، وهي الرسالة، غير أنه حذف الهاء وهو يريدها. [٣]

وعارض مكي بن أبي طالب قراءة "ميسُره" فهو يرى أن من قرأها بالإضافة يعد بعيدا؛ إذ ليس في الكلام مفْعُل، وأما مفْعُلة فقد جاء في الكلام لكنه قليل، ولم يقرأ به سوى نافع، ومفْعَل ومفْعَلة كثير في الكلام. [٤]

ويرى العكبري أن من قرأ بضم السين، وجعل الهاء ضميرا، فإن هذا يعد شاذّاً لم يأت منه إلا مَكْرُم ومَعْوُن، وقد يؤول على أنه جمع مكرمة ومعونة، وتحتمل القراءة بعد ذلك أمرين: أحدهما: جمع ميسرة، والثاني: أن يكون أراد ميسورة فحذفت الواو؛ لدلالة الضمه عليها. [٥]

وقال سيبويه: (ليس في الكلام مَفْعُل) [٦] قال أبو حيان: (يعني في الآحاد، وحكي عن سيبويه "مهلك" مثلث اللام، وأجاز الكسائي مَفْعُل واحداً، ولا يخالف قول سيبويه: إذ يقال ليس في الكلام، كذا وإن كان قد جاء منه حرف، أو حرفان كأنه لا يعتد بالقليل، ولا يجعل له حكم). [٧]

---

[١] إعراب القران، ١/١٧٨.

[٢] ديوان عدي بن زيد، ٦٠.

[٣] المحتسب، ١/٢٣٨.

[٤] ينظر: مشكل إعراب القران، ١/١٤٤.

[٥] ينظر: التبيان في إعراب القران، ١/٢٢٦.

[٦] الكتاب، ٤/٩٠.

[٧] البحر المحيط، ٢/٣٥٥.

قال صاحب اللباب: وهذا لا يرد على سيبويه لوجهين:

أحدهما: أن هذا جمع لمكرمة ومعونة، وإليه ذهب البصريون والكوفيون، خلا الكسائي، وروي عن الفراء أيضاً.

الثاني: أن سيبويه لا يعتد بالقليل فيقول: "لم يرد كذا"، وإن كان قد ورد منه الحرف، والحرفان؛ لعدم اعتداده بالنادر، والقليل. [١]

المطلب الرابع: صيغة "فُعُلان" بضم الفاء والعين.

قال تعالى: ﴿ حَتَّىَ يَأْتِيَنَا بِقُرْبَانٍ تَأْكُلُهُ النَّار ﴾. [٢]

قرأ عيسى بن عمرو "بقرُبان" بضم الراء[٣]، قال ابن عطية: (إتباعاً لضمة القاف، وليس بلغة؛ لأنه ليس في الكلام فُعُلان، بضم الفاء والعين، وحكى سيبويه السُلُطان بضم اللام، وقال: إن ذلك على الإتباع) [٤] أي : أن الضمه هي للإتباع وليس "فُعُلان" من أبنية الأسماء.

قال أبو حيان:(ولم يَقُلْ سيبويه: إنَّ ذلك على الإتباع)[٥] بل قال: (ولا نعلمُ في الكلامِ فِعِلان ولا فُعُلان ولكنّه قد جاء فُعُلان وهو قليل، قالوا: "السُّلُطان" وهو اسمٌ). [٦]

يقول ابن جني : (ينبغي أن يكون أصله"قُرْبان" ساكنة الراء والضمة فيها إتباع؛ لتعذر فُعُلان في الكلام)[٧] ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَكَيْفَ أَخَافُ مَآ أَشْرَكْتُمْ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ عَلَيْكُمْ سُلْطَٰنًا ﴾[٨]

---

[١] اللباب في علوم الكتاب، ٤٦٩/٤.

[٢] آل عمران، ١٨٣.

[٣] ينظر: المحتسب، ٢٧٧/١، البحر المحيط، ١٣٨/٣.

[٤] المحرر الوجيز، ٥٨٥/١.

[٥] البحر المحيط، ١٣٨/٣.

[٦] الكتاب، ٢٦٠/٤.

[٧] المحتسب، ١ /٢٧٧.

[٨] الأنعام ، ٨١.

حيث قرئ"سُلُطانا"[١] وقال أبو البقاء: (وقد قرئ بضم اللام وهي لغة أتبع فيها الضم)[٢]

وذكر الفيومي بأن الإتباع في ذلك لغة، ولا نظير لها فقال: (السُّلْطَانُ بضم اللام للإتباع لغة ولا نظير له).[٣]

يقول ابن جني: (وحكى صاحب الكتاب منه السُلُطان ، وذهب إلى أن ضمة اللام إتباع كضمة الراء من القُرُفصاء، وإنما هي القُرْفصاء بسكون الراء)[٤] لذلك يرى ابن خالويه أنه ليس في كلام العرب اسم على وزن فُعُلان[٥] أي: أن الضمة هنا إنما هي للإتباع.

في حين أن ابن السراج لم يمنع وجود هذا الوزن في كلام العرب، إذ عدَّه أحد أوزان الأسماء؛ فقال:(فُعُلان: سُلُطان وهو اسم).[٦]

وقال الشارحُ لكلام سيبويه: (صاحبُ هذه اللغة لا يُسَكِّن ولا يُتْبعُ"، وكذا ذكر التصريفيون أنه بناءٌ مستقلٌ، قالوا: ولم يجيء فُعُلان إلا اسماً وهو قليلٌ، نحو: "سُلُطان"، أمَّا ابنُ عطية فَمُسَلَّمٌ أنه وَهِمَ في النقل عن سيبويه في "سُلُطان" خاصةً، ولكنَّ قولَه في "قُرُبان" صحيحٌ؛ لأِنَّ أهلَ التصريفِ لم يَسْتَثْنُوا إلا السُّلُطان). [٧]

---

[١] التبيان في إعراب القرآن ، ٥١٤/١ ، البحر المحيط، ١٧٥/٤.

[٢] التبيان في إعراب القرآن ، ٥١٤/١.

[٣] المصباح المنير، (س ل س)، ١٤٩/١.

[٤] المحتسب، ٢٧٧/١.

[٥] ليس في كلام العرب، ٢٧٢.

[٦] الأصول في النحو، ٣٦٨/٢.

[٧] الدر المصون، ٥٦٣/١.

المطلب الخامس: صيغة "فعَّال".

قال تعالى:﴿ هَذَا فَلْيَذُوقُوهُ حَمِيمٌ وَ غَسَّاقٌ ﴾ [١]

قال أبو حيان: (قرأ ابن أبي إسحاق، وقتادة، وابن وثاب، وطلحة، وحمزة، والكسائي، وحفص، والفضل، وابن سعدان، وهارون عن أبي عمرو: بتشديد السين فإن كان صفة، فيكون مما حذف موصوفها، وإن كان اسماً فَفعّال قليل في الأسماء، جاء منه: الكلّاء، والجبّان، والفنّاد، والعقّار، والخطار. وقرأ باقي السبعة: بتخفيف السين). [٢]

يقال: غسَاق وغسَّاق: وهو ما يَسِيل من صَديد أهل النار، والتخْفيف أكثرُ؛ لأن هذا المِثَال على الأوْصاف أغْلَبُ منه على الأسْماء، وقد جاءَ في الأَسماء: نحو القَذَّاف، والجَبَّان، والكَلاّء. [٣]

وفي " غساق " قراءتان بالتخفيف، والتشديد وفيها وجهان:

أحدهما: أنهما لغتان معناهما واحد، قاله الأخفش، الثاني: معناهما مختلف، والمراد بالتخفيف الاسم، وبالتشديد الفعل، وقيل إن في الكلام تقديماً وتأخيراً، وتقديره: هذا حميم، وهذا غساق، فليذوقوه. [٤]

فأمّا المثقل فهو صفة، كالجّبَّار والضَّرَاب مثال مبالغةٍ، وذلك أن " فَعَّالاً " في الصفات أغلب منه في الاسم، ومِنْ وُرُودِهِ في الأسماء الكلاَّء، والخَبَّان والفَيَّاد لذَكَر البوم، والعَقَّار، والخَطَّار،وأمّا المخفف فهو اسم لا صفة؛ لأن فَعَالاً بالتخفيف في الأسماء كالعَذَاب والنَّكَال

---

[١] ص، ٥٧.

[٢] البحر المحيط، ٣٨٨/٧.

[٣] المخصص، باب (داء الوجه)، ٤٨٦/١.

[٤] ينظر: النكت والعيون، ١٠٧/٥.

أغلب منه في الصفات، على أنَّ منْهُمْ من جعلَهُ صفةً بمعنى "ذوكذا" أي: ذو غَسَق [٥]، وقال أبو البقاء:(أو يكون فَعَّال " بمعنى فَاعِلٍ). [٦]

قيل هما لغتان وقيل: غَسَّاق بالتشديد مبالغة في غَاسق بمعنى سائل، فهو على هذا وصف لموصوف محذوف، وليس اسماً؛ لأن الأسماء التي على زنة فَعَّال قليلة في كلامهم. [١]

لعل ذلك احترازاً من ألاّ يبنى ما جاء في القرآن على القليل في كلام العرب.

وروى الرازي عن أبي علي الفارسي: في أن الاختيار التخفيف؛ لأنه إذا شدّد لم يخل من أن يكون اسماً، أو صفة فإن كان اسماً، فالأسماء لم تجيء على هذا الوزن إلا قليلاً، وإن كان صفة فقد أقيم مقام الموصوف، والأصل أن لا يجوز ذلك. [٢]

المطلب السادس: صيغة " فُعُل " في الصفات.

قال تعالى: ﴿ فَتَوَلَّ عَنْهُمْ يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ إِلَى شَيْءٍ نُّكُرٍ ﴾ [٣]

قال أبو حيان: (قرأ الجمهور " نكر " بضم الكاف، وهو صفة على "فُعُل" وهو قليل في الصفات، ومنه: رجل شلل أي: خفيف في الحاجة؛ وناقة أُجُد، ومشية سُجُح، وروضة أُنُف؛ وقرأ الحسن وابن كثير وشبل بإسكان الكاف، كما قالوا: شُعُل وشُعْل، وعُسُر وعُسْر). [٤]

---

[٥] ينظر: اللباب في علو م الكتاب، ١٦/٤٤١.

[٦] التبيان في إعراب القران، ٢/١١٠٥.

[١] ينظر: التحرير والتنوير، ٢٣/١٧٧.

[٢] ينظر: مفاتيح الغيب، ٢٦/١٩٣.

[٣] القمر، ٦.

[٤] البحر المحيط، ٨/١٧٣.

وجاء في اللباب: والنكر بضمتين صفة، وهذا الوزن قليل في الصفات، ومنه قولهم: روضة أنف، أي: جديدة لم ترعها الماشية، ورجل شلل، أي خفيف سريع في الحاجات، ورجل سجح بجيم قبل الحاء، أي سمح، وناقة أجد: قوية موثقة فقار الظهر، ويجوز إسكان عين الكلمة فيها للتخفيف، و به قرأ ابن كثير هنا. [١]

وذكر سيبويه أن الفُعُل في الصفات قليل، وهو قولك جنبٌ فمن جمع من العرب قال أجنابٌ، وإن شئت قلت جنبون، كما قالوا صنعون، وقالوا رجلٌ شللٌ، وهو الخفيف في الحاجة، فلا يجاوزون شللون. [٢]

وهكذا جاء " فُعُل " في الصفات ولكنه عزيز ومنه: أمرٌ نُكر، ورجل شُلُل، وناقة أُجُد، وروضة أُنُفٌ، ومشية سُجُح. [٣]

ومع ذلك فقد ورد في القرآن هذا البناء في الصفات، كما في قوله: ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا نَسُوقُ الْمَاءَ إِلَى الْأَرْضِ الْجُرُزِ فَنُخْرِجُ بِهِ زَرْعًا تَأْكُلُ مِنْهُ أَنْعَامُهُمْ وَأَنفُسُهُمْ أَفَلَا يُبْصِرُونَ ﴾ [٤]

وفي قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّا لَجَاعِلُونَ مَا عَلَيْهَا صَعِيدًا جُرُزًا ﴾. [٥]

والمراد بالجرز في اللغة: الأرض التي لا نبات فيها، وقيل: التي لم يصبها المطر [٦] فجاءت لفظة "جُرُز" على "فُعُل" وصفاً للأرض الميتة، فربما عُزيت هذه القلّة في "فُعُل" إلى ثقل النطق بضمتين متتاليتين، فالعرب تميل للخفة في كلامها.

وربما كان الضم والإسكان في عين " فُعُل" لغتان، فقد قرأ نافع قوله تعالى: ﴿ الأُذن بالأُذن ﴾ [٧] بإسكان الذال معرفاً ومنكراً، ومثنى حيث وقع، وقرأ الباقون بالضم، فقيل: هما

---

[١] ينظر: التحرير والتنوير، ٤/ ١٢٤.

[٢] ينظر: الكتاب، ٦٢٩/٣.

[٣] ينظر: اللباب، ٢٣٦/١٨.

[٤] السجدة، ٢٧.

[٥] الكهف، ٨.

[٦] ينظر: مقاييس اللغة، (جُرُز)، ٤٤١/١.

لغتان: كالنُكر، وقيل: الإسكان هو الأصل، وإنما ضُم اتباعاً، وقيل: التحريك هو الأصل، وإنما سكن تخفيفًا. [١]

المطلب السابع: المصادر وفيه مسألتان.

المسألة الأولى: فَعْلان بفتح الفاء وسكون العين.

قال تعالى: ﴿ وَلاَ يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ أَن صَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ [٢] قال أبو حيان: (قرأ النحويان وابن كثير، وحمزة، وحفص، ونافع: شنآن بفتح النون، وقرأ ابن عامر وأبو بكر بسكونها، ورويت عن نافع، والأظهر في الفتح أن يكون مصدراً، وقد كثر مجيء المصدر على فعلان، وجوزوا أن يكون وصفاً وفَعَلان في الأوصاف موجود نحو قولهم: حمار قطوان أي: عسير السير، وتيس عدوان كثير العدو، وليس في الكثرة كالمصدر، قالوا: فعلى هذا يكون المعنى لا يجرمنكم بغض قوم، ويعنون ببغيض مبغض اسم فاعل؛ لأنه من شنىء بمعنى البغض، وهو متعد وليس مضافاً للمفعول ولا لفاعل، بخلافه إذا كان مصدراً، فإنه يحتمل أن يكون مضافاً للمفعول وهو الأظهر، ويحتمل أن يكون مضافاً إلى الفاعل أي: بغض قوم إياكم، والأظهر في السكون أن يكون وصفاً، فقد حكى رجل شنآن وامرأة شنآنة، وقياس هذا أنه من

---

[٢] المائدة، ٤٥.

[١] ينظر: البحر المحيط، ٥٠٧/٣.

[٢] المائدة، ٢.

فعل متعد، وحكى أيضاً شنآن وشنأى مثل عطشان وعطشى، وقياسه أنه من فعل لازم، وقد يشتق من لفظ واحد المتعدي واللازم نحو: فغر فاه، وغرَّ فوه، بمعنى فتح وانفتح، وجوز أن يكون مصدراً وقد حكي في مصادر شئ، ومجيء المصدر على فَعْلان بفتح الفاء وسكون العين قليل، قالوا: لويته دينه ليانا، وقال الأحوص:

هلِ العَيْشُ إلاَّ ما تَلَذُّ وتشْتَهِي وإنْ لامَ فيهِ ذو الشَّنْان وفَنَّدَا[1]

أصله الشنآن، فحذف الهمزة ونقل حركتها إلى الساكن قبلها، والوصف في فَعْلان أكثر من المصدر نحو: رحْمان).[2]

وذكر ابن مجاهد في قوله تعالى: ﴿ وَلاَ يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ ﴾ قراءة ابن كثير وأبو عمروا وحمزة والكسائي " شَنَآنُ " محركة النون، وقراءة ابن عامر بإسكان "النون" واختلف عن عاصم، فروى عنه أبو بكر إسكان "النون "، وروى عنه حفص فتحها، كما اختلف عن نافع فروى عنه إسماعيل بن جعفر الواقدي "شنآن" خفيفة، وروى عنه ابن جماز والأصمعي وورش وقالون مثقلة. [3]

فقراءة الفتح على كونه مصدراً، فالمصادر مما أولها مفتوحاً جاء أكثرها محركاً، نحو: غَلَى غَلَيان، وضَرَب ضَرَبان، وطَوَف طَوَفان؛ لأن "فَعَلان" بالفتح مصدر يدل على الحركة، والاضطراب، والإسكان في فعْلان من المصادر قليل، وقيل من أسكن فإنه أراد المصدر أيضاً، لكنه خفّف لكثرة الحركات. [4]

وهذا ما ذهب إليه سيبويه، حيث أجاز المصدر على " فَعْلان"مما أوله مفتوح، حيث قال: (وقالوا: " لوَيتهُ حَقّهُ لَيَّاناً " على " فَعْلان ")[5].

---

[1] شعر الأحوص الأنصاري، ١٢٢.

[2] البحر المحيط ٣/ ٤٣٦ ــ ٤٣٧.

[3] ينظر: السبعة، ٢٤٢/١.

[4] ينظر: الحجة في القراءات، ١٢٨/١، الكشاف، ٦٤٧/١ ' المحرر الوجيز، ١٤٩/٢، التبيان في إعراب القران، ٤١٦/١، البحر المحيط، ٤٣٧/٣.

[5] الكتاب، ٩/٤.

إلاّ أن الكثير في هذا البناء مما أوله مفتوح، ويدل على التقلب والاضطراب والحركة جاء محركاً، وفي الكتاب: ومن المصادر التي جاءت على مثالٍ واحدٍ، حين تقاربت المعاني، قولك: " النَّزَوانُ و النَّقَران ؛ وإنَّما هذه الأشياء في زعزعة البدن، واهتزازه في ارتفاع، ومثلهُ: العَسلان و الرَّتكان، ومثل هذا الغَلَيان؛ لأنه زعزعة وتحرُّك، ومثله الغَثَيان؛ لأنّه تَجيُّشُ نفسه وتثوُّرُ، ومثله الخَطَران و اللمعّان؛ لأن هذا اضطراب وتحرُّك، ومثل ذلك اللهّبان و الصخدان و الوَهّجان ؛ لأنه تَحرُّكُ الحَرِّ وثُؤُورهُ، فإنَّما هو بمنزلةِ الغَلَيان. [١]

فعلى قراءة " شَنَآن " بفتح النون يكون مصدراً؛ لأن " فَعَلان " كثيرة في المصادر عن العرب، أما إذا سُكِّنت النون فتكون صفة اسم، يقول الفراء: (وقد ثقّل الشنآن بعضهم، وأكثر القُراء على تخفيفه، فالوجه إذا كان مصدراً أن يُثقَّل، وإذا أردت به بغيض قوم قلت: شَنْآن) [٢] كنايه عن صفه القوم.

فعلى هذا يكون " الشنئان" بالإسكان الاسم، وبالفتح المصدر[٣]؛ وذلك لأن من الصفات ما جاء على وزن " فَعْلان "، وهذا الوزن كثير في الصفات، يقول سيبويه: (أمّا ما كان من الجوع، والعطش، فإنَّه أكثر ما يُبنى في الأسماء على فَعْلان) [٤]، نحو: عطْشان و جوعان.

على ما تقدم يكون " فَعَلان "بالفتح من أبنيه المصادر التي لا خلاف عليها، أمّا بناء " فَعْلان " بالسكون فإنه كثير في الصفات.

وروى ابن عطية عن أبي علي، أن " فَعْلان "جائز في المصادر غير ممتنع، ولكنه قليل، فقال: (من زعم أن فَعْلان إذا أسكنت عينه لم يكن مصدراً فقد أخطأ، وحمل ابن عطية قراءة سكون النون، أن يكون وصفاً فقد حكي رجل " شنْآن " و امرأة " شنْآنة ") [٥]، صفة لهما.

---

[١] ينظر: الكتاب، ١٤/٤.

[٢] معاني القران، ٣٠٠/١.

[٣] ينظر: الحجة في القراءات، ٢١٩ ــ ٢٢٠، المحرر الوجيز، ١٤٩/٢، البحر المحيط، ١٦٩/٤.

[٤] الكتاب، ٢١/٤.

[٥] ينظر: المحرر الوجيز، ٢/ ١٧٤.

المسألة الثانية: فَعُول بفتح الفاء وضم العين.

قال تعالى: ﴿ لاَ تدْعُوا الْيَوْمَ ثُبوراً وَاحِداً وَادْعُوا ثُبوراً كَثِيراً ﴾ [١]

قال أبو حيان: (قرأ عمرو بن محمد " ثُبُوراً" بفتح الثاء وفعول بفتح الفاء في المصادر قليل، نحو: البَتول). [٢]

وفي اللباب :قرأ عمرو بن محمد " ثَبُوراً " بفتح الثاء، والمصادر التي على " فَعول " بالفتح قليلة جداً [٣]

مثل ذلك قوله تعالى: ﴿ وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَٰفِرِينَ ﴾ [٤] والمشهور فتح واو الوقود، وهو اسم ما يوقد به، وقيل: هو مصدر كالوَلوع، والقَبُول، والوَضُوء، والطَّهُور، ولم يجيء مصدر على " فَعُول " غير هذه الألفاظ، فيما حكاه سيبويه، وزاد الكسائي: الوَزُوع، وقرئ شاذًّا في﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ ﴾ [٥] فتصير سبعة، ولكن المشهور أن الوَقُود والوَضُوء والطَّهُور بالفتح اسم، وبالضم مصدر، وقرأ عيسى بن عمر بفتحها وهو مصدر. [٦]

قال أبو حيَّان: (فعلى قراءة الجمهور بفتح الواو هو الحطب، وعلى قراءة الضم، هو المصدر على حذف مضاف، أي: "ذو وقودها"؛ لأن الناس والحجارة ليسا هما الوقود). [٧]

وقال ابن عطية: (وقد حكيا في المصدر)[٨] أي: "الضم والفتح ".

---

[١] الفرقان، ١٤.

[٢] البحر المحيط، ٤٤٥/٦.

[٣] ينظر: اللباب في علوم الكتاب، ٤٨٩/١٤.

[٤] البقرة، ٢٤.

[٥] ق، ٣٨.

[٦] اللباب في علوم الكتاب، ٤٤٠/١.

[٧] البحر المحيط، ٢٤٩/١.

[٨] المحرر الوجيز، ٩٤/١.

وفي الكتاب باب ما جاء من المصادر على فَعول بفتح الفاء، (وذلك قولك: توضأت وَضوءً حسناً، وتطهرتُ طَهوراً حسناً، وأولعت به وَلوعاً، وسمعت من العرب من يقول وقدت النار وَقوداً، وقبله قَبولاً، والوُقود بالضم أكثر، والوَقود بالفتح الحطب، وتقول: إن على فلان لقَبولاً فهذا مفتوح). [١]

فالوَضُوءُ بالفتح، الماء الذي يُتَوَضَّأُ به، كالفَطُور والسَّحُور لما يُفْطَرُ عليه، ويُتَسَحَّرُ به، والوَضُوءُ أَيضاً المصدر من تَوَضَّأْتُ للصلاةِ، مثل: الوَلُوعِ، والقَبُولِ، وقيل: الوُضُوءُ بالضم المصدر، وحُكيَ عن أَبي عمرو بن العَلاء القَبُولُ بالفتح مصدر لم أَسْمَعْ غيره، وذكر الأَخفش في قوله تعالى: ﴿ وقودها النَّاس والحجارة ﴾[٢] وَقُودُها النَّاسُ والحِجارةُ فقال:الوَقُودُ بالفتح الحَطَبُ، والوُقُود بالضم الاتّقادُ، وهو الفعلُ، قال ومثل ذلك: الوَضُوءُ وهو الماء، والوُضُوءُ وهو الفعلُ ثم قال: وزعموا أَنهما لغتان، بمعنى واحد، يقال الوَقُودُ والوُقُودُ يجوز أَن يُعْنَى بهما الحَطَبُ، ويجوز أَن يُعنى بهما الفعلُ، وقال غيره: القَبُولُ والوَلُوع مفتوحانِ، وهما مصدران شاذَّانِ، وما سواهما من المصادر، فمبني على الضم، [٣]وقيل ما سوى القبول من المصادر مضموم. [٤]

فالفُعُول بضم الفاء من أبنيه المصادر، لا يشترك فيها اسم مفرد، ولا يوجد مصدر على فَعول بالفتح إلا ما شذ نحو: القبول، ولولوع والوزوع نحو: قبلته قبولاً، وأما الوضوء فبالضم مصدر، وبالفتح ما يتوضأ به، والسحور بالضم مصدر وبالفتح ما يتسحر به، والفطور بالضم مصدر وبالفتح ما يفطر عليه، وحكى الأخفش: وزعموا أنهما لغتان بمعنى واحد. [٥]

---

[١] ينظر: الكتاب، ٤٢/٤.

[٢] البقرة، ٢٤.

[٣] لسان العرب، (وضأ)، ٢٧٧/١٥.

[٤] مختار الصحاح، (وضأ)، ١/ ٧٤٠.

[٥] المصباح المنير، ٣٥٩/١.

وفي قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ تُوبُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ تَوۡبَةٗ نَّصُوحًا ﴾ [١]، روى خارجة عن نافع " نُصُوحاً "، بضم النون، وروى غير ه عن نافع " نَصُوحاً " بفتح النون. [٢]

أمَّا حجة من ضم النون، فإنّه جعله مصدراً على " فُعول "، نحو: " قَعَد قُعُوداً "، فَوَصَف التوبة بالمصدر، ومعناه: توبةٌ ذات نصح لأنفسكم، أي عالجت صاحبها وأرشدته بالنصح. [٣]

---

[١] التحريم، ٨.

[٢] السبعة في القراءات، ٦٤١/١.

[٣] ينظر: جامع البيان في تأويل القرآن، ١٦٨/٢٨، التبيان في إعراب القران، ٢٦٥/٢، البحر المحيط، ٢٨٨/٨.

المبحث الثاني: التغيرات التي تطرأ على البنية وفيه ثلاثة مطالب.

المطلب الأول: إبدال الهمزة ياء.

المطلب الثاني إبدال الواو المفتوحة في أول الكلمة همزة..

المطلب الثالث: نقل حركة الهمز إلى الساكن قبلها.

المطلب الأول: إبدال الهمزة ياء.

﴿ قَالَ يَا آدَمُ أَنبِئْهُم بِأَسْمَائِهِمْ فَلَمَّا أَنبَأَهُم بِأَسْمَائِهِمْ قَالَ أَلَمْ أَقُل لَّكُمْ إِنِّي أَعْلَمُ غَيْبَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَأَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ وَمَا كُنتُمْ تَكْتُمُونَ ﴾ [١]

قال أبو حيان: (قرأ ابن عباس "أنبئهم" بالهمز وكسر الهاء، ووجهه أنة اتبع حركة الهاء لحركة الباء، ولم يعتد بالهمزة؛ لأنها ساكنة فهي حاجز غير حصين، وقرئ "انبيهم" بإبدال الهمزة ياء وكسر الهاء، وقرأ الحسن والأعرج "أنبِهِمْ" على وزن أعطهم). [٢]

قال ابن جني: (أما قراءة الحسن " أنبِهِمْ " كأعطهم فعلى إبدال الهمزة ياء، على أنه يقول: أنبيت كأعطيت، وهذا ضعيف في اللغة؛ لأنة بدل لا تخفيف، والبدل عندنا لا يجوز إلا في ضرورة الشعر). [٣]

ردّ أبو حيان كلام أبي الفتح، فقال: (وما ذكر من أنة لا يجوز إلا في ضرورة الشعر، ليس بصحيح، حكى الأخفش أن العرب تحول من الهمزة موضع اللام ياء، فيقولون: " قريت وأخطيت وتوضيت" وربما حولوه إلى الواو وهو قليل، نحو "رفوت" والجيد "رفأت"، ولم أسمع "رفيت" ودلّ ذلك على أنه ليس من ضرائر الشعر كما ذكر أبو الفتح). [٤]

وجاء في الخصائص أن ذلك إبدال على غير القياس فقال: (فأمّا الإبدال على غير قياس قولهم: قريت وأخطيت، وتوضيت). [٥]

---

[١] البقرة، ٣٣.

[٢] البحر المحيط، ٢٩٨/١.

[٣] ينظر: المحتسب، ١٤٨/١.

[٤] البحر المحيط، ٢٩٨/١.

[٥] الخصائص، ٢/ ٣٧٤.

قال: (ومن البدل البتَّة "النبيّ" في مذهب سيبويه، وكذلك "البريَّة" عند غيره، ومنه "الخابيَّة" لم تسمع مهموزة فإما أن يكون تخفيفا اجتُمع عليه وإمّا أن يكون بدلاً والنبوّة عندنا مخفَّفة لا مبدَلة، وكذلك الحكم على ما جاء من هذا أن يحكم عليه بالتخفيف، إلى أن يقوم الدليل فيه على الإبدال فاعرف ذلك مذهبا للعرب وحدّثنا أبو عليّ قال: لقي أبو زيد سيبويه فقال له: سمعت العرب تقول: "قريت وتوضّيت" فقال له سيبويه: كيف تقول في أفعلُ منه قال: أقرأ، وزاد أبو العباس هنا فقال له سيبويه: فقد تركَت مذهبك أي: لو كان البدل قويّا للزم " ووجب " أن تقول: أقرِي كرميت أرمِي) [1]

مثل ذلك في قوله تعالى: ﴿ وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰ وَأَخِيهِ أَن تَبَوَّءَا لِقَوْمِكُمَا بِمِصْرَ بُيُوتًا ﴾[2]

قال أبو حيّان: (قرأ حفص في رواية هبيرة " تَبَوَّيا " بالياء، وهذا تسهيل غير قياسي، ولو جرى على القياس لكان بين الهمزة والألف). [3]

وفي المحتسب: ويجوز على هذه القراءة " أَنْبِهُم" على أصل حركة الهاء وهو الضم، كقراءة من قرأ: " فَخَسَفْنَا بِهُو وبِدَارِهُو الأَرْض" من قوله تعالى: ﴿ فَخَسَفْنَا بِهِۦ وَبِدَارِهِ ٱلْأَرْضَ ﴾[4] وأمّا قراءة " أَنْبِيهم" فهو على قياس التخفيف الصريح.

أما ضم الهاء فمن وجهين:

أحدهما وهو الأظهر إ خراجها على الأصل فيه.

والآخر: وفيه الصنعة وهو أن هذه الياء ليست بلازمة، وإنما اجتلبت لتخفيف الهمزة، وذلك أن الهمزة إذا سكنت مكسوراً ما قبلها فتخفيفها القياسي أن تخلصها في اللفظ ياء، وذلك قولك: في ذئب: ذيب، وفي بئر: بير، فقوله: "أَنْبِيهِمْ" بياء ساكنة ينبغي أن يكون على التخفيف

---

[1] الخصائص، ٢/ ٣٧٦.

[2] يونس، ٧٨.

[3] البحر المحيط٥/١٨٤.

[4] القصص، ٨١.

القياسي، لا على أنه أبدل الهمزة ياءً إبدالاً مستكرهاً على حد قولهم في البدل: قريت كأعطيت، فإنما كان ذلك كذلك من قِبَل أنه لو أبدل لكان قد أخرج الهمزة على أصلها إلى ذوات الياء، ولو كان فعل ذلك لوجب حذفه كما تحذف لام "أعطيت" و"أغزيت"للوقف والجزم، كما حذفها في القراءة الأخرى لّما أبدل فقال: أَنْبِهِمْ" ولو أعتقد أنه أبدل البتّة لما جاز إثبات الياء في موضع الوقف، كما لا يجوز: "أعطيهم" و" أغْزِيهم" إلا أن يحمل ذلك على الضرورة، وإثبات الياء في موضع الجزم والوقف كقوله:

أَلَمْ يَأْتِيْكَ وَالأَنْبَاءُ تنمِي بِمَا لاَقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَاد[1]

فإن فعل ذلك ففيه على هذا ضرورتان، إحداهما: الإبدال ولا ضرورة إليه

والأخرى: إثبات حرف العلة في موضع الوقف، وذلك ضرورة أفحش من الأولى، لكثرة الإبدال على قبحه، وقلّة إثبات حرف اللين في موضع الوقف، لكن إذا أعتقد أنه خُفف لم يكن في هذه القراءة ضرورة البتَّه. [2]

قال ابن جني: (وقد يجوز عندي في قراءة الحسن أن يكون أراد " أَنْبِهم " كقراءته في الأخرى إلا أنه أشبع الكسرة فأنشأ عنها ياء، فقال: " أَنْبِيهم " كما قد يجوز ذلك في قوله: " أَلَمْ يَأتِيك" فإنه أشبع الكسرة فمطها فبلغت ياءً)[3]

يتبيّن من ذلك أن ابن جني يرى أن ذلك تخفيف وليس ببدل، وقال عنه بدل غير قياس، في حين أن أبا حيان يرى أن ذلك على البدل، وليس ذلك مقصوراً على الضرورة كما ذكر ابن جني، بل إن العرب قد تفعل ذلك في كلامها.

وما جاء عن ابن جني هنا يخالف ما ورد عنه في سر صناعة الإعراب قال في باب إبدال الياء من الهمزة: (اعلم أن كل همزة سكنت، وانكسر ما قبلها أردت تخفيفها قلبتها ياء

---

[1] الكتاب، ٣/٣١٦.

[2] ينظر: المحتسب، ١/١٤٩، ١٥٠.

[3] المحتسب، ١/ ١٥٠.

خالصة، تقول في ذئب: ذيب وفي بئر: بير وفي مئرة: ميرة، وكذلك إذا انفتحت وانكسر ما قبلها تقول: يريد أن يقرِئَك، يريد أن يقريك، وفي بِئَار بِيَار). [٤]

فإذا وقعت الهمزة داخل بنية الكلمة فهم يقلبونها ياء، مثل: زئبق وقرأت، زيبق وقريت، وهي لهجة حجازية معروفة[١]، وقد وردت في بعض القراءات القرآنية، إذ قرأ بها الحسن البصري.[٢]

المطلب الثاني: إبدال الواو المفتوحة في أول الكلمة همزة.

قال تعالى: ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ [٣]

قال أبو حيان:(أحد بمعنى واحد، أي: فرد من جميع جهات الوحدانية في ذاته وصفاته لا يتجزأ، وهمزة "أحد" هذا بدل من واو، وإبدال الهمزة مفتوحة من الواو قليل، من ذلك "امرأة أناة"، يريدون وناة؛ لأنه من الوني وهو الفتور). [٤]

قال ابن جني: (وأمّا إبدال الواو من الهمزة المبدلة فقولك: في تخفيف "يملك أحد عشر: يملك وحد عشر" وفي يضرب أَناة : يضرب وناة" وذلك أن الهمزة في "أحد" و "أناة" بدل من واو ، وأصله "وحد"؛ لأنه من الواحد، و "وناة" من الونى وهو الفتور). [٥]

وقال العكبري: (أحد بمعنى: واحد وأصل أحد " وحد " فأبدلت الهمزة من الواو المفتوحة، كما أبدلت المضمومة في قولهم: وجوه وأجوه، ومن المكسورة في قولهم: وشاح

---

[٤] سر صناعة الإعراب، ٣٦٨/٢.

[١] ينظر: دراسات في اللهجات العربية القديمة، ٨٣.

[٢] ينظر: الظواهر اللغوية في قراءة الحسن البصري، ١٣٥.

[٣] الإخلاص، ١.

[٤] البحر المحيط، ٥٢٩/٨.

[٥] سر صناعة الإعراب، ٢٢٤/٢.

وإشاح، ولم تبدل من المفتوحة، إلا في حرفين أحد وأناة، من قولهم: امرأة أناة، وأصلها وناة، من الونى وهو الفتور). [٦]

قال أبو الفتح:(وأبدلوا الواو المكسورة فقالوا: في إسادة وسادة، وإعاء في وعاء، وأبدلوا المفتوحة فقالوا: أناة في وناة، وأحد في وحد، وأجم في وجم، وأسماء في وسماء) [١] فزاد أبو الفتح: أجم في وجم، وأسماء في وسماء.

قال ابن السراج: فأمَّا المفتوحةُ فليسَ فيها، إبدالٌ وقَد شَذَّ منهُ شَيءٌ، قالوا: امرأة أَنَاةٌ، وهيَ ونَاةٌ مِنَ الوَنَى وقالوا: أَحدٌ في " وَحَدٍ " وهَذا شَاذٌ، [٢] وبالجملة فهو إبدال متفق على شذوذه. [٣]

قال سيبويه: (وقالوا: وجم و أجم، وَ وناة وأناة، وقالوا: أحد أصله وحد ؛ لأنه واحد فأبدلوا الهمزة؛ لضعف الواو عوضاً لما يدخلها من الحذف والبدل، وليس ذلك مطرداً في المفتوحة). [٤]

وفي اللباب :والأصل: ونَاةٌ، فأبدلوا الهمزة من الواو، كأحَد وليس بالقياس [٥].

وفي الحديث قَالَ نَبِيُّ اللهِّ -صلى الله عليه وسلم- لأَشَجِّ عَبْدِ الْقَيْسِ: (إِنَّ فِيكَ لَخَصْلَتَيْنِ يُحِبُّهُمَا اللَّهُ الْحِلْمُ وَالأَنَاةُ). [٦]

---

[٦] التبيان في تفسير غريب القرآن، ١/٣٥٤.

[١] سر صناعة الإعراب ١/١٠٦.

[٢] ينظر: الأصول في النحو، ٣/٣٠٧.

[٣] التبيان في تفسير غريب القرآن، ١/٣٥٥.

[٤] الكتاب، ٤/٣٣١.

[٥] اللباب في علوم الكتاب، ١٣/٢٤٩.

[٦] صحيح مسلم، ١/ ٤٨.

وجاء في الكشف: (قل هو الله أحد أي: واحد، ولا فرق بين الواحد، والأحد عند أكثر أصحابنا، وفرق قوم بينهما فقال بعضهم: الواحد للفصل والأحد للغاية، وقيل: واحد بصفاته، أحد بذاته، وقيل: إنَّ الواحد يدلّ على أزليته وأوّليته؛ لأنَّ الواحد في الأعداد، ركنها وأصلها وميدانها، والأحد يدل على بينونته من خلقه في جميع الصفات، ونفي أبواب الشرك عنه، فالأحد بني لنفي ما يذكر معه من العدد، والواحد اسم لمفتتح العدد، فأحد صلح في الكلام في موضع الجحود، والواحد في موضع الإثبات تقول: لم يأتني منهم أحد وجاءني منهم واحد فالمعنى أنه لم يأتني اثنان. [١]

وقد فرق أبو هلال العسكري بين الأحد والواحد:

الأحد: الفرد الذي لا يتجزأ، ولا يقبل الانقسام.

الواحد: المتفرد بالذات، في عدم المثل. [٢]

المطلب الثالث: نقل حركة الهمز إلى الساكن قبلها.

قال تعالى: ﴿ أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبْءَ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَيَعْلَمُ مَا تُخْفُونَ وَمَا تُعْلِنُونَ ﴾ [٣]

قال أبو حيان: (قرأ الجمهور: الخبء بسكون الباء والهمزة. وقرأ أبيّ وعيسى: بنقل حركة الهمزة إلى الباء وحذف الهمزة، وقرأ عكرمة بألف بدل الهمزة، فلزم فتح ما قبلها، وهي قراءة عبد الله، ومالك بن دينار، ويخرج على لغة من يقول في الوقف: هذا الخبو، ومررت بالخبي، ورأيت الخبا، وأجرى الوصل مجرى الوقف، وأجاز الكوفيون أن تقول في المرأة والكمأة: المراة والكماة، فيبدل من الهمزة ألفاً، فتفتح ما قبلها، فعلى قولهم هذا يجوز أن يكون

---

[١] ينظر: الكشف والبيان، ١٠/٣٣٤.

[٢] ينظر: الفروق اللغوية، ١٦٠.

[٣] النمل، ٢٥.

الخبأ منه، قيل: وهي لغة ضعيفة، وإجراء الوصل مجرى الوقف أيضاً نادر قليل، فيعادل التخريجان). [٤]

قال سيبويه: (واعلم أن ناساً من العرب كثيراً يلقون على الساكن الذي قبل الهمزة حركة الهمزة، سمعنا ذلك من تميم وأسدٍ، يريدون بذلك بيان الهمزة، وهو أبين لها إذا وليت صوتاً). [٥]

وذكر أبو حيَّان:أن قراءة الخبء بالألف طعن فيها أبو حاتم، وقال لا تجوز في العربية؛ لأنه إنْ حذف الهمزة ألقى حركتها على الباء فقال: الخب، وإن حولها قال: الخبي، بسكون الباء، وياء بعدها،وروى عن المبرد أن أبا حاتم دون أصحابه في النحو ولم يلحق بهم ، إلا أنه إذا خرج من بلدتهم لم يلق أعلم منه. [١]

قال أبو حيان: (ولم يؤثر الوقف بالنقل عن أحد من القراء إلا شيئاً روي عن أبي عمرو أنه وقف في قوله ﴿وَتَوَاصَوْاْ بِٱلْحَقِّ وَتَوَاصَوْاْ بِٱلصَّبْرِ﴾[٢] "بالصبِر" بكسر الباء، والذي يظهر في حركة النقل أنها الحركة التي في الحرف الأخير، نقلت إلى الساكن قبله، وقال أبو علي هذه الحركة لالتقاء الساكنين). [٣]

وعلّق الجندي على هذا الرأي بقوله: (وأبو عمرو هذا هو ابن العلا وهو من تميم التي تفضل الوقف بالنقل)[٤] كما عزي النقل لربيعة [٥]، وعزي نقل الحركة في المهموز إلى كثير من

---

[٤] البحر المحيط، ٦٧/٧.

[٥] الكتاب، ١٧٧/٤.

[١] البحر المحيط ٦٧/٧.

[٢] العصر، ٣.

[٣] ارتشاف الضرب، ٣٩٩/١.

[٤] اللهجات العربية في التراث، ٤٩١/٢.

[٥] حاشية الصبان، ٢١٢/٤.

تميم وأسد كما جاء ذلك في الكتاب؛ والعلّة في ذلك خفاؤها فتحتاج إلى ما يبين ذلك الخفاء [٦] ومازالت هذه الظاهرة اللهجية شائعة في أهل نجد[٧] وصعيد مصر والسودان. [٨]

والنقل هو أحد أوجه تخفيف الهمز عند العرب، وذلك بنقل حركة الهمزة إلى الحرف الصحيح الساكن قبلها ثم تحذف، وقد أفاض علماء العربية، والقراءات في دراسة هذا النوع من تخفيف الهمز في مؤلفاتهم.

قال سيبويه: (وأعلم أن كل همز متحرك، قبلها حرف ساكن، فأردت أن تخفف حذفتها، وألقيت حركتها على الساكن الذي قبلها، وذلك قولك: " من بُوك ومن مُك وكمِ بِلك " إذا أردت أن تخفف الهمزة في الأب والأم والإبل، ومثل ذلك قولك: " الحمر " إذا أردت أن تخفف همزة الأحمر، ومثله قولك: في " المرأة " "لمرة " و" الكمأة " " الكمة " وقد قالوا: الكماه، والمراة، ومثله قليل). [١]

وجاء في شرح المفصل :إذا كان قبل الهمزة حرف صحيح ساكن نحو: يسأل ويجأر والمسألة والخبء والكمأة والمرأة والمرآة "فالطريق في تخفيفها أن تلقى حركتها على ما قبلها، وتحذفها، وتقول: في مسألة مسلة، وفي الكمأة الكمة، وفي المرأة المرة، وفي المرآة المراة، وذلك أن الحذف أبلغ في التخفيف، وقد بقي من أعراضها ما يدل عليها، وهو حركتها المنقولة إلى الساكن قبلها، ولم يجعلوها بين بين؛ لأن في ذلك تقريبا لها من الساكن فكرهوا الجمع بين ساكنين، كيف والكوفيون يزعمون أنها ساكنة البتة، وهي عندنا وإن كانت في حكم المتحركة، فهي ضعيفة ينحى بها الساكن. [٢]

---

[٦] ينظر: شرح الشافية، ٣٢٢/٢.

[٧] ينظر: اللهجات في كتاب سيبويه، ٣٦٠.

[٨] ينظر: أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي/ ٤٠٧.

[١] الكتاب، ٣/ ٥٤٥.

[٢] شرح المفصل، ١٠٩/٩.

ومما لا شك فيه، أن تخفيف الهمز بالنقل، وارد وثابت في القراءات القرآنية، خاصة في قراءة الإمام نافع من رواية ورش، يقول أبو عمرو الداني: "اعلم أن ورشا كان يلقى حركة الهمزة على الساكن قبلها، فيتحرك بحركتها، وتسقط هي من اللفظ. [٣]

وورد النقل في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَمَاتُواْ وَهُمۡ كُفَّارٞ فَلَن يُقۡبَلَ مِنۡ أَحَدِهِم مِّلۡءُ ٱلۡأَرۡضِ ذَهَبٗا وَلَوِ ٱفۡتَدَىٰ بِهِۦٓۗ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمۡ عَذَابٌ أَلِيمٞ وَمَا لَهُم مِّن نَّٰصِرِينَ ﴾[٤]

قال أبو حيان: (قرأ أبو جعفر، وأبو السمال "مل الأرض" بدون همز، ورويت عن نافع؛ ووجهه أنه نقل حركة الهمزة، إلى الساكن قبله، وهو اللام، ثم حذفت الهمز، وهو قياس في كل ما كان نحو هذا). [٥]

فإن قيل فما الاختيار في باب نقل الحركة؟

قال مكي: (فالجواب أن الاختيار الهمز، وترك الحركة لأنه هو الأصل، ولأن القراء أجمعوا على ذلك، ولأن نافعا، عند جميع الرواة عنه، لا ينقل الحركة، إنما رواها عنه ورش وحده). [١]

---

[٣] التيسير في القراءات السبع، ٢٩/١.

[٤] آل عمران، ٩١.

[٥] البحر المحيط، ٥٤٣/٢

[١] الكشف عن وجوه القراءات، ٩٣/١.

❖ الفصل الثاني: ما وصف بالقليل في التراكيب وفيه ثلاثة مباحث.

المبحث الأول: الإعمال والإهمال وفيه أربعة مطالب.

المطلب الأول: إعمال "لا" عمل "ليس".

المطلب الثاني: إعمال " إنَّ" عند تخفيفها.

المطلب الثالث: إعمال الأول عند تنازع عاملين على معمول.

المطلب الرابع: المصادر وفيه مسألتان.

المسألة الأولى: إعمال المصدر المنون.

المسألة الثانية: إضافة المصدر للمفعول ورفع الفاعل به.

المبحث الثاني: اللزوم والتعدي وفيه مطلبان.

المطلب الأول: مجيء الفعل الثلاثي المضعف المتعدي على يفْعِل بكسر العين.

المطالب الثاني: التعدية بالباء وفيه مسألتان.

المسألة الأولى: تعدية المتعدي لمفعول ثاني بالباء.

المسألة الثانية: تعدية الفعل " درى" للمفعول الثاني بالباء.

المبحث الثالث: ما وصف بالقلّة في التركيب وفيه واحد وعشرون مطلباً.

المطلب الأول: وقوع الواو مفتوحة متطرفة متحركا ماقبلها.

المطلب الثاني:حذف نون الرفع بغير ناصب ولا جازم.

المطلب الثالث: استعمال "ما" وَ "من" نكرتين موصوفتين.

المطلب االرابع: وصل "ما" الظرفية بالمضارع المثبت.

المطلب الخامس : توسط خبر ليس بينها وبين اسمها.

المطلب السادس:حذف أحد مفعولي ظن وأخواتها.

المطلب السابع: لغة أكلوني البراغيث.

المطلب الثامن: تأنيث الفعل إذا فصل بينه وبين فاعله المؤنث بـ"إلا".

المطلب التاسع: القلب في الكلام.

المطلب العاشر: دخول اللام على المفعول المؤخر عن الفعل.

المطلب الحادي عشر: نصب المفعول لأجله مع تعريفه بالألف واللام.

المطلب الثاني عشر: الحال وفيه ثلاث مسائل.

المسألة الأولى: الفصل بين الحال وصاحبه.

المسألة الثانية: نفي الجملة الحالية بـ"لم" وَ "ما".

المسألة الثالثة: مجيء جملة الحال مصدرة بمضارع مثبت مسبوق بالواو.

المطلب الثالث عشر: الصفة وفيه مسألتان.

المسألة الأولى: تقديم الصفة على الموصوف.

المسألة الثانية: حذف الضمير من الصفة.

المطلب الرابع عشر: دخول " ربَّ " على المستقبل.

المطلب الخامس عشر: العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار.

المطلب السادس عشر: البدل بالمشتق.

المطلب السابع عشر: حذف حرف النداء مع اسم الإشارة.

المطلب الثامن عشر: وقوع الاختصاص بعد ضمير المخاطب.

المطلب التاسع عشر: رفع الفعل بعد الفاء.

المطلب العشرون: عوامل الجزم وفيه ست مسائل.

المسألة الأولى: دخول لام الأمر على الفعل مع إثبات حرف العلة.

المسألة الثانية: دخول لام الأمر على المضارع المتكلم والمخاطب.

المسألة الثالثة: دخول "لا" الناهية على فعل المتكلم.

المسألة الرابعة: استعمال " أيَّان " في جزم المضارعين.

المسألة الخامسة: الشرط بـ" كيف".

المسألة السادسة: دخول اللام على جواب "لو" المنفي.

المطلب الحادي والعشرون: مجيء الألفاظ المعدولة عن العدد مضافة.

المبحث الأول: الإعمال والإهمال وفيه أربعة مطالب.

المطلب الأول: إعمال "لا" عمل "ليس".

المطلب الثاني: إعمال " إنَّ" عند تخفيفها.

المطلب الثالث: إعمال الأول عند تنازع عاملين على معمول.

المطلب الرابع: المصادر وفيه مسألتان.

المسألة الأولى: إعمال المصدر المنون.

المسألة الثانية: إضافة المصدر للمفعول ورفع الفاعل به.

المطلب الأول: إعمال "لا" عمل ليس.

قال أبو حيان عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ ﴾[1] (ورفعه على أن يكون "ريب" مبتدأ و "فيه" الخبر، ضعيف لعدم تكرار "لا" أو يكون عملها إعمال ليس، فيكون "فيه" في موضع نصب على قول الجمهور من أن "لا" إذا عملت عمل "ليس" رفعت الاسم ونصبت الخبر، أو على مذهب من ينسب العمل لها في رفع الاسم خاصة، وأما الخبر فمرفوع لأنها وما عملت فيه في موضع رفع بالابتداء، كحالها إذا نصبت وبني الاسم معها، وذلك في مذهب سيبويه. . . . وحمل "لا" في قراءة "لا ريب "على أنها تعمل عمل "ليس" ضعيف، لقلة إعمال "لا" عمل "ليس" فلهذا كانت هذه القراءة ضعيفة).[2]

وعند تفسير قوله تعالى: ﴿ قُلۡنَا ٱهۡبِطُواْ مِنۡهَا جَمِيعٗاۖ فَإِمَّا يَأۡتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدٗى فَمَن تَبِعَ هُدَايَ فَلَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ ﴾[3] قال أبو حيّان في قوله﴿ فَلَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ ﴾:(قرأ الجمهور بالرفع والتنوين، وقرأ الزهري وعيسى الثقفي ويعقوب بالفتح في جميع القرآن، وقرأ ابن محيصن باختلاف عنه بالرفع من غير تنوين، وجه قراءة الجمهور مراعاة الرفع في "وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ "، فرفعوا للتعادل).[4]

---

[1] البقرة، ٢.

[2] ينظر: البحر المحيط، ١/١٦٠.

[3] البقرة، ٣٨.

[4] البحر المحيط، ١/ ٣٢٢.

قال ابن عطية: (ووجه الرفع أنه أعدل في اللفظ لينعطف المرفوع من قولهم " يحزنون " على مرفوع، و"لا" في قراءة الرفع عاملة عمل ليس).[٥]

عقّب أبو حيان على قول ابن عطية فقال: (ولا يتعين ما قاله، بل الأولى أن يكون مرفوعاً بالابتداء لوجهين: أحدهما: أن إعمال لا عمل ليس قليل جداً، ويمكن النزاع في صحته، وإن صح فيمكن النزاع في اقتياسه، والثاني: حصول التعادل بينهما) [١]

وهنا لا يرى أبو حيان أن قراءة الرفع على إعمال "لا" عمل "ليس" ويرده بحجة قلّته وحصول التعادل والتناسب مع فاصلة الآية.

وإعمال "لا" عمل "ليس"قليل جداً عند الحجازيين، وإليه ذهب سيبويه، وطائفة من البصريين[٢] قال سيبويه: (ولا تعمل "لا "عمل "ليس" إلا في النكرة). [٣]

وقال أبو حيان في التذييل:(وأكثر النحويين أنها إذا عملت عمل " ليس" على أن خبرها لا يكون إلا منصوباً كخبر"ليس"وذهب الزجاج إلى أنها تعمل في الاسم الرفع، ولا تعمل في الخبر شيئاً، كما لا تعمل الناصبة فيه شيئاً، بل النكرة مع "لا" العاملة فيها الرفع في موضع رفع على الابتداء، والاسم المرفوع بعدها خبر للمبتدأ، وزعم أن ذلك مذهب سيبويه) [٤]

وما حكاه الزجاج أنها أجريت مجرى "ليس" في رفع الاسم خاصة، ولا تعمل في الخبر شيئاً، يرده السماع [٥]، فمن إعمالها في الاسم والخبر قول الشاعر:

تَعَزَّ فَلاَ شَيْءٌ عَلَى الأَرْضِ بَاقِيا وَلاَ وَزَرٌ مِمَّا قَضَى اللهُ وَاقِيَا [٦]

---

[٥] المحرر الوجيز، ١/ ١١٥.

[١] البحر المحيط، ١/ ٣٢٢.

[٢] أوضح المسالك، ٢٧٩/١.

[٣] الكتاب، ١٨٨/٢.

[٤] التذييل والتكميل، ٥/ ٣١٠.

[٥] الجنى الداني، ٢٦٦/١.

وهذا مما يستشهد به على صحة مذهب الجمهور، وبطلان مذهب الزجاج ،واختيار ابن عصفور أن السماع ورد بنصب خبر "لا" العاملة عمل "ليس"[١].

قال أبو حيّان: (زعم بعضهم أنها لم يحفظ النصب في خبرها ملفوظاً به، والصحيح سماع ذلك لكنه في غاية الشذوذ والقلّة). [٢]

وبينما يردّ أبو حيان قول ابن عطية في إعمال "لا" عمل "ليس" في القراءة السابقة ، بحجة قلّتها من جانب، يقرر هنا صحة ذلك ويصفها بالشذوذ، وكما لم يفرق بين مصطلح القليل والشّاذ في "البحر المحيط" ظهر ذلك جليا في نص "الارتشاف" حيث وصف إعمال "لا" عمل ليس بالشذوذ والقلة.

وروى السيوطي عن أبي حيان عدم تصريحه بأن إعمال "لا" عمل "ليس" مخصوص بلغة مخصوصة إلا صاحب المقرب، فإنه قال فيه: (بنو تميم لا يعملوها وغيرهم يعملها). [٣]

وشروط إعمالها ثلاثة[٤]

أحدها: أن يكون معموليها نكرتين نحو: "لا رجل أفضل منك" فلا تعمل في معرفة فلا يقال:"لا زيد قائماً " وقد لا يشترط ذلك فمن إعمالها في المعرفة [٥] قول النابغة:

وَحَلَّتْ سَوَادَ القَلْبِ لا أَنَا بَاغِيَا سِوَاهَا وَلاَ عن حُبِّهَا مُتَرَاخِيَا[٦]

---

[٦] أوضح المسالك، ١/ ١٨٠.

[١] التذييل والتكميل، ٥/ ٣١٠.

[٢] ارتشاف الضرب، ٢/١١٠.

[٣] همع الهوامع، ٢/ ١١٩، ١٢٠.

[٤] ينظر: شرح شذور الذهب، ٣٧٩/١.

[٥] أمالي ابن الشجري، ١/ ٤٣١.

[٦] ديوان النابغة الجعدي، ١٨٦.

الثاني: أن لا يتقدم خبرها على اسمها، فلا تقل: "لا قائماً رجل "إلا قليلاً.

الثالث: أن لا ينتقض النفي بـ "إلا"، فلا تقل: " لا رجل إلا أفضل من زيد ".

والذي جاء عن أبي حيان في هذه المسألة أنه ذهب إلى أن عملها قليل، فقال: (وتعمل "لا"عمل "ما"، وعملها قليل، بخلاف عمل"إن" ودعوى ابن مالك العكس باطلة"[١]، ثم نراه يذكر أن إعمالها قليل جداً فيقول: (و"لا" إعمالها قليل جداً حتى إن أبا الحسن زعم أن ما بعدها يرفع بالابتداء، ومنع النصب، وتبعه أبو العباس فهي عندهم لا تعمل عمل " ليس"[٢] ثم يذهب إلى أن إعمالها في غاية الشذوذ، فيقول: "بل سُمع إعمالها عمل "ليس" ونصب الخبر، لكنه في غاية الشذوذ والقلة)[٣]

كقوله:

تَعَزَّ فَلاَ شَيْءٌ عَلَى الأَرْضِ بَاقِيا وَلاَ وَزَرٌ مِمَّا قَضَى اللهُ وَاقِيَا [٤]

وقول الآخر:

نَصَرْتُكَ إِذْ لا صَاحِبٌ غَيْرَ خَاذِلٍ فَبُوِّئْتَ حِصْناً بالْكُمَاةِ حَصِيْنا [٥]

ورَدَّ أبو حيَّان على المصنف، حين استشهد بأبيات مدللاً بها على إعمال "لا" عمل "ليس" كقول سواد بن قارب:

وَكُنْ لَيْ شَفِيْعَاً يَوْمَ لا شَفَاعةٍ بَمُغْنٍ فَتَيلاً عَنْ سَوادِ بنِ قَارِبَ [٦]

وقول سعد بن مالك القيسي:

مَنْ فَرَّ عِنْ نِيْرَانِها فَأَنَا ابنُ قَيْسٍ لا بَرَاحُ [٧]

---

[١] الارتشاف، ٢/١١٠.

[٢] التذييل والتكميل، ٤/ ٢٨١.

[٣] السابق، ٤/ ٢٨٢.

[٤] شرح التسهيل، ١/ ٣٧٦.

[٥] السابق ١/٣٧٦.

[٦] شرح التسهيل، ١/٣٧٦.

[٧] الكتاب ١/٥٨.

قال أبو العباس: (إن كانت معرفة لم تكن إلا رفعاً؛ لأن "لا" لا تعمل في معرفة؛ وذلك قولك: لا زيدٌ في الدار؛ إنما هو جواب: أزيدٌ في الدار؟)[١]

وقوله:

واللَّهِ لَوْلا أَنْ تَحُشَّ الطُّبَّخُ بِيَ الْجَحِيْمَ حِيْنَ لا مُسْتَصْرَخُ [٢]

قال أبو حيَّان: (ولا حجة في هذه الأبيات الثلاثة إذ يحتمل أن تكون: "ذو شفاعة، وبراح، ومستصرخ" مبتدآت؛ إذ ليس فيها خبر يظهر نصبه، إذ قوله: "بِمُغْنٍ" مشغول بحرف الجر، فيحتمل أن يكون في موضع رفع، و"براحُ" و "مستصرخُ" لم يذكر لهما خبر البتَّة، فيحتمل أن يكون المحذوف مرفوعا، فلم يبقَ ما يدل على أنها تعمل عمل "ليس" إلاّ البيتان السابقان، وهما من القِلـَّة بحيث لا تبنى عليه القواعد). [٣]

يتبين من هنا رد أبو حيان للحكم اللغوي ، إذا بني على القليل، إذ يرفض بناء القواعد وصوغ الأحكام على ما وصف بالقليل ، وهذا المنهج ليس مطرداً عنده، على ما سيتضح في أثر القليل في بناء الحكم اللغوي في الفصل الأخير.

---

[١] المقتضب، ٤/٣٦٠.

[٢] الكتاب، ٢/ ٣٠٣.

[٣] التذييل والتكميل، ٤/ ٢٨٣.

المطلب الثاني: إعمال (إنَّ) عند تخفيفها.

ذكر أبو حيان الخلاف في مسألة إعمال "إنّ" عند تخفيفها في تفسيره لقوله: ﴿ وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ ۚ إِنَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾ [1]

قال أبو حيّان: (قرأ الحرميان، وأبو بكر: "وَإِنَّ كُلًّا " بتخفيف النون ساكنة، وقرأ ابن عامر، وعاصم، وحمزة: "لَّمَّا " بالتشديد هنا وفي " يس" و "الطَّارِقُ"، وأجمعت السبعة على نصب "كُلًّا " فتصور في قراءاتهم أربع قراءات: إحداها: تخفيف " وَإِنَّ " و "لَّمَّا " وهي قراءة الحرميين، والثانية: تشديدهما وهي قراءة ابن عامر وحمزة وحفص، والثالثة: تخفيف " وَإِنَّ " وتشديد "لَّمَّا " وهي قراءة أبي بكر، والرابعة: تشديد " وَإِنَّ "وتخفيف "لَّمَّا " وهي قراءة الكسائي وأبي عمرو، وقرأ أبيّ والحسن بخلاف عنه، وإبان بن ثعلب " وَإِنَّ " بالتخفيف و"كُلًّا " بالرفع و "لَّمَّا " مشدداً، وقرأ الزهري وسليمان بن أرقم " وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا " بتشديد الميم وتنوينها، ولم يتعرضوا لتخفيف " وَإِنَّ " ولا تشديدها، وقال أبو حاتم: الذي في مصحف أبيّ: "وإن من كل إلا ليوفينهم"، وقرأ الأعمش: "وإن كلٌ إلا " وهو حرف ابن مسعود، فهذه أربعة وجوه في الشاذ، فأما القراءة الأولى فإعمال "إنْ" مخففة كإعمالها مشددة، وهذا المسألة فيها خلاف: ذهب الكوفيون إلى أنّ تخفيف "إنّ" يبطل عملها، ولا يجوز أن تعمل، وذهب البصريون إلى أنّ إعمالها جائز، لكنه قليل إلا مع المضمر، فلا يجوز إلا إن ورد في شعر، وهذا هو الصحيح لثبوت ذلك في لسان العرب، حكى سيبويه أن الثقة أخبره أنه سمع بعض العرب تقول: إنْ عمراً لمنطلق، ولثبوت هذه القراءة المتواترة وقد تأولها الكوفيون).[2]

---

[1] هود، ١١.

[2] البحر المحيط، ٢٦٦/٥.

ومن هنا تجد أبو حيان يقبل الحكم اللغوي وإن بني على القليل، بل ويدعمه بما ورد في القراءة القرآنية.

فالذين يرون جواز إعمالها، وهم البصريون أعربوا " كلاً" اسماً لها، وفي مقدمة من أجاز ذلك سيبويه إذ جاء في الكتاب :(حدثنا من نثق به من العرب من يقول: " إنْ عمراً لمنطلق " وأهل المدينة يقرأون " وإن كلاً لما ليوفينهم ربك أعمالهم " يخففون وينصبون).[١]

أما الكوفيون يهملونها عند التخفيف ويقدرون النصب في "كلاً" لفعل محذوف، وقد بسط ابن الأنباري حجج كلا الفريقين، في مسألة " القول في عمل إن المخففة النصب". [٢] ويذهب ابن هشام إلى جواز إعمالها إن دخلت على الاسمية خلافاً للكوفيين، وكثرة إهمالها ومن ذلك قوله تعالى:﴿ وَزُخْرُفًا ۚ وَإِن كُلُّ ذَٰلِكَ لَمَّا مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۚ وَٱلْءَاخِرَةُ عِندَ رَبِّكَ لِلْمُتَّقِينَ ﴾[٣] وإن دخلت على الفعل أهملت وجوباً، والأكثر كون الفعل ماضياً ناسخاً كقوله تعالى ﴿وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ ﴾[٤] وقوله تعالى:﴿ وَإِن كَادُوا۟ لَيَفْتِنُونَكَ ﴾ [٥]ودونه أن يكون مضارعاً ناسخاً نحو:﴿ وَإِن يَكَادُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَٰرِهِمْ لَمَّا سَمِعُوا۟ ٱلذِّكْرَ وَيَقُولُونَ إِنَّهُۥ لَمَجْنُونٌ ﴾ [٦] ويقاس على النوعين اتفاقاً، ودون هذا أن يكون ماضياً غير ناسخ نحو قوله:

شَلَّتْ يَمِينُكَ إن قَتَلْتَ لَمسلِمًا حَلَّتْ عَلَيْك عُقُوبَةُ المُتَعَمِّدِ[٧]

---

[١] الكتاب ١٤٠/٢.

[٢] الإنصاف في مسائل الخلاف ١٥٩/١.

[٣] الزخرف، ٣٥.

[٤] البقرة، ١٤٣.

[٥] الإسراء ٧٣.

[٦] القلم، ٥١.

[٧] أوضح المسالك، ٣٦١/١.

ودونه كونه مضارعاً غير ناسخ كقولهم: " إِنْ يَزِينُك لَنَفْسُكَ وَإِنْ يَشِينُك لَهِيَهْ" ولا يقاس عليه إجماعاً. [٨]

وعلى ماتقدم إذا خففت "إنّ" جاز فيها وجهان، الإعمال والإهمال أكثر، وحينها تلزمها اللام الفارقة بينها وبين "إن" النافية المشبهة بـ"ليس" أمَّا إذا أعملت على القليل زال لبسها بالنافية، فلا تلزمها اللام. [١]

أما في قوله:

أَنا ابنُ أُباةِ الضَّيْمِ منْ آلِ مالِك وإِنْ مالكٌ كانتْ كِرامَ الْمعادِنِ [٢]

لم تلزمها اللام لعدم الحاجة إليها إذ لا لبس فيها بـ" إن " النافية؛ لأنَّ الشاعر في مقام الفخر. [٣]

المطلب الثالث: إعمال الأول عند تنازع عاملين على معمول.

عند تنازع عاملين على معمول يُعمل أبو حيّان الثاني على قول أهل البصرة، ففي قوله تعالى: ﴿ وَٱذْكُر رَّبَّكَ كَثِيرًا وَسَبِّحْ بِٱلْعَشِيِّ وَٱلْإِبْكَٰرِ ﴾[٤] قال: (يتنازع قوله " بالعشي" قوله " وأذكر ربك" وقوله "وسبح" ويرى أبو حيان أنه على إعمال الثاني هو الأولى؛ إذ لو كان متعلقاً بقوله " وأذكر ربك" لأضمر في الثاني؛ إذ لا يجوز حذفه إلا في ضرورة أو قليل من الكلام). [٥]

---

[٨] مغني اللبيب، ٣٢/١.

[١] ينظر: شرح شذور الذهب، ٥٠٩/٢، ٥١٠.

[٢] حاشية الصبان، ٤٢٥/١.

[٣] أوضح المسالك، ٣٥٩/١.

[٤] آل عمران ٤١.

[٥] البحر المحيط ٤٧٣/٢.

كذلك في قوله تعالى:﴿ قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِنْ أَتَىٰكُمْ عَذَابُهُۥ بَيَٰتًا أَوْ نَهَارًا مَّاذَا يَسْتَعْجِلُ مِنْهُ ٱلْمُجْرِمُونَ ﴾ [٦] قال أبو حيان: :(تنازع "أرأيت" و "إن أتاكم" على قوله : "عذابه" فأعمل الثاني إذ هو المختار على مذهب البصريين، وهو الذي ورد به السماع أكثر من إعمال الأول، فلما أعمل الثاني حذف من الأول ولم يضمر؛ لأنّ إضماره مختص بالشعر، أو قليل في الكلام على اختلاف النحويين في ذلك، والمعنى : قل لهم يا محمد أخبروني عن عذاب الله إن أتاكم، أي شيء تستعجلون منه ، وليس شيء من العذاب يستعجله عاقل). [١]

والمشهور عن الفراء في هذه المسألة، وجوب إعمال الأول، ومنع إعمال الثاني ونقل ابن مالك أنه يجوز إعمال الأول بشرط تأخير الضمير فتقول: "ضربني وضربت قومك هم"، فراراً من الإضمار قبل الذكر، قال ابن النحاس ولم أقف على هذا النقل عن الفراء من غير كلام ابن مالك، وهو الثقة فيما ينقل. [٢]

وأجاز الكسائي إعمال الثاني بشرط حذف فاعل الأول، وأجاز الفراء إعماله بشرط تأخير فاعل الأول: فنقول على مذهب الكسائي: "يحسن ويسيء ابناك" و "ضربني وضربت الزيدين"، وعلى مذهب الفراء "يحسن ويسيء ابناك هما" و "ضربني وضربت الزيدين هما". [٣]

ونسب المرادي التفصيل إلى أبي ذر، فإن كان إعمال الثاني يؤدي إلى الإضمار في الأول فيختار إعمال الأول، وإلا فيختار إعمال الثاني. [٤]

قال الرضي:(اختار البصريون إعمال الثاني مع تجويز إعمال الأول، وأختار الكوفيون إعمال الأول مع تجويز إعمال الثاني، وإنما اختار البصريون إعمال الثاني؛ لأنه أقرب الطالبين إلى

---

[٦] يونس ، ٥٠.

[١] البحر المحيط ١٦٥/٥.

[٢] توضيح المقاصد ١٣٢/١.

[٣] السابق، ٦٣٨/٢.

[٤] توضيح المقاصد، ٦٣٦/٢.

المطلوب، فالأولى أن يستبد به دون الأبعد، ولا شكّ أن الاستقراء أن إعمال الثاني أكثر في كلامهم). [٥] و أيّد المرادي مذهب البصريين؛ لأنَّ إعمال الثاني أكثر، وإعمال الأول قليل. [٦]

وروى سيبويه عن العرب إذ قال: (ولو لم تَحْمِل الكلامَ على الآخِرِ لقلتَ: "ضربتُ وضربوني قومَك" وإنّما كلامُهم "ضربتُ وضربَنى قومُك" وإذا قلت: "ضربَنِي" لم يكنَ سبيلٌ للأوّل؛ لأنّك لا تقول: "ضربَنى" وأنت تَجعْلُ المُضْمَر جميعاً،ولو أعملت الأول لقلت: "مررت ومرَّبي بزيد" وإنما قبح هذا أنهم جعلوا الأقرب أولى إذا لم ينقض معنى). [١]

أمَّا من أحتج بقول امرئ القيس:

فلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لأدِنى مَعِيشَةٍ كفَاني وَلم أَطْلُبْ قَليل مِنَ الْمَالِ[٢]

على أن يكون "قليل" مرفوع بـ " كفاني" على إعمال الأول وإهمال الثاني " أطلب" إذ لو أعمل الثاني لنصب " قليلاً" فقد ردَّ هذا إذ ليس هو من التنازع في شيء.

قال سيبويه:(فإنَّما رفعَ لأنَّه لم يَجعل القليلَ مطلوباً، وإنَّما كانَ المطلوبُ عندهَ المُلْكَ، وجعل القليل كافياً ،ولو لم يُرِدْ ذلك ونصبَ فَسَدَ المعنى).

قال ابن الحاجب: (وقول امرئ القيس " كفاني ولم أطلب قليل من المال": ليس منه لفساد المعنى). [٣]

واحتج به الكوفيون على رجحان اختيار إعمال الأول؛ لأن الشاعر فصيح إذ قد ارتكبه مع لزوم حذف مفعول الثاني، وترك إعمال الثاني، مع تمكنه منه وسلامته من الحذف، والصواب أنه

---

[٥] شرح الكافية ١/٢٠٤، ٢٠٥.

[٦] توضيح المقاصد ١/٢١٧.

[١] الكتاب، ١/٧٦.

[٢] ديوان امرئ القيس، ١٢٩.

[٣] شرح الكافية ١/٢١١.

ليس من التنازع في شيء، لاختلاف مطلوبي العاملين، فإن كفاني طالب "للقليل" و "أطلب" طالب "للملك" محذوفاً للدليل، وليس طالباً للقليل، لئلا يلزم فساد المعنى، وذلك أن التنازع يوجب تقدير قوله "ولم أطلب" معطوفاً على كفاني، وحينئذ يلزم كونه مثبتاً لأنه حينئذ داخل في حيز الامتناع المفهوم من "لو" وإذا امتنع النفي جاز الإثبات فيكون قد أثبت طلبه للقليل بعدما نفاه بقوله: ولو أنما أسعى لأدنى معيشة. [١]

وعُد قوله تعالى ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ اللَّهِ لَوَّوْا رُءُوسَهُمْ وَرَأَيْتَهُمْ يَصُدُّونَ وَهُم مُّسْتَكْبِرُونَ ﴾ [٢] من التنازع فـ"رسول الله" يطلبه عاملان أحدهما " يستغفر" والآخر" تعالوا" فأعمل الثاني على المختار عند أهل البصرة، ولو أعمل الأول لكان التركيب " تعالوا يستغفر لكم إلى رسول الله". [٣]

وروى السيوطي عن ابن النحاس، لا أعلم في التنزيل العظيم ما هو صريح في إعمال الثاني، إلا قوله تعالى " ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﴾ " ولو أعمل الأول لقال: " تعالوا يستغفر لكم إلى رسول الله" أما باقي الآي فلا صراحة فيها، وقولهم لو أعمل الأول لأضمر في الثاني، لا ملزم لأن الإضمار غير واجب. [٤]

وقد رجح النحاة إعمال الثاني على الأول؛ لأن إعمال الثاني أكثر في الكلام من إعمال الأول، وموافقة الأكثر أولى من موافقة الأقل، ومما يبين أن إعمال الأول قليل. [٥] قول سيبويه:(ولو لم تحمل الكلام على الآخر لقلت: "ضربتُ وضربوني قومَك" وإنما كلامهم "ضربتُ وضربني قومُك"). [٦]

---

[١] مغني اللبيب، ٦٦٠/١.

[٢] المنافقون، ٥.

[٣] البحر المحيط، ٢٦٩/٨، اللباب في علوم الكتاب، ١١١/١٩.

[٤] ينظر: الأشباه والنظائر ١٠٨/٤.

[٥] ينظر: شرح التسهيل ٩٥/٢.

[٦] الكتاب، ٧٦/١.

المطلب الرابع: المصادر وفيه مسألتان.

المسألة الأولى: : إعمال المصدر المنون.

﴿ إِنَّا زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنيَا بِزِينَةٍ ٱلكَوَاكِبِ ﴾[١]

قال أبوحيّان: (قرأ زيد بن علي بتنوين "زينة" ورفع "الكواكب" على خبر مبتدأ محذوف أي: هو الكواكب أو على الفاعلية بالمصدر أي: "بأن زينت الكواكب" ورفع الفاعل بالمصدر المنون ، زعم الفراء أنه ليس بمسموع ، وأجاز البصريون ذلك على قلة).[٢]

تحدث أبو حيان عن الصور التي يرد عليها المصدر، قال في الارتشاف: (ومذهب الزجاج والفارسي على أن إعماله منوناً أقوى، وذهب الفراء وأبو حاتم أن الأحسن المضاف ثم المنون، وذهب ابن عصفور إلى أن إعمال ذي " أَلْ " أقوى من إعمال المضاف في القياس، والذي أقول أن إعماله مضافاً أحسن من قسيميه، وإعمال المنون أحسن من إعماله ذي "أَلْ").[٣]

ثم رجح مذهب ابن الطراوة، وهو التفصيل في إعمال ما فيه"آل" فقال الرابع: (التفصيل بين أن يعاقب الضمير "أَلْ" فيجوز إعماله، أو لا يعاقب فلا يجوز، وهو مذهب ابن طراوة وأبي بكر بن طلحة، وإياه أختار، مثال المعاقبة: "إنَّك والضرب خالداً المسيءُ" وهو التفصيل بين أن تكون "أل" معاقبه للضمير فيجوز إعماله، نحو "إنك والضرب خالداً المسيءُ " أي: وضربك، ومثال غير المعاقبة: عجبت من الضرب زيدٌ عمراً).[٤]

وزعم الفراء أنه لا يجوز أن يلفظ بالفاعل مع المصدر المنون، والذي حمله على ذلك أنه لم يحفظ في كلام العرب، وذلك باطل بدليل قوله:

---

[١] الصافات، ٦.

[٢] البحر المحيط، ٣٣٨/٧.

[٣] ارتشاف الضرب من لسان العرب، ٣/ ١٧٧.

[٤] السابق، ١٧٧/٣.

حَرْبٌ تَرَدَّدُ بَيْنَهُمْ بِتَشَاجِرِ قَدْ كَفَّرَتْ آبَاؤهَا أَبْنَاؤهَا[٥]

تقديره: بتشاجر أبنائها قدكفرت أباؤها، أي: لبست الدروع وإنما يعمل النصب. [١]
ويجوز لك أن تحذف المفعول وترفع الفاعل، فتقول: عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ زَيْدٌ، فإذا كان المصدر مضافاً فلا يخلو من أن تضيفه للفاعل، أو إلى المفعول، فإن أضفته للفاعل نصبت المفعول. [٢]

المسألة الثانية: إضافة المصدر للمفعول ورفع الفاعل به.

في قوله تعالى:﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ۚ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِىٌّ عَنِ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾[٣]

قال أبو حيان (قيل : مَنْ موصولة في موضع رفع خبر مبتدأ محذوف تقديره : هم من استطاع إليه سبيلاً . وقال بعض البصريين : مَنْ موصولة في موضع رفع على أنه فاعل بالمصدر الذي هو حج ، فيكون المصدر قد أضيف إلى المفعول ورفع به الفاعل نحو : عجبت من شرب العسل زيد ، وهذا القول ضعيف من حيث اللفظ والمعنى . أمّا من حيث اللفظ فإنّ إضافة المصدر للمفعول ورفع الفاعل به قليل في الكلام ، ولا يكاد يحفظ في كلام العرب إلا في الشعر ، حتى زعم بعضهم أنه لا يجوز إلا في الشعر . وأمّا من حيث المعنى فإنه لا يصح ، لأنّه يكون المعنى : إنّ الله أوجب على الناس مستطيعهم وغير مستطيعهم أنْ يحج البيت المستطيع . ومتعلق الوجوب إنما هو المستطيع لا الناس على العموم). [٤]

---

[٥] شرح جمل الزجاجي ٢/٢٥.
[١] شرح جمل الزجاجي ٢/٢٥.
[٢] السابق، ٢/٢٥.
[٣] آل عمران، ٩٧.
[٤] البحر المحيط، ٣/١٣.

يكثر أن يضاف المصدر إلى فاعله ثم يأتي مفعوله كقوله تعالى: ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّهُدِّمَتْ صَوَٰمِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَٰتٌ وَمَسَٰجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا ٱسْمُ ٱللَّهِ كَثِيرًا ﴾[١]

ويقل عكسه وقيل يختص بالضرورة. [٢]

كقوله:

تَنْفِي يَدَاها الحَصى في كلِّ هاجرةٍ نَفْيَ الدَّراهِم تَنْقَادُ الصَّيارفِ[٣]

حيث أضيف المصدر " نفي " إلى المفعول " الدراهم " ورفع الفاعل " تنقاد"كما في الآية الأولى.

ذهب أبو حيان أن إضافة المصدر إلى الفاعل أكثر من إضافته للمفعول[٤]وأن إضافة المصدر إلى المفعول مع إعماله في الفاعل قليل، يظهر ذلك من تفسيره

لقوله تعالى﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ۚ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِىٌّ عَنِ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾[٥] حيث ضعّف قول البصريين في كون "من" موصولة في موضع رفع على أنه فاعل للمصدر "حج" فيكون المصدر قد أضيف إلى المفعول، ورفع به الفاعل نحو: " عجبت من شرب العسلَ زيدٌ "

---

[١] الحج ٤٠.

[٢] ينظر: أوضح المسالك ٦١/١.

[٣] الكتاب، ٢٨/١.

[٤] البحر المحيط، ١٩٤/٧.

[٥] آل عمران، ٩٧.

المبحث الثاني: اللزوم والتعدي وفيه مطلبان.

المطلب الأول: مجيء الفعل الثلاثي المضعف المتعدي على يفْعِل بكسر العين.

المطالب الثاني: التعدية بالباء وفيه مسألتان.

المسألة الأولى: تعدية المتعدي لمفعول ثاني بالباء.

المسألة الثانية: تعدية الفعل " درى" للمفعول الثاني بالباء.

المطلب الأول: مجيء الفعل الثلاثي المضعف المتعدي على "يفعِل" بكسر العين.

قال تعالى: ﴿ قَالَ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ الطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ثُمَّ اجْعَلْ عَلَى كُلِّ جَبَلٍ مِّنْهُنَّ جُزْءاً ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْياً وَاعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ [١]

قال أبو حيان في "صرهنّ": (قرأ حمزة، ويزيد، وخلف، ورويس، بكسر الصاد، وباقي السبعة بالضم، وهما لغتان، ... وقرأ ابن عباس وقوم "صرهنّ" بتشديد الراء، وضم الصاد وكسرها، من صَرّه يصُرّه ويصِرّه، إذا جمعه، نحو: ضرّه يضُرّه ويضِرّه، وكونه مضاعفاً متعدياً جاء على يفعل بكسر العين قليل). [٢]

جاء في الصحاح: قال الفراء ما كان على فعلت، من ذوات التضعيف غير واقع، أي: غير متعد، فإن يفعل منه مكسور العين، مثل: عففت أعف بالكسر، وما كان واقعاً، أي: متعدياً مثل: وددت، ومددت، فإن يفعل منه مضموم العين، إلا ثلاثة أحرف جاءت نادرة، وهي: شدّه يشدُّه بالضم، ويشدِّه بالكسر، وعلّه يعلُّه ويعلِّه من العلل، وهو الشرب الثاني، ونمّ الحديث ينمُّه وينمِّه، قال: فإن جاء مثل هذا أيضاً، مما لم يسمعه فهو قليل، وأصله الضم، وقد جاء حرف واحد بالكسر من غير أن يشركه الضم، وهو حبَّه يحبِّه. [٣]

فالقياس في المضاعف من الثلاثي، أن يضم مضارعه إذا كان متعدياً، وأن يكسر إذا كان لازماً.

كما جاء فيه: يقال أحبَّه فهو محب، وحبّه يحبِّه بالكسر فهو محبوب، وهذا شاذ؛ لأنه لا يأتي في المضاعف "يفعِل" بالكسر إلا ويشركه "يفعُل" بالضم، إذا كان متعدياً، ما خلا هذا الحرف. [٤]

---

[١] البقرة، ٢٦٠.

[٢] البحر المحيط، ٢/ ٣١٠ ، ٣١١.

[٣] ينظر: (شدد) ٣/ ٥٥.

[٤] ينظر: الصحاح، (حبب)٢/ ١٢٠.

وفي المصباح. (وحببته أحبَّه من باب ضرب، والقياس أحبُّه بالضم، لكنه غير مستعمل). [٥]

وروى ابن قتيبة عن الفراء ما ذهب إليه، وذكر مما جاء باللغتين، من المتعدي ما ذكره، وزاد: بتّ الشيء يبتُّه بالضم، ويبتِّه بالكسر، كما ذكر مما جاء باللغتين من اللازم، جدّ يجُد ويجِد، وشبّ الفرس يشُب ويشِّب، وجم يجُمّ ويجِمّ، وصدّ يصُدّ ويصِدّ بمعنى ضجّ، وشح يشُحّ ويشِحّ، وقال: (وعن أبي زيد فحَّت الأفعى، تفُحّ وتفِحّ). [١]

وبسط القول في هذا الموضع، ابن القوطية، في مقدمة كتابه: " الأفعال " حيث ذهب أن الضم يستثقل في المضارع، فما كان منه على "فَعَل" مفتوح العين متعدياً، فإن مستقبله على "يفعُل" بضم العين مثل: ردّه يردُّه وشدّه يشدُّه، وذكر الأفعال التي جاءت على اللغتين، ثم قال: (وما كان غير متعد فإنه على "يفعِل" بالكسر، غير أفعال أتت باللغتين). [٢]

وفي تأويل مجيء غير المتعدي من المضاعف حيناً بالضم، والقياس فيه الكسر، يقول الفيومي في مصباحه: (وإن كان متعدياً، أو في حكم المتعدي فقياس المضارع الضم، نحو يردُّه ويمدُّه ويذُبّ عن قومه ويسدُّ الخرق، وذرّت الشمس تذر؛ لأنه بمعنى أنارت غيرها، وهبّت الريح تهب، ومدّ النهر إذا زاد يمدُّ بالضم؛ لأن معناه ارتفع فغطى مكان مرتفعاً عنه). [٣]

مما سبق يتبيّن أن القياس من المتعدي المضعف الثلاثي المفتوح العين في الماضي "فَعَل" يكون مضموم العين في المضارع "يفْعُل" وهو القياس نحو: مَدَّ يَمُدُّ، ، وجاء مكسور العين، ولكن قليل، حيث شذّت من ذوات التضعيف ألفاظ، وجاءت باللغتين، وبالكسر للازم "يْفعِلُ"وقد شذّت أفعال جاءت، باللغتين الضم والكسر.

---

[٥] ينظر:المصباح (ح ب ب) ٦٥/١.

[١] ينظر: أدب الكاتب، ٣٦٩/١.

[٢] ينظر: كتاب الأفعال، ٢.

[٣] ينظر: المصباح المنير، ٣٥٣/١.

المطلب الثاني: التعدية بالباء وفيه مسألتان.

المسألة الأولى: تعدية المتعدي لمفعول ثاني بالباء.

في قوله تعالى: ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ ٱلْأَرْضُ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾[1]

قال أبو حيّان: ("ببعض" متعلق بالمصدر، والباء فيه للتعدية فهو مفعول ثان للمصدر؛ لأن دفع يتعدى إلى واحد، ثم عدى إلى ثان بالباء، وأصل التعدية بالباء، أن يكون ذلك في الفعل اللازم: نحو: ﴿ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَٰرِهِمْ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴾[2] فإذا كان متعدياً فقياسه أن يعدى بالهمزة، تقول: طعم زيد اللحم، ثم تقول: أطعمت زيداً اللحم، ولا يجوز أن تقول: طعمت زيداً باللحم، وإنما جاء ذلك قليلاً بحيث لا ينقاس، من ذلك: دفع وصك، تقول: صك الحجر الحجر، وتقول: صككت الحجر بالحجر، أي: جعلته يصكه، وكذلك قالوا: صككت الحجرين أحدهما بالآخر نظير: ﴿ دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ ﴾ الباء للتعدية كالهمزة).[3]

قال سيبويه وقد ذكر التعدية بالهمزة والتضعيف: (وعلى ذلك دفعت الناس بعضهم ببعض، على حد قولك: ألزمت، كأنك قلت في التمثيل: أدفعت، كما أنك تقول: أذهبت به، وأذهبته من عندنا، وأخرجته، وخرجت به معك . . . . وصككت الحجرين أحدهما بالآخر، على أنه مفعول من قولك: اصطك الحجران أحدهما بالأخر، ومثل ذلك: ولولا دفاع الله الناس بعضهم ببعض).[4]

---

[1] البقرة، ٢٥١.

[2] السابق، ٢٠.

[3] البحر المحيط، ٢/٢٧٩.

[4] الكتاب، ١/ ١٥٣.

قال أبو حيان:(ولا يبعد في قولك: دفعت بعض الناس ببعض، أن تكون الباء للآلة، فلا يكون المجرور بها مفعولاً به في المعنى، بل الذي يكون مفعولاً به هو المنصوب، وعلى قول سيبويه يكون المنصوب مفعولاً به في اللفظ، فاعلاً من جهة المعنى، وعلى أن تكون الباء للآلة يصح نسبة الفعل إليها على سبيل المجاز، كما أنك تقول في: كتبت بالقلم، كتبت القلم). [١]

قال أبو حيان: (والتعدية بالباء في الفعل المتعدّي قليلة ومنها، [٢] قوله تعالى: ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ ﴾[٣]

وقال: (والتعدية بالباء بابها الفعل اللازم)[٤]، نحو: ﴿ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَٰرِهِمْ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴾[٥]

وقال أبو حيان عند تفسير قوله تعالى: ﴿ وَقَفَّيْنَا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم بِعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ ﴾[٦](تعدية المتعدي لمفعول ثان بالباء قلَّ أن يوجد حتى زعم بعضهم أنه لا يوجد، ولا يجوز فلا يقال: في طعم زيد اللحم، أطعمت زيداً باللحم، والصحيح أنه جاء على قلَّة تقول: دفع زيد عمراً، ثم تعديه بالباء فتقول: دفعت زيداً بعمراً). [٧]

وجاء تعديه المتعدي إلى مفعول ثان بالباء[٨] كقوله تعالى ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ ٱلْأَرْضُ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [٩] فإذا قيل: " دفع الناس بعضهم بعضاً" لم يحتاج إلى الباء؛ لأنه فعل يتعدى إلى مفعول، لم يجز أن يعدى إلى مفعول ثان إلا بحرف جر، فعلى هذا جاءت الآية، وتقول: "عجبت من دفع الناس

---

[١] البحر المحيط، ٢/٢٧٩.

[٢] السابق، ٤/٩٢.

[٣] البقرة، ٢٥١.

[٤] البحر المحيط، ٢/ ١٢٦.

[٥] البقرة، ٢٠.

[٦] المائدة، ٤٦.

[٧] البحر المحيط، ٣/٥١٠.

[٨] ينظر: توضيح المقاصد، ٢/٦٢٢.

[٩] البقرة، ٢٥١.

بعضهم بعضاً " إذا جعلت الناس فاعلين، كأنك قلت: عجبتُ من أن دفع الناس بعضهم بعضاً، فإذا جعلت الناس مفعولين، قلت: "عجبت من دفع الناس بعضهم ببعض" لأن المعنى: عجبت من أن دفع الناس بعضهم ببعض، [١] فباء التعدية هي القائمة مقام الهمزة في إيصال معنى اللازم إلى المفعول به نحو[٢]:﴿ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَٰتٍ لَّا يُبْصِرُونَ ﴾ [٣] و﴿ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَٰرِهِمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [٤] وقد وردتْ مع المتعدي في قولهم: صككت الحجر بالحجر. ودفعت بعض الناس ببعض والأصل: صك الحجر بالحجر، ودفع بعض الناس بعض، بتقدم المفعول الأول؛ لأن المعنى أن المتكلم صير البعض الذي دخلت علية الباء دافعاً للبعض المجرد منها. [٥]

فإذا جعلت أحدهما يفعل بالآخر قلت: صككت الحجرين أحدهما بالآخر، ولم يكن بد من الباء، لأن الفعل متعدياً إلى مفعول واحد، فلما جعلت المفعول في المعنى فاعلا، احتجت إلى مفعول، فلم يتصل الكلام إلا بحرف جر[٦].

المسألة الثانية: تعدية الفعل "درى" للمفعول الثاني بالباء.

في قوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا ٱلْحَآقَّةُ ﴾ [٧]

قال أبو حيان: (ما: مبتدأ، والحاقه: خبر، والجملة في موضع نصب بـ"أدراك" معلَّقة وأصل "درى" أن يعدى بالباء، وقد تحذف على قلـَّة، فإذا دخلت همزة النقل تعدّى إلى

---

[١] ينظر: الكتاب ١٥٣/١، ينظر: الأصول ٥٠/٢.

[٢] ينظر: الجنى الداني، ١/ ٦ ٤.

[٣] البقرة ١٧.

[٤] السابق، ٢٠.

[٥] ينظر: الجنى الداني ٤٣/١.

[٦] ينظر: الأصول ٥٢/٢.

[٧] الحاقة، ٣.

واحد بنفسه، وإلى الآخر بحرف الجر، فقوله: "ما لحاقه" بعد "أدراك " في موضع نصب بعد إسقاط حرف الجر). [٨]

ذهبت طائفة من المفسرين للقرآن والمعربين له، إلى أن الفعل "أدرى" في قوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا ٱلۡحَآقَّةُ ﴾ [١] نصب الضمير مفعولاً أولاً بنفسه، وعلّق عن العمل في الجملة التي بعده بالاستفهام، وهي عندهم في محل نصب على نزع الخافض، بناء على أن الأشهر في الفعل " درى " أن يصل إلى المفعول به بواسطة حرف الجر، فإذا صحبته همزة النقل كما هو الحال في الآية السابقة، نصب الأول بنفسه والثاني بالباء. [٢]

وذهبت طائفة أخرى إلى أن الفعل "أدرى" نصب الجملة المعلقة بنفسه، قال مكي: (ما: مبتدأ، وما الثانية: مبتدأ ثاني والحاقة: خبره، والجملة في موضع نصب بـ"أدراك" و "أدراك" وما اتصل به خبر عن "ما "الأولى). [٣]

وأكثر ما يستعمل" درى" معدى بالباء كقولك: "دريت به" فإذا دخلت عليه همزة النقل تعد إلى واحد بنفسه، وإلى ثان بالباء[٤] كقوله:﴿ قُل لَّوۡ شَآءَ ٱللَّهُ مَا تَلَوۡتُهُۥ عَلَيۡكُمۡ وَلَآ أَدۡرَىٰكُم بِهِۦۖ ﴾ [٥] حيث تعدى إلى المفعول الأول بالهمزة وهو" الكاف"وإلى الثاني بحرف الجر وهو" الهاء" ،وقد يتعدى إلى مفعولين اثنين بنفسه وهذا قليل كقوله:

---

[٨] البحر المحيط، ٨/٣١٥.

[١] الحاقة، ٣.

[٢] في فتح القدير، ٧/٢٧٧.

[٣] إعراب مشكل القرآن ٢/٧٥٣.

[٤] ينظر: همع الهوامع،١/٥٤١ ، توضيح المقاصد،١/ ٥٥٧.

[٥] يونس، ١٦.

دُرِيتَ الوَفِيَّ العَهْدِ يَا عُرْوَ فَاغْتَبِطْ فَإِنَّ اغْتِبَاطاً بِالوَفَاءِ حَمِيدُ [٦]

جاء فعل "درى" قلبياً يفيد اليقين، ونصب مفعولين اثنين، الأول:" التاء" نائب فاعل لبناء الفعل للمجهول، والثاني: "الوفي" ونصْب فعل درى لمفعولين قليل[١] وهذا في لغة قليلة، والأكثر فيه أن يتعدى بالباء لواحد، فإن دخلت عليه الهمزة تعدى لآخر بنفسه. [٢]

روى السيوطي عن أبي حيان أن أصحابه لم يعدوا "درى" فِيمَا يتعدَّى لاثْنَينِ، ولَعلَّ البيت من بَاب التَّضْمِين، ضمن "دريت" بِمَعْنى "علمت" والتضمين لا ينقاس وَلا يَنْبَغِي أَن يجعَل أصلا حتَّى يكثر، ولا يثبت ذلِك بِبيت نَادِر، مُحْتَمل للتضمين. [٣]

[٦] أوضح المسالك، ٢/١ ٣.

[١] أوضح المسالك، ٣١/٢.
[٢] شرح شذور الذهب، ٦٤٦/٢.
[٣] ينظر:همع الهوامع ،٥٤١/١.

المبحث الثالث: ما وصف بالقلّة في التركيب وفيه واحد عشرون مطلباً.

المطلب الأول: وقوع الواو مفتوحة متطرفة متحركا ماقبلها

المطلب الثاني:حذف نون الرفع بغير ناصب ولا جازم.

المطلب الثالث: استعمال "ما" وَ "من" نكرتين موصوفتين.

المطلب الرابع: وصل "ما" الظرفية بالمضارع المثبت.

المطلب الخامس : توسط خبر ليس بينها وبين اسمها.

المطلب السادس:حذف أحد مفعولي ظن وأخواتها.

المطلب السابع: لغة أكلوني البراغيث.

المطلب الثامن: تأنيث الفعل إذا فصل بينه وبين فاعله المؤنث بـ"إلا".

المطلب التاسع: القلب في الكلام.

المطلب العاشر: دخول اللام على المفعول المؤخر عن الفعل.

المطلب الحادي عشر: نصب المفعول لأجله مع تعريفه بالألف واللام.

المطلب الثاني عشر:الحال وفيه ثلاث مسائل.

المسألة الأولى: الفصل بين الحال وصاحبه.

المسألة الثانية: نفي الجملة الحالية بـ"لم" وَ "ما".

المسألة الثالثة:مجيء جملة الحال مصدرة بمضارع مثبت مسبوق بالواو.

المطلب الثالث عشر: الصفة وفيه مسألتان.

المسألة الأولى: تقديم الصفة على الموصوف.

المسألة الثانية: حذف الضمير من الصفة.

المطلب الرابع عشر: دخول " ربَّ " على المستقبل.

المطلب االخامس عشر: العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار.

المطلب السادس عشر: البدل بالمشتق.

المطلب السابع عشر: حذف حرف النداء مع اسم الإشارة.

المطلب الثامن عشر: وقوع الاختصاص بعد ضمير المخاطب.

المطلب التاسع عشر: رفع الفعل بعد الفاء.

المطلب العشرون: عوامل الجزم وفيه ست مسائل.

المسألة الأولى:دخول لام الأمر على الفعل مع إثبات حرف العلة.

المسألة الثانية: دخول لام الأمر على المضارع المتكلم والمخاطب.

المسألة الثالثة: دخول "لا" الناهية على فعل المتكلم.

المسألة الرابعة: استعمال " أيَّان " في جزم المضارعين.

المسألة الخامسة: الشرط بـ" كيف".

المسألة السادسة: دخول اللام على جواب "لو" المنفي.

المطلب الحادي والعشرون: مجيء الألفاظ المعدولة عن العدد مضافة.

المطلب الأول: وقوع الواو مفتوحة متطرفة متحركاً ما قبلها.

﴿ إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَلَا تَنْسَوُا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴾. [١]

قال أبو حيان: (وقرأ الحسن: أو يعفو بتسكين الواو، فتسقط في الوصل لالتقائها ساكنة مع الساكن بعدها، فإذا وقف أثبتها، وفعل ذلك استثقالاً للفتحة في حرف العلة، فتقدر الفتحة فيها كما تقدّر في الألف في نحو: لن يخشى، وأكثر العرب على استخفاف الفتحة في الواو والياء في نحو: لن يرمي ولن يغزو، وحتى إن أصحابنا نصوا على أن إسكان ذلك ضرورة). [٢]

قال ابن عطية: (والذي عندي أنه استثقل الفتحة على واو متطرفة، قبلها متحرك، لقلة مجيئها في كلام العرب) [٣]

وقد بيّن أبو حيان حكم القلّة الذي أطلقه ابن عطية فقال: (وقوله لقلة مجيئها في كلام العرب، يعني مفتوحة مفتوحاً ما قبلها، هذا الذي ذكر فيه تفصيل، وذلك أن الحركة قبلها إما أن تكون ضمة، أو فتحة، أو كسرة، إن كانت ضمة، فإما أن يكون ذلك في فعل أو اسم، إن كان في فعل فليس ذلك بقليل، بل جميع المضارع إذا دخل عليه الناصب، أو لحقه نون التوكيد، على ما أحكم في بابه ظهرت الفتحة فيه نحو: لن يغزو، وهل يغزون، والأمر نحو: اغزون، وكذلك الماضي على فعل نحو: سَرَوَ الرجل، حتى ما بني من ذوات الياء على فعل، تقول فيه: لقضوَ الرجل، ولرَموَتِ اليد، وهو قياس مطرد على ما أحكم في بابه، وإن كان في اسم فإما أن يكون مبنياً على هاء التأنيث أو لا، إن كان مبنياً على هاء التأنيث فجاء كثيراً، نحو: عرقوة، وترقوه، وعنصوة، وتبنى عليه المسائل في علم التصريف، وإن كانت الحركة

---

[١] البقرة، ٢٣٧.

[٢] البحر المحيط، ٢/٢٤٦.

[٣] المحرر الوجيز، ١/ ٣١٤.

فتحة فهو قليل، كما ذكره الخليل، وإن كانت كسرة انقلبت الواو فيه ياء، نحو الغازي، والغازية، والعريقية، وشذَّ من ذلك: أقروَه جمع قرو، وهي ميلغة الكلب، و: سواسوة، وهم: المستوون في الشر، ومقاتوة جمع مقتو، وهو السايس الخادم). [١]

المطلب الثاني :حذف نون الرفع بغير ناصب ولا جازم.

﴿ فَلَمَّا جَآءَهُمُ ٱلْحَقُّ مِنْ عِندِنَا قَالُوا۟ لَوْلَآ أُوتِىَ مِثْلَ مَآ أُوتِىَ مُوسَىٰٓ ۚ أَوَلَمْ يَكْفُرُوا۟ بِمَآ أُوتِىَ مُوسَىٰ مِن قَبْلُ ۖ قَالُوا۟ سِحْرَانِ تَظَٰهَرَا وَقَالُوٓا۟ إِنَّا بِكُلٍّ كَٰفِرُونَ ﴾ [٢]

قال أبو حيان: (تَظَاهَرَا: تعاونا، قرأ الجمهور: تظاهرا: فعلاً ماضياً على وزن تفاعل، وقرأ طلحة، والأعمش: اظَّاهرا، بهمزة الوصل وشد الظاء، وكذا هي في حرف عبد الله، وأصله تظاهرا، فأدغم التاء في الظاء، فاجتلبت همزة الوصل لأجل سكون التاء المدغمة، وقرأ محبوب عن الحسن، ويحيى بن الحارث الذماري، وأبو حيوة، وأبو خلاد عن اليزيدي: تظاهرا بالتاء، وتشديد الظاء). [٣] قال ابن خالويه: (تشديده لحن؛ لأنه فعل ماض، وإنما تشدد في المضارع). [٤]

وقال: (لا يجوز التَّشْديد في"تَظَاهَرَا"؛ لأنه فعل ماض، ولو كان مستقبلا لكان "تظهران " بالنون؛ لأن الفعل المضارع لابد له من نون في تثنيته وجمعه، إذا استتر فيه الاسم، كقولك: الرجلان يقومان، والرجال يقومون). [٥]

---

[١] البحر المحيط، ٢/ ٢٤٦. .

[٢] القصص، ٤٨.

[٣] ينظر: البحر المحيط، ١١٨/٧.

[٤] مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، ١١٤.

[٥] إعراب القراءات السبع وعللها، ٢/ ١٧٧، ١٧٨.

وروى أبو حيان عن صاحب اللوامع: أنه لا يعرف له وجهه، وعن صاحب الكامل في القراءات: لا معنى له. [١]

ثمّ وجد أبو حيَّان لذلك تخريجا في اللسان، وبنى عليه حكمه اللغوي فقال: (وله تخريج في اللسان، وذلك أنه مضارع حذفت منه النون، وقد جاء حذفها في قليل من الكلام وفي الشعر). [٢]

وفي حاشية الصبان أي: يتظاهران فأدغم التاء في الظاء، وحذف النون، وهو شاذ، و لا يقاس عليه في الاختيار. [٣]

وذلك أن كل فعل مضارع اتصلت به ألف الاثنين فثبوت النون علامة لرفعه نيابة عن الضمة، وحذفها علامة لنصبه وجزمه، بحسب العوامل الداخلة عليه، كما هو معروف في إعراب الأفعال الخمسة.

وجاء في الدر المصون: وهذا عجيب من هؤلاء، وقد حذفت نون الرفع في مواضع، حتى في الفصيح، كقوله ـ عليه السلام ـ : (لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا)[٤] ولا فرق بين كونها بعد واو وألف، أو ياء، فهذا أصله "تتظاهران" فأدغم، وحذفت نونه تخفيفا. [٥]

---

[١] ينظر: البحر المحيط، ١١٨/٧.

[٢] السابق، ١١٨/٧.

[٣] ينظر: حاشية الصبان، ١٤٣/١.

[٤] صحيح مسلم، ٧٤/١.

[٥] ينظر: الدر المصون في علم الكتاب المكنون، ٥٨٧/٣.

المطلب الثالث: : استعمال "من "و" ما " نكرتين موصوفتين.

قال تعالى:﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ﴾[١]

وقال تعالى: ﴿ وَيَقْطَعُونَ مَآ أَمَرَ ٱللَّهُ بِهِۦٓ أَن يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ فِى ٱلْأَرْضِ ۙ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ ﴾ [٢]

ذكر أبو حيان: أن جعل "من" نكرة موصوفة إذا وقعت في مكان لا يختص بالنكرات قليل جداً فقال:(والذي نختار أن تكون من موصولة ، وإنما اخترنا ذلك؛ لأنه الراجح من حيث المعنى، ومن حيث التركيب الفصيح، ألا ترى جعل من نكرة موصوفة إنما يكون ذلك إذا وقعت في مكان يختص بالنكرة في أكثر كلام العرب ، وهذا الكلام ليس من المواضع التي تختص بالنكرة ، وأما أن تقع في غير ذلك فهو قليل جداً ، حتى أن الكسائي أنكر ذلك وهو إمام نحو وسامع لغة ، فلا نحمل كتاب الله على ما أثبته بعض النحويين في قليل، وأنكر وقوعه أصلاً الكسائي ، فلذلك اخترنا أن تكون موصولة). [٣]

وما جاء عنه في التذييل خلاف ذلك حيث قال:(ومثال "من " نكرة موصوفة قولك: مررتُ بِمَنْ مُعْجِب لك، أي: بإنسان مُعْجِب لك، وقال الشاعر:

أَلا رُبَّ مَنْ تَغْتَشُّهُ لَكَ ناصِح ومُؤْتَمَنٍ بالغيبِ غيرِ أَمِيْنِ[٤]

فوصفك لـ"من" بِمُعْجِب وناصح، وهما نكرتان، دليل على أن "من" نكرة، وشرط بعض أصحابنا فيها أنها لا تستعمل موصوفة إلا في حال تنكير، وليس كما ذكر، ألا ترى أنها توصف وهي معرفة، وذلك إذا كانت موصولة، نحو: قام من في الدار العاقل، ووقوع"من" نكرة موصوفة سائغ فيها، سواء أكانت في موضع تسوغ فيه النكرة والمعرفة، أم في موضع لا تسوغ فيه إلا النكرة). [٥]

---

[١] البقرة، ٨.

[٢] السابق، ٢٧.

[٣] ينظر: البحر المحيط ، ١٨٢/١.

[٤] التذييل والتكميل،١١٨/٣.

[٥] السابق،١١٨/٣.

وذكر أبو حيان أنّ "من" تأتي موصولة، وشرطية، واستفهامية، ونكرة موصوفة، وأكثر لسان العرب أنها لا تكون نكرة موصوفة إلا في موضع يختص بالنكرة، كقول سويد بن أبي كاهل. [١]

رُبَّ مَنْ أنضجْتُ غَيظاً قَلْبَهُ قَدْ تَمَنَّى لِيَ مَوْتاً لم يُطَعْ [٢]

فدخول "ربّ " عليها دلّ على أنها نكرة موصوفة [٣]، ويقلّ استعمالها في موضع لا يختصّ بالنكرة [٤] نحو قوله:

فكَفَى بنا فَضْلاً على مَنْ غَيْرِنا حُبُّ النبيّ محمَّدٍ إيّانا [٥]

وردّ ذلك الكسائي إذ لا تكون عنده "من" نكرة موصوفة إلا في موضع يختص بالنكرة، وخرّجها في البيت على الزيادة، [٦] وبعُدَ عند ابن هشام أن تكون "من" موصوفة في قوله تعالى ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ﴾[٧] لقلّة استعمالها. [٨]

في حين تحتمل الموصولة إن قدرت "أل" في " الناس" للعهد ، كقوله: ﴿ وَمِنْهُمُ ٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱلنَّبِيَّ ﴾[٩]وتحتمل الموصوفة إن قدرت "أل" للجنس كأنه قيل:ومن الناس ناس يقولون كذا كقوله:﴿ مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُواْ مَا عَٰهَدُواْ ٱللَّهَ عَلَيْهِ ﴾[١٠] على رأي الزمخشري . [١١]

---

[١] البحر المحيط ، ١/١٨٠.

[٢] ديوان سويد بن كاهل اليشكري، ٣٠.

[٣] مغني اللبيب، ١/٣٩٥.

[٤] البحر المحيط، ١/١٨٠.

[٥] الكتاب، ٢/ ١٠٥.

[٦] توضيح المقاصد، ١/٤٣٠.

[٧] البقرة، ٨.

[٨] مغني اللبيب، ١/٣٥٩

[٩] التوبة، ٦١.

[١٠] الأحزاب، ٢٣.

[١١] الكشاف، ١/٩٤.

قال أبو حيان: (وأكثر المعربين للقرآن متى صلح عندهم تقدير "ما" أو "من" بشيء جوّزوا فيها أن تكون نكرة موصوفة، وإثبات كون "ما" نكرة موصوفة يحتاج إلى دليل، ولا دليل قاطع في قولهم: "مررت بمن معجب لك" لإمكان الزيادة، فإن اطّرد ذلك في الرفع والنصب من كلام العرب، كـ "سرّني ما معجب لك " و " أحببت ما معجبا لك "، كان في ذلك تقوية لما ادّعى النحويون من ذلك، ولو سمع لأمكنت الزيادة أيضاً). [١]

وقوله: (ولا دليل قاطع في قولهم: مررت بمن مُعْجِب لك لإمكان الزيادة) خلاف ما جاء في التذييل ، إذ لم يخرجها على الزيادة هناك، بل عدّها نكرة موصوفة، وأنكر على من قال:أنها لا تستعمل موصوفة إلا في موضع يختص بالنكرة ، وهذا خلاف ما جاء في البحر المحيط حيث أنه رجّح أن تكون" من" في تفسير ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ﴾[٢] موصولة لا موصوفة؛ لأنها وقعت في موضع لا يختص بالنكرات، ودعم رأي الكسائي في ذلك، فلم يحمل الآية على ما أثبته النحويون في قليل ، والتباين بين القولين واضح.

منع أبو حيّان أن تكون "ما" نكرة موصوفة في قوله تعالى: ﴿ وَيَقْطَعُونَ مَآ أَمَرَ ٱللَّهُ بِهِۦٓ أَن يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ فِى ٱلْأَرْضِ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ ﴾ [٣]

وأجاز أبو البقاء أن تكون "ما" نكرة موصوفة [٤] وقد بيّن أبو حيّان ضعف القول بأن "ما" موصوفه، خصوصاً هنا إذ يصير المعنى: ويقطعون شيئاً أمر الله به أن يوصل، ولا يقع الذم البليغ والفسق والخسران بفعل مطلق. [٥]

---

[١] البحر المحيط، ١/١٨٠.

[٢] البقرة، ٨.

[٣] البقرة، ٢٧.

[٤] التبيان في إعراب القرآن، ١/٤٤.

[٥] ينظر:البحر المحيط، ٣/ ٢٥٠.

وعند تفسير قوله تعالى: ﴿ قَالَ إِنِّيٓ أَعۡلَمُ مَا لَا تَعۡلَمُونَ ﴾ [١]

قال قيل: ("ما " نكرة موصوفة، وقد تقدّم أنّا لا نختار كونها نكرة موصوفة). [٢]

وأحيانا يصف قول من قال باستعمال "ما" نكرة موصوفة بالبعد، كما في قوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡغَيۡبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقۡنَٰهُمۡ يُنفِقُونَ ﴾. [٣]

وأحياناً يختار كونها موصوفة، ويراها الأقرب للصواب، كما في قوله تعالى: ﴿ أَلَمۡ يَرَوۡاْ كَمۡ أَهۡلَكۡنَا مِن قَبۡلِهِم مِّن قَرۡنٖ مَّكَّنَّٰهُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ مَا لَمۡ نُمَكِّن لَّكُمۡ ﴾ [٤]

حيث أجاز أن تكون "ما" نكره موصوفة بالجملة المنفية، أي: شيئاً لم نمكنه لكم، وحذف العائد من الصفة على الموصوف وذهب إلى أن هذا أقرب للصواب. [٥]

وأحياناً يجوّز أبو حيان الموصولة، والنكرة الموصوفة من غير تضعيف لها كما في قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ قَرِينُهُۥ هَٰذَا مَا لَدَيَّ عَتِيدٌ ﴾ [٦] قال:("ما" نكرة موصوفة بالظرف، وبـ"عتيد" أو موصولة). [٧]

وعلى ذلك نجد أبا حيّان مرّة يمنع القول بأن "ما" نكرة موصوفة، ويصف قول من قال به بالبعد، ويُضَعِّفُ عليه المعنى، وأحياناً يصوّب الموصوفة، وأحيانا يجوّز الموصولة، والنكرة الموصوفة دون تضعيف، في حين أنه ذكر أن إثبات "ما" نكرة موصوفة يحتاج إلى دليل، ونفى دليل النحاة في أختها "إن" في قولهم: "مررت بمن معجب لك " إذ خرَّجها على الزيادة.

وهذه إحدى المسائل التي كان لأبي حيان فيها أكثر من رأي ، وهي ظاهرة موجودة عند كثير من العلماء نحاة وغيرهم، وليس أبو حيان بدعاً من النحاة في هذه الظاهرة، فقد لاحظ ابن

---

[١] البقرة ٣٠.

[٢] البحر المحيط، ٢٩٢/١.

[٣] البقرة، ٣.

[٤] الأنعام، ٦.

[٥] ينظر:البحر المحيط، ٨١/٤.

[٦] ق، ٢٣.

[٧] البحر المحيط ١٢٥/٨.

جنِّي تلك الظاهرة قديماً، وعقد باباً لدراستها في خصائصه وسمَّاه" باب اللفظين على المعنى الواحد يردان عن العالم متضادين".[١]

المطلب الرابع: وصل "ما" الظرفية بالمضارع المثبت.

أكثر ما توصل "ما" الظرفية المصدرية، بالماضي أو بالمضارع المنفي "بلم" نحو: " لا أصحبك ما لم تضرب زيداً"، ويقلُّ وصلها بالمضارع غير المنفي "بلم" نحو: " لا أصحبك ما يقوم زيد".

وعلى هذا كان رأي أبي حيَّان ففي قوله تعالى: ﴿ بَلْ إِيَّاهُ تَدْعُونَ فَيَكْشِفُ مَا تَدْعُونَ إِلَيْهِ إِن شَآءَ وَتَنسَوْنَ مَا تُشْرِكُونَ ﴾. [٢]

رجَّح أبو حيَّان كون "ما" في "ما تدعون" موصولة

قال:("مَا" من قوله " مَا تَدْعُونَ" الأظهر أنها موصولة ،أي فيكشف الذي تدعون) [٣].

قال ابن عطية : ويصح أن تكون ظرفية[٤] إذ يكون مفعول يكشف محذوفاً، أي: فيكشف العذاب مدة دعائكم، أي: ما دمتم داعيه، وهذا فيه حذف المفعول، وخروج عن الظاهر لغير حاجة ، ويضعفه وصل "مَا " الظرفية بالمضارع، وهو قليل جدًّا، إنما بابها أن توصل بالماضي تقول: ألا أكلمك ما طلعت الشمس.[٥]

ضعّف أبو حيّان ما ذهب إليه ابن عطية من كون" ما" ظرفية، وجاء التضعيف من وجهين :

أحدهما: حذف المفعول به، ولا حاجة إلى ذلك.

الثاني: وصل "ما" الظرفية بالمضارع وهو قليل جداً، وحجته أن بابها أن توصل بالماضي.

---

[١] الخصائص،١/٢٢٤.

[٢] الأنعام، ٤١.

[٣] لبحر المحيط، ٤/١٣٢.

[٤] ينظر: المحرر الوجيز، ٢/ ٣٤٣.

[٥] ينظر: البحر المحيط، ٤/١٣٢.

وقوله: " بمضارع " كان ينبغي تقيده بـ"مثبت"؛ لأنه متى كان منفياً بـ "لم" كثر وصلها به[١] نحو: ما جاء في الحديث عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه و سلم قال: (إن الله تبارك وتعالى يقبل توبة العبد ما لم يغرغر). [٢]

ومن وصلها بالمضارع المثبت [٣] قوله:

أُطَوِّفُ ما أُطَوِّفُ، ثُمَّ آوِي إلَى بَيْتٍ قَعِيدَتُهُ لَكَاعِ [٤]

وذلك من القليل في كلام العرب، على رأي أبي حيَّان.

المطلب الخامس: توسط خبر ليس بينهما وبين اسمها.

في قوله تعالى ﴿ لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ ﴾ [٥]

قال أبو حيّان: (قرأ حمزة وحفص "ليس البرَ" بنصب الراء، وقرأ الباقون برفع الراء فمن قرأ بنصب "البَر" جعله خبر "ليس" و "أن تولوا " في موضع الاسم ، والوجه أن يلي المرفوع؛ لأنها بمنزله الفعل المتعدي، وهذه القراءة من وجه أولى، وهو أن جعل فيها اسم ليس: أن تولوا " والخبر "البر" وأن وصلتها أقوى في التعريف من المعرف بالألف واللام، وقراءة الجمهور أولى من وجه وهو أن توسط خبر "ليس" بينها وبين اسمها قليل، وقد ذهب إلى المنع من ذلك ابن درستويه تشبيها لها بـ"ما"أراد الحكم عليها بأنها حرف، كما لا يجوز توسيط خبر "ما" وهو محجوج بهذه القراءة المتواترة، وبورود ذلك في كلام العرب). [٦]

---

[١] ينظر: اللباب في علوم الكتاب، ١٤٤/٨.

[٢] صحيح ابن حبان، ٢/ ٣٩٤.

[٣] اللباب في علوم الكتاب، ١٤٤/٨.

[٤] ديوان الحطيئة، ٩٣.

[٥] البقرة، ١٧٧.

[٦] البحر المحيط، ٤/٢.

وذكر المرادي أن خبر أفعال كان وأخواتها، أصله التأخير، ويجوز توسطه بينهما وبين الاسم في جميعها، حتى في "ليس" و"دام" [١] فمن توسط الخبر كقوله:

سَلِي إِنْ جَهِلتِ الناسَ عَنَّا وعنهمُ لَيْسَ سواءً عالمٌ وجهولُ [٢]

وروى أبو حيان منع توسط خبر "ليس" بينها وبين اسمها حكاية عن ابن درستوية [٣] إلا إنه محجوج بالسماع [٤] والقاطع بالجواز قراءة " ليس البرَ" أن تولوا " بنصب "البرَ" [٥] وكقوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ رُسُلًا إِلَىٰ قَوْمِهِمْ فَجَآءُوهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ فَٱنتَقَمْنَا مِنَ ٱلَّذِينَ أَجْرَمُوا۟ ۖ وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [٦] وقول الشاعر:

لا طيبَ لِلعَيشِ مَا دَامَتْ مُنَغَّصَةً لذَّاتُهُ بِادِّكَارِ المَوْتِ والهَرَمِ [٧]

على ذلك لا مانع من توسط أخبار الأفعال الناقصة، إلا أن يمنع مانع من ذلك نحو: ﴿ وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ ٱلْبَيْتِ إِلَّا مُكَآءً وَتَصْدِيَةً ۚ فَذُوقُوا۟ ٱلْعَذَابَ بِمَا كُنتُمْ تَكْفُرُونَ ﴾ [٨]

إذ المانع هنا من تقديم خبر كان هو قصد حصر الخبر. [٩]

---

[١] توضيح المقاصد، ٤٩٥/١.

[٢] ديوانا عروة بن الورد و السموأل، ٩٢.

[٣] البحر المحيط، ٤/٢.

[٤] ينظر: شرح قطر الندى، ١٣٢/١.

[٥] توضيح المقاصد، ٤٩٥/١.

[٦] الروم، ٤٧.

[٧] حاشية الصبان ٣٤٠/١.

[٨] الأنفال، ٣٥.

[٩] ينظر: شرح شذور الذهب، ٤٩٣/٢.

فالمنع من توسيط خبر "ليس" مروي عن ابن درستويه وفي خبر "دام" مروي عن ابن معط وهو وهم لم يقل به غيره، وفي جميع هذه الأفعال حتى" ليس" و"دام"، يجوز توسط الخبر بينهما وبين اسمها إجماعاً كقوله:﴿ وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾[١] وقراءة حمزة وحفص ﴿ لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ ﴾[٢] بنصب البر.[٣]

المطلب السادس: حذف أحد مفعولي ظن وأخواتها.

قال أبو حيان: عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَٰتًۢا ۚ بَلْ أَحْيَآءٌ عِندَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ ﴾[٤]

(قرأ الجمهور: ولا تحسبن بالتاء، أي: ولا تحسبن أيها السامع، وقال الزمخشري: الخطاب لرسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ أو لكل أحد[٥] وقرأ حميد بن قيس وهشام، بخلاف عنه بالياء، أي: ولا يحسبن هو، أي: حاسب واحد).[٦]

وقال الزمخشري: (ويجوز ان يكون " الذين قتلوا" فاعلا ويكون التقدير: ولا يحسبنهم الذين قتلوا أمواتا أي: لا يحسبن الذين قتلوا أنفسهم أمواتا فإن قلت: كيف جاز حذف المفعول الأول؟ قلت هو في الأصل مبتدأ، فحذف كما حذف المبتدأ في قوله" أحياء " والمعنى: هم أحياء، لدلالة الكلام عليها).[٧]

قال أبو حيان: (وما ذهب إليه من أن التقدير: ولا تحسبنهم الذين قتلوا أمواتاً لا يجوز؛ لأنَّ فيه تقديم المضمر على مفسره، وهو محصور في أماكن لا تتعدى وهي باب: "رب" بلا

---

[١] الروم،٤٧.

[٢] البقرة، ١٧٧.

[٣] حاشية الصبان،١/ ٣٤٠ .

[٤] آل عمران، ١٦٩.

[٥] الكشاف،١/ ٤٨٦.

[٦] البحر المحيط ٣/ ١١٧.

[٧] الكشاف، ١/ ٤٦٦ ، ٤٦٧.

خلاف، نحو: "ربه رجلاً أكرمته" وباب "نعم" و"بئس" في نحو: نعم رجلاً زيد على مذهب البصريين، وباب التنازع على مذهب سيبويه في نحو: ضرباني وضربت الزيدين، وضمير الأمر والشأن وهو المسمى بالمجهول عند الكوفيين، نحو: هو زيد منطلق، وباب البدل على خلاف فيه بين البصريين في نحو: مررت به زيد)[١]

وقال: (وأما سؤاله وجوابه فإنه قد يتمشى على رأي الجمهور، في أنه: يجوز حذف أحد مفعولي "ظن" وأخواتها اختصاراً، وحذف الاختصار هو لفهم المعنى، لكنه عندهم قليل جداً. قال أبو عليّ الفارسي: حذفه عزيز جداً، كما أن حذف خبر "كان" كذلك، وإن اختلفت جهتا القبح). [٢]

ثم قال: (وقد ذهب الأستاذ أبو إسحاق إبراهيم بن ملكون الحضرمي الإشبيلي، إلى منع ذلك اقتصاراً، والحجة له وعليه مذكورة في علم النحو، وما كان بهذه المثابة ممنوعاً عند بعضهم عزيزاً حذفه عند الجمهور، ينبغي أن لا يحمل عليه كلام الله تعالى، فتأويل مَن تأوّل الفاعل مضمراً يفسره المعنى، أي: لا يحسبن هو أي: أحد، أو حاسب أولى، وتتفق القراءتان في كون الفاعل ضميراً وإن اختلفت بالخطاب والغيبة). [٣]

وجاء في اللباب حذف أحد مفعولي (ظن) اختصاراً يتمشى مع الجمهور مع أنه قليل جداً. [٤]

والحذف فيهما ضربان؛ حذف اختصار وحذف اقتصار؛ فالاختصار حذف لدليل، والاقتصار حذف لغير دليل، وحذف مفعولي هذا الباب، أو حذف أحدهما للاختصار جائز [٥]

---

[١] البحر المحيط، ١١٧/٣.

[٢] البحر المحيط، ١١٧/٣.

[٣] السابق، ١١٧/٣.

[٤] اللباب في علوم الكتاب، ٤٥/٦.

[٥] توضيح المقاصد، ٥٦٦/١.

كقول الكميت:

بأيِّ كتابٍ أم بأيَّةِ سنَّةٍ ترى حُبَّهُم عارًا عليَّ وتحْسَبُ [١]

أي: "وتحسب حبهم عاراً علي " فحذف المفعولين لدلالة ما قبلها عليها.

وحذف المفعولين اختصاراً جائز بالإجماع [٢] ومنه قوله تعالى ﴿ وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَآءِىَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ ﴾ [٣] أي: تزعمونهم شركائي

أما حذف أحد المفعولين على خلاف بين المنع والجمهور على الجواز.

فمن حذف الأول قوله تعالى: ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ هُوَ خَيْرًا لَّهُم ۖ بَلْ هُوَ شَرٌّ ﴾ [٤] أي: ولا يحسبن الذين يبخلون ما يبخلون به هو خيراً لهم. [٥]

ومن حذف الثاني اختصاراً قول عنترة:

وَلَقَدْ نَزَلْتِ فَلاَ تَظُنِّي غَيْرَهُ مِنِّي بمَنزِلَةِ المُحَبِّ المُكْرَمِ[٦]

أي: فلا تظني غيره واقعاً مني [٧]

وحذف أحدهما اختصاراً منعه ابن ملكون، وأجازه الجمهور[٨]، وروى المرادي منع ابن ملكون وقال عنه: ليس بصحيح. [٩]

---

[١] ديوان الكميت الأسدي، ٥١٦.

[٢] أوضح المسالك، ٦٩/٢.

[٣] القصص، ٦٢.

[٤] آل عمران، ١٨٠.

[٥] حاشية الصبان، ٤٥/١.

[٦] ديوان عنترة، ٨٠.

[٧] ينظر:توضيح المقاصد، ٥٦٦/١.

[٨] حاشية الصبان، ٤٥/١.

[٩] ينظر:توضيح المقاصد، ٥٦٦/١.

أما إن كان الحذف للاقتصار لغير دليل، فلا يجوز حذف أحدهما؛ لأن أصلها مبتدأ وخبر[١] واختلف في حذفهما معاً على المنع، والجواز قال به الأكثر، وأجازوا ذلك في أفعال الظن، ومنعوا ذلك في أفعال العلم، والجواز إن وجدت فائدة كقولهم: " من يسمع يخل "[٢] أي: يظن مسموعه حقاً، فلو لم يقارن الحذف قرينه يحصل بسببها الفائدة لم يجز.[٣]

ورفض ابن عقيل الحذف للاقتصار في أحدهما أو فيهما معاً، فلا تقول: " ظننت" ولا " ظننت زيداً " ولا "ظننت قائماً" وأنت تريد " ظننت زيداً قائماً".[٤]

المطلب السابع: لغة أكلوني البراغيث.

﴿ وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٌ فَعَمُواْ وَصَمُّواْ ثُمَّ تَابَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِمۡ ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٞ مِّنۡهُمۡۚ وَٱللَّهُ بَصِيرُۢ بِمَا يَعۡمَلُونَ ﴾[٥]

﴿ لَاهِيَةٗ قُلُوبُهُمۡۗ وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجۡوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ هَلۡ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٞ مِّثۡلُكُمۡۖ أَفَتَأۡتُونَ ٱلسِّحۡرَ وَأَنتُمۡ تُبۡصِرُونَ ﴾[٦]

قال أبو حيان: (وارتفاع كثير على البدل من المضمر. وجوّزوا أن يرتفع على الفاعل، والواو علامة للجمع لا ضمير على لغة أكلوني البراغيث، ولا ينبغي ذلك لقلة هذه اللغة. وقيل: خبر مبتدأ محذوف تقديره هم أي: العمى والصم كثير منهم. وقيل: مبتدأ والجملة قبله في موضع الخبر. وضعف بأن الفعل قد وقع موقعه، فلا ينوي به التأخير. والوجه هو الإعراب الأول)[٧]،فأبو حيان يرى البدلية والخبر دون لغة "أكلوني البراغيث.

---

[١] توضيح المقاصد، ٥٦٦/١.

[٢] يضرب في من يسمع أخبار الناس ومعايبهم يقع في نفسه عليهم المكروه، ينظر: مجمع الأمثال،٢/ ٣٠٠.

[٣] ينظر:توضيح المقاصد، ٥٦٨/١.

[٤] شرح ابن عقيل، ٥٥/٢.

[٥] المائدة، ٧١.

[٦] الأنبياء، ٣.

[٧] البحر المحيط، ٥٤٣/٣.

والزمخشري يوافق الفراء في إعراب "كثير" إما يدل من الضمير أو فاعل على لغة " أكلوني البراغيث"، أو خبر مبتدأ محذوف والتقدير: أولئك كثير منهم. [١]

وأصحاب هذه اللغة يلحقون الفعل المسند إلى الظاهر مثنى أو مجموع، علامة كضميره فيقولون: " قاما الزيدان"، و"قاموا الزيدون"، و"قمن الهندات" فالألف والواو والنون في ذلك حروف لا ضمائر، لإسناد الفعل إلى الاسم الظاهر، فهذه الأحرف عندهم كتاء التأنيث في نحو: قامت هند. [٢]

فإذا أسند الفعل إلى اسم ظاهر، وكان هذا الاسم مثنًى أو جمعا فإنَّ الفعل له وجهان في الاستعمال: أحدهما: أن يبقى الفعل ملازما للإفراد؛ من نحو: قال قومك، وقال أبواك.

والآخر: تثنية الفعل، أو جمعه؛ لتثنية الفاعل أو جمعه؛ فيقال: قالا أبواك، وقالوا قومك[٣].

يقول سيبويه: (وإنَّما قالت العرب: قال قومك، وقال أبواك؛ لأنَّهم اكتفوا بما أظهروا عن أن يقولوا: قالا أبواك، وقالوا قومك، فحذفوا ذلك اكتفاء بما أظهروا. . . واعلم أنَّ من العرب من يقول: ضربوني قومك، وضرباني أخواك؛ فشبَّهوا هذا بالتَّاء؛ التي يظهرونها في: قالت فلانة، وكأنّهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة، كما جعلوا للمؤنَّث، وهي قليلة. . . . وأمّا قوله تعالى: ﴿ وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ ﴾ [٤] فإنَّما على البدل، وكأنَّه قال: انطلقوا، فقيل له: من؟ فقال: بنو فلان، فقوله جلَّ وعزَّ: ﴿ وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ ﴾ على هذا فيما زعم يونس". [٥]

وذهب السِّيرافي إلى القول بتوحيد الفعل حتى لو جاء فاعله اسما ظاهرا متأخِّرا عنه، وكان مثنى أو مجموعا؛ حيث قال: (مبنى هذا الباب على ما تقدَّم من توحيد الفعل، وحقيقة الفعل أنّه لا يثنى ولا يجمع، ولو كان الفعل يثنى ويجمع لكان إذا فعله فاعله مرَّتين ثنِّي وفاعله

---

[١] ينظر: الكشاف، ١/٤٧٦.

[٢] ينظر: الجنى الداني، ١/٢٨.

[٣] الظواهر اللغوية في لهجة سليم، ١٠٧.

[٤] الأنبياء، ٣.

[٥] الكتاب ٢ /٤٠.

واحد؛ فيقال: زيد قاما، وزيد يقومان، وإذا فعله مرارا قيل: زيد قاموا، وزيد يقومون، وهذا باطل لا يعقل، فهو موحَّد على كلِّ حال، وإذا تقدَّم على الفاعل ظهر توحيده في اللَّفظ، وأتى بعده منفصلا منه فاعله موحَّدا كان أو مثنى أو مجموعا؛ كقولك: قام زيد، وقام أخواك، وقام أصحابك". [١]

وذهب ابنُ الورَّاق إلى إظهار علامة التَّثنية والجمع في الفعل إذا تقدَّمه الفاعل، في حين لا يحسن ذلك إذا تأخَّر الفاعل؛ وعلَّل ذلك بأنَّ " الفاعل إذا تقدَّم الفعلَ ارتفع بالابتداء، ولابدَّ للفاعل من فعل، فإذا لم يظهر الفاعل بعده استتر فيه ضمير الفاعل؛ كقولك: زيد قام، والتَّقدير: زيد قام هو، وإذا ثنَّيت زيدا ثنَّيت ضميره، فقلت: الزَّيدان قاما، وإذا جمعت زيدا جمعت الضَّمير، فقلت: الزَّيدون قاموا، وإذا تقدَّم الفعل لم يجعل فيه ضمير، والأفعال لا تثنَّى في أنفسها، ولا تجمع؛ فلهذا أفردت لفظها فقلت: قام الزَّيدان، وقام الزَّيدون". [٢]

ويطلق على هذه اللُّغة لغة "أكلوني البراغيث"[٣] يقول الشِّهاب الخفاجي: " وتعرف بين النُّحاة بلغة أكلوني البراغيث؛ لأنَّه مثالها الذي اشتهرت به". [٤]

وهي عبارة سُمعت على لسان أبي عمرو الهذلي [٥]، خلافا لما ذهب إليه د. رمضان عبد التَّوَّاب الذي قرَّر أنَّ عبارة "أكلوني البراغيث" من أمثلة سيبويه؛ حيث هو أوَّل من مثَّل لها في كتابه[٦] في حين هي ممَّا سمع عن العرب؛ يقول ابنُ أبي الرَّبيع: (قولهم: أكلوني البراغيث بلا شك لم يقله النَّحويون إلا بالسَّماع من العرب، وليس بمثال وضعوه، إذ لو كان كذلك لوضعوه على القياس، فقالوا: "أكلني البراغيث"؛ لأنَّ الواو لا تكون إلا للمذكَّر العاقل و"البراغيث"

---

[١] شرح الكتاب، ٢/ ١٦٩- ١٧٠.

[٢] علّل النّحو، ٢٧٢- ٢٧٣.

[٣] ينظر: الكتاب، ٢/٤١، ٣/ ٢٠٩، معاني القرآن، ٢/٤٧٥، معاني القرآن وإعرابه، ٢/ ١٥٨، الأصول في النحو، ١/٧١، سر صناعة الإعراب، ٢/٢٧٣، ارتشاف الضَّرب، ٢/ ٧٣٩.

[٤] شرح درة الغواص، ١٥٢.

[٥] مجاز القرآن ١/ ١٧٤.

[٦] المدخل إلى علم اللغة ٣٠٠، ينظر: الظواهر اللغوية في لهجة سليم، ١٠٨.

ليست كذلك). [١]

و ذهب الأستاذ جمعان الغامدي إلى أنَّ هذه العبارة يغلب أن تكون مسموعة عن العرب؛ حيث إنَّها لا تشبه أمثلة سيبويه الصِّناعيَّة، إلى جانب أنَّ أثر البداوة ظاهر على مدلولها. [٢]

و ذهبت د. أمل عبد الفتاح إلى أنَّهم حين أطلقوا عليها هذا الاسم المستهجن إنَّما يشيرون بذلك إلى استهجانها وضعف شأنها. [٣]

و الحقيقة أنَّهم لم يسمّوها من تلقاء أنفسهم، بل هي مبنيَّة على السَّماع، إلى جانب أنَّ المعنى الدِّلالي لها ألصق بالبيئة البدويَّة منه بالاحتقار أو التَّشريف. [٤]

وأطلق عليها ابنُ مالك لغة "يتعاقبون فيكم ملائكة"[٥] حيث أفاد ذلك من حديث النّبي – صلى الله عليه وسلم– فيما رواه عنه أبو هريرة: (يتعاقبون فيكم ملائكة باللَّيل، وملائكة بالنَّهار). [٦]

وقد أنكر النّحاة المتأخِّرون على ابن مالك هذه التَّسمية؛ وحجَّتهم في ذلك أنَّه اعتمد على جزء من الحديث، وأنَّ أصل الحديث:(إنَّ لله ملائكة يتعاقبون فيكم ملائكة في اللَّيل، وملائكة في النَّهار) وهي رواية البزَّار [٧] ولا شاهد له على هذه اللُّغة. [٨]

يقول الشّهاب الخفاجيُّ: " وقد وقع منها في الآيات، والأحاديث، وكلام الفصحاء ما لا يُحصى". [١]

---

[١] البسيط في شرح جمل الزّجاجي ٢/ ٦٩٢.

[٢] لهجة أزد السراة في عصر الاحتجاج اللُّغوي ١٧٧.

[٣] الظَّواهر اللُّغوية في دليل الفالحين، ٤٢٧.

[٤] ينظر: لهجة أزد السَّراة في عصر الاحتجاج ١٨٣، الظواهر اللغوية في لهجة سليم، ١٠٨.

[٥] شرح الكافية الشَّافية ٢/٥٨١، ارتشاف الضَّرب ٢/٧٣٩، الاقتراح ١٦١.

[٦] صحيح البخاري ٣/ ١١٧٨، صحيح مسلم١/ ٤٣٩.

[٧] فتح الباري ٢/ ٣٤، همع الهوامع ٢/٢٥٧، حاشية الصَّبَّان على شرح الأشموني ٢/ ٤٨.

[٨] الظواهر اللغوية في لهجة سليم، ١٠٩.

[١] شرح درَّة الغوَّاص، ١٥٢.

ومن شواهد هذه الظَّاهرة قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ ﴾ [٢] وقوله تعالى: ﴿ وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ﴾ [٣] ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ ﴾ [٤] حيث قرأ طلحة بن مصرِّف (قد أفلحوا المؤمنون) [٥]. " قال عيسى بن عمر: سمعت طلحة بن مصرف يقرأ (قد أفلحوا المؤمنون) فقلت له: أ تلحن؟ قال: نعم، كما لحن أصحابي ؛ يعني: أنَّ مرجعه في القراءة إلى ما رُوي، وليس بلحن؛ لأنَّه على لغة أكلوني البراغيث"[٦].

أمَّا ما ورد منها في الحديث ورواياته فكثير؛ يقول السُّهيلي: " ألفيت في كتب الحديث المرويَّة الصِّحاح ما يدلُّ على كثرة هذه اللُّغة وجودتها"[٧].

و من ذلك ما رواه البخاري ومسلم عن أبي هريرة – رضي الله عنهما- أنَّ رسول الله – صلى الله عليه وسلم- قال: (يتعاقبون فيكم ملائكة باللَّيل وملائكة بالنَّهار، ويجتمعون في صلاة الفجر وصلاة العصر)[٨].

و من ذلك – أيضا- ما رواه البخاري في صحيحه عن أمِّ عطيَّة رضي الله عنها قالت: سمعت رسول الله – صلى الله عليه وسلم- يقول: (يخرج العواتق وذوات الخدور والحيَّض وليشهدن الخير ودعوة المؤمنين، ويعتزل الحُيَّضُ المصلّى) [٩] قال ابنُ حجر: "وفي رواية (ويعتزلن الحيَّض المصلى)، وهو نحو: أكلوني البراغيث" [١].

و من الآثار الواردة في ذلك ما رواه مسلم في صحيحه عن أبي قتادة قال: كُنَّا عند عمران ابن حصين في رهط منَّا، وفينا بشير بن كعب، فحدَّثنا عمران يومئذ قال: قال رسول الله ـ صلى

---

[٢] المائدة، ٧١.

[٣] الأنبياء، ٣.

[٤] المؤمنون ١.

[٥] البحر المحيط ٦/ ٣٩٥.

[٦] البحر المحيط، ٦/ ٣٩٥، الظواهر اللغوية في لهجة سليم، ١٠٩.

[٧] الجنى الداني ١٧٠.

[٨] صحيح البخاري ٣/ ١١٧٨، صحيح مسلم ١/ ٤٣٩.

[٩] صحيح البخاري ١/ ١٢٣، ٢/ ٥٩٥.

[١] فتح الباري ١/ ٥٠٥.

الله عليه وسلم ـ: (الحياء خير كلُّه، فقال بشير بن كعب: إنّا لنجد في بعض الكتب، أو الحكمة أَنّ منه سكينة ووقارا لله، ومنه ضعف، فغضب عمران حتَّى احمرّتا عيناه، وقال: ألا أراني أُحدِّثك عن رسول الله ـ صلى لله عليه وسلم ـ وتُعارض فيه). [٢]

قال النَّووي رحمه الله: قوله ("احمرَّتا عيناه" كذا هو في الأصول، وهو صحيح جار على لغة "أكلوني البراغيث"). [٣]

و من الآثار – أيضا- ما ورد في صحيح مسلم أنَّ عائشة- رضي الله عنها- قالت: (ذكرن أزواجُ النبي – صلى الله عليه وسلم-كنيسة رأينها بأرض الحبشة يقال لها مارِيَةُ)[٤].

قال النَّووي: قولها "ذكرن أزواجُ النَّبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ كنيسة" هكذا ضبطناه "ذكرن" بالنُّون، وهو جائز على اللُّغة القليلة لغة أكلوني البراغيث) [٥]

وممّا جاء في شواهد هم الشعرية على هذه اللغة قول أميّة بن أبي الصّلت:

يَلُومُونَنِي فِي اشْتِرَاءِ النَّخِيْـل أَهْلِي فَكُلُّهُم يَعْذِلُ [٦]

وقوله:

رَأَيْنَ الْغَوَانِي الشّيْبَ لاْح بِمفْرِقِي فَأَعْرَضْنَ عِنِّي بِالْخُدُدِ النَّواضِر [١]

---

[٢] صحيح مسلم ١/ ٦٤.

[٣] شرح النووي على صحيح مسلم ٢/ ٧-٨.

[٤] صحيح مسلم، ١/ ٣٧٦.

[٥] شرح النووي على صحيح مسلم، ٥/ ١١-١٢.

[٦] ديوان أمية بن أبي الصلت، ١٠٢.

[١] شرح التسهيل، ٢/ ١١٧، شرح الكافية الشافية ٢/ ٥٨٢.

و قول عبيد الله بن قيس الرُّقيَّات في رثاء مصعب بن عمير:

تَوَلَّى قِتَال الْمَارِقِيْنَ بِنَفْسِهِ وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبْعَدٌ وَ حَمِيمُ[٢]

وللعلماء في توجيه هذه اللُّغة أربعة أوجه:

أولها: أنَّ الاسم الظَّاهر هو الفاعل، وأنَّ الألف والواو والنُّون علامات تدلُّ على أنَّ الفاعل مثنى أو جمع كما أنَّ التَّاء علامة للتَّأنيث، وهو مذهب سيبويه. [٣]

الثَّاني: أن يكون الألف أو الواو أو النُّون هو الفاعل، ويكون الاسم الظَّاهر بعدها بدلا منها، وهو مذهب يونس بن حبيب. [٤]

الثَّالث: أن يكون الضَّمير "الألف، أو الواو، أو النُّون" فاعلا، ويكون الظَّاهر بعدها مبتدأ مؤخَّرا، والجملة قبله في محل رفع خبر مقدَّم. [٥]

الرَّابع: أن يكون الألف والواو والنُّون هي الفاعل، والظَّاهر بعدها خبر لمبتدأ محذوف، كأنَّ سائلا سأل فقال: من هما؟ من هم؟ من هنَّ؟ فقيل: هما الفارسان، هم الفارسون هنَّ الفارسات. [٦]

و ذهب ابنُ هشام إلى أَنَّ "الصَّحيح أنَّ الألف والواو والنُّون في ذلك أحرف دلّوا بها على التَّثنية والجمع، كما دلَّ الجميع بالتاء في نحو "قامت" على التَّأنيث، لا أنَّها ضمائر الفاعلين وما بعدها مبتدأ على التَّقديم والتَّأخير، أو تابع على الإبدال من الضَّمير، وأنَّ هذه اللُّغة لا تمتنع من المفردين أو المفردات المتعاطفة، خلافا لزاعمي ذلك؛ لقول الأئمة: إنّ ذلك لغة قوم معينين،

---

[٢] السابقان، ٢/ ١١٦، ٢/ ٥٨١.

[٣] الكتاب، ٢/٤٠، معاني القرآن للفراء، ٣١٦/١، علل النحو، ٢٧٣- ٢٧٤ التبصرة والتذكرة، ١/ ١٠٨، سر صناعة الإعراب، ٢٧٣/٢ شرح جمل الزجاجي، ١/ ١٦٧، ارتشاف الضرب، ٢/ ٧٣٩-٧٤٠.

[٤] الكتاب، ٤١/٤، معاني القرآن للفراء ٣١٦/١، علّل النَّحو٤٧٢، التَّبصرة والتَّذكرة ١/ ١٠٨.

[٥] علل النّحو، ٤٧٢، التّبصرة والتَّذكرة، ١٠٨/١.

[٦] خزانة الأدب، ٣٨٦/٢.

وتقديم الخبر والإبدال لا يختصان بلغة قوم بأعيانهم، ولمجيء قوله:

تَوَلَّى قِتَالَ المَارِقِينَ بِنَفسِهِ وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبْعَدٌ وَحَمِيْم[1]

و ذهب ابنُ حجر إلى أنَّه ينبغي أن يُكتفى في مثل ذلك بأنّها لغة، ووصف تخريج العلماء لها بأَنَّ ذلك من باب التَّكلُّف؛ حيث قال: (وقد تكلَّف بعض النُّحاة ردَّ هذه اللُّغة إلى اللُّغة المشهورة؛ وهي ألا يلحق علامة الجمع ولا التَّثنية ولا التَّأنيث في الفعل إذا تقدَّم على الأسماء، وخرَّج لها وجوها وتقديرات في غالبها نظر، ولا يحتاج إلى ذلك بعد ثبوتها نقلا، وصحَّتها استعمالا". [2]

كما ذهب إلى ذلك من المحدثين د. صبحي عبد الحميد؛ الذي ذهب إلى أَنَّنا لسنا في حاجة لهذه التَّأويلات مادام أنَّها لغة لبعض العرب؛ معلِّلا ذلك بأنَّ التَّأويل يستساغ لو كانت هذه لغة لجميع العرب، وقرَّر أنَّ الغرض من هذا التَّأويل هو الدِّفاع عن فصاحة القرآن، ولعلَّهم أرادوا أن يثبتوا أنَّ القرآن كلَّه بلهجة قريش، ويمكن أن يكون هذا الاعتقاد قد تسرَّب إليهم من قول عثمان: (إذا اختلفتم في شيء فاكتبوه بلسان قريش). [3]

وعلَّق على ذلك بأنَّ هذا لا يعني أنَّه كلَّه بلهجة قريش، وإنَّما يفيد تفضيل لهجة قريش عند الاختلاف. [4]

وذهب الأستاذ سعيد الأفغاني إلى أنّ النُّحاة حين خرَّجوا هذه اللُّغة قد أتعبوا أنفسهم في غير طائل، معلِّلاً ذلك بأنَّ روايتها إنْ صحَّت، فهي شاذَّة، ولغتها رديئة لا يحتجُّ بها.

و ذكر أنّ الشَّواهد الشِّعرية التي وردت فيها إنَّما هي من باب الضَّرورة[1].

وقرَّر أنّ النُّحاة حين استشهدوا بقوله تعالى ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجۡوَى﴾ وحديث: (يتعاقبون فيكم

---

[1] أوضح المسالك، ١٠٥/٢.

[2] ينظر: فتح الباري ٩/ ١٦٦، الظواهر اللغوية في لهجة سليم، ١١٣.

[3] الإتقان في علوم القرآن ١/ ١٦٨.

[4] ينظر: اللهجات العربية في معاني القرآن للفراء ٣٢٢، الظواهر اللغوية في لهجة سليم، ١١٣.

[1] الظواهر اللغوية في لهجة سليم، ١١٣.

ملائكة باللَّيل وملائكة بالنَّهار) قد وهِموا أنَّها من هذه اللُّغة، وأنّ الذي أوقعهم في ذلك اكتفاؤهم بجملة من آية، وجملة من حديث، أمّا الآية فلها أوَّل: ﴿ ٱقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ وَهُمْ فِي غَفْلَةٍ مُّعْرِضُونَ ﴿١﴾ مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ إِلَّا ٱسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ ﴿٢﴾ لَاهِيَةً قُلُوبُهُمْ ۗ وَأَسَرُّوا۟ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ هَلْ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ ﴾[٢] فـ"الذين" كما يرى ليست فاعلا لـ"أسروا" والواو في "أسروا" لا تعود إلى "الذين" كما توهَّموا بل إلى "النَّاس" الواردة في أوَّل الكلام، أمَّا الذين فهي فاعل لـ "قال" المحذوفة.[٣]

أمَّا الحديث فزعموا أنّ واو "يتعاقبون" تعود إلى "ملائكة" التي بعدها، وليس ذلك بصحيح، فللحديث أوَّل ذُكر في موطأ مالك وغيره وفيه مرجع الواو؛ حيث ورد فيه: (إنّ لله ملائكة يتعاقبون فيكم، ملائكة باللَّيل، وملائكة بالنَّهار).[٤]

وخلص من ذلك إلى أنّه لا شاهد على هذه اللُّغة إلا الضَّرورات الشِّعريَّة.[٥]

واختلف العلماء في وصف هذه اللُّغة؛ فمنهم من وصفها بأنَّها قليلة[٦]، كما وُصفت بالرَّداءة[٧]، والضَّعف والشّذوذ، ولعلَّ وصفها بالشُّذوذ والضَّعف والرَّداءة راجع لقلَّتها، في حين وصفها بعضهم بأنَّها لغة فاشية[٨]، ووصفها أبو حيَّان بأنَّها لغة حسنة.[٩]

وقال: (هذه اللُّغة عند جمهور النَّحويين ضعيفة، وكثرة ورود ذلك يدلُّ على أنَّها ليست ضعيفة)[١]

---

[٢] الأنبياء، ٣.

[٣] الظواهر اللغوية في لهجة سليم، ١١٤.

[٤] السابق، ١١٤.

[٥] ينظر: في أصول النحو، ٦٨- ٦٩، الظواهر اللغوية في لهجة سليم، ١١٤.

[٦] الكتاب، ٢/ ٤٠.

[٧] البحر المحيط، ٣/ ٣٤.

[٨] شرح المفصل، ٣/ ٨٧.

[٩] البحر المحيط، ٦/ ٢٩٧.

[١] ارتشاف الضرب، ٢/ ٧٣٩.

ووصفها السُّهيلي بأنَّها لغة جيِّدة؛ حيث قال: (ألفيت في كتب الحديث المرويَّة الصِّحاح ما يدلُّ على كثرة هذه اللُّغة وجودتها). [٢]

و ذهب د. عبد الجواد الطَّيِّب إلى أنَّ وصفها بالاستهجان لا يرجع لإلحاق علامة الجمع بالفعل السَّابق على فاعله حال جمعه، وإنَّما يكمن في وجود علامة الجمع مع غير العاقل "البراغيث"، في حين أنَّ السَّائغ فيها "أكلتني البراغيث" آخذاً على القدماء سكوتهم عن ذلك، وأنّهم استفرغوا جهدهم في جواز إلحاق هذه الواو وغيرها بالفعل المتقدّم على فاعله، أو عدم جوازه مع أنَّ الأمر فيه جدُّ يسير. [٣]

وعزيت هذه اللُّغة لطيئ[٤]، وأزد شنوءة [٥]، وبلحارث بن كعب [٦] وجميعها قبائل يمنية [٧] كما عزيت لسليم، وبني تميم، وبني قشير، ومن جاورهم من أهل الحجاز. [٨]

وقد استمرَّت هذه اللُّغة بعد عصر الاحتجاج؛ حيث ذكر الحريريّ أنّهم: "يقولون: قاما الرَّجلان، وقاموا الرِّجال، فيلحقون الفعل علامة التَّثنية والجمع" [٩]

---

[٢] ينظر: الجنى الداني، ١٧٠، الظواهر اللغوية في لهجة سليم، ١١٥.

[٣] من لغات العرب لغة هذيل، ٣٧٣.

[٤] ارتشاف الضرب ٢/ ٧٣٩، لغات طيىء ١/ ٣٧٠.

[٥] البحر ٦/ ٢٩٧، ارتشاف الضرب ٢/ ٧٣٩.

[٦] ارتشاف الضرب ٢/ ٧٣٩.

[٧] لغة أكلوني البراغيث، ١١٥.

[٨] الإبانة في اللُّغة العربيَّة، ١/ ٤٦٤.

[٩] درة الغواص ١٤٦.

إلى جانب أنَّ اللَّهجات المحليَّة ما زالت محتفظة بها؛ حيث هي كذلك في اللَّهجة المصريَّة [١] ،والعراقيَّة [٢] ،والسُّعوديَّة. [٣]

وذهب الثَّعالبي إلى أنَّ لغة المطابقة هي الأصل؛ حيث قال: (ربَّما تفعل العرب ذلك؛ لأنَّه الأصل فتقول: جاؤوني بنو فلان، وأكلوني البراغيث). [٤]

وعلَّق د. محمَّد ضاري حمَّادي على مدى الاعتداد بهذه اللُّغة، معتمدين في ذلك على ثقة الشَّواهد المنقولة في توثيقها، وضبطها من القرآن والحديث ،وكلام العرب شعره ونثره. [٥]

وذهب ابنُ مالك إلى أنَّ " السَّبب في هذا الاستعمال أنَّ الفاعل قد يكون غير قابل لعلامة تثنية ولا جمع كـ "من" فإذا قصدت تثنيته أو جمعه، والفعل مجرَّد لم يعلم القصد.

فأراد أصحاب هذه اللُّغة تمييز فعل الواحد من غيره، فوصلوه عند قصد التَّثنية والجمع بعلامتيهما، وجرَّدوه عند قصد الإفراد، فرفعوا اللَّبس، ثمَّ ألزموا ذلك فيما لا لبس فيه؛ ليجري الباب على سنن واحد" [٦].

وذهب بعضهم إلى أنَّ القرآن لا يُحمل على هذه اللُّغة؛ معلِّلا ذلك برداءة هذه اللُّغة، إلى جانب مخالفتها للظَّاهر [٧]. في حين علّل لذلك د. عدنان محمّد سلمان بأمرين:

---

[١] المدخل إلى علم اللُّغة ٣٠٧، وبحوث ومقالات في اللُّغة ٧٠، اللهجات العربية نشأة وتطورا ٣٣٥، لغات طيىء ١/ ٣٨٠.

[٢] بحث في اللهجات العربية لغة أكلوني البراغيث، ٢١٤.

[٣] لغة أكلوني البراغيث دراسة نظرية وتطبيقية، ١٨٧.

[٤] فقه اللغة وأسرار العربية، ٢١٣.

[٥] الحديث النَّبويّ الشَّريف وأثره في الدِّراسات اللُّغويَّة والنَّحويَّة ٩٢-٩٣.

[٦] شواهد التَّوضيح والتَّصحيح لمشكلات الجامع الصَّحيح ١٩١.

[٧] البحر المحيط ٣/ ٣٤.

أحدهما: أنّنا لو أجزنا حمل القرآن على هذه اللُّغة؛ لأصبحت قياسيَّة؛ لأنَّ النُّحاة مجمعون على صحَّة القياس على ما ورد في القرآن، ووجود آية واحدة كافٍ للقياس عليها، في حين لم يقل بقياسيتها أحد من العلماء.

و الآخر: أنَّ تعدُّد الفاعلين يمثّل مرحلة أوّليَّة من مراحل اللُّغة العربيَّة؛ حيث تخطَّتها اللُّغة في مراحلها المتطوِّرة، وبقي من آثارها ما يدلُّ عليها.[١]

و ما ذهب إليه د. عدنان من أنَّه لم يقل أحد من العلماء بقياسيتها يردُّه ما ذكره القرطبي في قوله: (ولها وجه من القياس واضح).[٢]

أمَّا ما ذهب إليه من أنّ العلماء مجمعون على صحَّة القياس على ما ورد في القرآن، فليس كما رأى؛ حيث هم مجمعون على جواز الاحتجاج به لا القياس عليه؛ يقول السّيوطي: (أمّا القرآن فكلُّ ما ورد أنَّه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربيَّة، سواء أكان متواترا، أم آحادا، أم شاذا، وقد أطبق النَّاس على الاحتجاج بالقراءات الشَّاذَّة في العربيَّة إذا لم تخالف قياسا معروفا، بل لو خالفته، يحتجُّ بها في مثل ذلك الحرف بعينه، وإن لم يجز القياس عليه).[٣]

و من ثمَّ فكلام السّيوطي صريح الدِّلالة على أنَّ الأمر مقصور على الاحتجاج لا القياس، والاحتجاج من خصائص جميع النّصوص في عصر الاستشهاد، في حين أنَّ القياس لا يكون إلا على المطَّرد منها[٤].

---

[١] بحث في اللَّهجات العربيَّة لغة أكلوني البراغيث ٢١٢- ٢١٣.

[٢] ينظر: المفهم شرح صحيح مسلم ٢/ ١٠٩٩، الظواهر اللغوية في لهجة سليم، ١١٩.

[٣] ينظر: الاقتراح ١٥٢، الظواهر اللغوية في لهجة سليم، ١١٩.

[٤] لغة أكلوني البراغيث دراسة نظريَّة وتطبيقيَّة ١٨٥.

وذهب د. فتحي الدّجنّي إلى " أنّ هذه اللُّغة شاذَّة لا يقاس عليها، ولا تستعمل" [٥] في حين ذهب د. محمود فجّال إلى وصف هذه اللُّغة بالشّيوع والانتشار، وأنَّ ما جاء منها مسلَّم للقبائل التي تنطق بها، ولا يصحُّ أن يُحمل ما جاء منها على التَّأويل، غير أنّا لا نقيس عليها. [٦]

المطلب الثامن: تأنيث الفعل إذا فصل بينه وبين فاعله المؤنث بـ (إلاَّ).

في قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ يَرۡمُونَ أَزۡوَٰجَهُمۡ وَلَمۡ يَكُن لَّهُمۡ شُهَدَآءُ إِلَّآ أَنفُسُهُمۡ فَشَهَٰدَةُ أَحَدِهِمۡ أَرۡبَعُ شَهَٰدَٰتِۭ بِٱللَّهِ إِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ ﴾ [١]

قال أبو حيان: (قرئ "ولم تكن" بالتاء، وقرأ الجمهور بالياء، وهو الفصيح؛ لأنه إذا كان العامل مفرغاً لما بعد إلا وهو مؤنث، فالفصيح أن يُقال: "ما قام إلا هند" وأمّا "ما قامت إلا هند" فأكثرهم يخصه بالضرورة، وبعض النحويين يجيزه في الكلام على قلـّة). [٢]

ويرى الرضي أن الأجود ترك التاء. [٣]

وقيل التأنيث مرجوحاً وقيل ضرورة[٤] ؛لأنه مع الفصل بـ"إلا" لا يكون الفعل مسنداً في المعنى إلا لمذكر، فحمل على المعنى غالباً وترك التأنيث، وقد يؤنث ولكنه قليل نظراً إلى اللفظ، والقول بعدم جواز التأنيث نسب إلى الأخفش. [٥]

وجوَّز ابن هشام الوجهين ورجح التأنيث، ولكنهم أوجبوا ترك التأنيث في النثر؛ لأن ما بعد "إلا" ليس الفاعل في الحقيقة، وإنما هو بدل من فاعل مقدر قبل" إلا"، وذلك المقدر هو

---

[٥] ظاهرة الشّذوذ في النَّحو العربي ٤٩٦.

[٦] نظرات نحوية في لغة طيئ، ٧٣١- ٧٣٢.

[١] النور، ٦.

[٢] البحر المحيط، ٣٩٨/٦.

[٣] شرح الكافية، ٣٤١/٣.

[٤] شرح شذور الذهب، ٣٤٥/١.

[٥] السابق، ٣٤٨/١.

المستثنى منه، وهو مذكر؛ فلذلك ذكر العامل، والتقدير: "ما قام أحد إلا هند" [٦]، وممَّا جاء على التأنيث في الشعر قول ذي الرمة:

طَوَى النَّحْزُ والأَجْرَازُ ما فى غُرُوضِها فما بَقِيَتْ إلا الصُّدورُ الجَرَاشِعُ [٧]

وذلك قليل[١]، وقوله:

مَا بَرِئَت مِنْ رِيبَة وَذَمّ فِي حَرْبِنَا إلاَّ بَنَاتُ العَمّ[٢]

والأجود ترك التاء، والصحيح جوازه في النثر على قلّة. [٣]

المطلب التاسع: القلب في الكلام.

ذكر أبو حيان أن القلب لا يكون إلا في الشعر، وإن جاء في الكلام فهو من القلَّة بحيث لا يقاس عليه [٤].

وعند تفسيره لقوله تعالى: ﴿ وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَآءً وَنِدَآءً صُمٌّۢ بُكْمٌ عُمْىٌ فَهُمْ لَا يَعْقِلُونَ ﴾[٥] قال:(يراد بالذي ينعق الذي ينعق به؛ فيكون هذا من المقلوب عندهم، كما تقول: "دخل الخاتم في يدي الخف في رجلي"). [٦]

---

[٦] شرح قطر الندى، ١٨٣/١.

[٧] ديوان ذي الرمة، ١٥٨.

[١] شرح ابن عقيل، ٨٩/٢.

[٢] حاشية الصبان، ١/ ٧١.

[٣] توضيح المقاصد، ٥٨٩/٢.

[٤] البحر المحيط، ٦٥٧/١.

[٥] البقرة، ١٧١.

[٦] البحر المحيط، ٦٥٧/١.

وعند تفسيره لقوله تعالى: ﴿ وَلَمَّا سَكَتَ عَن مُّوسَى ٱلْغَضَبُ أَخَذَ ٱلْأَلْوَاحَ ۖ وَفِي نُسْخَتِهَا هُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ ﴾ [٧]

ذكر أن هذا من باب القلب والمعنى: ولمّا سكت موسى عن الغضب نحو: أدخلت القلنسوة في رأسي، قال ولا ينبغي هذا؛ لأنه من القلب وهو لم يقع إلا في قليل من الكلام، والصحيح أنه لا يقاس عليه. [٨]

ويراه سيبويه ليس بالجيد، إذ يقول: (وأمّا أدخل فوه الحجر فهذا جرى على سعة الكلام، والجيد دخل فاه الحجر، كما قال: أدخلت في رأسي القلنسوة، والجيد أدخلت في القلنسوة رأسي). [١]

بينما عدَّ ابن هشام القلب من فنون كلام العرب، وأكثر ما يقع في الشعر كقوله:

وَبَلَدٍ عامِيَة أَعْمَاؤُهُ كَأَنَ لَوْنَ أَرْضِه سَمَاؤُهُ [٢]

أي: كأن لون سمائه لغبرتها، لون أرضه فعكس التشبيه للمبالغة. [٣]

وقد يضطر الشاعر إلى إحالة المعنى وقلبه إلى خلاف ما قصد به، ليستقيم الوزن الشعري كقوله عروة بن الورد:

فدَيْتُ بِنَفْسِهِ نَفْسِي وَمَالِي وما آلُوكَ إِلا مَا أُطِيقُ [٤]

أراد فديت نفسه بنفسي ومالي.

أما قولهم :"خرق الثوبُ المسمارَ" و "كسر الزجاجُ الحجَر " فذلك عندهم إذا أمن اللبس في المعنى، واستحال أن يكون أحدهما للآخر.

---

[٧] الأعراف، ١٥٤.

[٨] البحر المحيط، ٣٩٦/٤.

[١] الكتاب، ١٥١/١.

[٢] مجموع أشعار العرب مشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج، ١، المغني، ٢ /٨٠٢.

[٣] مغني اللبيب، ٢ /٨٠٢.

[٤] السابق، ٩١٢/١.

فاعتمدوا على القرنية المعنوية وهي الإسناد، وأهملوا الحركة إذ لا يصح أن يسند الخرق إلى الثوب، وإنما يسند إلى المسمار فعلم أيهما فاعل وأيهما مفعول [٥]

فإذا فهم المعنى فارفع ما شئت، وانصب ما شئت، وإنما يحافظ على رفع الفاعل، ونصب المفعول، إذا أحتمل كل واحد منهما أن يكون فاعلاً وذلك نحو: " ضرب زيدٌ عمراً " لو لم ترفع "زيداً" وتنصب "عمراً" لم يعلم الفاعل من المفعول[٦]، ومثل ذلك قول الشاعر:

على العِيارات هَدّاجُون قدْ بَلَغَتْ نَجْرانُ أو حُدّثتْ سوءاتهِمْ هجرُ[١]

برفع "نجران وهجر" ونصب "سوءاتهم"، مع أنها هي الفاعل و"نجران" و"هجر" المفعول. [٢]

وجعل ابن هشام هذا الترخيص من ملح كلامهم؛ فعدَّ تقارض اللفظين في الأحكام من ملح الكلام، كإعطاء الفاعل إعراب المفعول وعكسه، عند أمن اللبس. [٣]

المطلب العاشر: دخول اللام على المفعول المؤخر عن الفعل.

قال تعالى: ﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ وَلِتُكْمِلُوا۟ ٱلْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا۟ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾. [٤]

تحدث أبو حيَّان عن اللام في: "لتكملوا " فذكر أن مجيء اللام في المفعول المؤخر عن الفعل قليل، أو ضرورة، وحسَّنه هنا بُعده عن الفعل بالفصل، فلما أخذ الفعل مفعوله " اليسر " وفصل بينهما بجملة " ولا يريد بكم العسر"، بعد الفاعل عن اقتضائه فقوي باللام، كحاله إذا تقدم فقلت: "لزيد ضربتُ "؛ لأنَّه بالتقدم وتأخر العامل ضعف العامل عن

---

[٥] ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ٤٠.

[٦] همع الهوامع، ١٨٦/١.

[١] ديوان الأخطل، ١٠٩.

[٢] حاشية الصبان، ٩٨/١.

[٣] مغني اللبيب، ٨٠٤/٢ ــ٨٠٧.

[٤] البقرة، ١٨٥.

الوصول إليه، فقوي باللام، إذ أصل العامل أن يتقدم، وأصل المعمول أن يتأخر عنه، لكن في هذا القول إضمار "إن" بعد اللام الزائدة، وفيه بُعْد. [٥]

وقال: ابن عطية: (وهذه اللام متعلقة إما بـ " يريد" فهي اللام الداخلة على المفعول، كالذي في قولك: "ضربت لزيد " المعنى: ويريد إكمال العدة، وهي مع الفعل مقدرة بأن، كأنّ الكلام " ويريد لأن تكملوا " هذا قول البصريين. . . وإما بفعل مضمر بعد تقديره و"لأن تكملوا العدة رخص لكم هذه الرخصة" وهذا قول بعض الكوفيين، ويحتمل أن تكون هذه اللام لام الأمر، والواو عاطفة جملة كلام على جملة كلام). [١]

قال أبو حيان تعقيباً على كلام ابن عطية: (وفي كلام ابن عطية تتبع، وهو في قوله: وهي، يعني باللام مع الفعل، يعني تكملوا مقدرة بأن، وليس كذلك، بل أن مضمرة بعدها واللام حرف جر، ويبين ذلك أنه قال: كأن الكلام: ويريد لأن تكملوا العدة، فأظهر أن بعد اللام، فتصحيح لفظه أن تقول: وهي مع الفعل مقدران بعدها، وقوله: هذا قول البصريين. . . ليس كما ذكر، بل ذلك مذهب الكسائي والفراء، زعما أن العرب تجعل لام "كي" في موضع "أن" في أردت، وأمرت). [٢]

وعدَّها أهل الكوفة، لام " كي " لو ألقيت كان صواباً، والعرب تدخلها في كلامها على إضمار فعل بعدها، ولا تكون شرطاً للفعل الذي قبلها وفيها الواو، ألا ترى أنك تقول: " جئت لتحسن إلي "ولا تقول: "جئت ولتحسن إليّ". [٣]

وقال الشوكاني: (الظاهر أن قوله: " ولتكملوا " معطوف على قوله: " يريد بكم اليسر " وقيل: إنه متعلق بمحذوف تقديره: "رخص لكم هذه الرخصة لتكملوا العدة"، "وشرع لكم الصوم لمن شهد الشهر لتكملوا العدة"، وذهب إلى الأول البصريون قالوا: والتقدير: " يريد

---

[٥] ينظر: البحر المحيط، ٢/٤٩.

[١] المحرر الوجيز، ١/٢٤٢.

[٢] البحر المحيط، ٢/٥٠.

[٣] تفسير الطبري، ٣ /٤٧٧.

لأن تكملوا العدة "، وذهب الكوفيون إلى الثاني، وقيل الواو مقحمة، وهذه اللام لام الأمر، والواو لعطف الجملة التي بعدها، على الجملة التي قبلها). [٤]

وذكر أبو جعفر خمسة أقوال في: " ولتكملوا العدة ":

فقول الأخفش أنه على العطف أي: ويريد لتكملوا العدة، كما قال: ﴿ يُرِيدُونَ أَن يُطْفِـُٔوا۟ نُورَ ٱللَّهِ بِأَفْوَٰهِهِمْ وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴾[١] وقال غيره يريد الله هذا التخفيف؛ لتكملوا العدة، وقيل الواو مقحمه، وقال الفراء المعنى: (ولتكملوا العدة " فعلى هذا قال أبو جعفر وهذا قول حسن، ومثله ﴿ وَكَذَٰلِكَ نُرِىٓ إِبْرَٰهِيمَ مَلَكُوتَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ ٱلْمُوقِنِينَ ﴾[٢] أي: " وليكون من المؤمنين فعلنا ذلك ".

والقول الخامس: ذكره أبو إسحاق قال: هو محمول على المعنى، والتقدير فعل الله ذلك؛ ليسهل عليكم، ولتكملوا العدة. [٣]

المطلب الحادي عشر: نصب المفعول لأجله مع تعريفه بالألف واللام.

قال أبو حيان عند تفسير قوله تعالى: ﴿ يَحْسَبُهُمُ ٱلْجَاهِلُ أَغْنِيَآءَ مِنَ ٱلتَّعَفُّفِ تَعْرِفُهُم بِسِيمَٰهُمْ لَا يَسْـَٔلُونَ ٱلنَّاسَ إِلْحَافًا ﴾ [٤] (أن سبب جر المفعول له هنا بحرف السبب وهو قوله: " من التعفف " لا نخرام شرط من شروط المفعول له، وهو اتحاد الفاعل؛

---

[٤] فتح القدير، ١/٢٨٠.

[١] التوبة، ٣٢.

[٢] الأنعام، ٧٥.

[٣] إعراب القرآن، ١/٢٨٨.

[٤] البقرة، ٢٧٣.

لأن فاعل يحسب هو " الجاهل "، وفاعل التعفف هو" الفقراء " وهذا الشرط هو على الأصح ولو لم يكن هذا الشرط منخرماً، لكان الجر بحرف السبب أحسن في هذا المفعول له؛ لأنه معرف بالألف واللام، وإذا كان كذلك فالأكثر في لسان العرب أن يدخل عليه حرف السبب، وإن كان يجوز نصبه لكنه القليل، وإنما عرف المفعول له هنا؛ لأنه سبق منهم التعفف مراراً فصار معهوداً منهم). [٥]

وقال في التذييل:(جواز مجيئه معرفة بالألف اللام مسألة خلاف، ذهب سيبويه وجمهور البصريين، إلى جواز ذلك)[١]، قال سيبويه:(وحسُن فيه الألفُ واللام؛ لأنَّه ليس بحال فيكون فى موضع فاعلٍ حالاً ، ولا يشبَّه بما مضى من المصادر في الأمر والنهى ونحوِهما؛ لأنَّه ليس في موضع ابتداء، ولا موضِعاً يُبْنَى على مبتدأ فيبنى معه على المبتدأ).[٢]

قال أبو حيان:(وذهب الجرمي، والرياشي، والمبرد، إلى أن من شرطه التنكير،فإن وجدت فيه "أل" كانت زائدة؛ لأن المراد ذكرت ذات السبب الحامل ، فيكفي فيه النكرة، فالتعريف زيادة لا تحتاج، وهذا فاسد؛ فإن السبب الحامل قد يكون معلوما عند المخاطب، فتحيله عليه، فتعرِّفه ذات السبب وأنها معلومة له، ولا تنافي بينهما ، ولا يلزم عدم الاختصار إلا فيما يُذكر، ولا يحتاج إليه، والصحيح ما ذهب إليه سيبويه والجمهور، وقد كثر مجيئه بـ "أل" منصوبا) [٣]من ذلك قوله:

لا أقعدُ الجبنَ عَنْ الهِيجَاءِ وَلَوْ توالتْ زُمرَ الأَعْدَاءِ [٤]

وقوله

فَلَيتَ لِي بهمُ قَوْمًا إِذَا رَكِبُوا شَدُّا الإِغَارَةَ فُرْسَاناً ورُكْبَانا[٥]

---

[٥] البحر المحيط، ٣٤٢/٢.

[١] التذييل والتكميل، ٧/ ٢٤٣.

[٢] الكتاب، ٣٧٠/١.

[٣] التذييل والتكميل، ٧/ ٢٤٤.

[٤] حاشية الصبان، ١٨٠.

[٥] التذييل والتكميل، ٧/ ٢٤٤.

فقد نصب " الجبنَ" و " الإغارةَ" وحكم نصبه في هذه الحالة قليل؛ لأنه مقرون بـ"أل" والأكثر فيه أن يأتي مجروراً[٦]، والتقدير: للجبن،و للإغارة، إذ الأرجح في مصحوب "أل" جره بالحرف، فقولك: "ضربته للتأديب" أرجح من قولك: ""ضربته التأديب".[٧]

وفي شرح التسهيل: يمكن أن يكون القسط من قوله تعالى:﴿ وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ ﴾[١] مفعولاً له[٢]، قال أبو حيّان :(و الظاهر أن "القسط" صفة للموازين ؛ إذ هو مصدر وصف به، أي: الموازين العادلة المقسطة، والوصف بالمصدر أكثر من مجيء المفعول له منصوباً بـ"أل").[٣]

فالمفعول لأجله بالنسبة إلى نصبه وجره على ثلاثة أقسام:.

قسم يكثر نصبه وهو ما كان مجرداً من "أل" والإضافة نحو " جئت إكراماً لك "وقسم عكسه وهو ما كان معرّفاً بـ"أل" ومن مجيئه منصوباً كما في البيت، وقسم يستوي فيه الأمران وهو المضاف[٤] كقوله تعالى: ﴿ أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ فِيهِ ظُلُمَٰتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ ۚ وَٱللَّهُ مُحِيطٌۢ بِٱلْكَٰفِرِينَ ﴾[٥]

المطلب الثاني عشر: الحال وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: الفصل بين الحال وصاحبه.

---

[٦] ينظر: أوضح المسالك، ٢/٢٠١.

[٧] ينظر:توضيح المقاصد،٢/٦٥٥ .

[١] الأنبياء، ٤٧.

[٢] شرح التسهيل، ٢/ ١٩٩.

[٣] التذييل والتكميل، ٧/ ٢٤٥.

[٤] اللباب في علوم الكتاب ١٠/٣٩٣.

[٥] البقرة، ١٩.

في قوله تعالى﴿ وَجَآءَهُۥ قَوۡمُهُۥ يُهۡرَعُونَ إِلَيۡهِ وَمِن قَبۡلُ كَانُواْ يَعۡمَلُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِۚ قَالَ يَٰقَوۡمِ هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطۡهَرُ لَكُمۡۖ ﴾ [٦] قال أبو حيان: (قُرئت "أطهر" بالنصب، وخرِّجت هذه القراءة على أن نصب "أطهر" على الحال، و"هؤلاء" مبتدأ و"بناتي هن " مبتدأ وخبر، و"لكم" خبره وقيل "هؤلاء بناتي" مبتدأ وخبر و"هن " فصل و "أطهر" حال، ورُدَّ ذلك بأن الفصل لا يقع بين جزأي الجملة، ولا يقع بين الحال وذي الحال، وقد أجاز ذلك بعضهم وادعى السماع فيه عن العرب لكنه قليل). [١]

وقال العكبري: قُرِأَ في الشّاذ "أطهر" بالنصب وفيه وجهان.

أحدهما: أن يكون "بناتي" خبر و"هن" فصلاً و"أطهر" حالاً

والثاني: أن يكون "هن" مبتدأ و"لكم" خبر، و"أطهر" حال، والعامل فيه ما في" هنَّ " من معنى التوكيد بتكرر المعنى وقيل العامل "لكم" لما فيه من معنى الاستقرار[٢].

وقال الشوكاني: (ووجه النصب، أن يكون اسم الإشارة مبتدأ، وخبره " بناتي "و"هن" ضمير فصل "وأطهر" حال، وقد صنع الخليل وسيبويه والأخفش هذا؛ لأن ضمير الفصل الذي يسمَّى عماداً إنما يكون بين كلامين، بحيث لا يتم الكلام إلا بما بعدها نحو: " كان زيد هو أخاك"[٣] وقال أبو جعفر قول: الخليل وسيبويه والأخفش أن هذا لا يجوز ولا تكون "هن " هنا عماداً قال: وإنما تكون عماداً فيما لا يتم الكلام إلا بما بعدها. [٤]

وروى ابن هشام والسيوطي أن الأخفش جوَّز وقوع ضمير الفصل بين الحال وصاحبها وخرج عليه قراءة النصب، [٥] ووجه النصب في"أطهر" أن تجعل "هن" أحد جزأي الجملة، وتجعله خبر "بناتي" كقولك: "زيد أخوك هو" وتجعل "أطهر" حالاً من "هن" أو من "بناتي"

---

[٦] هود، ٧٨.

[١] البحر المحيط، ٢٤٧/٥.

[٢] التبيان في إعراب القرآن، ٧٠٩/٢.

[٣] فتح القدير، ٧٤٢/٢.

[٤] إعراب القرآن، ٢٩٥/٢.

[٥] مغني اللبيب، ٦٤٢/١، الإتقان في علوم القرآن، ٣٣٩/٢.

والعامل فيه معنى الإشارة كقولك: هذا زيد هو قائماً، أو جالساً، أو نحو ذلك، وإنما لحن من لحن؛ لأنه لم ير قوله "هن" تمام الكلام، وإنما رأى قوله "هن" فصلاً، ورأى "أطهر" الخبر فلم ير ذلك تم به الكلام. [٦]

وقال سيبويه في قوله: "ما أظن أحداً هو خيراً منك "، أمَّا أهل المدينة ينزلون "هو" هنا بمنزلته بين المعرفتين ويجعلونها فصلاً في هذا الموضع، وزعم يونس أن أبا عمر رآه لحناً وقال: احتبى مروان في اللحن؛ وذلك أنه قرأ: " هؤلاء بناتي أطهر لكم " بالنصب، وكان الخليل يقول والله إنه لعظيم جعلهم "هو" فصلاً في المعرفة. [١]

قال المبرد: (وقراءة أهل المدينة لحن فاحش، وإنما هي قراءة ابن مروان، ولم يكن له علم بالعربية، وإنما فسد؛ لأن الأول غير محتاج إلى الثاني، ألا ترى أنك تقول: "هؤلاء بناتي" فيستغني الكلام، وفيما تقدم إنما تجيء قبل الاستغناء لتوكيد المعرفتين وتدل على ما يجيء بعدها). [٢]

المسألة الثانية: نفي الجملة الحالية بـ " لم " و " ما ".

قال تعالى ﴿ فَٱنظُرۡ إِلَىٰ طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمۡ يَتَسَنَّهۡۖ ﴾[٣]

قال أبو حيان: (الجملة من قوله: "لم يتسنه " في موضع حال، وهي منفية بـ"لم"، وزعم بعض أصحابنا أن إثبات الواو في الجملة المنفية هو المختار [٤]،كقول الشاعر:

بِأَيْدِي رِجَالٍ لم يَشِيموا سِيُوفَهُمْ وَلَمْ يَكْثُرِ الْقَتْلَى بِهَا حِيْنَ سُلّتْ [٥]

---

[٦] إعراب القرآن، ١/١٢١.

[١] الكتاب، ٢/٣٩٥،٣٩٧.

[٢] المقتضب، ١/٢٣١.

[٣] البقرة، ٢٥٩.

[٤] البحر المحيط، ٢/٣٠٤.

[٥] مغني اللبيب ١/ ٥٣٧.

وزعم بعضهم أنه إذا كان منفياً فالأولى أن ينفي بـ"لما" نحو: جاء زيد ولمَّا يضحك، وقد تكون منفية بـ"لم" و"ما" نحو: قام زيد ولم يضحك، أو ما يضحك، وذلك قليل جداً) [٦]

ورد أبو حيان على هذا القول بقوله: (وليس إثبات الواو مع "لم" أحسن من عدمها، بل يجوز إثباتها، وحذفها فصيحاً، وقد ورد ذلك في القرآن في مواضع كقوله تعالى: ﴿ فَٱنقَلَبُواْ بِنِعْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَفَضْلٍ لَّمْ يَمْسَسْهُمْ سُوٓءٌ ﴾ [١] ومن إثباتها قوله تعالى: ﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَوْ قَالَ أُوحِىَ إِلَىَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ ﴾. [٢] ومن قال أن النفي بـ"لم "قليل جداً فغير مصيب. [٣]

وقد ساوى السيوطي بين الربط بالواو وعدمها، فقال: (والمنفي بـ"ما" فيه الوجهان ـ أيضاًـ نحو: جاء زيد وما يضحك، أو ما يضحك). [٤]

وقد وردت الحال في القرآن منفية بـ"لا" وبـ"لم"، وبـ"ما "وبـ"لَّما".

فالمنفي بـ"لا" كقوله تعالى: ﴿ مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّآ أَضَآءَتْ مَا حَوْلَهُۥ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِى ظُلُمَٰتٍ لَّا يُبْصِرُونَ ﴾. [٥]

جاء في التبيان "تركهم"هنا يتعدى إلى مفعولين؛ لأن المعنى صيرهم، وليس المراد به الترك الذي هو الإهمال، فعلى هذا يجوز أن يكون المفعول الثاني "في ظلمات "، ويكون "لا يبصرون" حالاً. [٦]

---

[٦] البحر المحيط، ٣٠٤/٢.

[١] آل عمران، ١٧٤.

[٢] الأنعام، ٩٣.

[٣] البحر المحيط، ٣٠٤/٢

[٤] همع الهوامع، ٢٧٣/٢.

[٥] البقرة، ١٧.

[٦] التبيان في إعراب القرآن، ٢٠/١.

وقال النحاس :"لا يبصرون " فعل مستقبل في موضع حال. [٧]

وقوله تعالى: ﴿ بَيْنَهُمَا بَرْزَخٌ لَّا يَبْغِيَانِ ﴾[١]، "بينهما برزخ " حال من الضمير في "يلتقيان"، و" لا يبغيان " حال أيضاً. [٢]

ومن مجيء الحال منفية بـ"ما"، قوله تعالى: ﴿ وَلُوطًا إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِۦٓ أَتَأْتُونَ ٱلْفَٰحِشَةَ مَا سَبَقَكُم بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِّنَ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [٣]

قال أبو حيان:("ما سبقكم" جمله حالية من الفاعل، أو من الفاحشة؛ لأن في"سبقكم بها"ضميرهم وضميرها. [٤]

ومن نفيها بـ"لم" قوله تعالى: ﴿ قَالَتْ رَبِّ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي وَلَدٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي ﴾ [٥]

قال أبو حيان:(جملة "ولم يمسسني بشر"، جملة حالية والمسيس كناية عن الوطء، والمراد هنا النفي العام. [٦]

ومن ورود الحال المنفية بـ"لَمَّا"قوله تعالى﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُوا۟ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴾[٧]" قال أبو حيان: (ولما يعلم " جمله حالية، وهو نفي فيما مضى، متصلاً نفيه إلى وقت الإخبار). [٨]

---

[٧] إعراب القرآن، ١٩٣/١.

[١] الرحمن، ٢٠.

[٢] التبيان في إعراب القرآن، ٢٥١/٢.

[٣] الأعراف، ٨٠.

[٤] البحر المحيط، ١٠٠/٥.

[٥] آل عمران، ٤٧.

[٦] البحر المحيط، ١٥٨/٣.

[٧] آل عمران، ١٤٢.

[٨] البحر المحيط، ٣٦٠/٣.

وإذا كانت منفية بـ"لمَّا" فالمختار ربطها بالواو، على كل حال كقوله تعالى: ﴿ بَلْ كَذَّبُواْ بِمَا لَمْ يُحِيطُواْ بِعِلْمِهِۦ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُۥ كَذَٰلِكَ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ﴾ [١]

وهكذا فقد ورد في النقل الصريح، نفي الجملة الحاليّة بـ "لم" وبـ "ما"، ووقوع الخلاف في ربط هذا النفي بالواو وعدمه، لا يلغي وجوده والقياس عليه، وبوجوده في القرآن لا نحكم عليه بالقلـّة.

المسألة الثالثة: مجيء جملة الحال مصدرة بمضارع مثبت مسبوق بالواو.

في قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِىٓ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ وَٱتَّقِ ٱللَّهَ وَتُخْفِى فِى نَفْسِكَ مَا ٱللَّهُ مُبْدِيهِ وَتَخْشَى ٱلنَّاسَ وَٱللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَىٰهُ ﴾. [٢]

قال أبو حيان: (ولا يكون "وتخفى" حالاً على إضمار مبتدأ، أي: وأنت تخفي؛ لأنه مضارع مثبت، فلا تدخل عليه الواو إلا على ذلك الإضمار، وهو مع ذلك الإضمار قليل نادر، لا يبني على مثله القواعد ومنه قولهم: " قمت وأصك عينه "أي: وأنا أصك عينه). [٣]

وذهب الزمخشري: أن الواو في قوله تعالى" وتخفي" و "تخشى" للحال. [٤]

وقال صاحب اللباب: (وفيه نظر حيث إنه مضارع مثبت، فكيف تباشره الواو). [٥]

فالمضارع المثبت متى وقع حالاً وجب تجرده من " الواو "، نحو: " قمت أَضْحَكُ " ولا يجوز " قمت وأضحك "، وإن ورد شيء من ذلك أُوِّل على إضمار مبتدأ [٦] أي: وأنا أضحك.

---

[١] يونس، ٣٩.

[٢] الأحزاب، ٣٧.

[٣] البحر المحيط، ٢٢٧/٧.

[٤] ينظر: الكشاف، ٥٥١/٣.

[٥] اللباب في علوم الكتاب، ٥٥٣/١٥.

[٦] السابق، ٣٨٨/٧.

وإن كان أبو حيان يرى أن التأويل " وأنت تخفي " و " وأنا أصك " قليل نادر لا يبني عليه مثله القواعد فهو يرى أن مثل هذا التأويل يحتمل في قوله تعالى: ﴿ هَـٰأَنتُمْ أُولَآءِ تُحِبُّونَهُمْ وَلَا يُحِبُّونَكُمْ وَتُؤْمِنُونَ بِٱلْكِتَـٰبِ ﴾. [١] حيث حسّن أبوحيان قول الزمخشري في أن الواو في "وتؤمنون" للحال [٢] ؛ إلاَّ أنه جعل فيه من الصناعية النحوية ما يخدشه؛ وهو أنَّه جعل الواو في " وتؤمنون " للحال، إذ لا يرى دخولها على المضارع المثبت، قال: تقول: جاء زيد يضحك، ولا يجوز، ويضحك، فأمَّا قولهم: " قمتُ وأصكُّ عينه " ففي غاية الشذوذ، وقد أُوِّل على إضمار مبتدأ، أي: وأنا أصكُّ عينه، فتصير الجملة اسمية، ويحتمل هذا التأويل هنا أي: " ولا يحبونكم وأنتم تؤمنون بالكتاب كله" لكن الأوْلى ما ذكرنا من كون الواو للعطف). [٣]

وتلحظ أن أبا حيان مرّة يصف ذلك بالقلة والندرة، ومرّة يجعله في غاية الشذوذ، وثالثة لا يمنع ذلك، مما يؤكد استعمال أبي حيان لهذه المصطلحات كمترادفات في الكلام.

وأمَّا ما جاء من قول بعض العرب: "قمت وأصك عينه"، وقول عبد الله بن همام السلولي

فَلَمَّا خَشِيتُ أظَافِيرَه نَجَوْتُ وَأَرْهَنُهُمْ مَالِكَا [٤]

فقيل إنه على حذف المبتدأ، أي: وأنا أصك، وأنا أرهنهم،وقيل الأول شاذ والثاني ضرورة. [٥]

---

[١] آل عمران، ١١٩.

[٢] ينظر: الكشاف، ٤٣٥/١.

[٣] البحر المحيط، ٤٣/٣.

[٤] ديوان عبد الله بن همام السلولي، ٨٥.

[٥] ينظر: الفصول المفيدة في الواو المزيده، ١٧٠/١.

قال الجرجاني: (ليست الواو فيهما للحال، بل هي فيهما للعطف، و"أصك" و "أرهن" بمعنى: ، "صككت" و" رهنت "، ولكن الغرض في إخراجهما على لفظ الحال؛ أن يحكيا الحال في أحد الخبرين، ويدعا الآخر على أصله). [٦]

فإذا جاء من كلامهم، ما ظاهره أن جملة الحال المصدرة بمضارع مثبت تلت الواو، حمل على أنَّ المضارع خبر مبتدأ محذوف. [١]

وجاء في اللباب: (قرئ شاذاً " وتكتمون" بالرفع من قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَلْبِسُواْ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَٰطِلِ وَتَكْتُمُواْ ٱلْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ [٢] وهذا غير صحيح؛ لأنه مضارع مثبت، فمن حقه ألا يقترن بالواو، وما ورد من ذلك، فهو مؤول بإضمار مبتدأ محذوف). [٣]

فبذلك جُعِلَ الظاهر الممنوع في اللسان العربي، موافقاً للسان على ذلك التأويل والإضمار، وفي قوله: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُۥ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَيُشْهِدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا فِى قَلْبِهِۦ وَهُوَ أَلَدُّ ٱلْخِصَامِ ﴾[٤] فلا يقع " ويُشهِدُ" حالاً، إلا في شذوذ أو ضرورة. [٥]

وهكذا ظلَّ أبو حيَّان يضعِّفُ ويرد قول من جعل جملة الحال مصدرة بمضارع مثبت مسبوق بواو ففي قوله تعالى: ﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ۖ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱللَّهُ ۗ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ ﴾[٦]، ضعَّف أبو حيَّان قول من جعل "ويعلمكم الله " جملة حاليَّة قال: (وهذا القول "أعني

---

[٦] الإيضاح في علوم البلاغة، ١٣٢.

[١] ينظر، حاشية الصبان، ٢٧٧/١.

[٢] البقرة، ٤٢.

[٣] اللباب في علوم الكتاب، ٢٤/٢.

[٤] البقرة، ٢٠٤.

[٥] اللباب في علوم الكتاب، ٤٥٤/٣.

[٦] البقرة، ٢٨٢.

الحال" ضعيف جداً؛ لأنَّ المضارع الواقع حالاً، لا يدخل عليه واو إلا فيما شذَّ، ولا ينبغي أن يُحمَل القرآن على الشذوذ). [٧]

وهنا يتبين أن أبا حيان لا يبني حكمه اللغوي على ما وصف بالقليل تارة، وبالشذوذ تارة أخرى، ولا يحمل عليه ما جاء في القرآن، وإن كان هذا المنهج يختلف عنده بين الحين والآخر كما سيتضح ذلك في أثر القليل في بناء الحكم اللغوي.

المطلب الثالث عشر: الصفة وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: تقديم الصفة على الموصوف.

في قوله تعالى: ﴿الٓرۚ كِتَٰبٌ أَنزَلۡنَٰهُ إِلَيۡكَ لِتُخۡرِجَ ٱلنَّاسَ مِنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ بِإِذۡنِ رَبِّهِمۡ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡحَمِيدِ ١ ٱللَّهِ ٱلَّذِي لَهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِۗ وَوَيۡلٞ لِّلۡكَٰفِرِينَ مِنۡ عَذَابٖ شَدِيدٍ ٢﴾.[١]

جوّز أبو حيَّان أن يكون " العزيز الحميد" صفتين متقدمتين، ويعرب لفظ الجلالة موصوفا متأخراً، بنى ذلك على ما رواه عن ابن عصفور، في أنّه لا تقدم صفة على موصوف إلا حيث سمع وذلك قليل، وللعرب فيما وجد من ذلك وجهان: أحدهما: أن تقدم الصفة وتبقيها على ما كانت عليه، وفي إعراب مثل هذا وجهان: أحدهما: إعرابه نعتاً مقدماً، والثاني: أن يجعل ما بعد الصفة بدلاً، والوجه الثاني: أن تضيف الصفة إلى الموصوف إذا قدمتها.[٢]

و تقديم الصفة على الموصوف على غير القياس فقد ذكر النحاة أن الصفة المتقدمة تنتقل إلى الحاليَّة. [٣]

---

[٧] البحر المحيط، ٢/٣٧٠.

[١] إبراهيم، ١،٢.

[٢] البحر المحيط، ٥/٣٩.

[٣] الكتاب، ٢/١٢٤.

فالأصل في الصفة أن تتلو الموصوف، وعلة ذلك:أن الصفة "تتمَّة للموصوف وزيادة في بيانه، والزيادة تكون دون المزيد عليه، وأمَّا أن تفوقه فلا، فإذن وجه الكلام أن تبدأ بالأعرف، فإن كفى وإلاَّ أتبعته ما يزيده بياناً".[٤]

وأن الصفة خبر في الحقيقة، فيجوز لمن قال: جاءني زيدٌ الفاضل، أن يقال له: كذبت فيما وصفته أو صدقت، كما جاز ذلك في الخبر [٥]، فوجه الشبه بين الخبر والصفة أن كلاً منهما محل للفائدة، والأصل فيه أن يتأخر عن معتمد الفائدة "المبتدأ، والموصوف"، فالصفة تابعه للموصوف، والتابع لا يقع قبل متبوعه. [١]

ولهذا منع النحاة تقديم الصفة على الموصوف، وجعله ابن جنِّي قبيحاً [٢] وقصره ابن عصفور على المسموع وذكر أنَّه قليل[٣].

وقد استُثنى من منع تقديم الصفة على الموصوف أمران:

الأول: ما رواه الأشموني عن صاحب البديع من جواز تقديم الصفة على الموصوف، إذا كان لاثنين أو جماعة وقد تقدَّم أحد الموصوفين، فتقول: قام زيدٌ العاقلان وعمرو[٤]، ومنه قول الشاعر:

ولَسْتُ مُقِرًّا لِلرِّجَالِ ظُلامَةً أَبَى ذَاكَ عَمِّي الأَكْرَمَانِ وَخَالِيَا [٥]

الثاني: أن يصلح النعت لمباشرة العامل، فيتقدم مبدلاً منه المنعوت [٦]، ومن شواهده في القرآن

---

[٤] شرح المفصل، ٥/٣.

[٥] السابق، ٥/٣.

[١] أمالي ابن الشجري، ٩/١.

[٢] الخصائص، ٣٩١/٢.

[٣] شرح جمل الزجاجي، ٢١٨/١.

[٤] شرح الأشموني ، ٣١٥/٢.

[٥] توضيح المقاصد، ٢/ ٩٤٥.

[٦] شرح التسهيل، ٣١٩/٣.

قوله تعالى: ﴿ الٓرۚ كِتَٰبٌ أَنزَلۡنَٰهُ إِلَيۡكَ لِتُخۡرِجَ ٱلنَّاسَ مِنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ بِإِذۡنِ رَبِّهِمۡ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡحَمِيدِ ١ ٱللَّهِ ٱلَّذِي لَهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِۗ وَوَيۡلٞ لِّلۡكَٰفِرِينَ مِنۡ عَذَابٖ شَدِيدٍ ٢ ﴾[٧]

حيث جوّز أبو حيَّان أن يكون " العزيز الحميد" صفتين متقدمتين، ويعرب لفظ الجلالة موصوفا متأخراً.

المسألة الثانية: حذف الضمير من الصفة.

في قوله تعالى: ﴿ أَفَحُكۡمَ ٱلۡجَٰهِلِيَّةِ يَبۡغُونَۚ وَمَنۡ أَحۡسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكۡمٗا لِّقَوۡمٖ يُوقِنُونَ ﴾ [١]

قال أبو حيان: (قرأ الجمهور " أفحكم " بنصب الميم وهو مفعول "يبغون"، وقرأ السلمي والأعرج، برفع الميم على الابتداء، وحسن حذف الضمير من الخبر قليلاً في هذه القراءة، وفي هذه المسألة خلاف بين النحويين فبعضهم يجيز حذف الضمير في الكلام، وبعضهم يخصه بالشعر). [٢]

قال الزمخشري: (وإسقاط الراجع عنه، كإسقاطه عن الصلة في قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا رَأَوۡكَ إِن يَتَّخِذُونَكَ إِلَّا هُزُوًا أَهَٰذَا ٱلَّذِي بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا ﴾[٣] **وعن الصفة: في الناس رجلان: رجل أهنت، ورجل أكرمت).** [٤]

---

[٧] إبراهيم، ١، ٢.

[١] المائدة، ٥٠.

[٢] البحر المحيط، ٥١٦/٣.

[٣] الفرقان، ٤١.

[٤] الكشاف، ٦٧٥/١.

ويرد أبو حيان قول الزمخشري، فإسقاط الضمير من الخبر عنده ليس في الجواز والحسن مثل إسقاطه من الصلة والصفة، بل حذفه من الصلة بشروط الحذف فصيح، وحذفه من الصفة قليل، وحذفه من الخبر مخصوص بالشعر أو في نادر. [٥]

جاء حذف الضمير في الصلة أحسن منه في الصفة؛ لكون اتصالها بالموصول أشد؛ إذ لا غنى للموصول عنها[٦] وإنما جاز حذفه؛ لأنه صار الاسم الموصول، والفعل والفاعل والمفعول بمنزلة بشيء واحد، فلما صارت كذلك طلبوا لها التخفيف وكان حذف المفعول أولى بخلاف غيره لأنه فضلة [٧]، أي: الضمير المنصوب العائد من جملة الصلة: "بعث" إلى الموصول " الذي" والحذف في الصلة أحسن منه في خبر المبتدأ نحو: "جاءني رجل ضربت"؛ لأنها مع الموصوف جزء الجملة، بخلاف الخبر فإنه مع المبتدأ جملة، فالتخفيف فيما هو مع غيره ككلمة أولى، وإنما كان الحذف في الصفة أنقص حسناً منه في الصلة؛ إذ ليست الصفة من ضروريات الموصوف، كما كانت الصلة من لوازم الموصول وضرورياته[١] لذلك فإن حذف الضمير من الصلة كثير، وهو أكثر من حذفه من الصفة، وحذفه من خبر المبتدأ قليل نادر. [٢]

المطلب الرابع عشر: دخول "رُبَّ" على المستقبل.

في قوله تعالى: ﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡ كَانُواْ مُسۡلِمِينَ ﴾ [٣]

اخْتُلِف في وقوع المستقبل بعد "رب"، فمنهم من يأوِّله بالماضي، ومنهم من يمنع وقوعه بعد "رب"، ويقصر ذلك على الماضي، وقد خرج أبو حيَّان من هذا التأويل والتقدير؛ لأنه يرى دخولها على المستقبل على قلَّة فقال: (ولمَّا كانت ربَّ عند الأكثرين لا تدخل على مستقبل،

---

[٥] البحر المحيط، ٥١٦/٣.

[٦] ينظر: شرح الكافية، ٢٤٠/١.

[٧] أسرار العربية، ٣٢٨.

[١] شرح الكافية، ٢٤٠/١.

[٢] السابق، ٦٥/٣.

[٣] الحجر، ٢.

تأولوا "يودُّ" في معنى "ودَّ"، ولَّما كان المستقبل في إخبار الله لتحقق وقوعه كالماضي، فكأنه قيل ودَّ، وليس ذلك بلازم، بل قد تدخل على المستقبل، لكنه قليل بالنسبة إلى لدخولها على الماضي،) [٤] ومما وردت فيه للمستقبل قول جحدر:

فإنْ أهْلِكْ فربّ فتىً سَيَبْكِي عَلَيَّ مُهذبٍ رَخْص البَنانِ [٥]

أُوِّل على أنه من حكاية المستقبل بالنظر إلى المضي، كأنه قال: فربَّ فتى بكى عليَّ فيما مضى [٦]، وذهب بعض النحويين إلى أنه يجوز أن يكون ماضياً، وحالاً ومستقبلاً، والمضي أكثر، وهو اختيار ابن مالك. [٧]

يذهب العكبري إلى أن "رب" تدخل على الفعل الماضي خاصة؛ لأنه تحقق وقوعه وأمَّا قوله: ﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡ كَانُواْ مُسۡلِمِينَ ﴾[١] ففيه وجهان أحدهما: أن "ما" نكره موصوفة، أي: رب شيء يوده، والثاني: هي كافَّة ووقع المستقبل هنا، لأنه مقطوع بوقوعه فالإخبار من الله جرى مجرى الماضي في تحققه. [٢]

قال ابن السراج: (لما وقع بعدها الفعل كان حقه أن يكون ماضياً، فإذا رأيت الفعل المضارع بعدها فثم إضمار "كان"). [٣]

وقد ردَّ أبو حيَّان من تأوَّل ذلك، فقال:(وأمَّا من تأول ذلك على إضمار "كان" أي: "ربما كان يود" فقوله ضعيف، وليس هذا من مواضع إضمار"كان")[٤]

---

[٤] البحر المحيط، ٤٣٣/٥.

[٥] شرح الكافية، ٤/ ٤٢٧.

[٦] ينظر: الجني الداني، ٧٧/١.

[٧] ينظر: اللباب في علوم الكتاب، ٤٢٣/١١.

[١] الحجر، ٢.

[٢] ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب، ٣٦٧/١.

[٣] الأصول في النحو، ٣٧٢/١.

[٤] البحر المحيط، ٤٣٣/٥.

وكذلك روى الرازي عن الزجاج أن من زعم أن الآية على إضمار"كان" فقد خرج بذلك عن قول سيبويه؛ لأن "كان" لا تضمر عنده، فلم يجز عبد الله المقبول، وأنت تريد: كان عبد الله المقبول. [٥]

وقال الشوكاني:(إنما دلت "ربَّ" هنا على المستقبل، مع كونها لا تدخل إلا على الماضي؛ لأن المترقب في إخباره سبحانه كالواقع المتحقق، كأنه قيل: ربما ودَّ الذين كفروا لو كانوا مسلمين). [٦]

وردَّ ابن عاشور هذا التأويل، إذ لا حاجه لتنزيل المضارع منزلة الماضي لتحققه، ومعنى الاستقبال هنا واضح؛ لأن الكفار لم يودوا أن يكونوا مسلمين، قبل ظهور قوة الإسلام. [٧]

ورأى ابن هشام أن في تأويله بالماضي تكلف؛ لاقتضائه أن الفعل المستقبل عبر به عن ماضٍ متجوّز به عن المستقبل. [١]

قال الألوسي:(والمختار عندي ما اختاره أبو حيان، وكذا صاحب اللباب. من أن "ربَّ" تدخل على الماضي والمضارع، إلا أن دخولها على الماضي أكثر، ومن تتبع أشعار العرب رأى فيها مما دخلت على المضارع، ما يبعد ارتكاب التأويل معه). [٢]

والأظهر أن يكون الأمر على ظاهره، لاسيما وروده في القرآن، وعدم التقدير والتأويل أولى منهما.

فالقول بأنه لا يجوز دخول "رب" على الفعل المستقبل، لا يمكن تصحيحه بالدليل العقلي، وإنما الرجوع فيه إلى النقل والاستعمال، ولو أنهم وجدوا بيتاً مشتملاً على هذا

---

[٥] مفاتيح الغيب،١٩/١٢٢.

[٦] فتح القدير، ٣/١٧٣.

[٧] ينظر: التحرير والتنوير،١٤/١١ .

[١] ينظر: مغني اللبيب، ١/١٨٣.

[٢] روح المعاني، ١٤/٧.

الاستعمال، لقالوا: إنه جائز صحيح، وكلام الله أقوى وأجل وأشرف، فلم لم يتمسكوا بوروده في هذه الآية على جوازه وصحته؟. [٣]

المطلب الخامس عشر: العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار.

أنكر أبو حيان عند تفسير قوله تعالى: ﴿قَالُوا نَعْبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ إِلَٰهًا وَاحِدًا وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾ [٤] على من قال لا يصح العطف على الضمير المجرور من غير إعادة جارّه إلا في الشعر، أو على مذهب من يرى ذلك وهو عنده قليل فقال: (فلو كان المعطوف عليه ظاهراً لكان حذف الجار إذا كان اسماً أولى من إثباته؛ لما يوهم إثباته من المغايرة، فإن حذفه يدل على الاتحاد). [٥]

وفي قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [١]

اختلفوا في " والأرحام " فقرأ حمزة بخفض الميم، وقرأ الباقون بنصبها. [٢]

لحن بعض النحويين هذه القراءة:

حيث أنكرها وحرم القراءة بها المبرد يقول: (لو صليت خلف إمام يقرأ بالكسر، لحملت نعلي ومضيت). [٣]

وضعفها الزمخشري [٤]، وخطأها الزجاج في معاني القرآن وإعرابه، قال: (فأما الجر في الأرحام، فخطأ في العربية لا يجوز إلا في اضطرار شعر، وخطأ ـ أيضاـ في أمر الدين العظيم؛

---

[٣] ينظر: مفاتيح الغيب، ١٩/١٢٠.

[٤] البقرة، ١٣٣.

[٥] البحر المحيط، ١/٥٧٤.

[١] النساء، ١.

[٢] النشر في القراءات العشر، ٥٤٤.

[٣] الكامل، ٢/٧٤٩.

[٤] الكشاف، ١/ ٤٩٣.

لأن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ قال: (لا تحلفوا بآبائكم)[٥] فكيف يكون تتساءلون به وبالرحم على ذا).[٦]

ورُدّ على من لحّن هذه القراءة فقال ابن جني: (ليست هذه القراءة عندنا من الإبعاد، والفحش والشناعة، والضعف، على ما رآه فيها وذهب إليه أبو العباس، بل الأمر فيها دون ذلك وأقربُ وأخّف وألطف؛ وذلك أن لحمزة أن يقول لأبي العباس: إنني لم أحِمل الأرحام على العطف على المجرور المضمر، بل اعتقدتُ أن تكون فيه باء ثانية، حتى كأني قلت وبالأرحام، ثم حذفت الباء لتقدّم ذكرها).[٧]

وقال ابن يعيش: (إن أكثر النحويين قد ضعف هذه القراءة، نظراً إلى العطف على المضمر المخفوض... ثم قال: ويحتمل وجهين آخرين غير العطف على المكنى المخفوض: أحدهما: أن تكون الواو واو قسم، وهم يقسمون "بالأرحام" ويعظمونها، وجاء التنزيل على مقتضى استعمالهم، والوجه الثاني: أن يكون قد اعتقدوا أن قبله باء ثانية، حتى كأنّه قال "وبالأرحام"، ثم حذف الباء لتقدم ذكرها). [١]

وأمّا أبو حيان فلا يكتفي بالرد على من ضعف هذه القراءة، بل يرد عليهم عامّة وعلى ابن عطية خاصة، حيث يرى ابن عطية في قوله تعالى: ﴿ وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي ٱلنِّسَآءِ ۖ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فِي ٱلْكِتَٰبِ فِي يَتَٰمَى ﴾[٢]، ضعف كون " ما " في موضع عطف على الضمير في قوله " فِيهِنَّ " أي: ويفتيكم فيما يتلى عليكم، حيث قال: (ويضعف هذا التأويل العطف على الضمير المخفوض بغير إعادة حرف الخفض)[٣]، وذكر في موضع آخر أن العطف

---

[٥] صحيح البخاري، ٣/ ١٣٩٤.

[٦] معاني القرآن وإعرابه، ٢/٦.

[٧] الخصائص، ١/٢٨٥.

[١] شرح المفصل، ٣/٨٧.

[٢] النساء، ١٢٧.

[٣] المحرر الوجيز، ٢/ ١١٨.

على الضمير المجرور من غير إعادة جاره قلق في النحو وفيه قبح [٤] قال أبو حيان: (وما ذهب إليه البصريون وتبعهم فيه الزمخشري، وابن عطية، من امتناع العطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار، ومن اعتلالهم لذلك غير صحيح، بل الصحيح مذهب الكوفيين في ذلك وأنه يجوز).[٥]

وقال:(وأما قول ابن عطية: فجسارة قبيحة منه، لا تليق بحاله، ولا بطهارة لسانه، إذ عمد إلى قراءة متواترة عن رسول الله ـ صلى الله علية وسلم ـ قرأ بها سلف الأمة، واتصلت بأكابر قرّاء الصحابة، الذين تلقوا القرآن من رسول الله ـ صلى الله علية وسلم ـ بغير واسطة، ولم يقرأ حمزة حرفاً من كتاب الله إلا بأثر، وكان حمزة صالحاً وربما ثقة في الحديث). [٦]

ثم قال: (والذي نختاره أنه يجوز ذلك في الكلام مطلقاً؛ لأن السماع يُعضِّده، والقياس يقويه، أما السماع فما روى من قول العرب: " ما فيها غيره وفرسه"، بجر الفرس، عطفاً على الضمير في "غيره" والتقدير: "ما فيها غيره وغير فرسه). [١]

فأبو حيان يرى جواز المسألة مطلقا، حيث إن أبا حيان ذكر أن من جعل الواو "واو القسم" لا "العطف" في قوله تعالى: ﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾[٢] بكسر "الأرحام" ما ذلك التخريج إلا فرارا من العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار. [٣]

---

[٤] السابق، ٣/ ٣٥٥.

[٥] البحر المحيط، ٢/١٤٤.

[٦] السابق، ٣/ ١٦٧.

[١] البحر المحيط، ٢/ ١٥٦.

[٢] النساء، ١.

[٣] ينظر: البحر المحيط، ٣/١٦٧.

وعند تفسيره لقوله تعالى: ﴿ وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِن دَآبَّةٍ ءَايَٰتٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴾ [٤]، قال: (ومن أجاز العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض، أجاز في "وَمَا يَبُثُّ " أن يكون معطوفاً على الضمير فِي "خَلْقِكُمْ" وهو مذهب الكوفيين، ويونس، والأخفش؛ وهو الصحيح). [٥]

وقد استدل من أجاز العطف على الضمير المجرور من دون إعادة الجار بقول الشاعر:

فاليومَ قرَّبْتَ تَهْجُونا وتَشْتِمُنا فاذهب فما بك والأيَّامِ من عَجَبِ[٦]

حيث عطف " الأيام" على الضمير المخاطب المتصل في قوله " بك" من غير إعادة " الجار" مع المعطوف؛ لأنه لو أعاد لقال: فما بك وبالأيام والأمثلة على هذا كثيرة. [٧] فالعطف على الضمير المجرور بغير إعادة الجار ممتنع عند الجمهور، و غير جائز في القياس، وما ورد من السماع محمول على شذوذ إضمار الجار[١] فلا يقال على رأي المعانين: " أحسنت إليك وأبيك " فإن أعدت الجار جاز نحو: "أحسنت إليك وإلى أبيك" وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ۖ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ ۖ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ﴾[٢]، ويجوّز الكوفيين ذلك في السعة، ويجوزه البصريون في الضرورة، أما في السعة فيجوزونه بتكلف، وذلك على إضمار حرف الجر، مع أنه لا يعمل مقدراً لضعفه. [٣]

---

[٤] الجاثية، ٤.

[٥] ا لبحر المحيط، ٤٣/٨

[٦] الكتاب، ٣٨٣/٢.

[٧] أوضح المسالك، ٥١٧/٢.

[١] ينظر:توضيح المقاصد، ٦٦٦/٢، ١٠٢٧/٢.

[٢] البقرة، ٢١٧.

[٣] ينظر: شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، ٥٢٢/١.

وقد ناقش السَّمين الحلبي هذه القاعدة مناقشة متأنية، فذكر أن النحاة اختلفوا في العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار على ثلاثة مذاهب:

أحدهما: وجوب إعادة الجار إلا في ضرورة، وهو مذهب الجمهور من البصريين.

الثاني: جواز ذلك في السعة مطلقاً، وهو مذهب الكوفيين، وتبعهم أبو الحسن ويونس والشلوبين.

الثالث: التفصيل وهو إن أكد الضمير جاز العطف من غير إعادة الخافض نحو:"مررت بك نفسك وزيد" وإلا فلا يجوز إلا في الضرورة، وهو قول الجرمي، وبعد أن ذكر هذه الآراء علَّق بقوله:(والذي ينبغي أنه يجوز مطلقاً، لكثرة السماع الوارد به، وضعف دليل المانعين، واعتضاد ذلك القياس، ثم أورد كثيراً من المسموع على ذلك، ووجه ضعف دليل المانعين، وبيّن وجه القياس في ذلك). [٤]

المطلب السادس عشر: البدل بالمشتق.

قال تعالى: ﴿ لَّئِن لَّمْ يَنتَهِ ٱلْمُنَٰفِقُونَ وَٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ وَٱلْمُرْجِفُونَ فِى ٱلْمَدِينَةِ لَنُغْرِيَنَّكَ بِهِمْ ثُمَّ لَا يُجَاوِرُونَكَ فِيهَآ إِلَّا قَلِيلًا ﴿٦٠﴾ مَّلْعُونِينَ ۖ أَيْنَمَا ثُقِفُوٓا۟ أُخِذُوا۟ وَقُتِّلُوا۟ تَقْتِيلًا ﴿٦١﴾ ﴾ [١]

اختلف على أي شيء نصب "ملعونين".

رأى أبو حيان أن " ملعونين" صفه لـ "قليل" فذهب إلى أن الصحيح أن ملعونين صفة لـ"قليل"، أي: إلا قليلين ملعونين، ويكون "قليلاً" مستثنى من "الواو" في "لايجاورونك"،

---

[٤] ينظر: الدر المصون، ٧٩/١.

[١] الأحزاب، ٦٠، ٦١.

والجملة الشرطية صفة أيضاً، أي: " مقهورين مغلوباً عليهم "، وردّ تجويز ابن عطية في أن يكون بدلاً من "قليلا"[٢]؛ لأن البدل بالمشتق قليل[٣] وقال في التذييل: (والبدل بابه أن يكون بالجوامد) .[٤]

وذكر الطبري أنه منصوب على الذم، وقد يجوز أن يكون القليل من صفة الملعونين، فيكون قوله "مَلْعُونِينَ" مردودا على القليل؛ فيكون معناه: "ثم لا يجاورونك فيها إلا أقلاء ملعونين يقتلون حيث أصيبوا" [٥]

ورأى الزمخشري، أنه منصوب على الذم، أو الحال، أي: لا يجاورونك إلا ملعونين، دخل حرف الاستثناء على الظرف والحال معاً، كما في قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَدۡخُلُواْ بُيُوتَ ٱلنَّبِيِّ إِلَّآ أَن يُؤۡذَنَ لَكُمۡ إِلَىٰ طَعَامٍ غَيۡرَ نَٰظِرِينَ إِنَىٰهُ ﴾ [٦]، ولا يصح أن ينتصب عن " أخذوا" ؛ لأن ما بعد كلمة الشرط، لا يعمل فيما قبلها. [٧]

وكذلك رأى الصبان أن البدل بالمشتق قليل عند كلامه على الإضافة غير المحضة. [١]

وفي اللباب البدل بالمشتق قليل، [٢] وفي موضع آخر أنه ضعيف. [٣]

وبذلك يرد أبو حيان كون " ملعونين " بدلاً على قول ابن عطية؛ بحجة أن البدل بالمشتق قليل، وردّ قول الزمخشري، في أن ما بعد كلمة الشرط، لا يعمل فيما قبلها، إذ رأى أن ذلك ليس مجمعاً عليه؛ لأن ما بعد كلمة الشرط شيئان: فعل الشرط والجواب، فأما فعل الشرط، فأجاز الكسائي تقديم معموله على الكلمة، أجاز: زيد أن يضرب اضربه، وأما الجواب فقد أجاز ـ

---

[٢] المحرر الوجيز، ٤٦٣/٤.

[٣] البحر المحيط، ٢٤١/٧.

[٤] التذييل والتكميل ١١٨/٣.

[٥] ينظر: جامع البيان في تأويل القران، ٣٢٩/٢٠.

[٦] الأحزاب، ٥٣.

[٧] ينظر: الكشاف، ٥٧٠/٣.

[١] ينظر: حاشية الصبان، ٣٦٢/١.

[٢] اللباب في علوم الكتاب، ٢/ ٢٨٨.

[٣] السابق، ٩٣/١٣.

أيضاً ـ تقديم معموله عليه نحو: إن يقم زيد عمراً يضرب، وقد حكي عن بعض النحويين أنه قال المعنى: أَيْنَمَا ثُقِفُواْ أخذوا ملعونين والصحيح أن ملعونين صفة لقليل. [٤]

وكون البدل بالمشتق قليلاً لا يمنع وروده، لعلَّه لا يعتد بالقليل في الكلام، ولا يبني عليه ما جاء في القرآن، وهذه إحدى طرق أبي حيان في التعامل مع القليل على ما سيتضح في الفصل الأخير.

المطلب السابع عشر: حذف حرف النداء مع اسم الإشارة.

﴿ ثُمَّ أَنتُمْ هَـٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ ﴾[٥]

قال ابن عطية:(قال الأستاذ الأجل أبو الحسن بن أحمد شيخنا ـ رضي الله عنه ـ "هؤلاء " رفع بالابتداء و " أنتم " خبر مقدم و " تقتلون " حال بها تم المعنى، وهي كانت المقصود فهي غير مستغنى عنها، وإنما جاءت بعد أن تم الكلام في المسند والمسند إليه، كما تقول :هذا زيد منطلقا، وأنت قد قصدت الإخبار بانطلاقه، لا الإخبار بأن هذا هو زيد).[٦]

قال أبو حيان: (ولا أدري ما العلة في العدول عن جعل "أنتم" المبتدأ، و"هؤلاء" الخبر، إلى عكس هذا).[١]

وقال:(وذهب بعض المعربين إلى أن "هؤلاء" منادى محذوف منه حرف النداء، وهذا لا يجوز عند البصريين؛ لأن اسم الإشارة عندهم لا يجوز أن يحذف منه حرف النداء، ونُقل جوازه عن الفراء، وخرّج عليه الآية الزجاج وغيره، جنوحاً إلى مذهب الفراء، فيكون على هذا القول "تقتلون" خبراً عن "أنتم" وفصل بين المبتدأ والخبر بالنداء، والفصل بينهما بالنداء جائز، وإنما ذهب من ذهب إلى هذا في هذه الآية؛ لأنه صعب عنده أن ينعقد من ضمير المخاطب واسم الإشارة جملة من مبتدأ وخبر، وقد بينا كيفية انعقاد هذه الجملة،). [٢]

---

[٤] البحر المحيط، ٢٤١/٧.

[٥] البقرة، ٨٥.

[٦] المحرر الوجيز ١٥٥/١

[١] البحر المحيط، ٤٥٨/١.

[٢] السابق، ٤٥٨/١..

وعند قوله تعالى: ﴿ هَٰٓأَنتُمۡ هَٰٓؤُلَآءِ حَٰجَجۡتُمۡ فِيمَا لَكُم بِهِۦ عِلۡمٞ فَلِمَ تُحَآجُّونَ فِيمَا لَيۡسَ لَكُم بِهِۦ عِلۡمٞۚ وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ وَأَنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ ﴾[٣]

قال أبو حيان ("أنتم" مبتدأ، و"هؤلاء" الخبر و"حاججتم" جملة حالية، كقول: ها أنت ذا قائماً، وهي من الأحوال التي ليست يستغنى عنها، كقوله: "ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ" على أحسن الوجوه في إعرابه). [٤]

وقال الزمخشري: ("أنتم" مبتدأ، و"هؤلاء" خبره، و"حاججتم" جملة مستأنفة مبينة للجملة الأولى، يعني: أنتم هؤلاء الأشخاص الحمقى، وبيان حماقتكم، وقلّة عقولكم، أنكم حاججتم فيما لكم به علم، مما نطق به التوراة والإنجيل، فلم تحاجون فيما ليس لكم به علم، ولا ذِكر له في كتابكم من دين إبراهيم). [٥]

قال أبو حيان: (وأجازوا أن يكون"هؤلاء" بدلاً، وعطف بيان، والخبر"حاججتم" وأجازوا أن يكون "هؤلاء" موصولاً بمعنى الذي، وهو خبر المبتدأ، أو"حاججتم" صلته، وهذا على رأي الكوفيين، وأجازوا ـ أيضاً ـ أن يكون منادي أي: يا هؤلاء، وحذف منه حرف النداء، ولا يجوز حذف حرف النداء من المشار على مذهب البصريين، ويجوز على مذهب الكوفيين، وقد جاء في الشعر حذفه، وهو قليل). [١]

واستشهد بأبيات حذف منها حرف النداء مع اسم الإشارة، قال من ذلك قول رجل من طيّ:

إنَّ الأولَى وَصَفُوا قَوْمِي لَهُمْ فَبِهِمْ ... هَذَا اعْتَصِمْ تَلْقَ مَنْ عَادَاكَ مَخْذُولا[٢]

---

[٣] آل عمران، ٦٦.

[٤] البحر المحيط، ٢/ ٥١٠.

[٥] الكشاف، ١/ ٣٩٨.

[١] البحر المحيط، ٢/ ٥١٠ ــ ٥١١.

[٢] حاشية الصبان ١/ ٢٠٠.

وقول الآخر:

لا يَغُرَّنَّكُمْ أولاَءِ مِنَ الْقَوْمِ جُنُوحٌ لِلسِّلْمِ فَهْوَ خِدَاعُ[٣]

يريد: يا هذا اعتصم و ياء أولاء [٤]

وإنما يجوز حذف حرف النداء مع كل اسم لا يجوز أن يكون وصفاً لـ"أي" قال تعالى: ﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَـٰذَا ۚ وَاسْتَغْفِرِي لِذَنبِكِ ۖ إِنَّكِ كُنتِ مِنَ الْخَاطِئِينَ ﴾[٥] و تقول: زيد أقبلْ، ورجل أقبلْ؛ لأنه لا يجوز "يا أيها زيد أقبل" و "يا أيها الرجل أقبل" أمّا ما يجوز أن يكون وصفاً لـ"أيّ" لا يحذف منه حرف النداء، فلا تقول: هذا أقبلْ؛ لأنه يجوز أن تقول: "يا أيُّهذا أقبل".[١]

ومن حذفه من اسم الإشارة قوله:

إِذَا هَمَلَتْ عَينِي لَهَا قالَ صاحِبِي بمثْلِكَ هَذا فِتْنَةٌ وغَرامُ[٢]

[٣] البحر المحيط، ٥١١/٢، اللباب في علوم الكتاب، ٣٠٤/٥.

[٤] البحر المحيط، ٢/ ٥١١.

[٥] يوسف، ٢٩.

[١] اللمع في العربية، ١٠٨/١.

[٢] ديوان ذي الرمة، ٢٥٢.

ومذهب البصريين أنه لا يجوز حذفه من المشار، ومذهب الكوفيين جواز ذلك [٣]، وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ أَنتُمْ هَٰؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ ﴾[٤]

ويجوز حذف حرف النداء، إلا مع اسم الجنس والإشارة والمستغاث والمندوب، نحو: ﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا ۚ وَاسْتَغْفِرِي لِذَنۢبِكِ ۖ إِنَّكِ كُنتِ مِنَ الْخَاطِئِينَ ﴾[٥] وأيها الرجل، وشذ: أصبح ليل، وافتد مخنوق وأطرق كرا [٦]

وحذف حرف النداء مع اسم الإشارة كالحذف مع اسم الجنس قليل، ولا يجوز حذفه إلا في ضرورة الشعر.

ونص ابن هشام على شذوذ حذفه من اسمي الجنس والإشارة [٧]

وإنما لم يجز الحذف عند البصريين مع اسم الإشارة؛ لأنه موضوع في الأصل لما يُشار إليه للمخاطب، وبين كون الاسم مشاراً إليه، وكونه منادى أي: مخاطباً تنافر ظاهر فلما أخرج في النداء عن ذلك الأصل، وجعل مخاطبا احتيج إلى علامة ظاهرة تدل على تغييره وجعله مخاطباً، وهي حرف النداء، أمَّا الكوفيون فجَّوزا حذف النداء من اسم الإشارة اعتباراً بكونه معرفة قبل النداء، واستشهاداً بقوله تعالى: "ثم أنتم هؤلاء. . . " وليس في الآية دليل؛ لأن "هؤلاء" خبر المبتدأ كما يجئ في الحروف، فبقي على هذا من المعارف التي يجوز حذف الحرف منها، العلم والمضاف إلى أي معرفه كانت، والموصولات وأما المضمرات، فيشذ نداؤها، نحو: يا أنت، ويا إياك. [١]

---

[٣] توضيح المقاصد، ٢/١٠٥٥، ١٠٥٦.

[٤] البقرة، ٨٥.

[٥] يوسف، ٢٩.

[٦] شرح الكافية، ١/ ٤٢٥ .

[٧] مغني اللبيب، ١/٨٤٠.

[١] ينظر: شرح الكافية، ١/٤٢٦.

المطلب الثامن عشر: وقوع الاختصاص بعد ضمير المخاطب.

في قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا ﴾ [٢]

اختُلف في ناصب " أهل " على النداء والاختصاص، فإمّا أن يكون المحذوف أداة النداء، فيكون تقدير الكلام " يا أهلَ البيت" وإمّا أن يكون المحذوف عاملا للاختصاص على المدح، فيكون تقدير الكلام " أخصُّ أهلَ البيت".

قال أبو حيَّان: (انتصب " أهل " على النداء أو على المدح أو على الاختصاص، وهو قليل في المخاطب ومنه "بك الله نرجو الفضل "، وأكثر ما يكون في المتكلم). [٣]

إلاّ أنّ الاختصاص في الخاطب أقلُّ منه في المتكلم، وسمع " بك الله نرجوا الفضل"، والأكثر إنّما هو في المتكلم [٤]، ومنه قوله:

نَحْنُ بَنَاتِ طَارِقْ نَمْشِي عَلَى النَّمَارِقْ [٥]

والتقدير:" أخص بنات" حيث نصب "بنات" بالكسرة نيابة عن الفتح على الاختصاص حيث إن وقوع الاختصاص بعد ضمير المتكلم كثير.

ومنه قوله ـ صلى الله عليه وسلم ـ : (إنَّا معشر الأنبياء لا نورث). [١]

فالفاعل محذوف، تقديره " أخص " والأكثر في الاختصاص أن يلي ضمير المتكلم، وقد يلي ضمير المخاطب على قلّة ومنه" سبحانك الله العظيم" [٢]، زعم الخليل أن نصبه على الاختصاص. [٣]

---

[٢] الأحزاب، ٣٣.

[٣] البحر المحيط، ٢٢٤/٧.

[٤] ينظر: اللباب في علوم الكتاب، ٥٤٧/١٥.

[٥] مغني اللبيب، ١/ ٥٠٧.

[١] مسند الإمام أحمد، ٤٧/١٦.

[٢] ينظر: توضيح لمقاصد، ١١٥١/٣.

[٣] ينظر: الكتاب، ٢٣٥/٢.

وقد ضعَّف ابن هشام نصب "أهل" على الاختصاص؛ لوقوعه بعد ضمير الخطاب، إذ الأكثر فيه أن يكون بعد ضمير المتكلم، قال: (والصواب أنه منادى).[٤]

وصوب هذا القول الصّبَان فقال:(والصحيح كما في المغني أنه منادى حقيقة؛ لأن الاختصاص بعد ضمير الخطاب قليل) [٥] ويؤيده قصر بعضهم وقوع المخصوص بعد ضمير متكلم يخصه[٦]، وليس هنا ضمير تكلُّم.

المطلب التاسع عشر: رفع الفعل بعد الفاء.

في قوله تعالى: ﴿ وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ ﴾ [٧]

قال ابن عطية: (ولم ينصب في جواب النفي لتشابه رؤوس الآي، والوجهان جائزان). [٨]

قال أبو حيان: (فجعل امتناع النصب هو تشابه رءوس الآي وقال: الوجهان جائزان، فظهر من كلامه استواء الرفع، والنصب، وأن معناهما واحد، وليس كذلك؛ لأن الرفع كما ذكرنا لا يكون متسببًا، بل صريح عطف، والنصب يكون فيه متسببًا، فافترقا، وذهب أبو الحجاج الأعلم إلى أنه قد يرتفع الفعل ويكون معناه معنى المنصوب بعد الفاء، وذلك قليل وإنما جعل النحويين معنى الرفع غير معنى النصب، رعيا للأكثر في كلام العرب). [١]

وذهب العكبري أن في رفعه وجهان:

أحدهما: هو نفي كالذي قبله أي: فلا يعتذرون.

---

[٤] مغني اللبيب، ١/٧١٤.

[٥] حاشية الصبان، ١/٢٧٥.

[٦] ينظر: توضيح المقاصد، ٣/١١٥٠.

[٧] المرسلات، ٣٦.

[٨] المحرر الوجيز، ٥/ ٣٩٣

[١] البحر المحيط، ٨/٣٩٩.

والثاني: هو مستأنف، أي: فهم يعتذرون، فيكون المعنى: أنهم لا ينطقون نطقًا ينفعهم، أي: لا ينطقون في بعض المواقف، وينطقون في بعضها، وليس بجواب النفي؛ إذ لو كان كذلك لحذف النون. [٢]

وقال الرضي: (وقد يبقى ما بعد فاء السببية على رفعه قليلاً؛ كقوله تعالى: ﴿ وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ ﴾ [٣] ومعنى الرفع فيه كمعنى النصب لو نصب). [٤]

قال الكسائي: (﴿ وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ ﴾ بالنون في المصحف؛ لأنها رأس آيةو﴿ وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَهُمْ نَارُ جَهَنَّمَ لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُواْ وَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُم مِّنْ عَذَابِهَا كَذَٰلِكَ نَجْزِي كُلَّ كَفُورٍ ﴾[٥] بغير نون؛ لأنه ليس رأس آية، ويجوز في كل منهما، ما جاء في صاحبه). [٦]

وقد كان النصب ممكنًا في" وَلَا يُؤْذَنَ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ" مثله في "فيموتوا" لكن عدل عنه لتناسب الفواصل، والمشهور في توجيهه أنه لم يقصد إلى معنى السببية، بل إلى مجرد العطف على الفعل، وإدخاله معه في سلك النفي، ولا يحسن حمل التنزيل على القليل جدا. [٧]

و قال ابن الوراق: ﴿ وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ ﴾ [١] وقوله: ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُواْ ﴾ [٢]، فإنما رفع " يعتذرون" بالعطف على " يؤذن" أي: ليس يؤذن لهم، ولا يعتذرون، وقد قرئ بالنصب على تقدير: لا يكون إذن فعذر، ومعناه: أنه لو أذن لهم اعتذروا، ولكن سبب العذر ارتفاع الإذن، ففي نصب الثاني يجب الأول، وفي الرفع ليس لأحدهما تعلق بالآخر، وأما قوله

---

[٢] ينظر: التبيان في إعراب القرآن، ١٢٦٥/٢.

[٣] المرسلات، ٣٦.

[٤] شرح الكافية، ٦٦/٤.

[٥] فاطر،٣٦.

[٦] إعراب القرآن ، ٣٧٤/٣.

[٧] ينظر: حاشية الصبان، ٤٤٢/١.

[١] المرسلات، ٣٦.

[٢] فاطر، ٣٦.

تعالى: "لا يقضى عليهم فيموتوا" فإنما جاء منصوباً؛ لأن الموت ليس بفعلهم، ولا يقع مبتدأ منه، كما يصح وقوع الاعتذار من المعتذر، فصار القضاء سبباً للموت، فلذلك وجب النصب، ولا يحسن رفعه؛ لأنه وجب أن يكون الموت وقع مبتدأ الحكم فيه من الميتين، ويجوز الرفع فيه بالعطف على " يقضى" ويستدل بالمعنى إذا كان قد ينسب فعل الموت إلى الإنسان، وأن الله تعالى هو الفاعل، فيصير التقدير: لا يقضى عليهم ولا يموتون؛ لأن الله عز وجل لا يريد موتهم). [٣]

المطلب العشرون: عوامل الجزم وفيه ست مسائل:

المسألة الأولى: دخول لام الأمر على الفعل مع إثبات حرف العلة.

في قوله تعالى:﴿ وَلِتَصْغَىٰٓ إِلَيْهِ أَفْـِٔدَةُ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْـَٔاخِرَةِ وَلِيَرْضَوْهُ وَلِيَقْتَرِفُوا۟ مَا هُم مُّقْتَرِفُونَ ﴾. [٤]

اختلف في اللام في "لتصغى". وقد بَعَّد أبو حيَّان أن تكون "اللام" في "لتصغى" لام الأمر، لإثبات الياء في الفعل، وذلك أنها أداة جزم، فلا يثبت معها حرف العلة في الفعل قال: (ويبعد ذلك في "ولتصغى " بإثبات الياء، و إن كان قد جاء ذلك في قليل من الكلام). [٥]

وذهب ابن جني إلى أنها للام "كي"[١]، وكذلك ابن هشام فقال: (لام كي وما بعدها في تأويل مفرد). [٢]

---

[٣] علل النحو، ١/٤٣١_٤٣٢.

[٤] الأنعام، ١١٣.

[٥] البحر المحيط، ٤/٢١١.

[١] ينظر: المحتسب، ١/٣٣٦.

[٢] مغني اللبيب، ٢/٤٧٠.

وقال أبو البقاء: (الجمهور على كسر اللام، وهو معطوف على غرور، أي: "ليغروا و لتصغى"، وقيل هي لام القسم، كسرت لما لم يؤكد الفعل بالنون، وقرئ بإسكان اللام وهي مخففة لتوالي الحركات، وليست لام الأمر؛ لأنه لم يجزم الفعل). [٣]

وجاء في اللباب ثلاثة أوجه في هذه اللام.

أحدها: أنها لام " كَيْ " والفِعْل بعدها، مَنْصُوب بإضمار " أن "

الثاني: أن اللاَّم لام الصَّيْرُورة، وهي الَّتي يعبِّرون عنها بلام العاقِبة، وهي رأي الزَّمَخْشَري

الوجه الثالث: أنها لام القَسَم اللام. [٤]

ثم قال: (وخرجوا تسكين اللام على أحد الوجهين إمَّا أنها لام كي، وإنَّما سُكِّنَتْ إجراءً لها مع بَعْدها مُجْرى كَبِد، ونَمِر، والثاني: أنَّها لام الأمْر، وهذا وإن تَمَشَّى في " لِيَرْضَوْه ولِيَقْتَرِفوا" فلا يتمشَّى في: " ولِتَصْغى " إذ حرف العلة يحذف جزماً). [٥]

والقولُ بكون لام " لتصغى " لام " كَيْ " سُكنت؛ لِتَوالي الحَرَكات، واللاَّمين بَعْدَها لامَيْ أمْر بعيدٌ وتَشَـهٍّ. [٦]

ولخص الرازي ذلك في ثلاثة أقوال ورجح بينها.

الوجه الأول: وهو الذي ذكره الجبائي، قال إن هذا الكلام خرج مخرج الأمر، ومعناه الزجر كقوله تعالى: ﴿ وَٱسْتَفْزِزْ مَنِ ٱسْتَطَعْتَ مِنْهُم بِصَوْتِكَ وَأَجْلِبْ عَلَيْهِم بِخَيْلِكَ وَرَجِلِكَ ﴾ [١]،

---

[٣] إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات، ٢٥٨، ينظر: التبيان في إعراب القرآن، ٥٣٣/١.

[٤] ينظر: اللباب في علوم الكتاب، ٣٨٧/٨.

[٥] السابق، ٣٨٩/٨ ــ ٣٩٠.

[٦] ينظر: اللباب في علوم الكتاب، ٣٩١/٨.

[١] الإسراء، ٦٤.

وكذلك قوله: ﴿وَلِيَرْضَوْهُ وَلِيَقْتَرِفُواْ مَا هُم مُّقْتَرِفُونَ﴾[٢] وتقدير الكلام كأنه قال للرسول فذرهم وما يفترون، ثم قال لهم على سبيل التهديد، ولتصغى إليه أفئدتهم، وليرضوه، وليقترفوا ما هم مقترفون.

والوجه الثاني: وهو الذي اختاره الكعبي، أن هذه اللام لام العاقبة، أي ستؤل عاقبة أمرهم إلى هذه الأحوال، قال القاضي: ويبعد أن يقال، ولا أن يرضوه، ولا أن يقترفوا الذنب، بل يجب أن تحمل على أن عاقبة أمرهم تؤل إلى أن يقبلوا الأباطيل، ويرضوا بها ويعملوا بها.

والوجه الثالث: وهو الذي اختاره أبو مسلم قال " اللام " في قوله ﴿وَلِتَصْغَىٰٓ إِلَيْهِ أَفْـِٔدَةُ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْـَٔاخِرَةِ وَلِيَرْضَوْهُ وَلِيَقْتَرِفُواْ مَا هُم مُّقْتَرِفُونَ﴾[٣]متعلق بقوله ﴿يُوحِى بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ زُخْرُفَ ٱلْقَوْلِ غُرُورًا﴾[٤] والتقدير: أن بعضهم يوحي إلى بعض زخرف القول ليغروا بذلك، وَلتَصْغَى إِليهِ أفئِدَة الَّذِين لاَ يؤْمنونَ بالأحرة ، وَليرْضَوهُ وَلِيَقْتَرِفُواْ الذنوب، ويكون المراد: أن مقصود الشياطين من ذلك الإيحاء، هو مجموع هذه المعاني، فهذا جملة ما ذكروه في هذا الباب[٥].

الترجيح بين هذه الوجوه

أما الوجه الأول: وهو الذي عول عليه الجبائي، فضعيف من وجوه ذكرها القاضي، فأحدها: أن "الواو" في قوله "وَلِتَصْغَى" تقتضي تعلقه بما قبله، فحمله على الابتداء بعيد.

وثانيها: أن " اللام " في قوله "وَلِتَصْغَى" لام "كي" فيبعد أن يقال: إنها لام الأمر، ويقرب ذلك من أن يكون تحريفاً لكلام الله تعالى، وأن لا يجوز.

وأما الوجه الثاني: وهو أن يقال هذه اللام لام العاقبة فهو ضعيف؛ لأنهم أجمعوا على أن هذا مجاز، وحمله على "كي" حقيقة فكان قولنا أولى.

---

[٢] الأنعام، ١١٣.

[٣] السابق.

[٤] الأنعام ،١١٢.

[٥] ينظر: مفاتيح الغيب، ١٢٨/١٣، ١٢٩.

وأما الوجه الثالث: وهو الذي ذكره أبو مسلم، فهو أحسن الوجوه المذكورة في هذا الباب؛ لأنا نقول إن قوله ﴿ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ زُخْرُفَ ٱلْقَوْلِ غُرُورًا ﴾[1] يقتضي أن يكون الغرض من ذلك الإيحاء، هو التغرير، وإذا عطفنا عليه قوله: ﴿ وَلِتَصْغَىٰٓ إِلَيْهِ أَفْـِٔدَةُ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْـَٔاخِرَةِ ﴾[2] فهذا ـ أيضاً ـ عين التغرير، لا معنى التغرير، إلا أنه يستميله إلى ما يكون باطنه قبيحاً، وظاهره حسناً، وقوله: ﴿ وَلِتَصْغَىٰٓ إِلَيْهِ أَفْـِٔدَةُ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْـَٔاخِرَةِ ﴾ عين هذه الاستمالة، فلو عطفنا لزم أن يكون المعطوف عين المعطوف عليه وأنه لا يجوز، أما إذا قلنا تقدير: الكلام وكذلك جعلنا لكل نبي عدواً، من شأنه أن يوحي زخرف القول لأجل التغرير، وإنما جعلنا مثل هذا الشخص عدواً للنبي، لتصغى إليه أفئدة الكفار، فيبعدوا بذلك السبب عن قبول دعوة ذلك النبي، وحينئذ لا يلزم على هذا التقدير عطف الشيء على نفسه فثبت أن ما ذكرناه أولى. [3]

المسألة الثانية: دخول لام الأمر على المضارع المتكلم والمخاطب.

في قوله تعالى: ﴿ لِتَسْتَوُۥا۟ عَلَىٰ ظُهُورِهِۦ ثُمَّ تَذْكُرُوا۟ نِعْمَةَ رَبِّكُمْ إِذَا ٱسْتَوَيْتُمْ عَلَيْهِ وَتَقُولُوا۟ سُبْحَٰنَ ٱلَّذِى سَخَّرَ لَنَا هَٰذَا وَمَا كُنَّا لَهُۥ مُقْرِنِينَ ﴾[1]

---

[1] الأنعام، ١١٢.

[2] السابق، ١١٣.

[3] ينظر: مفاتيح الغيب، ١٣/١٢٨ــ ١٢٩.

[1] الزخرف، ١٣.

قال أبو حيَّان:(اللام في "لتستووا" الظاهر أنها لام "كي" وقال الحوفي : ومن أثبت لام الصيرورة جاز له أن يقول به هنا) [٢]

قال ابن عطية:(اللام في قوله: " لتستووا " لام الأمر، ويحتمل ان تكون لام كي).[٣]

قال أبو حيَّان:(وفيه بعد من حيث استعمال أمر المخاطب بتاء الخطاب ، وهو من القلَّة بحيث ينبغي أن لا يقاس عليه، فالفصيح المستعمل: اضرب ، وقيل : لتضرب ، بل نص النحويون على أنها لغة رديئة قليلة ، إذ لا تكاد تحفظ إلا قراءة شاذة ؛ "فبذلك فلتفرحوا" بالتاء للخطاب).[٤]

وما آثر المحدثون من قوله ـ صلى الله عليه وسلم ـ: (لتأخذوا مصافكم)[٥]، مع احتمال أن الراوي روى بالمعنى[٦]، وقول الشاعر:

لِتَقُمْ أَنْتَ يَا ابْنَ خَيْرِ قُرَيْشٍ كَيْ تَقْضِي حَوَائِجَ الْمُسْلِمِيْنَا [٧]

حيث دخلت لام الأمر على فعل المخاطب "لتقم" ودخولها الأمر على المتكلم والمخاطب قليل.

قال الرضي: (أمر الإنسان لنفسه قليل الاستعمال، وإن استعمل فلا بد من اللام).[١]

وقال ابن هشام: (دخول اللام على فعل المتكلم قليل، سواء كان المتكلم مفردًا، نحو قوله ـ

---

[٢] البحر المحيط، ٩/٨.

[٣] المحرر الوجيز،٤٢/٥.

[٤] البحر المحيط، ٩/٨.

[٥] وهو في مسند الإمام أحمد بلفظ: (كَمَا أَنْتُمْ عَلَى مَصَافِّكُمْ) ٣٦/ ٤٢٢، مما يؤكد أن الراوي رواه بالمعنى.

[٦] ينظر: البحر المحيط، ٩/٨.

[٧] ينظر: شرح الكافية ٨٥/٤.

[١] شرح الكافية، ٢٣٤/٢.

صلى الله عليه وسلم ـ : (قُوْمُوْا فَلأُصَلِ لَكُمْ)[٢] أو معه غيره[٣]، كقوله تعالى: ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّبِعُواْ سَبِيلَنَا وَلْنَحْمِلْ خَطَٰيَٰكُمْ وَمَا هُم بِحَٰمِلِينَ مِنْ خَطَٰيَٰهُم مِّن شَيْءٍ إِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ ﴾[٤] وأقلّ منه دخولها على الفاعل لمخاطب، كقراءة: (فبذلك فلتفرحوا)[٥]

قال المبرد: (فاللام في الأمر للغائب، ولكل من كان غير مخاطب، نحو قول قائل: قم ولأقم معك، فاللام جازمة لفعل المتكلم، ولو كانت للمخاطب لكان جيدًا على الأصل، وإن كان في ذلك أكثر، لاستغنائهم بقولهم: "افعل" عن "لتفعل"). [٦]

وعن أبي بن كعب ـ رضي الله عنه ـ أن النبي ـ صلى الله عليه ـ قرأ: ﴿ قُلْ بِفَضْلِ ٱللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِۦ فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُواْ هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ ﴾[٧] بالخطاب في "فَلْيَفْرَحُواْ" و"يَجْمَعُونَ" وقرأ الباقون بالغيب[٨] والقراءة بالتاء جاءت على أصلها، وذلك أن أصل الأمر أن يكون بحرف الأمر وهو اللام، فأصل "اضرب" "لتضرب" لكن لما كثر أمر المخاطب نحو: قم واقعد، حذفوا المضارعة تخفيفاً بقي ما بعده ودلّ حاضر الحال أن المأمور هو الحاضر المخاطب، فلما حذف حرف المضارعة بقي ما بعده في أكثر الأمر ساكناً، فاحتيج إلى همزة الوصل ليقع الابتداء بها فقيل: اضرب، اذهب، ونحو ذلك. [٩]

---

[٢] صحيح البخاري ١/ ٣٩١.

[٣] مغني اللبيب، ١/٢٥٠

[٤] العنكبوت، ١٢.

[٥] مغني اللبيب ١/ ٢٥٠.

[٦] المقتضب، ٢/٤٤،٤٥.

[٧] يونس، ٥٨.

[٨] النشر في القراءات العشر، ٥٧١

[٩] ينظر: المحتسب، ١/ ٤٣٣.

وكأن الذي حسن التاء هاهنا أنه أمر لهم بالفرح، فخوطبوا بالتاء؛ لأنها أذهب في قوة الخطاب فاعرفه، ولا تقل قياسا على ذلك: فبذلك فلتحزنوا؛ لأن الحزن لا تقبله النفس قبول الفرح، إلا أن تريد إصغارهم وإرغامهم. [١]

ومن ذلك ما يروى عن النبي ـ صلى الله عليه وعلى آله وسلم ـ: (ولتعفوا ولتصفحوا) بالتاء، وروي عنه بالياء، قال أبو الفتح: (هذه القراءة بالتاء، كالأخرى المأثورة عنه عليه السلام: (فبذلك فلتفرحوا) وقد ذكرنا ذلك، وأنه هو الأصل، إلا أنه أصل مرفوض، استغناء عنه بقولهم: اعفوا واصفحوا). [٢]

ولما كان النبي ـ صلى الله تعالى عليه وسلم ـ مبعوثا إلى الحاضر والغائب، جمع بين اللام والتاء قيل: وكأنه عنى أن الأمر لما كان لجملة المؤمنين حاضرهم وغائبهم، غلب الحاضرون في الخطاب، على الغائبين وأتى باللام رعاية لأمر الغائبين، وهي نكتة بديعة، إلا أنه أمر محتمل. [٣]

ويرى الزمخشري أن صيغة الأمر على طريقة المضارع للفاعل المخاطب، تكون برفع الزائد، فنقول في تضع " ضع " أما ما ليس للفاعل، فإنه يأمر بالحرف داخلا على المضارع مثل دخول " لا " و " لم " فنقول: لتضرب وليضرب زيد، وقد يؤمر الفاعل المخاطب بالحرف ولكنه قليل كما في قراءة النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ: (فبذلك فلتفرحوا). [٤]

وكان الكسائي يعيب قولهم: " فَلْتَفْرَحُوا "، لأنه وجده قليلاً، فجعله عيبًا، وهو الأصل. [٥]

---

[١] ينظر: المحتسب ، ٤٣٤/١.

[٢] السابق، ١٠٦/٢.

[٣] ينظر: روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، ١٤١/١.

[٤] ينظر: المفصل في صنعة الإعراب، ٣٣٩/١.

[٥] ينظر: معاني القرآن للفراء، ٤٧٠،٤٦٩/١.

ورأى الزمخشري في توجيهه قراءة " فلتفرحوا " بـ" التاء "، بأنَّه الأصل والقياس، فقال: (وقرئ: " فلتفرحوا " بالتاء وهو الأصل والقياس، وهي قراءة رسول الله ـصلى الله عليه وسلم ـ فيما روي عنه. [١]

وجاء في أوضح المسالك واللام الطلبيه أمراً كانت نحو:﴿ لِيُنفِقْ ذُوسَعَةٍ مِّن سَعَتِهِۦ ﴾ [٢] أو دعاء نحو: ﴿ وَنَادَوْاْ يَـٰمَـٰلِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ قَالَ إِنَّكُم مَّـٰكِثُونَ ﴾[٣] وجزمها فعلي المتكلم مبنيين لفاعل قليل نحو: (قوموا فلأصل لكم) و ﴿ وَلْنَحْمِلْ خَطَـٰيَـٰكُمْ ﴾ [٤] وأقـلّ منه جزمها لفعل المخاطب، نحو: "فبذلك فلتفرحوا" ونحو: (لتأخذوا مصافكم) والأكثر الاستغناء عن هذا بفعل الأمر. [٥]

قال أبو حيّان: (وإذا أسند الفعل إلى غير الفاعل المخاطب لزمت اللام نحو:ليقم زيد وليضرب خالد ولتعن بحاجتي ولأغن بها،...ودخولها على فعل المتكلم مفرداً أو مشاركاً فيه قلـيل، والصحيح أنه لا يجوز حذف لام الأمر إلا في الشعر خلافا للمبرد إذ منع ذلك في الشعر، وخلافا للكسائي إذ أجاز حذفها بعد الأمر بالقول كقوله تعالى: ﴿ قُل لِّعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾[٦] أي: ليقيموا الصلاة وخلافا لمن أجاز ذلك بعد قول غير أمر نحو: قلت لزيد يضرب عمرا أي: ليضرب فإذا كان مسنداً للفاعل المخاطب، فلغتان إحداهما قالوا: رديئة قليلة، وهي إقرار تاء الخطاب واللام، نحو: لتقُم، وزعم الزجاجي أنها لغة جيدة، والثانية: وهي اللغة الجيدة الفصيحة، أن يكون الفعل عاريا من حرف المضارعة واللام). [٧]

---

[١] ينظر: الكشاف، ٣٣٦/٢.

[٢] الطلاق، ٧.

[٣] الزخرف، ٧٧.

[٤] العنكبوت، ١٢.

[٥] ينظر: أوضح المسالك، ٢/ ١٤٣.

[٦] إبراهيم ، ٣١ .

[٧] ارتشاف الضرب، ٢/ ٥٤٢.

المسألة الثالثة: دخول " لا " الناهية على فعل المتكلم.

في قوله تعالى: ﴿ فَيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ إِنِ ارْتَبْتُمْ لَا نَشْتَرِي بِهِ ثَمَنًا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ وَلَا نَكْتُمُ شَهَادَةَ اللَّهِ إِنَّا إِذًا لَمِنَ الْآثِمِينَ ﴾. [١]

جعل أبو حيان قوله " ولا نكتم شهادة الله" معطوفة على قوله: " لا نشتري به ثمناً" فيكون من جمله المقسم عليه، ويحتمل أن يكون "ولا نكتم" خبراً منهما، أخبرا عن أنفسهما أنهما لا يكتمان شهادة الله، ولا يكون داخلاً تحت المقسم عليه، وأسند القراءة بجزم الميم "ولا نكتمْ" للحسن والشعبي، قال: (نهيا أنفسهما عن كتمان الشهادة، ودخول لا الناهية على المتكلم قليل). [٢]

يكثر جزم "لا" الناهية الطلبية للفعل المضارع المبني للمعلوم؛ إن كان مبدوءاً بالتاء أو الياء كقوله تعالى: ﴿ إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا ﴾[٣] أمَّا إن كان مبدوءاً بعلامة التكلم "النون" فقليلاً ما يُجْزم كما في الآية،وإن كان مبدوء بعلامة التكلم مع بنائه للمجهول نحو: "لا أُخرَجْ" و "لا نُخْرَجْ" يكثر جزمه بها؛ لأن المنهي غير المتكلم[٤]، فأصل الكلام: " لا يخرجني أحد، ولا يخرجنا أحد" فالنهي منصرف للفاعل، وهو غير المتكلم، لذلك جزم الفعل.

ويرى ابن هشام أن "لا" تختص بالدخول على المضارع، وتقتضي جزمه واستقباله، سواء كان المطلوب منه، مخاطباً أو غائباً أو متكلماً، نحو: "لا أُرَيْنك هاهنا"، قال: " وهذا النوع مما أقيم فيه المسبب مقام السبب والأصل: لا تكن هاهنا فأراك"[٥]

---

[١] المائدة، ١٠٦.

[٢] البحر المحيط، ٤/٤٨.

[٣] التوبة، ٤٠.

[٤] ينظر: أوضح المسالك، ٤/٢٠٠.

[٥] ينظر: المغني، ١/٣٢٣، ٣٢٤.

وذهب الرضي أنها تجزم المخاطب والغائب، أمَّا جزمها للمتكلم فقليل، فالمنهي في هذا المثال في الحقيقة هو المخاطب، إذ الأصل: "لا تكن هاهنا حتى لا أراك " [١]، ومن القليل المسموع قوله:

إِذَا مَا خَرَجْنَا مِنْ دِمْشْقَ فَلاَ نَعُدْ لَهَا أَبْدَاً مَا دَامَ فِيْهَا الْجُرَاضِمُ [٢]

فجزمها لفعل المتكلم المبني للفاعل نادر[٣]، وضعَّفه أبو حيان في الارتشاف [٤]، ونصَّ على قلّته في البحر فقال: (ودخول لا الناهية على المتكلم قليل). [٥]

المسألة الرابعة: استعمال " أيَّان " في جزم المضارعين.

ذكر أبو حيان قلَّة الجزم بها عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَىٰهَا ۖ قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ رَبِّى ۖ لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَآ إِلَّا هُوَ ﴾ [٦]، فقال: ("أيَّان" ظرف زمان مبني لا يتصرف، وأكثر استعماله في الاستفهام، ويليه الاسم مرفوعاً بالابتداء، والفعل المضارع لا الماضي بخلاف "متى"، فإنهما يليانه كقوله: ﴿ أَمْوَٰتٌ غَيْرُ أَحْيَآءٍ ۖ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ ﴾ [٧]، و﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَىٰهَا ﴾ [٨] وتستعمل في الجزاء، فتجزم المضارعين وذلك قليل، ولم يحفظ عن سيبويه لكن حفظه غيره فيها). [٩]

---

[١] ينظر: شرح الكافية، ٤/٨٦.

[٢] حاشية الصبان، ٤/٤.

[٣] أوضح المسالك، ٤/٢٠٠.

[٤] ينظر: ارتشاف الضرب، ٢/ ٥٤٣.

[٥] ينظر: البحر المحيط ٤/٤٨.

[٦] الأعراف، ١٨٧.

[٧] النحل، ٢١.

[٨] النازعات، ٤٢.

[٩] البحر المحيط، ٤/٤١٨.

وأنشدوا:

إذا النَّعْجَةُ الأدْمَاءُ باتت بِقَفْرَةٍ فَأيّانَ مَا تَعْدِلْ بِهِ الرِّيْحُ تَنْزِلِ [١]

"تعدل" فعل الشرط مجزوم، و"تنزل" جوابه مجزوم، وحرك بالكسر لأجل الروي[٢]، وكُتُب الجمهور ساكتة عن كونها للشرط، وأجاز بعض المتأخرين ذلك، وهو غير مسموع، وتختص "أيَّان" بالاستفهام عن المستقبل، بخلاف "متى" فإنها تستعمل في الماضي والمستقبل. [٣]

وفي الهمع: (أيَّان ظرف زمان وأنكر قوم الجزم بها لقلَّته وكثرة ورودها استفهاماً، وروى عن أبي حيَّان: أن سيبويه لم يحفظ الجزم بها، وحفظه أصحابه). [٤]

المسألة الخامسة: الشرط بـ"كيف".

في قوله تعالى: ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا فَأَحْيَٰكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾[٥]

قال أبو حيَّان: (كيف: اسم، ودخول حرف الجر عليها شاذ، وأكثر ما تستعمل استفهاماً، والشرط بها قليل، والجزم بها غير مسموع من العرب، فلا نجيزه قياساً، خلافاً للكوفيين وقطرب). [٦]

ثمة خلاف في اعتبار "كيف" أداة من أدوات الشرط، فقد سأل سيبويه الخليل عن قول: "كيف تصنْع أصنْع" فقال:(هي مستكرهة، وليست من حروف الجزاء، ومُخرجها على الجزاء؛ لأن معناها على أي حال تكن أكن). [٧]

---

[١] حاشية الصبان، ٤/ ١٥.

[٢] مفاتيح العربية، ١/٣٣.

[٣] ينظر: شرح الكافية، ٣/٢٠٤.

[٤] همع الهوامع، ٢/٥٧.

[٥] البقرة، ٢٨.

[٦] البحر المحيط، ١/ ٢٦٣.

[٧] الكتاب، ٣/٦٠.

فقد صرّح الخليل بأنها ليست من حروف الجزاء، قال ابن خروف معلقاً على قول الخليل: (يريد أن العرب لم تجزم بها وإن دخلها معنى الجزاء) [١]

وعقد ابن الأنباري مسألة في الإنصاف عنوانها: هل يجازي بـ"كيف " وعرض فيها رأي الكوفيين الذين أجازوا الجزاء بها، ورأي البصريين الذين لم يجيزوا ذلك. [٢]

قال ابن هشام: (وقد تستعمل شرطاً فتقتضي فعلين متفقي اللفظ والمعنى، غير مجزومين نحو: "كيف تصنع أصنع" ولا يجوز "كيف تجلس أذهب" باتفاق، ولا "كيف تجلسْ أجلسْ " بالجزم عند البصريين إلا عند قطرب، ويجوز ذلك مطلقاً عنده وعند الكوفيين، وقيل يجوز الشرط بها، بشرط اقترانها بـ" ما"). [٣]

جاء في التاج: كيفَ يُسْتَعْمَلُ على وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهما: أَن يكونَ شَرْطاً، فيَقْتَضِي فعْلَيْنِ مُتَّفِقَي اللَّفْظِ والمعنى، غير مجزومينِ، كـ"كَيْفَ تَصْنَعُ أَصْنَعُ" ولا يَجوزُ "كَيْفَ تَجْلِسُ أَذْهَبُ" باتِّفاقٍ.

والثاني: وهو الغالِبُ أَنْ يكونَ اسْتِفْهاماً " [٤].

وفي الارتشاف: "كيف" تكون استفهاماً وهي لتعميم الأحوال و إِذا تَعَلَّقَت بجُمْلَتَيْنِ، قالُوا: تكونُ للمُجازاةِ من حَيْثُ المَعْنَى لا مِنْ حَيْثُ العَمَل، وقَصُرت عن أَدوات الشَّرْطِ بكَوْنِها لا يَكُونُ الفِعلانِ مَعَها إلا مُتَّفِقَيْنِ نحو: "كيفَ تَجْلِسُ أَجلِسُ" ومع الأدوات قد يكون الفعلان متفقين نحو: "متى تجلس أجلس " ومختلفين نحو: " متى تجلس أركب " وسِيبَوَيْهِ يَقُول: يُجازَى بـ"كَيْفَ"، والخَلِيلُ يَقُـول: الجَزاءُ بِها مُسْتَكْرَةٌ. [٥]

---

[١] شرح جمل الزجاجي، ٢/ ٨٦٨.

[٢] ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، ٥٢٩/٢.

[٣] ينظر: مغني اللبيب، ٢٢٩/١، ٢٣٠.

[٤] تاج اللغة و وصحاح العربية، (كيف) ١١١/٥.

[٥] ارتشاف الضرب من لسان العرب، ٥٥١/٢.

و تستَعملُ شَرطاً عند الكوفيِّين، ولم يَذْكُرُوا لها مِثالاً، واشْتَرَطُوا لها أَن يقترِن بها "ما " فيُقالُ: "كَيْفَما"، وأَمّا مُجَرَّدةً فلم يَقُل أَحَدٌ بشَرْطِيَّتها، ومن قال بشَرْطِيَّتِها وهم الكُوفِيُّون يَجْزِمُونَ بها. (١)

قال الجوهري:(كيف اسم مبهم غير متمكن، وهو للاستفهام عن الأحوال، وقد يقع بمعنى " التعجب " كقوله تعالى: ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ ﴾(٢)وإذا ضممت إليه " ما " صح أن يجازى به، تقول: "كَيْفَما تَفْعَلُ أَفْعَلْ"). (٣)

وقال ابنُ بَرِّيّ: لا يُجازَى بكَيْفَ، ولا بَكَيْفما عندَ البَصْرِيِّينَ، ومِنَ الكُوفِيِّينَ من يُجازِي بكَيْفَما).(٤)

يتبيّن ممّا تقدم أن حكم الجزم بـ"كيف"على ثلاثة أقوال:

الأول: منع الجزم مطلقاً، وهو مذهب أهل البصرة.

الثاني: الجواز مطلقاً، وهو مذهب أهل الكوفة وقطرب من البصريين.

الثالث: جواز الجزم بها إن اقترنت بـ" ما " والمنع إن لم تقترن بـ"ما".

وأكثر ما تستعمل استفهاماً وهو الأصل والغالب فيها(٥)، ودخول حرف الجر عليها شاذّاً.

---

(١) تاج العروس، (ك ي ف) ٣٥٠/٢٤.

(٢) البقرة، ٢٨.

(٣) تاج اللغة وصحاح العربية، (كيف) ١١١/٥.

(٤) تاج العروس، (ك ي ف) ٣٥١/٢٤.

(٥) مغني اللبيب، ٢٣٠/١.

المسألة السادسة: دخول اللام على جواب (لو) المنفي.

في قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلَ ٱلَّذِينَ مِنۢ بَعْدِهِم مِّنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ ﴾ [١] قال أبو حيان:(جواب لو "ما اقتتل "، وهو فعل منفي بـ"ما" فالفصيح أن لا يدخل عليه اللام كما في الآية، ويجوز في القليل أن تدخل عليه اللام فتقول: (لو قام زيد لما قام عمر). [٢]

وجاء في التسهيل: (وجوابها في الغالب فعل مجزوم بـ"لم"، أو فعل ماضي منفي بـ"ما"، أو مثبت مقرون غالباً بـ"لام" مفتوحة لا تحذف غالباً إلا في صلة وقد تصحب "ما" النافية). [٣]

وفي قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ أَنَّنَا نَزَّلْنَآ إِلَيْهِمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ وَكَلَّمَهُمُ ٱلْمَوْتَىٰ وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَىْءٍ قُبُلًا مَّا كَانُوا۟ لِيُؤْمِنُوٓا۟ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ يَجْهَلُونَ ﴾ [٤]

قال أبو حيان:(قدره الحوفي اللام مع المنفي "لما كانوا "قال وحذفت اللام وهي مراده، وليس قوله بجيد؛ لأن المنفي بـ"ما" إذا وقع جواب لـ"لو"، فالأكثر في لسان العرب ألا تدخل اللام على "ما"، وقلَّ دخولها على "ما "، فلا تقول إن اللام حذفت منه، بل إنما أدخلوها على "ما" تشبيهاً للمنفي بـ"ما"بالموجب؛ ألا ترى أنه إذا كان المنفي بـ"لم" لم تدخل "اللام"على "لم" فدلَّ على أن أصل المنفي ألا تدخل عليه اللام). [٥]

يذهب أبو حيّان أن الغالب على المثبت دخول اللام، والفصيح في المنفي بـ"ما" ألاّ تدخله اللام، ودخول اللام عليه قليل [٦]

---

[١] البقرة، ٢٥٣.

[٢] البحر المحيط، ٢/٢٨٤.

[٣] شرح التسهيل، ٢/٢٤٠.

[٤] الأنعام، ١١١.

[٥] البحر المحيط، ٤/٢٠٨، ٢٠٩.

[٦] السابق، ٣/٥٥٠.

ويرى ابن هشام أن جواب " لو " إمّا مضارع منفي بـ"لم" نحو: "لو لم يخف الله لم يعصه" أو ماضي مثبت أو منفي بـ"ما"، والغالب على المثبت دخول اللام عليه نحو: ﴿ لَوْ نَشَآءُ لَجَعَلْنَٰهُ حُطَٰمًا فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ ﴾ [١].

ومن تجرُّده منها ﴿ لَوْ نَشَآءُ جَعَلْنَٰهُ أُجَاجًا فَلَوْلَا تَشْكُرُونَ ﴾ [٢]، والغالب على المنفي تجرَّده منها نحو: ﴿ وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ ﴾. [٣]

ومن اقتران الماضي المنفي باللام قوله:

وَلَوْ نُعْطَى الْخِيَارَ لَمَا افْتَرَقْنَا وَلَكِنْ لاَ خِيْارَ مَعَ الْلَيَالِي[٤]

وعدَّه ابن هشام شاذاً. [٥]

وعليه فجواب "لو" إن كان ماضي مثبتاً فحكم دخول اللام عليه الجواز مع الكثرة، وحكم تجرده منها الجواز مع القلّة، وإن كان ماضي منفي فحكم تجرُّده من اللام الجواز مع الكثرة، واقترانه بها قليل عند أبي حيان شاذّ عند ابن هشام.

---

[١] الواقعة، ٦٥.

[٢] االسابق، ٧٠.

[٣] الأنعام، ١١٢.

[٤] مغني اللبيب، ١/ ٣٥٨.

[٥] السابق، ١/٣٥٨.

المطلب الحادي والعشرون: مجيء الألفاظ المعدولة عن العدد مضافة.

في قوله تعالى:﴿ وَإِنۡ خِفۡتُمۡ أَلَّا تُقۡسِطُواْ فِي ٱلۡيَتَٰمَىٰ فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثۡنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَۖ ﴾ [١]

قال الزمخشري: (مثنى وثلاث ورباع، معدولة عن أعداد مكررة، وإنما منعت الصرف؛ لما فيها من العدلين: عدلها عن صيغها، وعدلها عن تكررها، وهي نكرات يعرفن بلام التعريف، تقول: فلان ينكح المثنى والثلاث والرباع، ومحلهن النصب على الحال مما طاب تقديره: فانكحوا الطيبات لكم معدودات هذا العدد ثنتين ثنتين وثلاثا ثلاثا وأربعا أربعا). [٢]

قال أبو حيان: (أما قوله: يعرفن بلام التعريف، يقال: فلان ينكح المثنى والثلاث والرباع، فهو معترض من وجهين: أحدهما: زعمه أنها تعرف بلام التعريف، وهذا لم يذهب إليه أحد، بل لم يستعمل في لسان العرب إلا نكرات. والثاني: أنه مثل بها، وقد وليت العوامل في قوله: فلان ينكح المثنى، ولا يلي العوامل، إنما يتقدّمها ما يلي العوامل، ولا تقع إلا خبراً كما جاء في الحديث: (صلاة الليل مثنى مثنى) [٣] أو حالاً نحو:﴿ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثۡنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَۖ ﴾ " أو صفه نحو: ﴿ أُوْلِيٓ أَجۡنِحَةٖ مَّثۡنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَۚ يَزِيدُ فِي ٱلۡخَلۡقِ مَا يَشَآءُۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٌ ﴾ [٤]

وقد تجيء مضافة قليلاً) [٥] نحو قوله:

يُفاكهنَا سعدٌ ويغْدُو لجمْعِنا بمَثْنى الزِّقَاقِ المُتْرَعَاتِ وَبالجُزُرْ [٦]

حيث أضيف" مثنى" إلى "الزقاق".

---

[١] النساء، ٣.

[٢] الكشاف، ٤٩٨/١.

[٣] صحيح البخاري، ٤٠٤/٢.

[٤] فاطر، ١.

[٥] البحر المحيط، ٣/ ١٦٠.

[٦] ديوان امرئ القيس، ٧٤.

وقد ذكر بعضهم أنها تلي العوامل على قلَّة [١] وقد يستدل له بقول الشاعر:

ضَرَبْتُ خُمَاسَ ضَرْبَةَ عَبْشَمِيٍّ أَدَارُ سُدَاس ألاَّ يَسْتَقِيمَا [٢]

ويمكن تأويله على حذف المفعول لفهم المعنى تقديره: ضربتهم خماس. [٣]

وفي الارتشاف: من أُحاد إلى عُشار لا تدخلها "أل" التعريف أي: لا يقال " المثنى" والثلاث وهكذا، وإضافتها قليلة. [٤]

فالمشهور عند النحاة، في هذه الألفاظ المعدولة التنكير، فلا تدخل أل التعريف، وتأتي مضافة، وتالية للعوامل على قلَّة.

---

[١] البحر المحيط، ٣/ ١٦٠.

[٢] ينظر: السابق، ٣/ ١٦٠، اللباب في علوم الكتاب، ٦/ ١٦٣.

[٣] ينظر: البحر، ١٦٠/٣، الدر المصون، ١٦٠٣/١، اللباب، ١٦٣/٣٠.

[٤] ينظر: ارتشاف الضرب، ٤٣٧/١.

❖ الفصل الثالث: ما وصف بالقليل في الدلالة وفيه سبعة مباحث.

المبحث الأول: وقوع " ألا" الاستفتاحية حرف جواب.

المبحث الثاني: مجيء الفاء بمعنى الواو.

المبحث الثالث: التأكيد بالمصدر في المجاز.

المبحث الرابع: الإخبار بالجملة الظاهرة المثبتة عن الجملة المنفية.

المبحث الخامس: السَّلم بمعنى الإسلام.

المبحث السادس: معنى الإشفاق في الفعل " عسى".

المبحث السابع: معنى اليقين في الفعل " حسب".

المبحث الأول: وقوع "ألا" الاستفتاحية حرف جواب.

في قوله تعالى: ﴿ أَلَآ إِنَّهُمۡ هُمُ ٱلۡمُفۡسِدُونَ وَلَٰكِن لَّا يَشۡعُرُونَ ﴾. [١]

قال أبو حيَّان: (ألا: حرف تنبيه زعموا أنه مركب من همزة الاستفهام، ولا النافية للدلالة على تحقق ما بعدها، والاستفهام إذا دخل على النفي أفاد تحقيقاً، كقوله تعالى: ﴿ أَلَيۡسَ ذَٰلِكَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحۡۧيِۦَ ٱلۡمَوۡتَىٰ ﴾ [٢] ولكونها في هذا المنصب من التحقيق لا تكاد تقع الجملة بعدها إلا مصدرة بنحو ما يتلقى به القسم قال ذلك الزمخشري [٣] والذي نختاره أن " ألا " التنبيهية حرف بسيط؛ لأن دعوى التركيب على خلاف الأصل؛ ولأن ما زعموا من أن همزة الاستفهام دخلت على "لا" النافية، دلالة على تحقق ما بعدها إلى آخره خطأ؛ لأن مواقع "ألا "تدلّ على أن " لا" ليست للنفي فيتم ما ادعوه، ألا ترى أنك تقول: " ألا إن زيداً منطلق " ليس أصله " لا أن زيداً منطلق" إذ ليس من تراكيب العرب بخلاف ما نظر به من قوله تعالى: ﴿ أَلَيۡسَ ذَٰلِكَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحۡۧيِۦَ ٱلۡمَوۡتَىٰ ﴾ لصحة تركيب " ليس زيد بقادر" ولوجودها قبل رب، وقبل ليت، وقبل النداء وغيرها، مما لا يعقل فيه أن "لا" نافية فتكون الهمزة للاستفهام دخلت على "لا" النافية، فأفادت التحقيق)[٤].

قال امرئ القيس:

ألا رُبَّ يوم لَكَ منهنَّ صالحٌ ولا سيما يومٌ بدارَة جُلْجُلِ[٥]

---

[١] البقرة، ١٢.

[٢] القيامة، ٤٠.

[٣] الكشاف، ١٠١/١.

[٤] البحر المحيط، ١٩١/١.

[٥] ديوان امرئ القيس، ١١٢.

وقال:

ألا لَيْتَ شِعْرِي كَيْفَ حَادِث وصْلها وكيْفَ تُرَاعي وُصْلَةَ المُتَغَيِّبِ [٦]

وقال الآخر:

ألا يَا لِقَوْمِي لِلْخَيَال المشَوِّق ولِلدَّارِ تَنْأَى بِالحُبِيْبِ وَنَلْتَقِي [١]

إلى غير هذا مما لا يصلح دخول "لا" فيه، وأمَّا قول الزمخشري لا تكاد تقع الجملة بعدها إلا مصدرة بنحو ما يلتقي به القسم فغير صحيح، ألا ترى أن الجملة بعدها تستفتح، بـ"رب"، وبـ"ليت"، وبالنداء وب"حبذا" [٢] كقول الحطيئة:

أَلا حَبَّذَا هندٌ وَأَرْضٌ بِهَا هِنْدُ وَهِندٌ أَتَى مِنْ دُوْنِهَا النَّأْيُ وَالْبُعْدُ [٣]

قال أبوحيان:(ولا يلتقي بشيء من هذا القسم وعلامة "ألا" هذه التي هي تنبيه واستفتاح، صحة الكلام دونها، وتكون ـ أيضاً ـ حرف عرض فيليها الفعل، وإن وليها الاسم فعلى إضمار الفعل، وحرف جواب بقول القائل: ألم تقم؟ فتقول: ألا بمعنى: بلى روى ذلك صاحب كتاب " رصف المباني في حروف المعاني " قال: وهو قليل شاذ). [٤]

وقد تتبع علي النابي حروف الجواب في مظانها، وفي أساليبها المختلفة، وحصرها في: "أحد عشر حرفاً" هي:(كلا، وبلى، ونعم، وأي، وإذن، على رأي سيبويه ولا، وإن، وأجل، وبجل، وجلل، وجبر)، واستقصى ما ورد في القرآن الكريم منها، وهي: (كلا، وبلى، ونعم، وأي،

---

[٦] السابق، ٣٠.

[١] البحر المحيط، ١٩٢/١، وفي شرح الكافية، ٣٢٣/٢: ألا يا لِقَومِي لطَيْفِ الْخَيَالِ. . . أَرُق مِنْ نَازِح ذِي دَلال.

[٢] البحر المحيط، ١٩٢/١.

[٣] ديوان الحطيئة، ٣٩.

[٤] البحر المحيط، ١٩٢/١.

وإذن) وبيّن عددها والسور التي وردت فيها، ولم يُغفل ما كتبه المتقدمون في ذلك، ولم يذكر من بينها وقوع "ألا" المفتوحة الهمزة المخففة حرفاً للجواب. [٥]

المبحث الثاني: مجيء الفاء بمعنى الواو.

في قوله: ﴿ وَإِذْ قُلْنَا ٱدْخُلُواْ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةَ فَكُلُواْ مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ رَغَدًا ﴾ [١]

قال أبو حيّان: (تقدّم الكلام على نظير هذه الجملة في قصة آدم في قوله: ﴿ وَقُلْنَا يَٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا ﴾ [٢]، إلا أن هناك العطف بالواو وهنا بالفاء، وهناك تقديم الرغد على الظرف، وهنا تقديم الظرف على الرغد، والمعنى فيهما واحد، إلا أن الواو هناك جاءت بمعنى الفاء، قيل: وهو المعنى الكثير فيها، أعني أنه يكون المتقدّم في الزمان والمعطوف بها هو المتأخر في الزمان، وإن كانت قد ترد بالعكس وهو قليل، ويدل أنها بمعنى الفاء ما جاء في الأعراف من قوله: ﴿ وَيَٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ فَكُلَا مِنْ حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ [٣]بالفاء، والقضية واحدة). [٤]

وكان الأخفش يقول: " الفاء تأتي بمعنى الواو " وأنشد:

قفَا نَبْكِ منْ ذِكْرَى حَبِيْب ومَنْزِل بِسقْطِ اللّوى بَيْنَ الدّخول فَحَوْمَلِ [٥]

---

[٥] حروف الجواب و استعمالاتها في القرآن، ٤، ٥.

[١] البقرة، ٥٨.

[٢] السابق، ٣٥.

[٣] الأعراف، ١٩ .

[٤] البحر المحيط، ٣٨٣/١.

[٥] ديوان امرئ القيس، ١١٠.

وخالفه بعضهم فِي هَذَا فقال: لَيْسَ فِي جعل الشاعِر الفاء فِي معنى الواو فائدةٌ، ولا حاجة بِهِ إلى أن يجعل الفاءَ فِي موضع الواو، ووزنُ الواو كوزن الفاء. قال: وأصل الفاء أن يكون الَّذِي قبلها علّةً لما بعدها. يقال: " قام زيد فقام الناس "، وَكَانَ قُطْرُب يقول بِقَولِ الأخفش، يقول: إن الفاء مثلُ الواو فِي " بَيْنَ الدخول فَحَوْمَلِ "قال: ولولا أن الفاء بمعنى الواو لفسد المعنى، لأنه لا يريد أن يُصيِّره بَيْنَ الدَّخول أولاً ثُمَّ بَيْنَ حَوْمَل وهذا كثير فِي الشعر. [١]

وزعم الأصمعي أن الصواب روايته بالواو؛ لأنه لا يجوز "جلست بين زيد فعمرو" وأجيب بأن التقدير: بين مواضع الدخول، فمواضع حومل، كما يجوز "جلست بين العلماء فالزهاد" [٢]

ذهب العز بن عبد السلام في قوله تعالى: ﴿ وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا بَيَٰتًا أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ ﴾ [٣] الفاء بمعنى الواو؛ لأن وقوع الهلاك والبأس معاً بلا مهلة نحو: أعطى فأحسن[٤].

أيَّد العز في ذلك مجيء الفاء لمطلق الجمع؛ أي: نفي الترتيب عنها، موافقاً بذلك ما ذهب إليه الفراء من جواز ذلك، إذا كان معنى الفعلين واحد، أو كالواحد قدمت أيهما شئت، قد دنا فقرُبَ، وقرُبَ فدَنا، وشتمني فأساء، وأساء فشتمني؛ لأن الشتمَ، والإساءة شيءٌ واحدٌ. [٥] حتى أنه مثّل بما مثل به الفراء " أعطيت فأحسنت" فلم يكن الإحسان بعد العطاء ولا قبله؛ وإنما وقعا معاً فاستجيز ذلك.[٦]

---

[١] الصاحبي، ١٤٢، ١٤٣.

[٢] مغني اللبيب، ١/ ١٨٤.

[٣] الأعراف، ٤.

[٤] ينظر: تفسير العز بن عبد السلام، ١/ ٣٣٤.

[٥] معاني القرآن، ١ /٣٧١.

[٦] السابق، ١/ ٣٧٢.

ونسب ذلك للكوفيين عامة[٧]، ونسب للجرمي جواز ذلك في الأماكن، والمطر خاصة، كقولهم: عفا بمكان كذا فمكان كذا، إن كان عفاؤهما في وقت واحد، ونزل المطر بمكان كذا فمكان كذا، إن كان نزوله في وقت واحد. [٨]

المبحث الثالث: التأكيد بالمصدر في المجاز.

قال تعالى ﴿ وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَٰهُمْ عَلَيْكَ مِن قَبْلُ وَرُسُلًا لَّمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ ۚ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ﴾[١]

قال أبو حيان: (هذا إخبار بأن الله شرف موسى بكلامه، وأكدَّ بالمصدر دلالة على وقوع الفعل على حقيقته، لا على مجازه هذا الغالب).[٢]

قال ابن جني وأما قوله تعالى ﴿ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ﴾، فليس من باب المجاز في الكلام بل هو حقيقة. [٣]

قال أبو جعفر:(مصدر مؤكد، وأجمع النحويون على أنَّك إذا أكَّدت الفعل بالمصدر لم يكن مجازاً، فلما قال: تكليماً وجب أن يكون كلاماً على الحقيقة، من الكلام الذي يعقل). [٤]

قال: أبو حيّان (وقد جاء التأكيد بالمصدر في المجاز إلا أنه قليل)[٥] فمن ذلك كقوله:

نَبا الخُزُّ مِنْ رَوْحٍ وأنْكَرَ جِلْدَهُ وَعَجَّتْ عَجِيجاً مِنْ جُذَام المَطَارِفُ [٦]

---

[٧] ينظر: رصف المباني، ٤٦.

[٨] همع الهوامع، ١٩٢/٣.

[١] النساء، ١٦٤.

[٢] البحر المحيط، ٤١٤/٣.

[٣] الخصائص، ٤٥٤/٢.

[٤] إعراب القرآن، ٥٠٧/١.

[٥] البحر المحيط، ٤١٤/٣.

[٦] الكتاب، ٢٤٨/٣.

فأكدت "عجت" مع العلم بأنه مجاز؛ لأن "المطارف" جمع مطرف وهو رداء له خز وله أعلام لا تعج، و"العجيج" الصياح. [٧]

فاستدل بعضهم بالتأكيد على كون تكليم الله لموسى لم يكن بواسطة ملك، يعنون أنه لو قال هنا: "منهم من كلم الله"، ولم يزد عليه كلمة "تكليماً " المؤكدة، لجاز أن يكون التكلم مجازياً، وروى صاحب تفسير المنار، قول الفرّاء: بأن العرب تسمي ما يصل إلى الإنسان كلاماً بأي طريق وصل ولكن لا تحققه بالمصدر، فإذا حقق بالمصدر لم يكن إلا حقيقة الكلام. [١] كالإرادة، يقال: أراد فلان إرادة: يريد حقيقة الإرادة، ويقال: أراد الجدار ولا يقال: أراد الجدار إرادة؛ لأنه مجاز غير حقيقة. [٢]

قال بعضهم إنَّ هذا التأكيد لا يمنع أن يكون التكليم نفسة مجازياً؛ لأنه يمنع المجاز في الفعل لا في الإسناد، بل يجوز أن يسند الكلام المؤكد بمثله إلى المبلغ عن المتكلم؛ كما يُبلِّغ عن الملك حاجبه أو وزيره، ومنه إسناد الكلام إلى الترجمان، إذ المقصد من التكليم توجيه الخطاب إلى المخاطب، ولو بواسطة الترجمان أو غيره، والمقصد من الكلام معناه، إلا أن يكون رسالة مقصودة لذاتها. [٣]

ويرى الزركشي غير هذا الرأي، فعلى رأيه أن التوهم والمجاز مرفوع عن الفعل "كَلّمَ"، وليس عن الفاعل "لفظ الجلالة " الله"؛ لذلك يغلط احتجاج المتكلمين المعتزلة في إثباتهم الكلام لله؛ لأنه يرى أن التَّأكيد بالمصدر إنما يرفع التجوز عن الفعل نفسة، لا عن الفاعل، فإذا قلت: "قام زيد قياماً " فالأصل: قام زيد قام زيد، فإن أردت تأكيد الفاعل أتيت بالنفس،

---

[٧] تفسير المنار، ٦٧/٦.

[١] تفسير المنار ، ٧٦/٦.

[٢] ينظر: تفسير البغوي، ٧٥/٢.

[٣] تفسير المنار، ٦٧/٦.

وهاهنا إنما أكد الفعل، ولو قصد تأكد الفاعل لقال: " وكلم الله نفسه موسى تكليماً " فلا حجة فيه إذن عليهم. [٤]

المبحث الرابع: الإخبار بالجملة الظاهرة المثبتة عن الجملة المنفية.

في قوله تعالى ﴿ فَلَمَّا جَآءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ فَرِحُوا۟ بِمَا عِندَهُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُوا۟ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ ﴾[١] أورد الزمخشري في هذه الآية وجهاً عبَّر فيه بالجملة المثبتة عن الجملة المنفية، إذ حَمَلَ قوله تعالى: " فرحوا بما عندهم من العلم " وهي جملة خبرية مثبتة، على معنى النفي؛ فجعل ذلك مبالغة في نفي فرحهم بالوحي، الموجب لأقصى الفرح والمسرة، مع تهكم بفرط جهلهم وخلوهم من العلم[٢] على حدَّ المثل القائل: " شرٌ أهر ذا ناب"[٣].

وقد ردَّ أبو حيَّان الوجه الذي ذكره الزمخشري، فلا يرى الإخبار بالجملة الظاهرة كونها مثبته، عن الجملة المنفية، إلا في قليل من كلام العرب، على نحو المثل السابق، على خلاف فيه فلمَّا آل أمره إلى الإثبات المحصور جاز، وأمَّا في الآية فينبغي ألاَّ يحمل على القليل؛ لأنَّ في ذلك تخليطاً لمعاني الجمل المتباينة، فلا يوثق بشيء منها، إذ كان فرحهم بما عندهم من العلم فرح ضحك واستهزاء. [٤]

وإنما حَسُن الابتداء بالنكرة هنا؛ لأنَّ فيه معنى: "ما أهر ذا ناب إلا شر" وقد ابتدئ في الكلام على غير هذا المعنى. [٥]

---

[٤] البحر المحيط، ٨٧/٥.

[١] غافر، ٨٣.

[٢] ينظر: الكشاف، ١٨٧/٤.

[٣] يضرب في ظهور أمارات الشر، ينظر: مجمع الأمثال للميداني، ٣٧٠/١.

[٤] ينظر: البحر المحيط، ٤٥٨/٧.

[٥] ينظر: الكتاب، ٣٢٩/١.

وذهب ابن جني أن جواز الابتداء فيه بالنكرة، من حيث كان الكلام عائداً إلى معنى النفي، وإنَّما كان المعنى هذا؛ لأنَّ الخبرية عليه أقوى، إذ لو قلت: "أهر ذا ناب شر" لكنت على طرف من الإخبار غير مؤكد، فإذا قلت: "ما أهر ذا ناب إلا شر" كان ذلك أوْكد، فقولك: "ما قام إلا زيد" أوكد من قولك: "قام زيد". [٦]

المبحث الخامس: السَّلم بمعنى الإسلام.

في قوله تعالى:﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ ادْخُلُواْ فِي السِّلْمِ كَآفَّةً وَلاَ تَتَّبِعُواْ خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ ﴾ [١]

قال أبو حيان: (واختلفوا في السّلم هنا، فقيل هو الإسلام؛ لأن الإسلام: قد يسمى: سِلماً بكسر السين، وقد يروى فيه الفتح، كما روي في " السلم " الذي هو الصلح الفتح والكسر، إلا أن الفتح في "السلم" الذي هو الإسلام قليل، وجوّز أبو عليّ الفارسي أن يكون "السلم" هنا هو الذي بمعنى الصلح؛ لأن الإسلام صلح على الحقيقة، ألا ترى أنه لا قتال بين أهله، وأنهم يد واحدة على من سواهم). [٢]

قال ابن خالوية:(يقرأ ها هنا، وفي الأنفال، وفي محمد، بفتح السين وكسرها، والحجة لمن فتح أنه أراد: الصلح، ومن كسر أراد: الإسلام) [٣] والصلح والمسالمة، كلها من المعاني التي تدخل تحت مظلة الإسلام.

وقد اختلف أهل التأويل في معنى السلم، في هذا الموضع.

فقال بعضهم: معناه: الإسلام.

وقال آخرون: بل معنى ذلك: ادخلوا في الطاعة.

---

[٦] ينظر: الخصائص، ٣٢٢/١.

[١] البقرة، ٢٠٨.

[٢] البحر المحيط، ١٣٠/٢.

[٣] الحجة، ٩٥.

وقد اختلف القراء في قراءة ذلك، فقرأته عامة قرّاء أهل الحجاز "ادخلوا في السَّلم" بفتح السين، وقرأته عامّة قراء الكوفيين بكسر السين.

فأما الذين فتحوا"السين" من"السلم" فإنهم وجهوا تأويلها إلى المسالمة، بمعنى: ادخلوا في الصلح والمسالمة، وترك الحرب، وإعطاء الجزية.[٤]

وأما الذين قرءوا ذلك بالكسر من"السين" فإنهم مختلفون في تأويله، فمنهم من يوجهه إلى الإسلام، بمعنى ادخلوا في الإسلام كافة، ومنهم من يوجّهه إلى الصلح، بمعنى: ادخلوا في الصلح، ويستشهد على أن"السين" تكسر وهي بمعنى الصلح بقول زهير ابن أبي سلمى:

وَقَدْ قُلْتُمَا إِنْ نُدْرِكِ الْسِّلْمَ وَاسِعًا مَالٍ وَمَعْرُفٍ مِنَ الْأَمْرِ نَسْلَمِ[١]

وأولى التأويلات بقوله: " ادخلوا في السلم"، قول من قال معناه: ادخلوا في الإسلام كافة، وأمّا الذي هو أولى القراءتين بالصواب، في قراءة ذلك، فقراءة من قرأ بكسر "السين"؛ لأن ذلك إذا قرئ كذلك - وإن كان قد يحتمل معنى الصلح - فإن معنى الإسلام ودوام الأمر الصالح عند العرب، أغلبُ عليه من الصلح والمسالمة[٢].

وقد كان أبو عمرو بن العلاء، يقرأ سائر ما في القرآن من ذكر"السلم" بالفتح، سوى هذه التي في سورة البقرة، فإنه كان يخصُّها بكسر سينها؛ توجيهًا منه لمعناها إلى الإسلام، دون ما سواها.

وإنما اخترنا ما اخترنا من التأويل في قوله: " ادخلوا في السلم" وصرفنا معناه إلى الإسلام؛ لأن الآية مخاطب بها المؤمنون.[٣]

---

[٤] ينظر:جامع البيان في تأويل القرآن،٤/ ٢٥١ ، ٢٥٣.

[١] ديوان زهير بن أبي سلمى، ١٠٦.

[٢] ينظر:جامع البيان في تأويل القرآن، ٤/ ٢٥٣.

[٣] السابق، ٤/ ٢٥٤.

ولن يعدوَ الخطاب، إذ كان خطابًا للمؤمنين، من أحد أمرين:

إما أن يكون خطابًا للمؤمنين بمحمد المصدقين به، وبما جاء به، فإن يكن ذلك كذلك، فلا معنى أن يقال لهم وهم أهل الإيمان"ادخلوا في صلح المؤمنين ومسالمتهم"؛ لأن المسالمة والمصالحة، إنما يؤمر بها من كان حربًا، بترك الحرب، فأما الموالي فلا يجوز أن يقال له"صالح فلانا"، ولا حرب بينهما، ولا عداوة.

أو يكون خطابًا، لأهل الإيمان، بمن قبل محمد ـ صلى الله عليه وسلم ـ من الأنبياء المصدِّقين بهم، وبما جاءوا به من عند الله، المنكرين محمدًا ونبوته، فقيل لهم: " ادخلوا في السلم"، يعني به الإسلام لا الصُّلح؛ لأن الله عز وجل، إنما أمر عباده بالإيمان به، وبنبيه محمد ـ صلى الله عليه وسلم ـ وما جاء به، وإلى الذي دعاهم دون المسالمة، والمصالحة. [1]

وقرأ ابن كثير، ونافع، والكسائي، "السلم" بفتح السين، وقرأ الباقون بكسرها، في هذا الموضع فقيل: هما بمعنى واحد، يقعان للإسلام، وللمسالمة،إلا أن أبا عمرو ابن العلاء، فرق بينهما، فجعل "السِّلم" بكسر السين الإسلام، وبالفتح المسالمة، وأنكر المبرد هذه التفرقة[2]، وهي تكثر عن أبي عمرو، واللغة لا تؤخذ هكذا، وإنما تؤخذ بالسماع لا بالقياس، ويحتاج من فرق إلى دليل، وقد حكى البصريون: بنو فلان سَلم وسِلم وسُلم، بمعنى واحد، ولو صح التفريق، لكان المعنى واحدا؛ لأنه إذا دخل في الإسلام، فقد دخل في المسالمة، والصلح. [3]

ورجَّح الطبري حمل اللفظة، على معنى الإسلام؛ لأن المؤمنين لم يؤمروا قط بالانتداب إلى الدخول في المسالمة، وإنما قيل للنبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ أن يجنح للسلم، إذا جنحوا لها، وأما أن يبتدىء بها فلا، واختلف بعد حمل اللفظ على الإسلام من المخاطب. [4]

وجعل الرازي تفسيره لهذه الآية على مسائل ثلاث:

---

[1] ينظر: جامع البيان في تأويل القران، ٤/ ٢٥٤.

[2] ينظر: محرر الوجيز، ١/٢٦٨.

[3] ينظر: إعراب القران لنحاس، ١/٣٠٠.

[4] ينظر: المحرر الوجيز، ١/٢٦٨.

المسألة الأولى: قرأ ابن كثير ونافع والكسائي، " السِّلْمِ " بفتح السين، وكذا في قوله: ﴿ وَإِن جَنَحُواْ لِلسَّلْمِ فَٱجْنَحْ لَهَا ﴾ [٥]، وقوله: ﴿ فَلَا تَهِنُواْ وَتَدْعُوٓاْ إِلَى ٱلسَّلْمِ ﴾ [٦]، وقرأ عاصم في رواية أبي بكر بن عياش، " السِّلْمِ " بكسر السين وقرأ حمزة، والكسائي بكسر السين في هذه، والتي في البقرة، والتي في سورة محمد في قوله: (وَتَدْعُوٓاْ إِلَى ٱلسَّلْمِ)، وقرأ ابن عامر بكسر السين في هذه التي في البقرة وحدها، وبفتح السين في الأنفال، وفي سورة محمد، فذهب ذاهبون إلى أنهما لغتان: بالفتح، والكسر، مثل: رَطل ورِطل، وجَسر وجِسر، وقرأ الأعمش بفتح السين واللام.

المسألة الثانية: أصل هذه الكلمة من الانقياد، قال الله تعالى: ﴿ إِذْ قَالَ لَهُۥ رَبُّهُۥٓ أَسْلِمْ ۖ قَالَ أَسْلَمْتُ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [١]، والإسلام إنما سمي إسلاماً لهذا المعنى، وغلب اسم السلم على الصلح، وترك الحرب، وهذا ـ أيضاً ـ راجع إلى هذا المعنى؛ لأن عند الصلح، ينقاد كل واحد لصاحبه، ولا ينازعه فيه، قال أبو عبيدة: وفيه لغات ثلاث: السُّلم، والسَّلم، والسِّلم.

المسألة الثالثة: في الآية إشكال، وهو أن كثيراً من المفسرين حملوا "السلم "على الإسلام، فيصير تقدير الآية: يا أيها الذين آمنوا ادخلوا في الإسلام، والإيمان هو الإسلام، ومعلوم أن ذلك غير جائز.[٢]

المبحث السادس: معنى الإشفاق في الفعل "عسى".

قال تعالى ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَّكُمْ ۖ وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُواْ شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّواْ شَيْـًٔا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ ۗ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾. [٣]

---

[٥] الأنفال، ٦١.

[٦] محمد، ٣٥.

[١] البقرة، ١٣١.

[٢] تفسير الرازي، ١/٨٥٠.

[٣] البقرة، ٢١٦.

قال أبو حيان: (عسى هنا للإشفاق، لا للترجي ومجيئها للإشفاق قليل)[٤] ذهب أبو حيان أن معنى الإشفاق في الفعل "عسى" قليل، ولم يذهب إلى ذلك سيبويه، بل ذهب إلى أن الفعل "عسى"فيه معنى الإشفاق ومعنى الطمع. [٥]

فالطمع في المحبوب، والإشفاق في المكروه، ومعنى الإشفاق الخوف[٦]،

وجاء في القاموس: عسى فعل مطلقاً، أو حرف مطلقاً، للترجي في الحبوب، والإشفاق في المكروه، واجتمعا في قوله: ﴿ وَعَسَىٰٓ أَن تَكۡرَهُواْ شَيۡـٔٗا وَهُوَ خَيۡرٞ لَّكُمۡۖ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّواْ شَيۡـٔٗا وَهُوَ شَرّٞ لَّكُمۡۗ وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ وَأَنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ ﴾ [١] وتأتي للشك واليقين. [٢]

وفي اللباب: اتفق المفسرون على أن كلمة "عسى" من الله واجبة في جميع القرآن [٣]، وقال أبو حيـّان: (عسى من الله واجبه ومن البشر متوقعة ومرجوة)[٤] ومن يقول من أهل العلم إن "عسى" واجبة له وجه من النظر؛ لأنه عز وجل جواد كريم، فإذا أطمع عبده في شيء من فضله، فجوده وكرمه، يجعل الإنسان الذي أطمعه ربه في ذلك الفضل يثق بأن ما أطـمعه فيه إلا ليتفضل به عـليه. [٥]

يتضح مما سبق أن معنى "عسى" مرهون بالسياق، فقد تفيد التأكيد، وقد تفيد الرجاء، والإشفاق، وقد تفيد اليقين و الشك، وليس معنى القول بأنها إذا أفادت معنى، أنها لا تفيد الباقي، ولكن السياق هو المعول عليه في تحديد المعنى، وإن كانت من الله يكون المخاطب على رجاءٍ منه، وإن كانت من غيره تعالى فهي ترج، كما ذكر ذلك أبو حيان.

---

[٤] البحر المحيط، ١٥٢/٢.

[٥] ينظر: الكتاب، ٢٣٣/٤.

[٦] ينظر: شرح الكافية، ٢١٣/٤.

[١] البقرة، ٢١٦.

[٢] القاموس المحيط، (عسى) ١/ ٦٩٠.

[٣] اللباب في علوم الكتاب، ٥٢٨/٣.

[٤] البحر المحيط، ٣٢١/٣.

[٥] ينظر: أضواء البيان، ٥٢١/٥.

جاء في التاج: (عسى طمع وترج، وكثير من المفسرين فسروا "عسى" و "لعل" في القران باللازم، وقالوا إن الطمع والرجاء لا يصلح من الله، وهو قصور؛ وذلك أن الله تعالى إذا ذكر ذلك؛ ليكون الإنسان منه على رجاء، لا أن يكون هو ـ تعالى ـ راجياً).[٦]

أما مسألة الكثرة والقلة، فقد صرح أبو حيان على قلّة معنى الإشفاق في "عسى" ، ليس الأمر كذلك عند سيبويه، ولعلّ ذلك رهن السياق.

المبحث السابع: معنى اليقين في الفعل حسب.

في قوله تعالى:﴿ وَلاَ تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُواْ فِي سَبِيلِ اللّهِ أَمْوَاتاً بَلْ أَحْيَاء عِندَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ ﴾ [١]

قال أبو حيان: (يقع حسب لليقين، كما تقع ظن، لكنه في ظن كثير، وفي حسب قليل، ومن ذلك في حسب)[٢] قول الشاعر.

حَسِبْتُ التُّقَى والحَمْدَ خَيرَ تِجارَةٍ رَباحاً إذا ما المَرءُ أَصْبَحَ ثاقِلا [٣]

وقرأ الجمهورُ " أحياءٌ " بالرفع، على تقدير: بل هُمْ أحياءٌ، وقرأ ابنُ أبي عَبْلَة " أحياءً "بالنصب[٤].

وخرَّجها أبو البقاء على وجهين:

أحدهما: أن يكون عطفاً على " أمواتاً " قال: " أمواتاً " قال كما تقول: ما ظننت زيداً قائماً بل قاعداً ". [٥]

الثاني: وإليه ذهب الزمخشري أن يكون بإضمار فعل، تقديره: بَل أحسبهم أحياءً. [٦]

---

[٦] تاج العروس، (عسى)، ٤١/٣٩.

[١] آل عمران، ١٦٩.

[٢] البحر المحيط، ١١٨/٣.

[٣] وهو في ديوان لبيد، ١١٩. بلفظ (رأيت) لا (حسبت).

[٤] ينظر: البحر المحيط، ١١٨/٣.

[٥] ينظر: التبيان في إعراب القرآن ٣٠٩/١.

[٦] ينظر: الكشاف، ٤٦٧/١.

وكذلك النصب عند الزجاج على تقدير : " بل أحسبهم أحياءً "[٧]،قال أبوحيان: (ورده عليه أبو علي الفارسي في الإغفال وقال: لا يجوز ذلك؛ لأن الأمر يقين، فلا يجوز أن يؤمر فيه بمحسبة، ولا يصح أن يضمر له إلا فعل المحسبة، فوجهُ قراءة ابن أبي عبلة أن يُضمر فعلاً غير المحسبة، اعتقدهم أو اجعلهم،وذلك ضعيف؛ إذ لا دلالة في الكلام على ما يضمر) [٨]

وعلق أبو حيان على قول الفارسي بقوله: (وقوله: لا يجوز ذلك؛ لأن الأمر يقين، فلا يجوز أن يؤمر فيه بمحسبة معناه: أنَّ المتيقن لا يعبر عنه بالمحسبة؛ لأنها لا تكون لليقين، وهذا الذي ذكره هو الأكثر). [١]

وفي اللباب: وهذا تحامُل من أبي عليٍّ أما قوله: إن الأمر يقينٌ، فيعني أن كونهم أحياء أمر متيقن، فكيف يقال فيه: أحسبهم - بفعل يقتضي الشك - وهذا غير لازم؛ لأن " حسب " قد تأتي لليقين، كما في البيت السابق فحسب فيه لليقين؛ لأن المعنى على ذلك [٢]، وفي موضع آخر أي: "تيقنت"؛ لأنه لا يليق الشك بذلك. [٣]

وبالرجوع إلى كتاب الإغفال، لم ينص أبو علي الفارسي على أن الأمر يقين، ولا يجوز أن يؤمر فيه بمحسبة، بل جاء نصه كالآتي: (النصب الذي أجازه في " أحياء " غير جائز؛ لأنه أمر بالشك، ولا يجوز الشك في واحد من الأقوال إذا ثبت ورود الأمر بحسبانه، ألا ترى أنه إذا ثبت أنهم أحياء في دينهم، لم يجز الشك في ذلك، وإذا ثبت أن أرواحهم تسرح في الجنة لم يجز الشك فيه، ولا يجوز أن يشك مسلم أنهم يبعثون، فإجازة النصب في قوله " أحياء " لا يكون إلا أن تحمله على الحسبان، وحمله على الحسبان لا يجوز؛ لأن ذلك غير سائغ). [٤]

---

[٧] ينظر: معاني القرآن وإعرابه، ٤١٠/١.

[٨] البحر المحيط ١١٨/٣.

[١] البحر المحيط، ١١٨/٣.

[٢] ينظر: اللباب في علوم الكتاب، ٤٦/٦.

[٣] السابق، ٤٥٢/٧.

[٤] الإغفال، ١٣٨/٢ ــ ١٣٩.

وفي حاشية الصبان: "حسبت" بمعنى ظننت كقوله تعالى: ﴿ يَحْسَبُهُمُ ٱلْجَاهِلُ أَغْنِيَآءَ مِنَ ٱلتَّعَفُّفِ ﴾ [٥] وقوله: ﴿ وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظًا وَهُمْ رُقُودٌ ﴾ [٦]، وبمعنى تيقنت وهو قليل، كما في البيت السابق. [٧]

ولعل رواية البيت بلفظ الحسبان هو الذي دعا إلى الحكم بالقلَّة، فكل يحكم بحسب ما ورد عنده من روايه، في حين أن البيت بلفظ اليقين "رأيت " في الديوان قال لبيد:

رأيت التُّقَى والحَمْدَ خَيرَ تِجارَةٍ رَباحاً إذا ما المَرءُ أَصْبَحَ ثاقِلا [١]

وكذلك المعنى يدل على اليقين، إذ لا يليق به الشك، وهذا يفيد أن السياق هو المعول عليه في تحديد معنى "حسب"، وليس اللفظ نفسه.

---

[٥] البقرة، ٢٧٣.

[٦] الكهف، ١٨.

[٧] ينظر: حاشية الصبان، ١/ ٤٧٩.

[١] ديوان لبيد، ١١٩.

❖ الفصل الرابع أثر القليل في بناء لحكم اللغوي

تبيّن من الدراسة منهج أبي حيان في تعامله مع ما وصف بالقليل، وطريقة الأخذ به في صوغ أحكامه اللغويَّة، حيث كانت متعددة ومختلفة كاختلافه في تحديد مفهوم القليل .

فإذا ورد ما وصف بالقليل في قراءة متواترة ، يعتدُّ بها ويصدّرها للحكم اللغوي، من ذلك في قوله: ﴿ وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ ۚ إِنَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾[١]

ذكر أبو حيّان أن إعمال "إنْ" المخففة كإعمالها مشددة مسألة فيها خلاف، وإن وُصف عملها بالقلّة عند التخفيف، فقد أثبتته القراءة القرآنية المتواترة، ونقْل سيبويه عن العرب. [٢]

قال أبو حيّان: (فأما القراءة الأولى فإعمال "أنْ" مخففة كإعمالها مشددة، وهذا المسألة فيها خلاف، ذهب الكوفيون إلى أنّ تخفيف "أن" يبطل عملها، ولا يجوز أن تعمل، وذهب البصريون إلى أنّ إعمالها جائز، لكنه قليل إلا مع المضمر، فلا يجوز إلا إن ورد في شعر، وهذا هو الصحيح لثبوت ذلك في لسان العرب، حكى سيبويه أن الثقة أخبره أنه سمع عن بعض العرب: أنْ عمراً لمنطلق، ولثبوت هذه القراءة المتواترة وقد تأولها الكوفيون).[٣]

فالذين يرون جواز إعمالها وهم البصريون أعربوا " كلاً" اسماً لها، وفي مقدمة من أجاز ذلك سيبويه، إذ جاء في الكتاب حدثنا من نثق به من العرب من يقول: " إنْ عمراً لمنطلق " وأهل المدينة يقرأون : " وإن كلاً لما ليوفينهم ربك أعمالهم " يخففون وينصبون. [٤]

---

[١] هود، ١١١.

[٢] ينظر: البحر المحيط، ٤/ ٤٤٠.

[٣] البحر المحيط، ٥ /٢٦٦.

[٤] الكتاب، ١٤٠/٢.

فهنا يؤيد أبو حيان رأي البصريين على الرغم من وصفه بالقليل في الكلام، ويبني عليه حكمه، ويرى أنه المذهب الصحيح؛ لثبوت ذلك في القراءة المتواترة، وفي لسان العرب.

ومن تأييده وتصديره ما جاء في القراءات، لأحكامه اللغوية، وإن جاءت القراءة على ما وصف بالقليل، أنه أنكر عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿قَالُوا۟ نَعْبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ﴾ [١] على من قال لا يصح العطف على الضمير المجرور من غير إعادة جارّه، إلا في الشعر أو على مذهب من يرى ذلك وهو عنده قليل، [٢] حيث قال: (فلو كان المعطوف عليه ظاهراً لكان حذف الجار إذا كان اسماً أولى من إثباته؛ لما يوهم إثباته من المغايرة، فإن حذفه يدل على الإتحاد). [٣]

وفي قراءة العطف على الضمير المجرور من غير إعادة جارّه، لّما كان ابن عطية يضعّف مثل ذلك أخذ أبو حيان يؤيدها ويصدرها للحكم اللغوي، فقد كان ابن عطية يرى أن ذلك قلق في النحو وقبح [٤]، ففي قوله تعالى: ﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ فِى ٱلنِّسَآءِ ۖ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فِى ٱلْكِتَٰبِ فِى يَتَٰمَى ٱلنِّسَآءِ ٱلَّٰتِى لَا تُؤْتُونَهُنَّ مَا كُتِبَ لَهُنَّ وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ وَٱلْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ ٱلْوِلْدَٰنِ وَأَن تَقُومُوا۟ لِلْيَتَٰمَىٰ بِٱلْقِسْطِ ۚ وَمَا تَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِهِۦ عَلِيمًا﴾ [٥] ضعّف ابن عطية كون "ما" في موضع خفض عطفا على الضمير في قوله: " فيهن "أي: ويفتيكم فيما يتلى عليكم حيث قال : (ويضعف هذا التأويل العطف على الضمير المخفوض بغير إعادة حرف الخفض). [٦]

---

[١] البقرة، ١٣٣.

[٢] البحر المحيط، ٥٧٤/١.

[٣] السابق، ١/ ٥٧٤

[٤] ينظر المحرر الوجيز، ٣٥٥/٣

[٥] النساء، ١٢٧.

[٦] المحرر الوجيز ١١٨/٢.

في حين أن أبا حيان ذكر أن من جعل الواو "واو" القسم لا "العطف" في قوله تعالى: ﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾ [٧]، بكسر الأرحام، ما ذلك التخريج إلا فرارا من العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار[١]، فهو يذهب إلى جواز المسألة مطلقا، فعند تفسيره لقوله تعالى: ﴿ وَفِى خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِن دَآبَّةٍ ءَايَـٰتٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴾ [٢]، قال: (ومن أجاز العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض، أجاز في " وَمَا يَبُثُّ " أن يكون معطوفاً على الضمير فِى "خَلْقِكُمْ " وهو مذهب الكوفيين، ويونس، والأخفش؛ وهو الصحيح، واختاره أبو علي الشلوبين. وقال الزمخشري: بقبح العطف عليه، وهذا تفريع على مذهب سيبويه وجمهور البصريين، قال: وكذلك أن أكدوه كرهوا أن يقولوا: مررت بك أنت وزيد).[٣]

فلم يكتفِ أبو حيان بالرد على من ضعّف قراءة الكسر في "الأرحام"، بل شنّع قول ابن عطية في ذلك، حيث قال: (وما ذهب إليه أهل البصرة وتبعهم فيه الزمخشري وابن عطية: من امتناع العطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار، ومن اعتلالهم لذلك غير صحيح، بل الصحيح مذهب الكوفيين في ذلك، وأنه يجوز وقد أطلنا الاحتجاج في ذلك عند قوله تعالى: ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِۖ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌۖ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ﴾ [٤]، وذكرنا ثبوت ذلك في لسان العرب نثرها ونظمها، فأغنى ذلك عن إعادته هنا، وأما قول ابن عطية: ويرد عندي هذه القراءة من المعنى وجهان [٥]، فجسارة قبيحة منه لا تليق

---

[٧] النساء، ١.

[١] ينظر: البحر المحيط، ١٦٧/٣.

[٢] الجاثية، ٤.

[٣] البحر المحيط، ٤٣/٨.

[٤] البقرة، ٢١٧.

[٥] ينظر المحرر الوجيز، ٦/٢.

بحاله، ولا بطهارة لسانه، إذ عمد إلى قراءة متواترة عن رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ قرأ بها سلف الأمة، واتصلت بأكابر قراء الصحابة الذين تلقوا القرآن من في رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ بغير واسطة، عثمان وعلي وابن مسعود وزيد بن ثابت،وأقرأ الصحابة أُبيّ بن كعب، عمدَ إلى ردّها بشيء خطر له في ذهنه، وجسارته هذه لا تليق إلا بالمعتزلة كالزمخشري، فإنه كثيراً ما يطعن في نقل القراء وقراءتهم، وحمزة ـ رضي الله عنه ـ أخذ القرآن عن سليمان بن مهران الأعمش، وحمدان بن أعين، ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، وجعفر بن محمد الصادق، ولم يقرأ حمزة حرفاً من كتاب الله إلا بأثر، وكان حمزة صالحاً ورِعاً ثقةً في الحديث).[1]

ثم قال: (وإنما ذكرت هذا وأطلت فيه لئلا يطلع عمر على كلام الزمخشري، وابن عطية في هذه القراءة، فيسيء ظناً بها وبقارئها، فيقارب أن يقع في الكفر بالطعن في ذلك، ولسنا متعبدين بقول نحاة البصرة، ولا غيرهم ممن خالفهم، فكم حكم ثبت بنقل الكوفيين من كلام العرب، لم ينقله البصريون، وكم حكم ثبت بنقل البصريين لم ينقله الكوفيون، وإنما يعرف ذلك من له استبحار في علم العربية، لا أصحاب الكنانيس، المشتغلون بضروب من العلوم، الآخذون عن الصحف دون الشيوخ). [2]

وقال: (والذي نختاره أن يجوز ذلك في الكلام مطلقاً؛ لأن السماع يعضِّده، والقياس يقويه، أما السماع فما روي من قول العرب: ما فيها غيره وفرسه، بجر الفرس عطفاً على الضمير في غيره، والتقدير: ما فيها غيره وغير فرسه، والقراءة الثانية في السبعة: "تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأرْحَام" أي: وبالأرحام وتأويلها على غير العطف على الضمير، مما يخرج الكلام عن الفصاحة، فلا يلتفت إلى التأويل، قرأها كذلك ابن عباس، والحسن، ومجاهد، وقتادة، والنخعي، ويحي بن وثاب، والأعمش، وأبو رزين، وحمزة، ومن ادعى اللحن فيها أو الغلط

---

[1] البحر المحيط، ٣/ ١٦٧.

[2] السابق، ٣/ ١٦٧.

على حمزة فقد كذب، وقد ورد من ذلك في أشعار العرب كثير، يخرج عن أن يجعل ذلك ضرورة)[٣].

ثم ذكر أبو حيان شواهداً كثيرةً على ذلك من أشعار العرب، وأن السماع ورد بذلك وكثرته وتصرف العرب بحرف العطف، يدل على الجواز، ، وإن كان الأكثر أن يعاد الجار.

كقوله، تعالى: ﴿ وَعَلَيۡهَا وَعَلَى ٱلۡفُلۡكِ تُحۡمَلُونَ ﴾[١]، وقوله ﴿ ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِيَ دُخَانٞ فَقَالَ لَهَا وَلِلۡأَرۡضِ ٱئۡتِيَا طَوۡعًا أَوۡ كَرۡهًا قَالَتَآ أَتَيۡنَا طَآئِعِينَ ﴾[٢] وقوله تعالى ﴿ قُلِ ٱللَّهُ يُنَجِّيكُم مِّنۡهَا وَمِن كُلِّ كَرۡبٖ ثُمَّ أَنتُمۡ تُشۡرِكُونَ ﴾[٣] وقد خرج على العطف بغير إعادة الجار قوله: ﴿ وَجَعَلۡنَا لَكُمۡ فِيهَا مَعَٰيِشَ وَمَن لَّسۡتُمۡ لَهُۥ بِرَٰزِقِينَ ﴾[٤] عطفاً على قوله: " لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ" أي: ولمن، وقوله: ﴿ قُلِ ٱللَّهُ يُفۡتِيكُمۡ فِيهِنَّ وَمَا يُتۡلَىٰ عَلَيۡكُمۡ فِي ٱلۡكِتَٰبِ ﴾[٥] عطفاً على الضمير في قوله: فيهنّ، أي: وفيما يتلى عليكم، وأما القياس فهو أنه كما يجوز أن يبدل منه ويؤكد من غير إعادة جاره، كذلك يجوز أن يعطف عليه من غير إعادة جار.[٦]

وفيما تقدم تأييد من أبي حيان لحكمه اللغوي، وبنائه على ما ورد في القراءات، وإن جاءت على ما وصف بالقليل، وردّه الصريح على من رفض قاعدة العطف على الضمير المجرور، من غير إعادة جارّه.

---

[٣] البحر المحيط، ٢/ ١٥٦.

[١] المؤمنون، ٢٢.

[٢] فصلت، ١١.

[٣] الأنعام، ٦٤.

[٤] الحجر، ٢٠.

[٥] النساء، ١٢٧.

[٦] ينظر: البحر المحيط، ٢/ ١٥٧.

وكذلك مما وصف بالقليل، وجاء في قراء متواترة وبنى عليها حكمه اللغوي، وصدَّرها له قوله تعالى: ﴿ لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ ﴾ [٧]، ذكر أبو حيان أن قراءة الجمهور بنصب الراء في " البر " وأن توسط خبر ليس بينها وبين اسمها قليل، وقد ذهب إلى منع ذلك ابن درستويه تشبيها لها بـ"ما" أراد الحكم عليها بأنها حرف، كما لا يجوز توسيط خبر "ما" قال: (وهو محجوج بهذه القراءة المتواترة، وبورود ذلك في كلام العرب). [٨]

واستناداً إلى قراءة الجمهور جوّز أبو حيان "توسط خبر ليس بينها وبين اسمها " وبنى عليها حكمه اللغوي ، وإن كان ذلك قليلا في رأيه، وممنوع على رأي غيره، وبذلك ظهر أثر القليل في بناء أحكامه اللغوية، بما ورد في القراءة المتواترة.

وأحيانا يذكر القليل ويعزوه للغة قوم، ومن ذلك في قوله تعالى: ﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ ۚ وَأَن تَصَدَّقُوا۟ خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ [١]، في " ميسرة" فتح السين وضمها، قال أبو حيان: (قرأ نافع وحده "ميسُرة" بضم السين، الضم لغة أهل الحجاز، وهو قليل، كمقبُرة ومشرُق، ومسرُبة، والكثير "مفعَلة" بفتح العين، وهي لغة أهل نجد). [٢]

قال ابن خالوية: (وهما لغتان، والفتح أفصح وأشهر). [٣]

وهنا عزا أبو حيّان القليل " مفعُلة " للغة أهل الحجاز، والكثير" مفْعَلة " في لغة أهل نجد.

ومما عزا فيه القليل للغة قوم، في قوله تعالى: ﴿ أَلَّا يَسْجُدُوا۟ لِلَّهِ ٱلَّذِى يُخْرِجُ ٱلْخَبْءَ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَيَعْلَمُ مَا تُخْفُونَ وَمَا تُعْلِنُونَ ﴾ [٤]

---

[٧] البقرة، ١٧٧.

[٨] البحر المحيط، ٤/٢.

[١] البقرة، ٢٨٠.

[٢] البحر المحيط، ٣٥٥/٢.

[٣] الحجة، ١٠٣.

[٤] النمل، ٢٥.

قال أبو حيّان: (قرأ عكرمة: بألف بدل الهمزة، فلزم فتح ما قبلها، وهي قراءة عبد الله، ومالك بن دينار، ويخرج على لغة من يقول في الوقف: هذا الخبو، ومررت بالخبي، ورأيت الخبا، وأجرى الوصل مجرى الوقف، وأجاز الكوفيون أن تقول في المرأة والكمأة: المراة والكماة، فيبدل من الهمزة ألفاً، فتفتح ما قبلها، فعلى قولهم هذا يجوز أن يكون الخبأ منه. قيل: وهي لغة ضعيفة، وإجراء الوصل مجرى الوقف ـ أيضاً ـ نادر قليل، فيعادل التخريجان). [٥]

فقول أبي حيان: (يخرج على لغة من يقول في الوقف: هذا الخبو، ومررت بالخبي، ورأيت الخبا وقوله: " وهي لغة ضعيفة" ، عزا ذلك للغة قوم دون التصريح بأصحابها.

ولعلّ أبو حيان عندما جعل القليل ضعيف ونادر في قوله: قيل" وهي لغة ضعيفة "، وقوله: " وإجراء الوصل مجرى الوقف أيضاً نادر قليل" جعل ذلك الضعف، وتلك الندرة، في القياس لا في الاستعمال، إذ لا ينكر أبو حيّان ذلك الاستعمال، حيث قال: (وقراءة الخبء بالألف، طعن فيها أبو حاتم، ورأى أنها لا تجوز في العربية؛ لأنه إن حذف الهمزة ألقى حركتها على الباء فقال: الخب، وإن حوّلها قال: الخبْي بسكون الباء وياء بعدها، وكان أبو حاتم دون أصحابه في النحو). [١]

قال سيبويه: (واعلم أن ناساً من العرب كثيراً يلقون على الساكن الذي قبل الهمزة حركة الهمزة، سمعنا ذلك من تميم وأسدٍ، يريدون بذلك بيان الهمزة، وهو أبْيَن لها إذا وليت صوتاً). [٢]

يتبين من وصف أبي حيان لأبي حاتم بأنه أقلَّ من أصحابه في علم النحو، حين طعن في هذه القراءة، على اعتداده بهذه اللغة في الاستعمال، وجوازها في العربية، وإن وصفت بالقليل، أمّا وصفه لهذه اللغة بالضعف والندرة إنما كان ذلك في القياس.

---

[٥] البحر المحيط، ٦٧/٧.

[١] البحر المحيط ٦٧/٧.

[٢] الكتاب، ١٧٧/٤.

ولذلك تجد أبا حيان أحيانا يعدُّ القليل دون درجة الفصيح؛ إذ رفض اطراده والقياس عليه ومن ذلك في قوله تعالى: ﴿لِتَسْتَوُوا عَلَى ظُهُورِهِ ثُمَّ تَذْكُرُوا نِعْمَةَ رَبِّكُمْ إِذَا اسْتَوَيْتُمْ عَلَيْهِ وَتَقُولُوا سُبْحانَ الَّذِي سَخَّرَ لَنَا هَذَا وَمَا كُنَّا لَهُ مُقْرِنِينَ﴾ [٣]

ذهب أبو حيان: إلى أن اللام في "لتستووا" لام "كي" [٤] وقال ابن عطية لام الأمر [٥] قال أبو حيّان: (وفيه بُعْد من حيث استعمال أمر المخاطب بتاء الخطاب، وهو من القلّة بحيث ينبغي أن لا يقاس عليه، فالفصيح المستعمل: اضرب، وقيل: لتضرب، بل نص النحويون على أنها لغة رديئة قليلة، إذ لا تكاد تحفظ إلا قراءة شاذة؛ فبذلك فلتفرحوا بالتاء للخطاب)[١] ثم قال: (وزعم الزجاج أنها لغة جيدة).[٢]

وقد وردت في النشر منسوبة للنبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ بالتاء[٣]، ومثلها (ولتعفوا ولتصفحوا) بالتاء، قال أبو الفتح: (هذه القراءة بالتاء، كالأخرى المأثورة عنه ـ صلى الله عليه وسلم ـ عليه السلام:"فبذلك فلتفرحوا" وقد ذكرنا ذلك، وأنه هو الأصل، إلا أنه أصل مرفوض، استغناء عنه بقولهم: (اعفوا واصفحوا). [٤]

فأبوحيان عندما يجعل القليل دون درجة الفصيح، وربما يجعله شاذّا، إنما يكون ذلك في القياس، حيث يقول: (وهو من القلة بحيث ينبغي ألاّ يقاس عليه). [٥]

---

[٣] الزخرف، ١٣.

[٤] البحر المحيط، ٩/٨.

[٥] ينظر: المحرر الوجيز، ٤٢/٥.

[١] البحر المحيط، ٩/٨.

[٢] السابق، ٩/٨.

[٣] ينظر: النشر في القراءات العشر، ٥٧١.

[٤] المحتسب، ١٠٦/٢.

[٥] البحر المحيط، ٩/٨.

في حين أن قراءة " فبذلك فلتفرحوا " بالتاء قد نسبت للنبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ وهو يعتد بالقليل في صوغ أحكامه اللغوية، إن ورد في القراءات المتواترة ما يدعمه كما تقدم، فإن قيل أفلا يعتبر هذا من قبيل التناقض في رفضه القياس على ما ورد في القراءات؟ فلعلّ تواتر هذه القراءة لم يثبت عنده، فعدّها شاذة لا يقاس عليها.

ومما جعل فيه أبو حيان القليل دون درجة الفصيح في قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلَ ٱلَّذِينَ مِنۢ بَعْدِهِم مِّنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ ﴾[٦]

قال أبو حيان: (وجواب: لو "ما اقتتل"، وهو فعل منفي بـ"ما"، فالفصيح أن لا يدخل عليه اللام كما في الآية، ويجوز في القليل أن تدخل عليه اللام، فتقول: لو قام زيد لما قام عمرو).[٧]

وقال في موضع آخر: (وجاء جواب "لو" منفياً بـ"ما" بغير لام، وهو الأفصح، ودخول اللام عليه قليل). [١] فأبو حيان لا يجعل الكثير والقليل على درجة واحدة في الفصاحة.

وقد لا يصرّح أبو حيّان بلفظ القليل، كما قال: (وإنما كثر استعمال: عباد، دون: عبيد؛ لأن "فعالاً" في جمع "فَعْل" غير اليائي العين قياس مطرد، وجمع "فَعْل" على "فَعِيل" لا يطرد).[٢]

ثم يستدل بما جاء عن سيبويه في ذلك السياق موصوفا بالقليل حيث قال: قال سيبويه: (وربما جاء فعيلاً وهو قليل، نحو: الكليب والعبيد)[٣]

وعلى ذلك لا يذهب أبو حيان، إلى اطّراد جمع "فَعْل " على "فعيل " فهو يتحدث عن القليل في القياس لا في الاستعمال.

---

[٦] البقرة، ٢٥٣.

[٧] البحر المحيط، ٢/٢٨٤.

[١] البحر المحيط، ٣/ ٥٥٠.

[٢] السابق، ٢/ ٥٢٩.

[٣] الكتاب، ٣/٥٦٧ ، البحر المحيط، ٢/ ٥٢٩.

ومن ذلك في قوله تعالى: ﴿ وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَآءً وَنِدَآءً ۚ صُمٌّۢ بُكْمٌ عُمْىٌ فَهُمْ لَا يَعْقِلُونَ ﴾ [٤]

قال أبو حيان: (يراد بالذي ينعق الذي ينعق به؛ فيكون هذا من المقلوب عندهم، كما تقول: دخل الخاتم في يدي الخف في رجلي، وكقوله: عرض الحوض على الناقة، وأوردوا مما ذكروا أنه مقلوب جملة، وذهب إلى هذا التفسير أبو عبيدة والفراء وجماعة، وينبغي أن ينزه القرآن عنه، لأن الصحيح أن القلب لا يكون إلا في الشعر، أو إن جاء في الكلام، فهو من القلّة بحيث لا يقاس عليه). [٥]

وفي قوله تعالى: ﴿ وَلَمَّا سَكَتَ عَن مُّوسَى ٱلْغَضَبُ أَخَذَ ٱلْأَلْوَاحَ ۖ وَفِى نُسْخَتِهَا هُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ ﴾. [١]

قال أبو حيّان: (وقيل هو من باب القلب،أي: ولمّا سكت موسى عن الغضب، نحو: أدخلت في فيّ الحجر، وأدخلت القلنسوة في رأسي ، ولا ينبغي هذا؛ لأنه من القلب وهو لم يقع إلاّ في قليل من الكلام، والصحيح أنه لا ينقاس). [٢]

---

[٤] البقرة، ١٧١.

[٥] البحر المحيط، ١/٦٥٧.

[١] الأعراف، ١٥٤.

[٢] البحر المحيط، ٤/ ٣٩٦.

وبهذا يتبيّن أن القليل الذي يقصده أبو حيّان، القليل في القياس لا القليل في الاستعمال، كما يتضح ذلك من نصوصه، إذ يقول مرة لا يقاس عليه، أو لا يطرَّد في القياس، أو وهو من القلة بحيث ينبغي أن لا يقاس عليه، وإن كان قد ورد ذلك في السماع.

وبناءً على ذلك حينما يجعل أبو حيان القليل دون درجة الفصيح، أو يعدّه نادراً وشاذّاً، أو ضعيفاً ورديئاً إنما يكون ذلك في القياس، لا في السماع والاستعمال؛ لأنه قد يحكم عليه بالضعف، ثم يستشهد لذلك بأقوال العرب، أو لا يرفض مثل استعمال هذه اللغات.

وأحيانا تجد أبا حيّان لا يعتد بالقليل ولا يبني عليه الحكم اللغوي ويضعّفه بحجّة قلّته في الكلام.

من ذلك في قوله تعالى: ﴿ لَّئِن لَّمْ يَنتَهِ ٱلْمُنَٰفِقُونَ وَٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ وَٱلْمُرْجِفُونَ فِى ٱلْمَدِينَةِ لَنُغْرِيَنَّكَ بِهِمْ ثُمَّ لَا يُجَاوِرُونَكَ فِيهَآ إِلَّا قَلِيلًا ﴿٦٠﴾ مَّلْعُونِينَ أَيْنَمَا ثُقِفُوٓا۟ أُخِذُوا۟ وَقُتِّلُوا۟ تَقْتِيلًا ﴿٦١﴾ ﴾[1] أُختُلف على أي شيء نصب "ملعونين" فأجاز ابن عطية أن يكون بدلاً من " قليلا".[2]

أما أبو حيان فذهب إلى أن " ملعونين" صفه لـ "قليل" ورأى أن الصحيح أن تكون "ملعونين" صفة لـ"قليل"، أي: إلا قليلين ملعونين، ويكون "قليلاً" مستثنى من الواو في "لا يجاورونك"، والجملة الشرطية صفة ـ أيضاً ـ أي: مقهورين مغلوباً عليهم، وردّ تجويز ابن عطية في أن يكون بدلاً؛ لأن البدل بالمشتق قليل.[3] وقال في التذييل: (والبدل بابه أن يكون بالجوامد) .[4]

---

[1] الأحزاب، ٦٠، ٦١.

[2] المحرر الوجيز، ٤/٤٠٠.

[3] البحر المحيط، ٧/٢٤١.

[4] التذييل والتكميل ٣/١١٨.

فأبو حيّان يرد تجويز ابن عطية على أن "ملعونين " بدل، وحجّته في رد حكمه أن البدل بالمشتق قليل في الكلام وبابه الجوامد ، فيظهر هنا عدم اعتداده بالقليل لردِّه ما بُنِي عليه من حكم،وكون البدل بالمشتق قليل لا يمنع وروده.

وكذلك في قوله تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ ﴾ [٥]

ذكر أبو حيّان أنّ حمل "لا" على أنها تعمل عمل " ليس " ضعيف، وحجّته في تضعيف هذا الحكم أن إعمال " لا " عمل "ليس " قليل قال: (وحمل "لا" في قراءة لا ريب على أنها تعمل عمل ليس ضعيف، لقلّة إعمال "لا" عمل "ليس"، فلهذا كانت هذه القراءة ضعيفة). [٦]

وهنا أيضا يضعّف أبو حيان جواز إعمال "لا" عمل "ليس" وحجته قلّة ورود ذلك في الكلام.

وقد جاءت معملة في الاسم والخبر قال في الارتشاف: (زعم بعضهم أنها لم يحفظ النصب في خبرها ملفوظاً به، والصحيح سماع ذلك لكنه في غاية الشذوذ والقلّة) [١]

والمتتبع لهذه المسألة في بعض مؤلفات أبي حيّان يرى اختلاف آراؤه فيها، كما ورد ذلك في موضعه من البحث.

وفي قوله تعالى﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلۡبَيۡتِ مَنِ ٱسۡتَطَاعَ إِلَيۡهِ سَبِيلٗاۚ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴾ [٢]

يرى أبو حيّان قلّة إضافة المصدر إلى المفعول، مع إعماله في الفاعل، حيث ضعّف قول البصريين في كون " من" موصولة، في موضع رفع على أنه فاعل للمصدر "حج"، فيكون المصدر قد أضيف إلى المفعول ورفع به الفاعل، نحو: " عجبت من شرب العسل زيد " قال:(

---

[٥] البقرة، ٢.

[٦] البحر المحيط، ١/١٦٠

[١] ارتشاف الضرب، ٢/١١٠.

[٢] آل عمران، ٩٧.

وهذا القول ضعيف من حيث اللفظ والمعنى، أما من حيث اللفظ؛ فإن إضافته المصدر للمفعول ورفع الفاعل به قليل في الكلام، ولا يكاد يحفظ في كلام العرب إلا في الشعر، حتى زعم بعضهم أنه لا يجوز إلا في الشعر، وأما من حيث المعنى؛ فإنه لا يصح؛ لأن المعنى يكون: إن الله أوجب على الناس مستطيعهم وغير مستطيعهم أن يحج البيت، والوجوب إنما هو على المستطيع لا عموم الناس). [٣]

فتجد أبو حيّان يضعّف الحكم من حيث اللفظ؛ لأنّه قليل في الكلام، ولا يبني عليه حكمه اللغوي فقوله:(ضعيف من حيث اللفظ والمعنى، أما من حيث اللفظ؛ فإن إضافته المصدر للمفعول ورفع الفاعل به قليل في الكلام) مردود بقوله في موضع آخر: (وإضافة المصدر إلى المفعول، هو الكثير في القرآن) [٤] فإذا تعارض القولان سقط الاستدلال بهما.

وفي قوله تعالى: ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ هُوَ خَيْرًا لَّهُم ۖ بَلْ هُوَ شَرٌّ لَّهُمْ ﴾[١]

قال أبو حيان: (على رأي الجمهور يجوز حذف أحد مفعولي "ظن" وأخواتها اختصاراً، وحذف الاختصار هو لفهم المعنى، لكنه عندهم قليل جداً، قال أبو عليّ الفارسي: حذفه عزيز جداً، كما أن حذف خبر "كان" كذلك، وإن اختلفت جهتا القبح). [٢]

ثم قال: (وما كان بهذه المثابة ممنوعاً عند بعضهم، عزيزاً حذفه عند الجمهور، ينبغي أن لا يحمل عليه كلام الله تعالى، فتأويل مَن تأوّل الفاعل مضمراً يفسره المعنى، أي: لا يحسبن هو أي :أحد، أو حاسب أولى). [٣]

---

[٣] البحر المحيط، ١٣/٣.

[٤] السابق، ٤١٣/٢.

[١] آل عمران، ١٨٠.

[٢] البحر المحيط، ١١٧/٣.

[٣] السابق، ١١٧/٣.

وقال في موضع آخر: (في حذف أحد مفعولي "ظن" وأخواتها اختصاراً خلاف، منع ذلك ابن ملكون، وأجازه الجمهور، وهو مع ذلك قليل).[٤]

وبذلك تجد أبو حيان يجمع الأقوال، ليدلل على الحكم اللغوي، في دراسته للقليل، فإذا وجد أنه ممنوع عند أحدهم، وعزيز عند الآخر، وإن كان جائز على رأي الجمهور على قلّة، لايبني عليه حكمه اللغوي ولا يحمل عليه ما جاء في كلام الله.

وفي قوله تعالى: ﴿ وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٞ فَعَمُواْ وَصَمُّواْ ثُمَّ تَابَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِمۡ ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٞ مِّنۡهُمۡۚ وَٱللَّهُ بَصِيرُۢ بِمَا يَعۡمَلُونَ ﴾[٥]

قال أبو حيان: (وارتفاع كثير على البدل من المضمر، وجوّزوا أن يرتفع على الفاعل، والواو علامة للجمع، لا ضمير على "لغة أكلوني البراغيث"، ولا ينبغي ذلك لقلة هذه اللغة). [٦]

ويرى المرادي أن لا يحمل ما جاء من القرآن على هذه اللغة الضعيفة إذ لا يحمل القرآن إلا على اللغات الفصيحة. [١]

وهنا يردُّ أبو حيان رفع " كثير " على الفاعلية، وكون الواو علامة للجمع لا فاعل، وحجتّه أن هذه اللغة قليلة، لا ينبغي القياس عليها، فلا يبني حكمه على ما ورد في القليل، ولا يعتدُّ به، بل يرد قول من بنا حكمه عليه.

وفي قوله تعالى: ﴿ بَلۡ إِيَّاهُ تَدۡعُونَ فَيَكۡشِفُ مَا تَدۡعُونَ إِلَيۡهِ إِن شَآءَ وَتَنسَوۡنَ مَا تُشۡرِكُونَ ﴾ [٢]

رجَّح أبو حيَّان كون "ما" في "ما تدعون" موصولة، أي: فيكشف الذي تدعون، وضعَّف تجويز ابن عطية لكونها " ظرفية"[٣] إذ عليه يكون مفعول "يكشف" محذوفاً تقديره :"فيكشف

---

[٤] البحر المحيط، ٧/ ٢٦٤.

[٥] المائدة، ٧١.

[٦] البحر المحيط، ٣/٥٤٣.

[١] ينظر: الجني الداني، ١/٢٨.

[٢] الأنعام، ٤١.

[٣] ينظر: المحرر الوجيز ٢/ ٣٤٣.

العذاب مدة دعائكم" إذ يرى أن هذا ممّا لا حاجة إليه؛ إذ فيه حذف المفعول، وخروج عن الظاهر لغير حاجه، قال: ويضعفه وصل "ما" الظرفية بالمضارع وهو قليل جداً، وحجته أن بابها أن توصل بالماضي، تقول: " لا أكلِّمك ما طلعت الشمس".[٤]

وهنا يرد قول ابن عطية، ويضعّفه؛ لأنه بنا حكمه على القليل في الكلام.

وقوله: " بمضارع " كان ينبغي تقيده بـ"مثبت"؛ لأنه متى كان منفياً بـ"لم" كثر وصلها به[٥]، نحو ما جاء في الحديث عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه و سلم قال: (إن الله تبارك وتعالى يقبل توبه العبد ما لم يغرغر)[٦]، ومن وصلها بالمضارع المثبت قوله: [٧]

أُطَوِّفُ ما أُطَوِّفُ، ثُمَّ آوِي إِلَى بَيْتٍ قَعِيدَتُهُ لَكَاعِ [٨]

وفي قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِىٓ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ وَٱتَّقِ ٱللَّهَ وَتُخْفِى فِى نَفْسِكَ مَا ٱللَّهُ مُبْدِيهِ وَتَخْشَى ٱلنَّاسَ وَٱللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَىٰهُ ﴾. [١]

قال أبو حيان: (ولا يكون" وتخفى" حالاً على إضمار مبتدأ، أي: وأنت تخفي؛ لأنه مضارع مثبت، فلا تدخل عليه الواو إلا على ذلك الإضمار، وهو مع ذلك الإضمار قليل نادر، لا يبني على مثله القواعد ومنه قولهم: قمت وأصك عينه، أي وأنا أصك عينه). [٢]

إذا نص أبو حيان على ندرة القليل، إنما يكون ذلك في القياس كما تقدم، وهذا ما يوضحه قوله: (لا يبنى على مثله القواعد).

---

[٤] ينظر: البحر المحيط، ١٣٢/٤.

[٥] ينظر: اللباب في علوم الكتاب، ١٤٤/٨.

[٦] صحيح ابن حبان، ٢/ ٣٩٤.

[٧] اللباب في علوم الكتاب /، ١٤٤/٨.

[٨] ديوان الحطيئة، ٩٣.

[١] الأحزاب، ٣٧.

[٢] البحر المحيط، ٢٢٧/٧.

وإن كان أبو حيان يرى أن التأويل " وأنت تخفي " و " وأنا أصك " قليل نادر لا يبنى على مثله القواعد، فهو يرى أن مثل هذا التأويل يحتمل في قوله تعالى: ﴿ هَـٰٓأَنتُمْ أُوْلَآءِ تُحِبُّونَهُمْ وَلَا يُحِبُّونَكُمْ وَتُؤْمِنُونَ بِٱلْكِتَـٰبِ ﴾ [٣] حيث حسّن أبو حيان قول الزمخشري في أن الواو في "وتؤمنون" للحال [٤] إلاَّ أنه جعل فيه من الصناعية النحوية ما يخدشه؛ وهو أنَّه جعل الواو في " وتؤمنون " للحال، إذ لا يرى دخولها على المضارع المثبت، قال: تقول: جاء زيد يضحك، ولا يجوز: ويضحك، فأمَّا قولهم: "قمتُ وأصكُّ عينه " ففي غاية الشذوذ، وقد أُوِّل على إضمار مبتدأ، أي: وأنا أصكُّ عينه، فتصير الجملة اسميه، ويحتمل هذا التأويل هنا أي: " ولا يحبونكم وأنتم تؤمنون بالكتاب كله"، لكن الأوْلى ما ذكرنا من كون الواو للعطف). [٥]

وكون أبي حيان يحسّن رأي الزمخشري، على أن الواو للحال، ويجعل تأويل الآية " وأنتم تؤمنون بالكتاب كله " محتملاً، فهو يبني حكمه على ما وصف بالقليل، وذلك يتنافى مع قوله: (وهو مع ذلك الإضمار قليل نادر، لا يبني عليه مثله القواعد).

وقوله: (لكن الأوْلى ما ذكرنا من كون الواو للعطف) دلالة واضحة على اعتداده بالقليل، وبناء حكمه على ما ورد فيه، وإن كان يرى أن غيره أولى، لا يعني ذلك عدم قبوله.

وهذا ما تجده عند أبي حيان في منهجه مع القليل إذ إنه في كثير من الأحيان، يحتج بالقليل ويعتد به، ويجعل له تخريجا في اللسان، ولا ينكره.

من ذلك في قوله تعالى: ﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ ۚ وَأَن تَصَدَّقُوا۟ خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ [١]

---

[٣] آل عمران، ١١٩.

[٤] ينظر: الكشاف، ٤٣٥/١.

[٥] البحر المحيط، ٤٣/٣.

[١] البقرة، ٢٨٠.

عند الكلام على " ميسرة " بفتح السين وضمها، ذكر أبو حيان قول: " ليس في الكلام مفْعُل "[٢]، قال أبو حيان: (يعني في الآحاد، وحكي عن سيبويه "مهلك" مثلث اللام، وأجاز الكسائي "مَفْعُل" واحداً، ولا يخالف قول سيبويه: إذ يقال ليس في الكلام، كذا وإن كان قد جاء منه حرف، أو حرفان كأنه لا يعتد بالقليل، ولا يجعل له حكم). [٣]

يرى أبو حيان أن تجويز الكسائي لا يخالف نفي سيبويه؛ لأنه قد ينفي مثل ذلك وإن كان قد جاء منه حرف، أو حرفان، ثم قال أبو حيان في حق سيبويه: (كأنه لا يعتد بالقليل، ولا يجعل له حكما) في حين أن سيبويه يعتد بالقليل كما ورد عنده في النسب إلى "شنوءة" فدلّ ذلك على اعتداد أبي حيان بالقليل في الكلام، وبناء القواعد على مثله.

ومن ذلك قوله: ﴿ حَتَّىَ يَأْتِيَنَا بِقُرْبَانٍ تَأْكُلُهُ النَّار ﴾ [٤]

رأى ابن عطية أن ضم الراء في "قربان " إتباعا لضمة القاف فقال: (إتباعاً لضمة القاف، وليس بلغة؛ لأنه ليس في الكلام "فُعُلان"، بضم الفاء والعين، وحكى سيبويه السُلُطان بضم اللام، وقال: إن ذلك على الإتباع)[٥] ثم ردّ أبو حيان قول ابن عطية فقال أبو حيان: ولم يَقُلْ سيبويه: إنَّ ذلك على الإتباع [١]، بل قال: (ولا نعلمُ في الكلامِ فِعِلان ولا فُعُلان ولكنّه قد جاء فُعُلان وهو قليل، قالوا: "السُّلُطان" وهو اسمٌ). [٢]

فلمّا ردّ أبو حيّان نفي ابن عطية (ليس في الكلام فُعُلان، بضم الفاء والعين) واستدل بقول سيبويه، مع أن سيبويه وصف مجئ " فُعُلان " بالقليل ، دلّ ذلك على عدم إنكاره للقليل و اعتداده به.

---

[٢] الكتاب، ١/٩٠.

[٣] البحر المحيط، ٢/٣٥٥.

[٤] آل عمران، ١٨٣.

[٥] المحرر الوجيز، ١/٥٤٩.

[١] البحر المحيط، ٣/١٣٨.

[٢] الكتاب، ٤/٢٦٠.

ومنه في قوله تعالى: ﴿ قَالَ يَا آدَمُ أَنبِئْهُم بِأَسْمَآئِهِمْ فَلَمَّا أَنبَأَهُمْ بِأَسْمَآئِهِمْ قَالَ أَلَمْ أَقُل لَّكُمْ إِنِّي أَعْلَمُ غَيْبَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَأَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ وَمَا كُنتُمْ تَكْتُمُونَ ﴾ . [٣]

قال أبو حيان: (قرئ " انبيهم " بإبدال الهمزة ياء وكسر الهاء، وقرأ الحسن والأعرج (أنبِهِمْ)[٤] على وزن أعطهم، قال ابن جني: (هذا على إبدال الهمزة ياء، على أنه يقول أنبيت كأعطيت، وهذا ضعيف في اللغة؛ لأنه بدل لا تخفيف، والبدل عندنا لا يجوز إلا في ضرورة الشعر). [٥]

ثم ردّ أبو حيان كلام أبي الفتح فقال: (وما ذكر من أنه لا يجوز إلا في ضرورة الشعر، ليس بصحيح واستشهد بما حكي عن الأخفش أن العرب تحول من الهمزة موضع اللام ياء، فيقولون: "قريت وأخطيت وتوضيت" قال: وربما حوّلوه إلى الواو وهو قليل، نحو "رفوت" والجيد "رفأت"، ولم أسمع "رفيت" [٦]، فأبو حيان يدلل على جواز البدل، وعدم قصره على الشعر، بما جاء عن العرب وإن كان قليل، ويبني على ذلك حكمه اللغوي، فقال: (ودلَّ ذلك على أنه ليس من ضرائر الشعر، كما ذكر أبو الفتح). [٧]

وممّا اعتدّ فيه بالقليل، وسوّغ بناء حكمه اللغوي عليه، ووجد له تخريجا في للّسان في قوله تعالى: ﴿ قَالُوا سِحْرَانِ تَظَاهَرَا وَقَالُوا إِنَّا بِكُلٍّ كَافِرُونَ ﴾ . [١]

قال أبو حيان: (قرأ محبوب عن الحسن، ويحيى بن الحارث الذماري، وأبو حيوة، وأبو خلاد عن اليزيدي: تظاهرا بالتاء وتشديد الظاء). [٢]

قال ابن خالويه: (تشديده لحن لأنه فعل ماض، وإنما تشدد في المضارع). [٣]

---

[٣] البقرة، ٣٣.

[٤] البحر المحيط، ٢٩٨/١.

[٥] المحتسب، ١٤٨/١.

[٦] البحر المحيط، ٢٩٨/١.

[٧] السابق، ٢٩٩/١.

[١] القصص، ٤٨.

[٢] البحر المحيط، ١١٨/٧.

وذكر أبو حيان أن ذلك له تخريج في اللسان؛ وذلك أنه مضارع حذفت منه النون، وقد جاء حذفها في قليل من الكلام، و في الشعر. [٤]

وبذلك اعتدّ بالقليل وبنى عليه حكمه اللغوي، ووجد له تخريج في اللسان.

وممّا جوّز فيه القليل، ولم ينكره، في قوله تعالى ﴿ قَالُوا اطَّيَّرْنَا بِكَ وَبِمَن مَّعَكَ ۚ قَالَ طَائِرُكُمْ عِندَ اللَّهِ ۖ بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ تُفْتَنُونَ ﴾ [٥]

قال أبو حيان: (جاء " تفتنون" بتاء الخطاب على مراعاة " أنتم"، وهو الكثير في لسان العرب، ويجوز " يفتنون" بياء الغيبة على مراعاة لفظ "قوم" وهو قليل، تقول العرب: أنت رجل تأمر بالمعروف، بتاء الخطاب وبياء الغيبة). [٦]

تجد أبو حيان هنا يجوّز القليل ولا ينكره، وإن كان غيره هو الكثير في اللسان، بل يمثل عليه بما جاء عن العرب، فلا ضير في ثبوت القاعدة بحكم القليل، لورود ذلك عن العرب.

وقد يثبت عند غير أبي حيان حكم ما على أنه قليل، في حين أن أبا حيان يبني عليه حكمه اللغوي، ويجيز جريان القاعدة على مثله، ويخطّئ من يصفه بالقلّة من ذلك في قوله تعالى: ﴿ فَانظُرْ إِلَىٰ طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ ﴾ [١]

قال أبو حيان: (الجملة من قوله: "لم يتسنه " في موضع حال، وهي منفية بـ"لم" وزعم البعض أن إثبات الواو في الجملة المنفية هو المختار). [٢]

---

[٣] مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، ١١٤.

[٤] ينظر: البحر المحيط، ١١٨/٧.

[٥] النمل، ٤٧.

[٦] البحر المحيط، ٧/ ٧٩.

[١] البقرة، ٢٥٩.

[٢] البحر المحيط، ٣٠٤/٢.

ثم قال: (وزعم بعضهم أنه إذا كان منفياً فالأولى أن ينفي بـ"لما" نحو: جاء زيد ولَّما يضحك، وقد تكون منفية بـ" لم " و" ما " نحو: قام زيد ولم يضحك، أو ما يضحك، وذلك قليل جداً). [٣]

ثم ردّ أبو حيان على هذا بقوله: (وليس إثبات الواو مع " لم " أحسن من عدمها، بل يجوز إثباتها، وحذفها فصيحاً، وقد ورد ذلك في القرآن في مواضع كقوله تعالى: ﴿ فَٱنقَلَبُواْ بِنِعْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَفَضْلٍ لَّمْ يَمْسَسْهُمْ سُوٓءٌ وَٱتَّبَعُواْ رِضْوَٰنَ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ ذُو فَضْلٍ عَظِيمٍ ﴾ [٤] ومن إثباتها قوله تعالى: ﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَوْ قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ ﴾. [٥]

ومن قال أن النفي ب"لم" قليل جداً فغير مصيب). [٦]

وبذلك تجد أن أبا حيان يبني حكمه اللغوي على ما تقرر عند غيره على أنه قليل، ففي قوله تعالى: ﴿ وَلُوطًا إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِۦٓ أَتَأْتُونَ ٱلْفَٰحِشَةَ مَا سَبَقَكُم بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِّنَ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [٧]، قال أبو حيان: "ما سبقكم " جملة حالية من الفاعل، أو من الفاحشة؛ لأن في " سبقكم بها " ضميرهم وضميرها. [١]

وفي قوله ﴿ قَالَتْ رَبِّ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي وَلَدٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ ۖ قَالَ كَذَٰلِكِ ٱللَّهُ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ ۚ إِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴾ [٢] قال: جملة " ولم يمسسني بشر " جملة حالية والمسيس كناية عن الوطء، والمراد هنا النفي العام. [٣]

---

[٣] السابق، ٣٠٤/٢.

[٤] آل عمران، ١٧٤.

[٥] الأنعام، ٩٣.

[٦] البحر المحيط، ٣٠٤/٢

[٧] الأعراف، ٨٠.

[١] البحر المحيط، ١٠٠/٥.

[٢] آل عمران، ٤٧.

[٣] البحر المحيط، ١٥٨/٣.

وبهذا يتبيّن أن ما كان عند أصحابه قليلاً ليس بالضرورة أن يكون كذلك عنده، بل نفى صواب ذلك وبنى عليه حكمه اللغوي، ودلّ على ذلك بما جاء في القرآن.

ومن هنا يثبت أنّ ما كان قليلا عند أحدهم، ليس من الضرورة بمكان أن يكون كذلك عند الآخرين، بل قد يكون كثيرا ويبنى عليه الأحكام، وتخرّج عليه القواعد، واللغة التي جاء بها القرآن يُحتجّ بها كأصل للإثبات القواعد لا العكس، فأهل اللغة لم يصل إليهم من كلام العرب إلا قليله، ولو جاءهم كثير لظفروا بعلم جمّ كما جاء عن أبو عمر ابن العلاء.

وممّا لم ينكر فيه القليل بل حشد الأدلة على جوازه، في قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ أَنتُمْ هَـٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ ﴾[٤]، وفي قوله تعالى ﴿ هَـٰٓأَنتُمْ هَـٰٓؤُلَآءِ حَـٰجَجْتُمْ فِيمَا لَكُم بِهِۦ عِلْمٌ فَلِمَ تُحَآجُّونَ فِيمَا لَيْسَ لَكُم بِهِۦ عِلْمٌ ۚ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [٥]

قال أبو حيان: (وذهب بعض المعربين إلى أن "هؤلاء" منادى محذوف منه حرف النداء، وهذا لا يجوز عند البصريين؛ لأن اسم الإشارة عندهم لا يجوز أن يحذف منه حرف النداء، ونقل جوازه عن الفراء، وخرج عليه الآية الزجاج وغيره، جنوحاً إلى مذهب الفراء)[٦].

وقال: (وأجازوا أيضاً أن يكون منادي أي: يا هؤلاء، وحذف منه حرف النداء، ولا يجوز حذف حرف النداء من المشار على مذهب البصريين، ويجوز على مذهب الكوفيين، وقد جاء في الشعر حذفه، وهو قليل) [١] نحو قوله:

إنَّ الأولَى وَصَفُوا قَوْمِي لَهُمْ فَبِهِمْ هَذَا اعْتَصِمْ تَلْقَ مَنْ عَادَاكَ مَخْذُولا [٢]

وقول الآخر:

---

[٤] البقرة، ٨٥.

[٥] آل عمران، ٦٦.

[٦] البحر المحيط، ١/ ٤٥٨.

[١] البحر المحيط، ٢/٥١١.

[٢] حاشية الصبان ١/٢٠٠.

لا يَغُرَّ نَّكُمْ أولاَءِ مِنَ الْقَوْمِ جُنُوحٌ لِلسِّلْمِ فَهْوَ خِدَاعُ[٣]

يريد: يا هذا اعتصم، و: يا أولاء [٤].

وهكذا جوّز حذف حرف النداء من اسم الإشارة، فهو وإن كان يرى أن "أنتم" مبتدأ و"هؤلاء " خبر حيث قال: (ولا أدري ما العلة في العدول عن جعل أنتم المبتدأ، وهؤلاء الخبر، إلى عكس هذا)[٥] لا يمنع ولا ينكر حذف حرف النداء مع اسم الإشارة، بل نسب عدم جواز ذلك للبصريين، وجوازه للكوفيين، ونقل جوازه عن الفراء، وتخريج الزجاج للآية على النداء، واستشهد بأبيات شعرية ورد فيها حذف حرف النداء مع اسم الإشارة، ثم قدّر حرف النداء مع اسم الإشارة، وصرّح بمجيء ذلك على قلـّة، وكأنه بذلك يدعم قول الكوفيين، فدلّ هذا الحشد من الأدلة على عدم إنكاره للقليل، وبناء الأحكام على ما ورد موصوفاً بالقليل.

ومن عدم إنكاره للقليل أنه جعل التوكيد بالمصدر في قوله تعالى: ﴿ وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَٰهُمْ عَلَيْكَ مِن قَبْلُ وَرُسُلًا لَّمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ ۚ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ﴾[١] دلالة على وقوع الفعل على حقيقته، لا على مجازه وهذا الغالب. [٢]

[٣] البحر المحيط، ٥١١/٢، اللباب في علوم الكتاب، ٣٠٤/٥.

[٤] البحر المحيط، ٥١١/٢.

[٥] السابق، ٤٥٨/١.

[١] النساء، ١٦٤.

[٢] البحر المحيط، ٤١٤/٣.

ولم ينكر التوكيد به في المجاز، بل صرّح بقلّة ذلك، واستشهد عليه ببيت من الشعر فقال: (وقد جاء التأكيد بالمصدر في المجاز إلا أنه قليل)[٣] فمن ذلك قوله:

نَبا الخُزُّ مِنْ رَوْحٍ وأنْكَرَ جِلْدَهُ وَعَجَّتْ عَجِيجاً مِنْ جُذَام المَطَارِفُ [٤]

فأكدت "عجت" مع العلم بأنه مجاز؛ لأن "المطارف" جمع مطرف وهو رداء له خز وله أعلام لا تعج، و"العجيج " الصياح. [٥]

ومنه قوله تعالى ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَىٰهَا ۖ قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ رَبِّى ۖ لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَآ إِلَّا هُوَ ﴾ [٦]

ذكر أبو حيان كثرة استعمال " أيّان " في الاستفهام وقلّة الجزم بها فقال: ("أيّان" ظرف زمان مبني لا يتصرف، وأكثر استعماله في الاستفهام، ويليه الاسم مرفوعاً بالابتداء، والفعل المضارع لا الماضي بخلاف "متى" فإنهما يليانه كقوله: ﴿ أَمْوَٰتٌ غَيْرُ أَحْيَآءٍ ۖ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ ﴾ [١]، و ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَىٰهَا ﴾ [٢] وتستعمل في الجزاء، فتجزم المضارعين وذلك قليل فيها). [٣] وأنشدوا:

---

[٣] السابق، ٤١٤/٣.

[٤] الكتاب، ٢٤٨/٣.

[٥] تفسير المنار، ٦٧/٦.

[٦] الأعراف، ١٨٧.

[١] النحل، ٢١.

[٢] النازعات، ٤٢.

[٣] البحر المحيط، ٤١٨/٤.

إذا النَّعْجَةُ الأدْمَاءُ باتت بِقَفْرَةٍ فَأيّانَ مَا تَعْدِلْ بِهِ الرِّيْحُ تَنْزِلِ[٤]

"تعدل" فعل الشرط مجزوم، "تنزل" جوابه مجزوم، وحرك بالكسر لأجل الروي [٥]

فأبو حيان وإن كان يرى أنّ الكثير في " أيّان " الاستفهام، فإنه لا ينكر الجزم بها، وإن كان ذلك قليلاً.

ومما احتج به أبو حيان في بناء حكمه اللغوي على الرغم من وصفه له بالقلّة، في قوله تعالى: ﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡ كَانُواْ مُسۡلِمِينَ ﴾ [٦]

فلما اختلف في وقوع المستقبل بعد " ربّ " منهم من يؤوله بالماضي " ودّ "، ومنهم من يضمر "كان"، ومنهم من يمنع ذلك، كما وضح ذلك في موضعه من البحث، قال ابن السراج: (لما وقع بعدها الفعل كان حقه أن يكون ماضياً، فإذا رأيت الفعل المضارع بعدها فثم إضمار "كان"). [٧]

وقد ردَّ أبو حيَّان من تأوَّل ذلك وضعّف هذا القول، فقال: (وأمَّا من تأول ذلك على إضمار"كان" أي: " ربما كان يود" فقوله ضعيف، وليس هذا من مواضع إضمار كان). [٨]

وقد خرج أبو حيّان من هذا التأويل والتقدير؛ لأنه يرى دخولها على المستقبل على قلّة، واحتج بذلك في بناء حكمه اللغوي، مع أنه وصفه بالقليل في الكلام، واستشهد على ذلك ببيت من الشعر فقال: (ولَّما كانت "ربَّ" عند الأكثرين لا تدخل على مستقبل، تأولوا " يودُّ " في معنى " ودَّ "، ولَّما كان المستقبل في إخبار الله لتحقق وقوعه كالماضي، فكأنه قيل ودَّ، وليس

---

[٤] حاشية الصبان، ٤/ ١٥.

[٥] مفاتيح العربية، ١/٣٣.

[٦] الحجر، ٢.

[٧] الأصول، ١/٣٧٢.

[٨] البحر المحيط، ٥/٤٣٣.

ذلك بلازم، بل قد تدخل على المستقبل، لكنه قليل بالنسبة إلى لدخولها على الماضي، وممّا وردت فيه للمستقبل). [١]

قول جحدر:

فإنْ أَهْلِكْ فربّ فتىً سيبكي عَلَيَّ مُهذبٍ رَخْصِ البَنانِ [٢]

دخلت "ربّ" على المستقبل " سيبكي ".

فلم تدع الحاجة عند أبي حيان، تأويل المستقبل " يود " بالماضي "ودّ"، و لا حاجة لتقدير المضمر "كان "؛ لأنه يرى جواز وقوع المستقبل بعد " ربّ " على قلّة، واحتجّ بذلك القليل في بناء حكمه اللغوي، وبذلك يظهر اعتداده بالقليل في بناء لأحكام.

ومما أجاز فيه أبو حيان بناء الحكم على القليل، دون رفضه أنه نصّ على قلّة وقوع الاختصاص بعد ضمير المخاطب، ومع ذلك رأى أن " أهل " في قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا ﴾. [٣]

قد يكون منصوبا على الاختصاص، فقال: (انتصب " أهل" على النداء، أو على المدح، أو على الاختصاص، وهو قليل في المخاطب، وأكثر ما يكون في المتكلم). [٤]

وبذلك لم يمنع أبو حيان بناء حكمه اللغوي، على القليل، حيث إن " أهل " قد تكون منصوبة عنده على الاختصاص، على الرغم من أن وقوع الاختصاص بعد ضمير المخاطب قليل مقارنة بوقوعه بعد ضمير المتكلم.

وأحيانا تجد أبو حيان في منهجه مع ما وصف بالقليل؛ يفصل ويبيَّن متى يكون قليلا ومتى يكون كثيراً، أو يذكر سبب قلّته، وهذا كثير عند تعقبه لكلام ابن عطية، والزمخشري.

---

[١] البحر المحيط، ٥/٤٣٣.

[٢] شرح الكافية، ٤/ ٤٢٧.

[٣] الأحزاب، ٣٣.

[٤] البحر المحيط، ٧/٢٢٤.

من ذلك في قوله تعالى: ﴿ إِلَّا أَن يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ وَأَن تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَلَا تَنسَوُا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴾. [١]

قال أبو حيان: (قرأ الحسن "أو يعفو" بتسكين الواو، فتسقط في الوصل، لا لتقائها ساكنه مع الساكن بعدها، فإذا وقف أثبتها وفعل ذلك استثقالاً للفتحة في حرف العلة، فتقدر الفتحة فيها، كما تقدر في الألف في نحو: "لن يخشى " وأكثر العرب على استخفاف الفتحة في الواو الياء، في نحو: "لن يرمي، ولن يغزو "). [٢]

وقال ابن عطية: (والذي عندي أنه استثقل الفتحة على واو متطرفة، قبلها متحرك، لقلة مجيئها في كلام العرب). [٣]

وقد بيّن أبو حيان كلام ابن عطية، حين أُطلق الحكم بالقلّـة فقال: (وقوله لقلة مجيئها في كلام العرب، يعني مفتوحة مفتوحاً ما قبلها، هذا الذي ذكر فيه تفصيل، وذلك أن الحركة قبلها، إما أن تكون ضمة، أو فتحة، أو كسرة، إن كانت ضمة، فإما أن يكون ذلك في فعل أو اسم، إن كان في فعل فليس ذلك بقلـيل، بل جميع المضارع إذا دخل عليه الناصب، أو لحقه نون التوكيد، على ما أحكم في بابه، ظهرت الفتحة فيه نحو: لن يغزو، وهل يغزون، والأمر نحو: اغزون، وكذلك الماضي على فَعَل نحو: سَرَوَ الرجل، حتى ما بني من ذوات الياء على فَعَل، تقول فيه: لقضوَ الرجل، ولرَمَوت اليد، وهو قياس مطرد على ما أحكم في بابه، وإن كان في اسم فإما أن يكون مبنياً على هاء التأنيث أو لا، إن كان مبنياً على هاء التأنيث، فجاء كثيراً، نحو: عرقوة، وترقوه، وقمحدوة، وعنصوة، وتبنى عليه المسائل في علم التصريف، وإن كانت

---

[١] البقرة، ٢٣٧.

[٢] البحر المحيط ٢/ ٢٤٦.

[٣] المحرر الوجيز، ١/ ٣١٤.

الحركة فتحة فهو قليل، كما ذكره الخليل، وإن كانت كسرة انقلبت الواو فيه ياء، نحو الغازي، والغازية، والعريقية، وشذ من ذلك: أقروَه جمع قرو، وهي ميلغة الكلب، و: سواسوة، وهم: المستوون في الشر، و مقاتوة جمع مقتو، وهو السايس الخادم). [١]

فلم يترك أبو حيان كلام ابن عطية مطلقا بل قيده، وبذلك نجد أن أحد أساليب أبي حيان في دراسة القليل والتعامل معه؛ التفصيل والتوضيح بالتمثيل وتقييد المطلق.

ومن ذلك في قوله تعالى: ﴿ قَالَ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ ٱلطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ثُمَّ ٱجْعَلْ عَلَىٰ كُلِّ جَبَلٍ مِّنْهُنَّ جُزْءًا ثُمَّ ٱدْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا ۚ وَٱعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ [٢]

قال أبو حيان: (قرأ ابن عباس وقوم "فصرهن" بتشديد الراء، وضم الصاد وكسرها، من صَرّه يصُرّه ويصِرّه، إذا جمعه، نحو: ضرّه يضُرّه ويضِرّه ، وكونه مضاعفاً متعدياً، جاء على يفعل بكسر العين قليل). [٣]

وهنا نجد أبو حيان حينما أطلق ابن عطية الحكم بالقلّة؛ شرح سبب ذلك وبيّنه، وهو أن مجيء المضاعف المتعدي على "يفعِل" بكسر العين قليل.

ومن ذلك قوله تعالى في قوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ يَنقُضُونَ عَهْدَ ٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ مِيثَٰقِهِۦ وَيَقْطَعُونَ مَآ أَمَرَ ٱللَّهُ بِهِۦٓ أَن يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ فِى ٱلْأَرْضِ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ ﴾ [٤]

فقد منع أبو حيّان أن تكون "ما" نكرة موصوفة في قوله تعالى: ﴿ مَآ أَمَرَ ٱللَّهُ بِهِۦٓ أَن يُوصَلَ ﴾.

وأجاز أبو البقاء أن تكون "ما" نكرة موصوفة [٥]، وقد بيّن أبو حيّان ضعف القول بأن "ما" موصوفة خصوصاً هنا؛ اذ يصير المعنى ويقطعون شيئاً أمر الله به أن يوصل، ولا يقع الذم البليغ والفسق والخسران بفعل مطلق. [٦]

---

[١] البحر المحيط، ٢/ ٢٤٦.

[٢] البقرة، ٢٦٠.

[٣] البحر المحيط، ٢/٣١١.

[٤] البقرة، ٢٧.

[٥] التبيان في إعراب القرآن، ١/٤٤.

[٦] البحر المحيط، ٣/ ٢٥٠.

قال أبو حيان: (وأكثر المعربين للقرآن متى صلح عندهم تقدير "ما" أو "من" بشيء جوّزوا فيها أن تكون نكرة موصوفة، وإثبات كون "ما" نكرة موصوفة يحتاج إلى دليل، ولا دليل قاطع في قولهم: "مررت بمن معجب لك" لإمكان الزيادة، فإن اطّرد ذلك في الرفع والنصب من كلام العرب، كـ"سرّني ما معجب لك " و " أحببت ما معجبا لك " كان في ذلك تقوية لما ادّعى النحويون من ذلك، ولو سمع لأمكنت الزيادة أيضاً). [١]

وبذلك نلحظ أن أبا حيان كثيرا ما يشرح ويبيّن، عندما يطلق لفظ القلّة على حكم ما، أو عندما يفعل ذلك غيره، فيتعقبه بالشّرح والتّوضيح.

ومنه في قوله تعالى: ﴿ أَفَحُكْمَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ يَبْغُونَ ۚ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴾. [٢]

قال أبو حيان: (قرأ الجمهور " أفحكم " بنصب الميم وهو مفعول "يبغون"، وقرأ السلمي والأعرج برفع الميم على الابتداء، وحَسُن حذف الضمير من الخبر قليلاً في هذه القراءة، وفي هذه المسألة خلاف بين النحويين فبعضهم يجيز حذف الضمير في الكلام، وبعضهم يخصه بالشعر). [٣]

قال الزمخشري: (وإسقاط الراجع عنه، كإسقاطه عن الصلة في قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا رَأَوْكَ إِن يَتَّخِذُونَكَ إِلَّا هُزُوًا أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا ﴾ [٤]، وعن الصفة في الناس رجلان: رجل أهنت، ورجل أكرمت وعن الحال في: مررت بهند تضرب زيداً). [٥]

قال أبو حيان: (فإنْ كان جعل الإسقاط فيه مثل الإسقاط في الجواز والحسن، فليس كما ذكر عند البصريين، بل حذفه من الصلة بشروط الحذف فصيح، وحذفه من الصفة قليل،

---

[١] البحر المحيط، ١/١٨٠.

[٢] المائدة، ٥٠.

[٣] البحر المحيط، ٣/٥١٦.

[٤] الفرقان، ٤١.

[٥] الكشاف، ١/٦٧٥.

وحذفه من الخبر مخصوص بالشعر، أو في نادر. وإن كان شبهه به من حيث مطلق الإسقاط فهو صحيح). [١]

وهنا نجد أبو حيان يوضِّح الخلاف في المسألة، ويعقب على كلام الزمخشري بالشرح والتوضيح.

ومن ذلك في قوله تعالى ﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ وَلِتُكْمِلُوا۟ ٱلْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا۟ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾. [٢]

تحدث أبو حيَّان عن اللام في: "لتكملوا " فقال: (أن اللام جاءت في المفعول المؤخر عن الفعل، وهو مما نصوا على أنه قليل أو ضرورة، لكن يحسّن ذلك هنا، بعده عن الفعل بالفصل، فكأنه لما أخذ الفعل مفعوله، وهو "اليسر"، وفصل بينهما بجملة "ولا يريد بكم العسر" بعد الفعل عن اقتضائه، فقوي باللام، كحاله إذا تقدم فقلت: لزيد ضربت؛ لأنه بالتقدم وتأخرُ العامل ضعف العامل عن الوصول إليه، فقوي باللام، إذ أصل العامل أن يتقدم، وأصل المعمول أن يتأخر عنه، لكن في هذا القول إضمار "إن" بعد اللام الزائدة، وفيه بعُد). [٣]

وقال: ابن عطية: (وهذه اللام متعلقة إما بـ " يريد" فهي اللام الداخلة على المفعول، كالذي في قولك: "ضربت لزيد " المعنى: ويريد إكمال العدة، وهي مع الفعل مقدرة بأن، كأنّ الكلام " ويريد لأن تكملوا " هذا قول البصريين. . . وإما بفعل مضمر بعد تقديره و"لأن تكملوا العدة رخص لكم هذه الرخصة" وهذا قول بعض الكوفيين، ويحتمل أن تكون هذه اللام لام الأمر، والواو عاطفة جملة كلام على جملة كلام). [٤]

---

[١] البحر المحيط، ٥١٦/٣.

[٢] البقرة، ١٨٥.

[٣] البحر المحيط، ٤٩/٢.

[٤] المحرر الوجيز، ٢٤٢/١.

قال أبو حيان تعقيباً على كلام ابن عطية: (وفي كلام ابن عطية تتبع، وهو في قوله: وهي، يعني باللام مع الفعل، يعني تكملوا مقدرة بـ"أن" وليس كذلك، بل "أن" مضمرة بعدها واللام حرف جر، ويبيّن ذلك أنه قال: كأن الكلام: ويريد لأن تكملوا العدة، فأظهر "أن" بعد اللام، فتصحيح لفظه أن تقول: وهي مع الفعل مقدران بعدها، وقوله: هذا قول البصريين... ليس كما ذكر، بل ذلك مذهب الكسائي والفراء، زعما أن العرب تجعل لام "كي" في موضع "أن" في أردت وأمرت). [1]

وهنا نجد أبو حيان يذكر الحكم بالقلّـة، ويعقب ذلك بالشرح والتوضيح، فيما يطلقه ابن عطية،ويردّ ما نسبه لعموم البصريين إلى الكسائي والفراء.

وأحيانا تجد أبو حيان، يذكر الحكم بالقلّـة، ويتبعه بمثال، أو ببيت من الشعر، وأحيانا يذكر الحكم بالقلّـة ويسكت عنه، وذلك في أقـلِّ أحواله في التعامل مع ما وصف بالقـليل.

□

[1] البحر المحيط، ٢/٥٠.

الخـــاتمة

وبعد العرض المفصل لعناصر الدراسة، وللأثر الذي خلفته في بناء القواعد، ودورها في صوغ الأحكام، ومدى اعتداد أبي حيان بالقليل، نخلص إلى جملة من النتائج التي أسفرت عنها هذه الدراسة:

- عرّف أبو حيّان القليل في مقابل الكثير، وعليه جاءت كثير من عباراته في البحر المحيط.
- لم يفرق أبو حيان في كثير من الأحيان بين القليل والنادر، بل يستعملها كمصطلحات مترادفة، فما يعبر به عنه القليل يصفه بالنادر، والعكس صحيح.
- إذا وصف أبو حيان القليل بالنادر قصد القلة والندرة في القياس لا في السماع، إذ يقوم منهجه العام في القياس على اعتماد المسموع من كلام العرب وإن كان قليلا، ويظهر ذلك في أنه لا يعتد برأي لا يستند إلى سماع، وعلى هذا كان يحدد اختياره لآراء النحاة والحكم عليها، فقد كثر في عباراته: (وهذا أقوى لأن السماع يعضده، فما روي من السماع قول العرب كذا، ، وكثر السماع بكذا، والصحيح قصر ما ورد من ذلك على السماع والقياس الذي يذكره إنما هو بعد تقرير السماع إذ يعتمد على النصوص المسموعة في الاحتجاج للقياس.
- لم يظهر أثر التمايز بين مصطلح القليل والشّاذ، فما يصفه أبو حيان بالقلـَّة في موضع يصفه بالشذوذ في موضع مماثل.
- لم يتوسع أبو حيان في القياس فلم يأخذ بالمثال الشاذ قاعدة يقيس عليها، وإنما بنا قواعده وأحكامه على الكثير في القياس، ويعتد بالمسموع وإن كان قليلا.
- لم يوحَّد أبو حيان منهجه في الأخذ عن القليل؛ حيث أنه يعتد بالقليل تارة، ويبني عليه حكمه اللغوي، وتارة أخرى يرفض الحكم اللغوي من غيره، كابن عطية والزمخشري، ويضعِّفه بحجة بنائه على القليل من كلام العرب.

- إذا ورد ما وصف بالقليل في قراء متواترة قبلها أبو حيان، وبنا حكمه اللغوي عليها، ولا يحمِّلها ما لا تطيقه بلاغتها من التعسف في التقدير والتأويل.
- يعزوا أبو حيان أحيانا القليل إلى لغة قوم، ويصرّح بأهلها كقوله في "ميسُرة" والضم لغة أهل الحجاز وهو قليل، والكثير " مفْعَلة " وهي لغة نجد، وأحياناً لا يصرّح بأهلها كقوله: وهو على لغة من يقول كذا.
- ما وصف بالقليل قد يكون رأساً في بابه، فيكتفى باللفظ الواحد الذي ورد سماعاً في لغة واحدة مثل النسب إلى "شنوءة".
- ما كان قليلا عند أناس، ليس بالضرورة أن يكون كذلك عند الآخرين، إذ لم تكن الأُطر والأسس بيِّنة في إدراك الفرق بين ما يكثر في الاستعمال، و ما يدخل في إطار القليل.
- لا لوم في القياس على جميع ما جاء عن العرب إن كان صحيحاً مقبولاً؛ إذ ليس من شرط المقيس عليه الكثرة فقد يقاس على القليل لموافقته القياس، ويمتنع على الكثير لمخالفته إيّاه.
- إن ما وصف بالقليل قد يرد به القرآن فيقوى، ويصح القياس عليه، ولا يتبع سبيل من يحيدون عن ظاهره ويذهبون به مذهب التأويل ليوافق آراءهم، فهو أفضل ما يحتج به في تقرير أصول العربية.

الفهـــارس الفنِّية

- فهرس الآيات .
- فهرس الأحاديث .
- فهرس أقوال العرب .
- فهرس الأبيات الشعرية .
- فهرس الأعلام .
- فهرس الأماكن .
- فهرس القبائل والجماعات .
- فهرس المصادر والمراجع .
- فهرس الموضوعات .

فهرس الآيات

السورة	الآية	رقمها	الصفحة
الفاتحة	﴿ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾	١	٢٠
البقرة	﴿ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ ﴾	٢	٧٦-٢٠٢
البقرة	﴿ ٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡغَيۡبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقۡنَٰهُمۡ يُنفِقُونَ ﴾	٣	١٠٦
البقرة	﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ وَمَا هُم بِمُؤۡمِنِينَ ﴾	٨	١٠٣-١٠٤-١٠٥
البقرة	﴿ أَلَآ إِنَّهُمۡ هُمُ ٱلۡمُفۡسِدُونَ وَلَٰكِن لَّا يَشۡعُرُونَ ﴾	١٢	١٧٦
البقرة	﴿ مَثَلُهُمۡ كَمَثَلِ ٱلَّذِي ٱسۡتَوۡقَدَ نَارٗا فَلَمَّآ أَضَآءَتۡ مَا حَوۡلَهُۥ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمۡ وَتَرَكَهُمۡ فِي ظُلُمَٰتٖ لَّا يُبۡصِرُونَ ﴾	١٧	٩٧-١٣٥
البقرة	﴿ أَوۡ كَصَيِّبٖ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ فِيهِ ظُلُمَٰتٞ وَرَعۡدٞ وَبَرۡقٞ يَجۡعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمۡ فِيٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلۡمَوۡتِۚ وَٱللَّهُ مُحِيطُۢ بِٱلۡكَٰفِرِينَ ﴾	١٩	١٣٢
البقرة	﴿ وَلَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمۡعِهِمۡ وَأَبۡصَٰرِهِمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ ﴾	٢٠	٩٣-٩٤-٩٧
البقرة	﴿ وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلۡحِجَارَةُۖ أُعِدَّتۡ لِلۡكَٰفِرِينَ ﴾	٢٤	٥٩-٦٠
البقرة	﴿ ٱلَّذِينَ يَنقُضُونَ عَهۡدَ ٱللَّهِ مِنۢ بَعۡدِ مِيثَٰقِهِۦ وَيَقۡطَعُونَ مَآ أَمَرَ ٱللَّهُ بِهِۦٓ أَن يُوصَلَ وَيُفۡسِدُونَ فِي ٱلۡأَرۡضِۚ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡخَٰسِرُونَ ﴾	٢٧	١٠٣-١٠٥-٢١٧
البقرة	﴿ كَيۡفَ تَكۡفُرُونَ بِٱللَّهِ وَكُنتُمۡ أَمۡوَٰتٗا فَأَحۡيَٰكُمۡۖ ثُمَّ	٢٨	١٦٨-

السورة	الآية	رقمها	الصفحة
	﴿ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾		١٧٠
البقرة	﴿ قَالَ يَا آدَمُ أَنبِئْهُم بِأَسْمَآئِهِمْ فَلَمَّا أَنبَأَهُمْ بِأَسْمَآئِهِمْ قَالَ أَلَمْ أَقُل لَّكُمْ إِنِّي أَعْلَمُ غَيْبَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَأَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ وَمَا كُنتُمْ تَكْتُمُونَ ﴾	٣٣	٦٣ - ٢٠٨
البقرة	﴿ وَقُلْنَا يَٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا ﴾	٣٥	١٧٨
البقرة	﴿ قُلْنَا ٱهْبِطُوا۟ مِنْهَا جَمِيعًا ۖ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّى هُدًى فَمَن تَبِعَ هُدَاىَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾	٣٨	٧٦
البقرة	﴿ وَلَا تَلْبِسُوا۟ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَٰطِلِ وَتَكْتُمُوا۟ ٱلْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾	٤٢	١٣٩
البقرة	﴿ وَإِذْ قُلْنَا ٱدْخُلُوا۟ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةَ فَكُلُوا۟ مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ رَغَدًا ﴾	٥٨	١٧٨
البقرة	﴿ ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ ﴾	٨٥	١٥١ - ١٥٤ - ٢١١
البقرة	﴿ وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ وَقَفَّيْنَا مِن بَعْدِهِ بِالرُّسُلِ وَآتَيْنَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ الْبَيِّنَاتِ وَأَيَّدْنَاهُ بِرُوحِ الْقُدُسِ أَفَكُلَّمَا جَاءكُمْ رَسُولٌ بِمَا لاَ تَهْوَى أَنفُسُكُمُ اسْتَكْبَرْتُمْ فَفَرِيقاً كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقاً تَقْتُلُونَ ﴾	٨٧	٤٢
البقرة	﴿ إِذْ قَالَ لَهُۥ رَبُّهُۥٓ أَسْلِمْ ۖ قَالَ أَسْلَمْتُ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾	١٣١	١٨٦
البقرة	﴿ قَالُوا۟ نَعْبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ ﴾	١٣٣	١٩٣
البقرة	﴿ وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ ﴾	١٤٣	٨٢
البقرة	﴿ وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ كَمَثَلِ ٱلَّذِى يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَآءً	١٧١	١٢٦ -

السورة	الآية	رقمها	الصفحة
	﴿ وَنِدَآءً صُمٌّۢ بُكۡمٌ عُمۡيٞ فَهُمۡ لَا يَعۡقِلُونَ ﴾		٢٠٠
البقرة	﴿ لَّيۡسَ ٱلۡبِرَّ أَن تُوَلُّواْ وُجُوهَكُمۡ قِبَلَ ٱلۡمَشۡرِقِ وَٱلۡمَغۡرِبِ ﴾	١٧٧	١٠٨- ١١٠- ١٩٦
البقرة	﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلۡيُسۡرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلۡعُسۡرَ وَلِتُكۡمِلُواْ ٱلۡعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُواْ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمۡ وَلَعَلَّكُمۡ تَشۡكُرُونَ ﴾	١٨٥	١٢٨ - ٢١٩
البقرة	﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُعۡجِبُكَ قَوۡلُهُۥ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا وَيُشۡهِدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا فِي قَلۡبِهِۦ وَهُوَ أَلَدُّ ٱلۡخِصَامِ ﴾	٢٠٤	١٣٩
البقرة	﴿ وَٱللَّهُ رَءُوفُۢ بِٱلۡعِبَادِ ﴾	٢٠٧	٤٦
البقرة	﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ ادۡخُلُواْ فِي السِّلۡمِ كَآفَّةٗ وَلَا تَتَّبِعُواْ خُطُوَٰتِ الشَّيۡطَانِ إِنَّهُۥ لَكُمۡ عَدُوّٞ مُّبِينٞ ﴾	٢٠٨	١٨٣
البقرة	﴿ كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلۡقِتَالُ وَهُوَ كُرۡهٞ لَّكُمۡۖ وَعَسَىٰٓ أَن تَكۡرَهُواْ شَيۡـٔٗا وَهُوَ خَيۡرٞ لَّكُمۡۖ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّواْ شَيۡـٔٗا وَهُوَ شَرّٞ لَّكُمۡۗ وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ وَأَنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ ﴾	٢١٦	١٨٦ - ١٨٧
البقرة	﴿ يَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهۡرِ ٱلۡحَرَامِ قِتَالٖ فِيهِۖ قُلۡ قِتَالٞ فِيهِ كَبِيرٞۖ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفۡرُۢ بِهِۦ وَٱلۡمَسۡجِدِ ﴾	٢١٧	١٤٩ - ١٩٤
البقرة	﴿ إِلاَّ أَن يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ وَأَن تَعْفُواْ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَلاَ تَنسَوُاْ الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ إِنَّ اللّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴾	٢٣٧	١٠٠ - ٢١٦
البقرة	﴿ وَلَوۡلَا دَفۡعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعۡضَهُم بِبَعۡضٖ لَّفَسَدَتِ	٢٥١	٩٣- ٩٤

السورة	الآية	رقمها	الصفحة
	ٱلْأَرْضُ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾		
البقرة	﴿ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلَ ٱلَّذِينَ مِنۢ بَعْدِهِم مِّنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ ﴾	٢٥٣	١٧١ - ١٩٩
البقرة	﴿ فَٱنظُرْ إِلَىٰ طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهْ ﴾	٢٩٥	١٣٤- ٢١٠
البقرة	﴿ قَالَ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ ٱلطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ثُمَّ ٱجْعَلْ عَلَىٰ كُلِّ جَبَلٍ مِّنْهُنَّ جُزْءًا ثُمَّ ٱدْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا وَٱعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾	٢٦٠	٩١ - ٢١٧
البقرة	﴿ يَحْسَبُهُمُ ٱلْجَاهِلُ أَغْنِيَآءَ مِنَ ٱلتَّعَفُّفِ تَعْرِفُهُم بِسِيمَٰهُمْ لَا يَسْـَٔلُونَ ٱلنَّاسَ إِلْحَافًا ﴾	٢٧٣	١٣٠ - ١٨٩
البقرة	﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ وَأَن تَصَدَّقُوا۟ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾	٢٨٠	٤٩ - ١٩٧- ٢٠٧
البقرة	﴿ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱللَّهُ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ ﴾	٢٨٢	١٣٩
البقرة	﴿ وَإِن كُنتُمْ عَلَىٰ سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا۟ كَاتِبًا فَرِهَٰنٌ مَّقْبُوضَةٌ فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُم بَعْضًا فَلْيُؤَدِّ ٱلَّذِى ٱؤْتُمِنَ أَمَٰنَتَهُۥ وَلْيَتَّقِ ٱللَّهَ رَبَّهُۥ وَلَا تَكْتُمُوا۟ ٱلشَّهَٰدَةَ وَمَن يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُۥٓ ءَاثِمٌ قَلْبُهُۥ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ ﴾	٢٨٣	٤٤
آل عمران	﴿ وَٱذْكُر رَّبَّكَ كَثِيرًا وَسَبِّحْ بِٱلْعَشِىِّ وَٱلْإِبْكَٰرِ ﴾	٤١	٨٣
آل عمران	﴿ قَالَتْ رَبِّ أَنَّىٰ يَكُونُ لِى وَلَدٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِى بَشَرٌ قَالَ كَذَٰلِكِ ٱللَّهُ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ إِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴾	٤٧	١٣٦ - ٢١١
آل عمران	﴿ هَٰٓأَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ حَٰجَجْتُمْ فِيمَا لَكُم بِهِۦ عِلْمٌ فَلِمَ تُحَآجُّونَ فِيمَا لَيْسَ لَكُم بِهِۦ عِلْمٌ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾	٦٦	١٥٢- ٢١١

السورة	الآية	رقمها	الصفحة
آل عمران	﴿ مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَادًا لِّي مِن دُونِ اللَّهِ وَلَكِن كُونُوا رَبَّانِيِّينَ بِمَا كُنتُمْ تُعَلِّمُونَ الْكِتَابَ وَبِمَا كُنتُمْ تَدْرُسُونَ ﴾	٧٩	٤٦ – ٤٧
آل عمران	﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَمَاتُوا۟ وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم مِّلْءُ ٱلْأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوِ ٱفْتَدَىٰ بِهِۦٓ ۗ أُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ وَمَا لَهُم مِّن نَّٰصِرِينَ ﴾	٩١	٧٠
آل عمران	﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ۚ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِىٌّ عَنِ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾	٩٧	٨٨ – ٢٠٣ – ٨٩
آل عمران	﴿ هَٰٓأَنتُمْ أُو۟لَآءِ تُحِبُّونَهُمْ وَلَا يُحِبُّونَكُمْ وَتُؤْمِنُونَ بِٱلْكِتَٰبِ ﴾	١١٩	١٣٨ – ٢٠٦
آل عمران	﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُوا۟ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴾	١٤٢	١٣٦
آل عمران	﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاء عِندَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ ﴾	١٦٩	١٨٨ – ١١٠
آل عمران	﴿ فَٱنقَلَبُوا۟ بِنِعْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَفَضْلٍ لَّمْ يَمْسَسْهُمْ سُوٓءٌ وَٱتَّبَعُوا۟ رِضْوَٰنَ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ ذُو فَضْلٍ عَظِيمٍ ﴾	١٧٤	١٣٥ – ٢١٠
آل عمران	﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ هُوَ خَيْرًا لَّهُم ۖ بَلْ هُوَ شَرٌّ لَّهُمْ ﴾	١٨٠	١١٢ ٢٠٤ –
آل عمران	﴿ حَتَّىٰ يَأْتِيَنَا بِقُرْبَانٍ تَأْكُلُهُ النَّار ﴾	١٨٣	٥١ – ٢٠٧
النساء	﴿ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾	١	١٤٦ –

السورة	الآية	رقمها	الصفحة
			١٤٨- ١٩٣
النساء	﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَىٰ فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاءِ مَثْنَىٰ وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ ﴾	٣	١٧٣
النساء	﴿ وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ فِي يَتَامَى النِّسَاءِ اللَّاتِي لَا تُؤْتُونَهُنَّ مَا كُتِبَ لَهُنَّ وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الْوِلْدَانِ وَأَن تَقُومُوا لِلْيَتَامَىٰ بِالْقِسْطِ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِهِ عَلِيمًا ﴾	١٢٧	١٤٧- ١٩٣ - ١٩٦
النساء	﴿ وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ مِن قَبْلُ وَرُسُلًا لَّمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ﴾	١٦٤	١٨٠ - ٢١٣
المائدة	﴿ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ أَن صَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾	٢	٥٦
المائدة	﴿ وَقَفَّيْنَا عَلَىٰ آثَارِهِم بِعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ ﴾	٤٦	١٢٢٤٩
المائدة	﴿ أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴾	٥٠	١٤٢ - ٢١٨
المائدة	﴿ وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ فَعَمُوا وَصَمُّوا ثُمَّ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِّنْهُمْ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِمَا يَعْمَلُونَ ﴾	٧١	١١٣ - ١١٧- ٢٠٤
المائدة	﴿ فَيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ إِنِ ارْتَبْتُمْ لَا نَشْتَرِي بِهِ ثَمَنًا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ وَلَا نَكْتُمُ شَهَادَةَ اللَّهِ إِنَّا إِذًا لَّمِنَ الْآثِمِينَ ﴾	١٠٦	١٦٦

السورة	الآية	رقمها	الصفحة
الأنعام	﴿ أَلَمْ يَرَوْا۟ كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّن قَرْنٍ مَّكَّنَّٰهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ مَا لَمْ نُمَكِّن لَّكُمْ ﴾	٦	١٠٦
الأنعام	﴿ بَلْ إِيَّاهُ تَدْعُونَ فَيَكْشِفُ مَا تَدْعُونَ إِلَيْهِ إِن شَآءَ وَتَنسَوْنَ مَا تُشْرِكُونَ ﴾.	٤١	١٠٧-٢٠٥
الأنعام	﴿ قُلِ ٱللَّهُ يُنَجِّيكُم مِّنْهَا وَمِن كُلِّ كَرْبٍ ثُمَّ أَنتُمْ تُشْرِكُونَ ﴾	٦٤	١٩٦
الأنعام	﴿ وَكَذَٰلِكَ نُرِىٓ إِبْرَٰهِيمَ مَلَكُوتَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ ٱلْمُوقِنِينَ ﴾	٧٥	١٣٠
الأنعام	﴿ وَكَيْفَ أَخَافُ مَآ أَشْرَكْتُمْ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ عَلَيْكُمْ سُلْطَٰنًا ۚ ﴾	٨١	٥١
الأنعام	﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَوْ قَالَ أُوحِىَ إِلَىَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ ﴾	٩٣	١٣٥-٢١٠
الأنعام	﴿ وَلَوْ أَنَّنَا نَزَّلْنَآ إِلَيْهِمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ وَكَلَّمَهُمُ ٱلْمَوْتَىٰ وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَىْءٍ قُبُلًا مَّا كَانُوا۟ لِيُؤْمِنُوٓا۟ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ يَجْهَلُونَ ﴾	١١١	١٧١
الأنعام	﴿ يُوحِى بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ زُخْرُفَ ٱلْقَوْلِ غُرُورًا ۚ وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ ۖ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ ﴾	١١٢	١٦٠ – ١٦١ – ١٧٢
الأنعام	﴿ وَلِتَصْغَىٰٓ إِلَيْهِ أَفْـِٔدَةُ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْءَاخِرَةِ وَلِيَرْضَوْهُ وَلِيَقْتَرِفُوا۟ مَا هُم مُّقْتَرِفُونَ ﴾	١١٣	١٥٨- ١٦٠ - ١٦١
الأعراف	﴿ وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا بَيَٰتًا أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ ﴾	٤	١٧٩
الأعراف	﴿ وَلُوطًا إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِۦٓ أَتَأْتُونَ ٱلْفَٰحِشَةَ مَا سَبَقَكُم بِهَا مِنْ أَحَدٍ	٨٠	١٣٦-

السورة	الآية	رقمها	الصفحة
	مِّنَ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾		٢١٠
الأعراف	﴿ وَقُلْنَا يَٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا ﴾	١٩	١٨٧
الأعراف	﴿ وَلَمَّا سَكَتَ عَن مُّوسَى ٱلْغَضَبُ أَخَذَ ٱلْأَلْوَاحَ ۖ وَفِى نُسْخَتِهَا هُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ ﴾	١٥٤	١٢٦- ٢٠١
الأعراف	﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَىٰهَا ۖ قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ رَبِّى ۖ لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَآ إِلَّا هُوَ ۚ ﴾	١٨٧	١٦٧- ٢١٣
الأنفال	﴿ وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ ٱلْبَيْتِ إِلَّا مُكَآءً وَتَصْدِيَةً ۚ فَذُوقُوا۟ ٱلْعَذَابَ بِمَا كُنتُمْ تَكْفُرُونَ ﴾	٣٥	١٠٩
الأنفال	﴿ وَإِن جَنَحُوا۟ لِلسَّلْمِ فَٱجْنَحْ لَهَا ﴾	٦١	١٨٠
التوبة	﴿ يُرِيدُونَ أَن يُطْفِـُٔوا۟ نُورَ ٱللَّهِ بِأَفْوَٰهِهِمْ وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴾	٣٢	١٣٠
التوبة	﴿ إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ثَانِىَ ٱثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا ۖ ﴾	٤٠	١٦٦
التوبة	﴿ وَمِنْهُمُ ٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱلنَّبِىَّ ﴾	٦١	١٠٤
يونس	﴿ قُل لَّوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا تَلَوْتُهُۥ عَلَيْكُمْ وَلَآ أَدْرَىٰكُم بِهِۦ ۖ ﴾	١٦	٩٦
يونس	﴿ بَلْ كَذَّبُوا۟ بِمَا لَمْ يُحِيطُوا۟ بِعِلْمِهِۦ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُۥ ۚ كَذَٰلِكَ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ﴾	٣٩	١٧٣
يونس	﴿ قُلْ بِفَضْلِ ٱللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِۦ فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُوا۟ هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ ﴾	٥٨	١٦٣

السورة	الآية	رقمها	الصفحة
يونس	﴿ قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِنْ أَتَىٰكُمْ عَذَابُهُۥ بَيَٰتًا أَوْ نَهَارًا مَّاذَا يَسْتَعْجِلُ مِنْهُ ٱلْمُجْرِمُونَ ﴾	٥٠	٨٣
يونس	﴿ وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰ وَأَخِيهِ أَن تَبَوَّءَا لِقَوْمِكُمَا بِمِصْرَ بُيُوتًا ﴾	٧٨	٦٤
هود	﴿ وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَٰلَهُمْ ۚ إِنَّهُۥ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾	١١	٨١
هود	﴿ وَجَآءَهُۥ قَوْمُهُۥ يُهْرَعُونَ إِلَيْهِ وَمِن قَبْلُ كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ ۚ قَالَ يَٰقَوْمِ هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِى هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ ۖ ﴾	٧٨	١٣٢
هود	﴿ وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَٰلَهُمْ ۚ إِنَّهُۥ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾	١١١	١٩٢
يوسف	﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا ۚ وَٱسْتَغْفِرِى لِذَنۢبِكِ ۖ إِنَّكِ كُنتِ مِنَ ٱلْخَاطِـِٔينَ ﴾	٢٩	١٥٣-١٥٤
إبراهيم	﴿ الٓر ۚ كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ ٱلنَّاسَ مِنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ﴾	١	١٤٠-١٤١
إبراهيم	﴿ ٱللَّهِ ٱلَّذِى لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۗ وَوَيْلٌ لِّلْكَٰفِرِينَ مِنْ عَذَابٍ شَدِيدٍ ﴾	٢	١٤٠-١٤١
إبراهيم	﴿ قُل لِّعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ يُقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾	٣١	١٦٥
الحجر	﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَوْ كَانُوا۟ مُسْلِمِينَ ﴾	٢	١٤٣-١٤٤-٢١٤
الحجر	﴿ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَٰيِشَ وَمَن لَّسْتُمْ لَهُۥ بِرَٰزِقِينَ ﴾	٢٠	١٩٦
النحل	﴿ أَمْوَٰتٌ غَيْرُ أَحْيَآءٍ ۖ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ ﴾	٢١	١٦٧-٢١٤

السورة	الآية	رقمها	الصفحة
الإسراء	﴿ وَٱسْتَفْزِزْ مَنِ ٱسْتَطَعْتَ مِنْهُم بِصَوْتِكَ وَأَجْلِبْ عَلَيْهِم بِخَيْلِكَ وَرَجِلِكَ ﴾	٦٤	١٦٠
الإسراء	﴿ وَإِن كَادُوا۟ لَيَفْتِنُونَكَ ﴾	٧٣	٨٢
الكهف	﴿ وَإِنَّا لَجَاعِلُونَ مَا عَلَيْهَا صَعِيدًا جُرُزًا ﴾	٨	٥٥
الكهف	﴿ وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظًا وَهُمْ رُقُودٌ ﴾	١٨	١٨٩
طه	﴿ فَأْتِيَاهُ فَقُولَآ إِنَّا رَسُولَا رَبِّكَ فَأَرْسِلْ مَعَنَا بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴾	٤٧	٤٣
الأنبياء	﴿ لَاهِيَةً قُلُوبُهُمْ ۗ وَأَسَرُّوا۟ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ هَلْ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ ۖ أَفَتَأْتُونَ ٱلسِّحْرَ وَأَنتُمْ تُبْصِرُونَ ﴾	٣	١١٣- ١١٧- ١٢١
الأنبياء	﴿ وَقَالُوا۟ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَلَدًا ۗ سُبْحَٰنَهُۥ ۚ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ ﴾	٢٦	٤٦
الأنبياء	﴿ وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ ﴾	٤٧	١٣٢
الحج	﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّهُدِّمَتْ صَوَٰمِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَٰتٌ وَمَسَٰجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا ٱسْمُ ٱللَّهِ كَثِيرًا ۗ ﴾	٤٠	٨٩
المؤمنون	﴿ قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ ﴾	١	١١٧
المؤمنون	﴿ وَعَلَيْهَا وَعَلَى ٱلْفُلْكِ تُحْمَلُونَ ﴾	٢٢	١٩٦
النور	﴿ وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَٰجَهُمْ وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَآءُ إِلَّآ أَنفُسُهُمْ فَشَهَٰدَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَٰدَٰتٍۭ بِٱللَّهِ ۙ إِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ ﴾	٦	١٢٥
النور	﴿ وَأَنكِحُوا۟ ٱلْأَيَٰمَىٰ مِنكُمْ وَٱلصَّٰلِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ ﴾	٢٢	٤٩
الفرقان	﴿ لَا تَدْعُوا الْيَوْمَ ثُبُوراً وَاحِداً وَادْعُوا ثُبُوراً كَثِيراً ﴾	١٤	٥٩
الفرقان	﴿ وَإِذَا رَأَوْكَ إِن يَتَّخِذُونَكَ إِلَّا هُزُوًا أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ	٤١	١٤٢-

السورة	الآية	رقمها	الصفحة
	رَسُولًا ﴾		٢١٨
الشعراء	﴿ قَالَ كَلَّا ۖ فَاذْهَبَا بِآيَاتِنَا ۖ إِنَّا مَعَكُم مُّسْتَمِعُونَ ﴿١٥﴾ فَأْتِيَا فِرْعَوْنَ فَقُولَا إِنَّا رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾	١٦/١٥	٤٢
الشعراء	﴿ إِنَّ هَٰؤُلَاءِ لَشِرْذِمَةٌ قَلِيلُونَ ﴾	٥٤	٢٤
النمل	﴿ أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبْءَ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَيَعْلَمُ مَا تُخْفُونَ وَمَا تُعْلِنُونَ ﴾	٢٥	٦٨ - ١٩٧
النمل	﴿ قَالُوا اطَّيَّرْنَا بِكَ وَبِمَن مَّعَكَ ۚ قَالَ طَائِرُكُمْ عِندَ اللَّهِ ۖ بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ تُفْتَنُونَ ﴾	٤٧	٢٠٩
القصص	﴿ فَلَمَّا جَاءَهُمُ الْحَقُّ مِنْ عِندِنَا قَالُوا لَوْلَا أُوتِيَ مِثْلَ مَا أُوتِيَ مُوسَىٰ ۚ أَوَلَمْ يَكْفُرُوا بِمَا أُوتِيَ مُوسَىٰ مِن قَبْلُ ۖ قَالُوا سِحْرَانِ تَظَاهَرَا وَقَالُوا إِنَّا بِكُلٍّ كَافِرُونَ ﴾	٤٨	١٠١- ٢٠٩
القصص	﴿ وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ ﴾	٦٢	١١٢
القصص	﴿ فَخَسَفْنَا بِهِ وَبِدَارِهِ الْأَرْضَ ﴾	٨١	٦٤
العنكبوت	﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا اتَّبِعُوا سَبِيلَنَا وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ وَمَا هُم بِحَامِلِينَ مِنْ خَطَايَاهُم مِّن شَيْءٍ ۖ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ ﴾	١٢	١٦٣- ١٦٥
الروم	﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ رُسُلًا إِلَىٰ قَوْمِهِمْ فَجَاءُوهُم بِالْبَيِّنَاتِ فَانتَقَمْنَا مِنَ الَّذِينَ أَجْرَمُوا ۖ وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ ﴾	٤٧	١٠٩- ١١٠
السجدة	﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا نَسُوقُ الْمَاءَ إِلَى الْأَرْضِ الْجُرُزِ فَنُخْرِجُ بِهِ زَرْعًا تَأْكُلُ مِنْهُ أَنْعَامُهُمْ وَأَنفُسُهُمْ ۖ أَفَلَا يُبْصِرُونَ ﴾	٢٧	٥٥
الأحزاب	﴿ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ ﴾	٢٣	١٠٤

السورة	الآية	رقمها	الصفحة
الأحزاب	﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا ﴾	٣٣	١٥٥-٢١٥
الأحزاب	﴿ وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِىٓ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ وَٱتَّقِ ٱللَّهَ وَتُخْفِى فِى نَفْسِكَ مَا ٱللَّهُ مُبْدِيهِ وَتَخْشَى ٱلنَّاسَ وَٱللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَىٰهُ ﴾.	٣٧	٢٨-١٣٧-٢٠٦
الأحزاب	﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَدْخُلُوا۟ بُيُوتَ ٱلنَّبِىِّ إِلَّآ أَن يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَىٰ طَعَامٍ غَيْرَ نَٰظِرِينَ إِنَىٰهُ ﴾	٥٣	١٥٠
الأحزاب	﴿ لَّئِن لَّمْ يَنتَهِ ٱلْمُنَٰفِقُونَ وَٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ وَٱلْمُرْجِفُونَ فِى ٱلْمَدِينَةِ لَنُغْرِيَنَّكَ بِهِمْ ثُمَّ لَا يُجَاوِرُونَكَ فِيهَآ إِلَّا قَلِيلًا ﴿٦٠﴾ مَّلْعُونِينَ ۖ أَيْنَمَا ثُقِفُوٓا۟ أُخِذُوا۟ وَقُتِّلُوا۟ تَقْتِيلًا ﴿٦١﴾ ﴾	٦٠-٦١	١٥٠-٢٠٢
فاطر	﴿ أُو۟لِىٓ أَجْنِحَةٍ مَّثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ ۚ يَزِيدُ فِى ٱلْخَلْقِ مَا يَشَآءُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴾	١	١٧٣
فاطر	﴿ لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا۟ ﴾	٣٦	١٥٧-١٥٨
الصافات	﴿ إِنَّا زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنْيَا بِزِينَةٍ ٱلْكَوَاكِبِ ﴾	٦	٨٧
ص	﴿ هَٰذَا فَلْيَذُوقُوهُ حَمِيمٌ وَغَسَّاقٌ ﴾	٥٧	٥٣
الزمر	﴿ قُلْ يَٰعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا۟ مِن رَّحْمَةِ ﴾	٥٣	٤٦-٤٧
غافر	﴿ فَلَمَّا جَآءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ فَرِحُوا۟ بِمَا عِندَهُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُوا۟ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ ﴾	٨٣	١٨٢
فصلت	﴿ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِىَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ٱئْتِيَا طَوْعًا أَوْ	١١	١٩٦

السورة	الآية	رقمها	الصفحة
	كَرْهًا قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ ﴾		
فصلت	﴿ أُوْلَٰٓئِكَ يُنَادَوْنَ مِن مَّكَانِۭ بَعِيدٍ ﴾	٤٤	٤٨
فصلت	﴿ مَّنْ عَمِلَ صَٰلِحًا فَلِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَنْ أَسَآءَ فَعَلَيْهَا ۗ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ ﴾	٤٦	٤٧-٤٨
فصلت	﴿ قَالُوٓاْ ءَاذَنَّٰكَ مَا مِنَّا مِن شَهِيدٍ ﴾	٤٧	٤٨
الزخرف	﴿لِتَسْتَوُوا عَلَى ظُهُورِهِ ثُمَّ تَذْكُرُوا نِعْمَةَ رَبِّكُمْ إِذَا اسْتَوَيْتُمْ عَلَيْهِ وَتَقُولُوا سُبْحَانَ الَّذِي سَخَّرَ لَنَا هَذَا وَمَا كُنَّا لَهُ مُقْرِنِينَ﴾	١٣	١٦٢-١٩٨
الزخرف	﴿ وَزُخْرُفًا ۚ وَإِن كُلُّ ذَٰلِكَ لَمَّا مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۚ وَٱلْأَخِرَةُ عِندَ رَبِّكَ لِلْمُتَّقِينَ ﴾	٣٥	٨٢
الزخرف	﴿ وَنَادَوْاْ يَٰمَٰلِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ۖ قَالَ إِنَّكُم مَّٰكِثُونَ ﴾	٧٧	١٦٥
الجاثية	﴿ وَفِى خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِن دَآبَّةٍ ءَايَٰتٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴾	٤	١٤٨-١٩٤
محمد	﴿ فَلَا تَهِنُواْ وَتَدْعُوٓاْ إِلَى ٱلسَّلْمِ ﴾	٣٥	١٨٥
ق	﴿ وَقَالَ قَرِينُهُۥ هَٰذَا مَا لَدَىَّ عَتِيدٌ ﴾	٣	١٠٦
ق	﴿ قَالَ تَخْتَصِمُواْ لَدَىَّ وَقَدْ قَدَّمْتُ إِلَيْكُم بِٱلْوَعِيدِ ﴾	٢٨	٤٨
ق	﴿ مَا يُبَدَّلُ ٱلْقَوْلُ لَدَىَّ وَمَآ أَنَا۠ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ ﴾	٢٩	٤٨-٤٩
ق	﴿ يَوْمَ نَقُولُ لِجَهَنَّمَ هَلِ ٱمْتَلَأْتِ وَتَقُولُ هَلْ مِن مَّزِيدٍ ﴾	٣٠	٤٨
ق	﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ ﴿٣٨﴾ ﴾	٣٨	٥٩
القمر	﴿فَتَوَلَّ عَنْهُمْ يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ إِلَى شَيْءٍ نُّكُرٍ ﴾	٦	٥٤
الرحمن	﴿ بَيْنَهُمَا بَرْزَخٌ لَّا يَبْغِيَانِ ﴾	٢٣	١٣٦

السورة	الآية	رقمها	الصفحة
الواقعة	﴿ لَوۡ نَشَآءُ لَجَعَلۡنَٰهُ حُطَٰمٗا فَظَلۡتُمۡ تَفَكَّهُونَ ﴾	٦٥	١٧٢
الواقعة	﴿ لَوۡ نَشَآءُ جَعَلۡنَٰهُ أُجَاجٗا فَلَوۡلَا تَشۡكُرُونَ ﴾	٧٠	١٧٢
المنافقون	﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمۡ تَعَالَوۡاْ يَسۡتَغۡفِرۡ لَكُمۡ رَسُولُ ٱللَّهِ لَوَّوۡاْ رُءُوسَهُمۡ وَرَأَيۡتَهُمۡ يَصُدُّونَ وَهُم مُّسۡتَكۡبِرُونَ ﴾	٣٦	٨٦
الطلاق	﴿ لِيُنفِقۡ ذُو سَعَةٖ مِّن سَعَتِهِۦۖ ﴾	٣٦	١٦٥
التحريم	﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ تُوبُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ تَوۡبَةٗ نَّصُوحًا ﴾	٣٨	٦١
القلم	﴿ وَإِن يَكَادُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَيُزۡلِقُونَكَ بِأَبۡصَٰرِهِمۡ لَمَّا سَمِعُواْ ٱلذِّكۡرَ وَيَقُولُونَ إِنَّهُۥ لَمَجۡنُونٞ ﴾	٥١	٨٢
الحآقة	﴿ وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا ٱلۡحَآقَّةُ ﴾	٣	٩٥-٩٦
القيامة	﴿ أَلَيۡسَ ذَٰلِكَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحۡۦِۧيَ ٱلۡمَوۡتَىٰ ﴾	٤٠	١٧٦
المرسلات	﴿ وَلَا يُؤۡذَنُ لَهُمۡ فَيَعۡتَذِرُونَ ﴾	٣٦	١٥٦- ١٥٧- ١٥٨
النازعات	﴿ يَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ أَيَّانَ مُرۡسَىٰهَا ﴾	٤٢	١٦٧- ٢١٤
العصر	﴿ وَتَوَاصَوۡاْ بِٱلۡحَقِّ وَتَوَاصَوۡاْ بِٱلصَّبۡرِ ﴾	٣	٦٩
الإخلاص	﴿ قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾	١	٦٦

فهرس الأحاديث

التسلسل	الحديث	الصفحة
١	(إنَّا مَعْشَر الأَنْبِيَاء لا نُورث)	١٥٦
٢	(إِنَّ فِيكَ لَخَصْلَتَيْنِ يُحِبُّهُمَا اللهُ الْحِلْمُ وَالأَنَاةُ)	٦٧
٣	(إنَّ الله تَبَارَكَ وتَعَالى يَقْبَل تَوْبَة الْعَبْد مَا لَمْ يُغَرْغِرْ)	١٠٨- ٢٠٥
٤	(إنّ لله مَلَائِكَةٌ يتعَاقَبُونَ فِيْكُم، مَلَائِكة بِاللَّيل، وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ)	١١٦- ١٢١
٥	(صَلاةُ اللَّيْل مَثْنَى مَثْنَى)	١٧٣
٦	(لَا تَدْخُلُوا الجَنَّة حَتَّى تُؤْمِنُوا وَلَا تُؤْمِنُوا حَتَّى تَحَابُّوا)	١٠٢
٧	(لِتَأْخُذُوا مَصَافَّكُم)	١٦٢- ١٦٥
٨	(يَتعَاقَبُونُ فِيْكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ، وَيَجْتَمِعُونَ فِي صَلَاةِ الْفَجْر وَصَلَاة الْعَصْر)	١١٦- ١١٧- ١٢١

فهرس أقوال العرب

التسلسل	القول	الصفحة
١	أصبح ليل	١٥٤
٢	أطرق كرا	١٥٤
٣	افتد مخنوق	١٥٤
٤	أنت رجل تأمر بالمعروف	٢٠٩
٥	إِنْ يَزِينُك لَنَفْسُكَ وَإِنْ يَشِينُك لَهِيَهْ	٨٢
٦	بك الله نرجوا الفضل	١٥٥
٧	خرق الثوبُ المسمارَ	١٢٧
٨	رجل ثَطٌّ	٤٤
٩	قوم ثُطَّ	٤٤
١٠	سبحانك اللهَ العظيم	١٥٦
١١	شتمني فأساء	١٧٩
١٢	شرٌ أهر ذا ناب	١٨٢
١٣	عرض الحوض على الناقة	٢٠٠
١٤	عفا بمكان كذا فمكان كذا	١٧٩
١٥	قرُبَ فدَنا	١٧٩
١٦	قمت وأصك عينه	٢٨-١٣٧-١٣٨-٢٠٦
١٧	كسر الزجاجُ الحجَر	١٢٧
١٨	من يسمع يخـل	١١٣
١٩	هل أنتم إلاَّ عبيد لأبي	٤٧

فهرس الأبيات الشعرية

التسلسل	الروي	البيت	الصفحة
١	الهمزة	لا أقعدُ الجبنَ عَنْ الهِجَاءِ وَلَوْ توالتْ زُمرَ الأَعْدَاءِ	١٣١
٢	الباء	بأيِّ كتابٍ أم بأيَّةِ سنَّةٍ ترى حُبَّهُم عارًا عليَّ وتحْسَبُ	١١٢
٣	الباء	وَكُنْ لِيْ شَفِيْعَاً يَوْمَ لا شَفَاعةٍ بِمُغْنٍ فَتيلاً عَنْ سَوادِ بنِ قَارِبَ	٧٩
٤	الباء	فاليومَ قرَّبْتَ تَهْجُونا وتَشْتِمُنا فاذهب فما بك والأيَّامِ من عَجَبِ	١٤٨
٥	الباء	ألا لَيْتَ شِعْرِي كَيْفَ حَادِث وصْلها وكيْفَ تُراعي وُصْلَةَ المُتَغَيِّبِ	١٧٦
٦	التاء	يْدِي رِجَالٍ لم يَشِيموا سِيُوفَهُمْ وَلَمْ يَكْثُرِالْقَتْلَى بِهَا حِيْنَ سُلّتْ	١٣٤
٧	الحاء	مَنْ فَرَّ عِنْ نِيْرَانِها فَأَنَا ابنُ قَيْسٍ لا بَرَاحُ	٧٩
٨	الخاء	واللهَّ لَوْلا أَنْ تَحُشَّ الطَّبَّخُ بِيَ الْجَحِيْمَ حِيْنَ لا مُسْتَصْرَخُ	٨٠
٩	الدال	أَلَمْ يَأْتِيْكَ وَالأَنْبَاءُ تنمِي بِمَا لاَقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَاد	٦٥
١٠	الدال	شَلَّتْ يمينُك إن قتلْتَ لُمسلِمًا حَلَّتْ عَلَيْه عُقُوبَةُ المُتَعَمِّدِ	٨٢
١١	الدال	أَلا حَبَّذَا هندٌ وَأَرْضٌ بِهَا هِنْدُ وَهِندٌ أَتَى مِنْ دُوْنِهَا النَّأْيُ وَالْبُعْدُ	١٧٧
١٢	الدال	آلَيْت لا يُعْطِيه مِنْ أَبْنَائِنَا رَهْناً فَيُفْسِدهُمْ كَرُهْن أَفْسَدَا	٤٥
١٣	الدال	هلِ العَيْشُ إلاَّ ما تَلَذُّ وتشْتَهِي وإنْ لامَ فيهِ ذو الشَّنْان وفَنَّدَا	٥٧
١٤	الراء	دُرِيتَ الوَفِيَّ العَهْدِ يَا عُرْوَ فَاغْتَبِطْ فَإِنَّ اغْتِبَاطاً بِالوَفَاءِ حَمِيدُ	٩٦
١٥	الراء	على العِيارات هَدّاجُون قدْ بَلَغَتْ نَجْرانُ أو حُدّثتْ سوءاتهِمْ هجرُ	١٢٨
١٦	الراء	يُفاكهنَا سعدٌ ويغْدُو لجمْعِنا بمَثْنى الزِّقَاقِ الْمُتْرَعَاتِ وَبالجُزُرْ	٧٣
١٧	الراء	رَأَيْنَ الْغَوَانِي الشّيْبَ لاْح بِمفْرِقِي فَأَعْرَضْنَ عِنِّي بِالْخُدُدِ النَّواضِر	١١٩
١٨	الراء	أَبْلِغْ النُّعْمَانَ عَنِّي مَأْلُكَاً قَوْل مَنْ خَافَ اظْطناناً فَعْتَذَرْ	٥٠

التسلسل	الروي	البيت	الصفحة
١٩	العين	أُطَوِّفُ ما أُطَوِّفُ، ثُمَّ آوِي إلَى بَيْتٍ قَعِيدَتُهُ لَكَاعِ	١٠٨ - ٢٠٥
٢٠	العين	رُبَّ مَنْ أنضجْتُ غَيظاً قَلْبَهُ قَدْ تَمَنَّى لِيَ مَوْتاً لم يُطَعْ	١٠٤
٢١	العين	طَوَى النَّحْزُ والأجْرَازُ ما فى غُرُوضِها فمابَقِيَتْ إلا االصُّدورُ الجَرَاشِعُ	١٢٥
٢٢	العين	لا يَغُرَّنَّكُمْ أولاَءِ مِنَ الْقَوْمِ جُنُوحٌ لِلسِّلْمِ فَهْوَ خِدَاعُ	١٥٣
٢٣	الفاء	نَبِا الخُزُّ مِنْ رَوْحٍ وأنْكَرَ جِلْدَهُ وَعَجَّتْ عَجِيجاً مِنْ جُذَامَ المَطَارِفُ	١٨٠ – ٢١٣
٢٤	القاف	نَحْنُ بَنَاتِ طَارِقْ نَمْشِي عَلَى النَّمَارِقْ	١٥٥
٢٥	القاف	فدَيْتُ بِنَفْسِهِ نَفْسِي وَمَالِي وما آلُوكَ إلا مَا أُطِيقُ	١٢٧
٢٦	الكاف	لَمَّا خَشِيتُ أظَافِيرَه نَجَوْتُ وَأَرْهَنُهُمْ مَالِكَا	١٣٨
٢٧	اللام	إنَّ الأولَى وَصَفُوا قَوْمِي لَهُمْ فَبِهِمْ هَذَا اعْتَصِمْ تَلْقَ مَنْ عَادَاكَ مَخْذُولا	١٥٤ – ٢١٢
٢٨	اللام	رأيت التُّقَى والحَمْدَ خَيرَ تِجارَةٍ رَباحاً إذا ما المَرءُ أَصْبَحَ ثاقِلا	٢٦- ١٩٠
٢٩	اللام	حَسِبْتُ التُّقَى والحَمْدَ خَيرَ تِجارَةٍ رَباحاً إذا ما المَرءُ أَصْبَحَ ثاقِلا	٢٦ - ١٨٨
٣٠	اللام	قَوْلاً لِدُودَانَ عَبِيدِ العَصَا مَا غَرَّكُمْ بِالأسَدِ الْبَاسِلِ	٤٧
٣١	اللام	فلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لأدنى مَعِيشَةٍ كفَاني وَلم أَطْلُبْ قَليل مِنَ المَالِ	٨٥
٣٢	اللام	فِي اشْتِرَاءِ النَّخِيْـل أَهْلِي فَكُلُّهُم يَعْذِلُ	١١٨
٣٣	اللام	سَلِي إنْ جَهِلتِ الناسَ عَنَّا وعنهمُ لَيْسَ سواءً عالمٌ وجهولُ	١٠٩
٣٤	اللام	إذا النَّعْجَةُ الأدْمَاءُ باتت بِقَفْرَةٍ فَأيّانَ مَا تَعْدِلْ بِهِ الرِّيْحُ تَنْزِلِ	١٦٨- ٢١٤
٣٥	اللام	قفَا نَبْكِ منْ ذِكْرَى حَبِيْب ومَنْزِل بِسقْطِ اللّوى بَيْنَ الدّخول فَحَوْمَلِ	١٧٨

التسلسل	الروي	البيت	الصفحة
٣٦	اللام	ألا رُبَّ يوم لَكَ منهنَّ صالحٌ ولا سيما يومٌ بدارَة جُلْجُلِ	١٧٦
٣٧	الميم	وَقَدْ قُلْتُمَا إِنْ نُدْرِكِ الْسِّلْمَ وَاسِعًا مَالٍ وَمَعْرُفٍ مِنَ الْأَمْرِ نَسْلَمِ	١٨٤
٣٨	الميم	إِذَا هَمَلَتْ عَينِي لَهَا قالَ صاحِبِي بمثْلِكَ هَذا فِتْنَةٌ وغَرامُ	١٥٤
٣٩	الميم	مَا بَرِئَت مِنْ رِيبَة وَذَمّ فِي حَرْبِنَا إلاَّ بَنَاتُ العَمّ	١٢٦
٤٠	الميم	وَلَقَدْ نَزَلْتِ فَلاَ تَظُنِّي غَيْرَهُ مِنِّي بمَنزِلَةِ المُحَبِّ المُكْرَمِ	١١٢
٤١	الميم	تَوَلَّى قِتَال المَارِقِيْنَ بِنَفْسِهِ وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبْعَدٌ وَ حَمِيمُ	١١٩-١٢٠
٤٢	الميم	ضَرَبْتُ خُمَاسَ ضَرْبَةَ عَبْشَمِيٍّ أَدَارُ سُدَاس ألاَّ يَسْتَقِيمَا	١٧٤
٤٣	النون	أَنا ابنُ أُباةِ الضَّيْمِ منْ آلِ مالِك وإِنْ مالكٌ كانتْ كِرامَ المَعادِنِ	٨٣
٤٤	النون	أَلا رُبَّ مَنْ تَغْتَشُّهُ لَكَ ناصِح ومُؤْتَمَنٍ بالغيبِ غيرِ أَمِيْنِ	١٠٣
٤٥	النون	فإنْ أَهْلِكْ فربّ فتىً سيبكي عَلَيَّ مُهذبٍ رَخْصِ البَنانِ	١٤٣ – ٢١٥
٤٦	الميم	فكَفَى بنا فَضْلاً على مَنْ غَيْرِنا حُبُّ النبيّ محمَّدٍ إيّانا	١٠٤
٤٧	الميم	فَلَيتَ لِي بهمُ قَوْمَاً إِذَا رَكِبُوا شَدُّا الإِغَارَةَ فُرْسَاناً ورُكْبَانا	١٣١
٤٨	النون	لِتَقُمْ أَنْتَ يَا ابْنَ خَيْرِ قُرَيْشٍ كَيْ تَقْضِي حَوَائِجَ المُسْلِمِيْنَا	١٦٢
٤٩	النون	نَصَرْتُكَ إِذْ لا صَاحِبٌ غَيْرَ خَاذِلٍ فَبُوِّئْتَ حِصْناً بالْكُمَاةِ حَصِيْنا	٧٩
٥٠	الهاء	وَبَلَدٍ عامِيَة أَعْمَاؤُهُ كَأَنَ لَوْنَ أَرْضِه سَمَاؤُهُ	١٢٧
٥١	الهاء	حَرْبٌ تَرَدَّدُ بَيْنَهُمْ بِتَشَاجِرٍ قَدْكَفَّرَتْ آبَاؤهَا أَبْنَاؤهَا	٨٧
٥٢	الياء	وَلَوْ نُعْطَى الخِيَارَ لَمَا افْتَرَقْنَا وَلَكِنْ لاَ خِيَارَ مَعَ الْلَيَالِي	١٧٢
٥٣	الياء	ألا يَا لِقَوْمِي لِلْخَيَال المشَوِّق وللدَّارِ تَنْأَى بِالْحُبَيْبِ وَنَلْتَقِي	١٧٧
٥٤	الياء	ولَسْتُ مُقِرًّا لِلرِّجَالِ ظُلاَمَةً أَبَى ذَاكَ عَمِّي الأَكْرَمَانِ وَخَالِيَا	١٤١

التسلسل	الروي	البيت	الصفحة
٥٥	الياء	تَعَزَّ فَلاَ شَيْءٌ عَلَى الأَرْضِ بَاقِيا وَلاَ وَزَرٌ مِمَّا قَضَى اللهُ وَاقِيَا	٧٧- ٧٩
٥٦	الياء	وَحَلَّتْ سَوَادَ القَلْبِ لا أَنَا بَاغِيَا سِوَاهَا وَلاَ عن حُبِّهَا مُتَرَاخِيَا	٧٨

فهرس الأعلام

التسلسل	العلم	الصفحة
١	إبراهيم أنيس	٣١-٣٢
٢	أُبيّ بن كعب	١٦٣-١٩٤
٣	ابن الأثير	٤٣
٤	أحمد شكري	١٥-١٧
٥	أحمد مكي الأنصاري	٣٢
٦	الأحوص	٥٧
٧	أبو إسحاق إبراهيم بن ملكون الحضرمي الإشبيلي	١١١
٨	ابن أبي إسحاق	٥٣
٩	إسماعيل بن جعفر الواقدي	٥٧
١٠	أبي الأسود الدؤلي	٤
١١	الأشموني	٣٤-١٤١
١٢	الأصمعي	٥٧-١٧٩
١٣	الأعرج	٦٣-١٤٢-٢٠٨-٢١٨
١٤	الأعمش	٨١-١٠١-١٨٦-١٩٥
١٥	الألوسي	١٤٥
١٦	امرئ القيس	٤٧-٤٨-٨٥-١٧٦
١٧	أمل عبد الفتاح	١١٦
١٨	أميّة بن أبي الصّلت	١١٨

التسلسل	العلم	الصفحة
١٩	ابن الأنباري.	٨٢-١٦٩
٢٠	البخاري	١١٧
٢١	ابنُ بَرِّيّ	١٧٠
٢٢	البزار	١١٦
٢٣	بشير بن كعب	١١٨
٢٤	أبو البقاء	٥٢-٥٣-١٠٥-١٥٩-١٨٨-٢١٧
٢٥	أبو بكر	٥٦-٨١
٢٦	تمّام حسّان	٣٣
٢٧	الثَّعالبي	١٢٣
٢٨	الجاربردى	٢٥
٢٩	جار الله الزمخشري	٤-٥-٢١-٢٣-١٠٤-١١٠-١١٤-١٢١-١٣٧-١٣٨-١٤٢-١٤٦-١٤٧-١٥٠-١٥١-١٥٢-١٥٩-١٦٤-١٦٥-١٧٣-١٧٦-١٧٧-١٨٢-١٨٨-١٩٤-١٩٥-٢٠٦-٢١٦-٢١٨-٢١٩
٣٠	الجبائي	١٦٠
٣١	جحدر	١٤٣-٢١٥
٣٢	الجرجاني	١٣٨
٣٣	الجرمي	١٣١-١٤٩
٣٤	جزاء محمد حسن المصاورة	٥
٣٥	ابن الجزري	١-٢١
٣٦	جعفر بن محمد الصادق	١٩٥

التسلسل	العلم	الصفحة
٣٧	ابن جماز	٥٧
٣٨	جمال الدين المقدسي	٢١
٣٩	جمعان الغامدي	١١٦
٤٠	الجندي	٦٩
٤١	الجوهري	١٧٠-٤٣
٤٢	أبو حاتم	١٩٨-٨٧-٨١-٦٩
٤٣	ابن الحاجب	٨٥
٤٤	أبو الحجاج	١٥٧
٤٥	ابنُ حجر	١٢٠-١١٧
٤٦	الحرميان	-٨١
٤٧	الحريريّ	١٢٢
٤٨	حسام سعيد النجيمي	٥
٤٩	أبو الحسن بن أحمد	١٥١
٥٠	أبو الحسن الأخفش	٣١-٤٥-٤٦-٥٠-٥٣-٦٠-٦٣-١٢٥-١٣٠-١٣٣-١٤٨-١٧٨-١٩٤-٢٠٨
٥١	الحسن البصري	٦٦-٣٣
٥٢	حفص	١١٠-١٠٨-٨١-٦٤-٥٧-٥٦-٥٣
٥٣	حمدان بن أعين	١٩٥
٥٤	حمزة	٤٨-٥٣-٥٦-٥٧-٨١-٩١-١٠٨-١١٠-١٤٦-١٤٧-١٨٥-١٩٥
٥٥	حميد بن قيس	١١٠
٥٦	الحوفي	١٧١-١٦٢

التسلسل	العلم	الصفحة
٥٧	أبو حيوة	١٠١-٢٠٩
٥٨	خارجة	٦١
٥٩	ابن خالويه	٤٩-٥٢-١٠١-٢٠٩
٦٠	خديجة الحديثي	١٦
٦١	أبو خلاد	١٠١-٢٠٩
٦٢	خلف	٩١
٦٣	الخليل	٣٤-١٠١-١٣٣-١٣٤-١٥٦-١٦٨-١٦٩-٢١٧
٦٤	ابن درستويه	١٠٩
٦٥	دينا محمد حمود الحارثي	٦
٦٦	أبي ذر	٨٤
٦٧	ذي الرمة	١٢٥
٦٨	الرازي	٣٩-٤٥-٥٤-١٤٤-١٦٠-١٨٥
٦٩	ابن أبي الربيع	١١٥
٧٠	أبو رزين	١٩٥
٧١	الرضي	٨٤-١٢٥-١٥٧-١٦٣-١٦٧
٧٢	الرعيني	١٦
٧٣	رمضان عبد التَّوَّاب	١١٥
٧٤	رويس	٩١
٧٥	الرياشي	١٣١
٧٦	الزجاج	٧٧-٧٨-٨٧-١٢٧-١٤٤-١٤٦-١٢٥-١٦٥-١٨٨-١٩٩-٢١١-٢١٢

التسلسل	العلم	الصفحة
٧٧	الزركشي	١٨١
٧٨	زكريا سعيد علي	٥
٧٩	الزهري	٨١-٧٦
٨٠	زهير ابن أبي سلمى	١٨٤
٨١	أبو زيد الأنصاري	٦٣-٣٣
٨٢	زيد بن ثابت	١٩٤
٨٣	زيد بن علي	٨٧
٨٤	ابن السَّراج	٢١٤-١٤٤-٦٧-٥٢-٣٤
٨٥	السرقسطي	٨٤
٨٦	ابن سعدان	٥٣
٨٧	سعد بن مالك القيسي	٧٩
٨٨	سعيد الأفغاني	١٢٠
٨٩	السلمي	٢١٨-١٤٢
٩٠	سليمان بن أرقم	٨١
٩١	أبو السمال	٧٠
٩٢	السَّمين الحلبي	١٤٩
٩٣	السُّهيلي	١٢٢-١١٧
٩٤	سواد بن قارب	٧٩
٩٥	سويد بن أبي كاهل	١٠٤
٩٦	سيبويه	٣٠-٣٣-٤٤-٤٧-٥٠-٥١-٥٢-٥٥-٥٧-٥٨-٥٩-٦٣-٦٤-٦٧-٦٨-٦٩-٧٦-٧٧-٨١-٨٢-٨٥-٨٦-٩٣-١١١-١١٤-١١٥-

التسلسل	العلم	الصفحة
		١١٦-١١٩-١٢٧-١٣١-١٣٣-١٣٤-١٤٤-١٦٧-١٦٨-١٦٩-١٧٧-١٨٧-١٩٢-١٩٤-١٩٨-٢٠٠-٢٠٧-٢٠٨
٩٧	السيرافي	١١٤
٩٨	السيوطي	٢٥-٣٥-٧٨-٨٦-٩٧-١٢٤-١٣٣-١٣٥-
٩٩	شبل	٥٤
١٠٠	الشهاب الخفاجي	١١٥-١١٧
١٠١	شهابُ الدينِ	٤٨
١٠٢	الشوكاني	١٢٩-١٣٣-١٤٤
١٠٣	الصبان	١٠٢-١٥١-١٥٦-١٨٩
١٠٤	صبحي عبد الحميد	١٢٠
١٠٥	الصّفدي	١٤-١٦
١٠٦	الطبري	١٥٠-١٨٥
١٠٧	ابن الطراوة	٨٧
١٠٨	طلحة بن مصرِّف	١١٧
١٠٩	عائشة رضي الله عنها	١١٨
١١٠	ابن عاشور	٤٢-٤٥-١٤٤
١١١	عاصم	٥٧-٨١-١٨٥
١١٢	ابن عامر	٥٦-٥٧-٨١-١٨٥
١١٣	عباس حسن	٣٠
١١٤	ابن عباس	٦٣-٩١-١٩٥-٢١٧
١١٥	أبو العباس	٦٤-٧٩-٨٠-١٤٦

التسلسل	العلم	الصفحة
١١٦	عبد الجواد الطَّيِّب	١٢٢
١١٧	عبد الرحمن السيد	٣٢
١١٨	عبد العزيز مطلك الدّليمي	٥
١١٩	عبد اللطيف محمد الخطيب	٥
١٢٠	عبد الله بن إسحاق الحضرمي	٤
١٢١	عبد الله بن همام السلولي	١٣٨
١٢٢	عبد الله	١٣-٦٨-١٠١-١٤٤-١٩٧
١٢٣	ابنُ أبي عَبْلَة	١٨٨
١٢٤	أبو عبيدة	١٨٦-٢٠٠
١٢٥	عبيد الله بن قيس	١١٩
١٢٦	عثمان	١٢٠-١٩٤
١٢٧	عدنان محمّد سلمان	١٢٣
١٢٨	عدي	٥٠
١٢٩	عروة بن الورد	١٢٧
١٣٠	العز بن عبد السلام	١٧٩
١٣١	ابن عصفور	٧٨-٨٧-١٤٠-١٤١
١٣٢	ابن عطية	٤-٢١-٤٦-٤٧-٥١-٥٢-٥٨-٥٩-٧٦-٧٧-٧٨-١٠٠-١٠٧-١٢٨-١٢٩-١٤٧-١٥٠-١٥١-١٥٦-١٦٢-١٩٣-١٩٥-١٩٨-٢٠٢-٢٠٥-٢٠٧-٢٠٨-٢١٦-٢١٧-٢١٩-٢٢٠-٢٢١

التسلسل	العلم	الصفحة
١٣٣	أمِّ عطيَّة	١١٧
١٣٤	ابن عقيل	١١٣
١٣٥	العكبري	٥٠-٦٦-١٣٣-١٤٤-١٥٧
١٣٦	عكرمة	٦٨-١٩٧
١٣٧	أبو علي الشلوبين	١٩٤
١٣٨	أبو علي الفارسي	١١١-١٨٣-١٨٨-١٨٩-٢٠٤
١٣٩	علي النابي	١٧٧
١٤٠	ابن عمر	١٠٨-٢٠٥
١٤١	أبو عمرو الداني	٧٠
١٤٢	أبو عمرو ابن العلاء	٣٠-١٨٥-٢١١
١٤٣	عمرو بن محمد	٢٧-٥٩
١٤٤	أبو عمرو الهذلي	١١٥
١٤٥	عيسى بن عمر الثقفي	٤-٥١-٥٩-٦٨-٧٦-١١٧
١٤٦	أبو الفتح ابن جني	٢٥-٣١-٣٥-٣٦-٣٧-٥١-٥٢-٦٣-٦٥-٦٧-١٠٧-١٤١-١٤٦-١٥٩-١٦٤-١٨٠-١٨٢-١٩٩-٢٠٨
١٤٧	فتحي الدّجنِّي	١٢٤
١٤٨	الفراء	٤٤-٥١-٥٨-٨٤-٨٧-٩١-٩٢-١١٤-١٢٩-١٣٠-١٢٥-١٧٩-١٨١-٢٠٠-٢١١-٢١٢-٢٢٠
١٤٩	الفضل	٥٣
١٥٠	فوزي يوسف عبده الهابط	٦

التسلسل	العلم	الصفحة
١٥١	الفيومي	٥٢-٩٢
١٥٢	القاضي	١٦٠
١٥٣	قالون	٥٧
١٥٤	القرطبي	١٢٤
١٥٥	قطرب	١٦٨-١٦٩-١٧٠-١٧٨
١٥٦	ابن القوطية	٩٢
١٥٧	ابن كثير	٤٤-٤٥-٥٤-٥٥-٥٦-٥٧-١٨٥
١٥٨	الكسائي	٤٤-٥٠-٥١-٥٣-٥٧-٥٩-٨١-٨٤-١٠٣-١٠٤-١٠٥-١٢٩-١٥١-١٥٧-١٦٤-١٨٥-٢٠٧-٢٢٠
١٥٩	الكعبي	١٦٠
١٦٠	الكلبي	٢٣
١٦١	كمال بشر	٣٢
١٦٢	الكميت	١١٢
١٦٣	لبيد	٢٦-١٩٠
١٦٤	مالك بن دينار	٦٨-١٩٧
١٦٥	ابن مالك	٤٨-٧٩-١١٦-١٢٣-١٤٣
١٦٦	المبرد	٣٣-٦٩-١٣١-١٣٤-١٤٦-١٦٣-١٨٥
١٦٧	مجاهد	٤٩-٥٧-١٥٩
١٦٨	محبوب	١٠١-٢٠٩
١٦٩	محسن بن عبد السلام بلحسن	٦
١٧٠	محمد حمّاد ساعد القرشي	٥

التسلسل	العلم	الصفحة
١٧١	محمد خان	٥
١٧٢	محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى	١٩٥
١٧٣	محمَّد ضاري حمَّادي	١٢٣
١٧٤	محمد القرشي	١٦
١٧٥	محمود فجَّال	١٢٤
١٧٦	ابن محيصن	٧٦
١٧٧	المرادي	٢٠٥-١١٢-١٠٩-٨٤
١٧٨	ابن مروان	١٣٤
١٧٩	ابن مسعود	١٩٤-٨١
١٨٠	مسلم	١٦١-١٦٠-١١٨-١١٧
١٨١	مصطفى صادق الرافعي	٣٨
١٨٢	مصعب بن عمير	١١٩
١٨٣	ابن معط	١١٠
١٨٤	مقاتل	٢٣
١٨٥	أبو المكارم	٣٦
١٨٦	مكي بن أبي طالب	٩٦-٧١-٥٠-٤٥
١٨٧	موسى عليه السلام	٢٠١-١٨٢-١٨١-١٨٠-١٢٦
١٨٨	نافع	١٩٧-١٨٥-٧٠-٦١-٥٧-٥٦-٥٥-٥٠-٤٩
١٨٩	ابن النحاس	٨٦-٨٤
١٩٠	النخعي	١٩٥
١٩١	النَّووي	١١٨

التسلسل	العلم	الصفحة
١٩٢	هارون	٥٣
١٩٣	هبيرة	٦٤
١٩٤	أبو هريرة	١١٦-١١٧
١٩٥	ابن هشام	٢٤-٨٢-١٠٤-١١٩-١٢٥-١٢٧-١٣٣-١٤٥-١٥٤-١٥٦-١٦٣-١٦٦-١٦٩-١٧٢
١٩٦	أبو هلال العسكري	٢٤-٦٨
١٩٧	ابن وثاب	٥٣
١٩٨	ابن الوراق	١١٥-١٥٨
١٩٩	ورش	٥٧-٧٠-٧١
٢٠٠	وهب بن منبه	٢٣
٢٠١	يحيى بن الحارث الذماري	١٠٢-٢٠٩
٢٠٢	يحيى بن و ثاب	١٩٥
٢٠٣	يزيد	٩١
٢٠٤	اليزيدي	١٠١-٢٠٩
٢٠٥	يعقوب	٧٦
٢٠٦	ابن يعيش	١٤٦
٢٠٧	يونس بن حبيب	٤-١١٩

فهرس الأماكن

التسلسل	المكان	الصفحة
١	أرض الحبشة	١١٨
٢	أم القرى	٥
٣	البصرة	٨٣-٨٦-١٧٠-١٩٤-١٩٥
٤	بغداد	٥
٥	السودان	٦٩
٦	غرناطة	١٣-١٤
٧	القاهرة	١٨-٣٦
٨	مصر	٦٩
٩	مطخشارش	١٣-١٤
١٠	مقبرة الصوفية	١٨

فهرس القبائل والجماعات

التسلسل	القبيلة أو الجماعة	الصفحة
١	أزد شنوءة	٣١-١٢٢
٢	أسد	٦٩-١٩٨
٣	أهل البصرة	٨٣-٨٦-١٧٠-١٩٤
٤	أهلَ التصريفِ	٥٢
٥	أهل الحجاز	٤٩-١٢٢-١٨٣-١٩٧-٢٢٢
٦	أهل الكوفة	١٢٩-١٧٠
٧	أهل نجد	٤٩-٦٩-١٩٧
٨	البصريون	٣٠-٥١-٨١-٨٢-٨٤-٨٧-١٢٩-١٤٧-١٤٩-١٨٥-١٩٢-١٩٥
٩	بلحارث بن كعب	١٢٢
١٠	تميم	٦-٦٨-٦٩-٧٨-١٢٢-١٩٨
١١	ثقيف	٣٣
١٢	ربيعة	٦٩
١٣	سُليم	٣٣-١٢٢
١٤	طيئ	١٢٢
١٥	قريش	٣٣-٣٤-١٢٠
١٦	قشير	١٤٩
١٧	الكوفيون	٣١-٣٢-٥١-٦٨-٧٠-٨١-٨٢-٨٤-٨٥-١٢٩-١٥٥-١٧٠-١٩٢-١٩٥-١٩٧
١٨	المعتزلة	١٨١-١٩٤

فهرس المصادر والمراجع

أ/ الكتب المطبوعة:

- القرآن الكريم.
- الإبانة في اللُّغة العربيَّة، سلمة بن مسلم العوتبي الصُّحاري، تحقيق د. عبد الكريم خليفة وآخرين، وزارة التراث القومي والثقافة في سلطنة عمان، ١٤٢٠هـ.
- الإتقان في علوم القران ، جلال الدين السيوطي ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية ، بيروت ، ١٤٠٨هـ .
- أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي،أبو عمر بن العلاء، تحقيق د . عبد الصبور شاهين ، مكتبة الخانجي، القاهرة ، ١٤٠٨هـ .
- ارتشاف الضرب من لسان العرب ،أبو حيان الأندلسي، تحقيق د. مصطفى أحمد النماس ،الطبعة الأولى ، مطبعة المدني، القاهرة ، ١٤٠٨هـ ١٩٨٧م .
- الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين السيوطي، تحقيق: عبد العال سالم مكرم ، الطبعة الأولى ، مؤسسه الرسالة ، بيروت ، ١٤٠٦هـ .
- أصول التفكير النحوي ، د.علي أبو المكارم ، منشورات الجامعية الليبية ١٣٩٣هـ،١٩٧٣م.
- الأصول في النحو ، ابن سراج ،تحقيق: محمد عثمان ، الطبعة الأولى ، مكتبه الثقافة الدينية ، القاهرة ، ١٤٣٠هـ، ٢٠٠٩م .
- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن ، محمد الأمين الشنقيطي ، دار الفكر للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٤١٥هـ،١٩٩٥م.

- إعراب القراءات السبع وعللها ، بن خالويه، تحقيق د.عبد الرحمن بن سليمان بن عثيمين ، الطبعة الأولى ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٤١٣هـ ١٩٩٢م.
- إعراب القران ، أبو جعفر النحاس ، تحقيق د.زهير غازي زاهد ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٤٠٩هـ ١٩٨٨م.
- الإغفال ، أبو علي الفارسي، (المسائل المصلحة من كتاب معاني القران وإعرابه)لأبي اسحاق الزجاج ، تحقيق: عبدالله عمر الحاج .
- الأفعال ، السرقسطي ، تحقيق د.حسين محمد شرف ، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية .
- الاقتراح في علم أصول النحو ، جلال الدين السيوطي ، تحقيق د.حمدي عبد الفتاح مصطفى خليل، الطبعة الرابعة ، مكتبه الآداب ، ١٤٣٠هـ ،٢٠١٠م.
- أمالي ابن الشجري ، هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسيني العلوي، الطبعة الأولى ، مطبعة المدنية ، مصر ، ١٤١٣هـ ١٩٩٢م.
- إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القران ، أبوالبقاء العكبري ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين والبصريين والكوفيين ، أبو البركات عبد الرحمن الأنباري ، الطبعة الأولى،المكتبة العصرية ، بيروت ، ١٤٢٤هـ ٢٠٠٣م.
- أوضح المسالك إلى ألفيه ابن مالك ، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن هشام الأنصاري ، الطبعة الخامسة، دار الجيل ،بيروت ١٩٧٩ .
- الإيضاح في علوم البلاغة المعاني والبيان والبديع، الخطيب القزويني، تحقيق:إبراهيم شمس الدين، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٢٤هـ ٢٠٠٢م.

- البحث العلمي حقيقته ومصادره ومادته ومناهجه وكتابته وطباعته ومناقشته ، عبد العزيز عبد الرحمن الربيعة ، الطبعة الثانية ، ١٤٢٠هـ .
- بحوث ومقالات في اللغة ، رمضان عبد التواب ، الطبعة الأولى، مكتبة الخانجي ،القاهرة و دار الرفاعي ،الرياض ، ١٤٠٣هـ،١٩٨٢م.
- البسيط في شرح جمل الزجاجي، ابن أبي الربيع الإشبيلي، تحقيق: عياد الثبيتي ، الطبعة الأولى ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ١٤٠٧هـ ١٩٩٦م.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ، الطبعة الثانية ، دار الفكر ، ١٣٩٩هـ ،١٩٧٩م.
- تاج العروس من جواهر القاموس، محمد بن محمد عبد الرزّاق الحسيني الزبيدي، تحقيق: مجموعة من المحققين دار الهداية .
- تاريخ آداب العرب، مصطفى صادق الرافعي، تحقيق:محمد علي الجيلاني، دار لتوفيقية للتراث ، القاهرة .
- التبصرة والتذكرة، أبو محمد عبد الله الصَّيمري، تحقيق د. فتحي أحمد مصطفى علي الدين، الطبعة الأولى ، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ، جامعه أم القرى ، ١٤٠٢هـ ،١٩٨٢م.
- التبيان في إعراب القران ، أبو البقاء عبد الله العكبري ، علي محمد البجاوي، الناشر:عيسى البابي الحلبي وشركاه .
- التبيان في تفسير غريب القرآن ، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عماد المعروف بابن الهائم، تحقيق د.ضاحي عبد الباقي، الطبعة الأولى ، دار الغرب الإسلامي، بيروت ، ٢٠٠٣م .

- التحرير والتنوير، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور، الطبعة الأولى ، مؤسسه التاريخ العربي ، بيروت ، ١٤٢٠هـ ،٢٠٠٠م
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ، أبو حيان الأندلسي ، حسن هنداوي ، الطبعة الأولى ، دار كنوز اشبيليا ، الرياض، ١٤٢٩هـ ٢٠٠٨م.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي، تحقيق:محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة ، ١٣٨٧هـ،١٩٦٧م .
- تفسير البغوي ، الحسين بن مسعود البغوي، تحقيق:محمد عبد الله النمر و عثمان جمعه و سليمان مسلم ، دار طيبة ، ١٤٠٩هـ ١٩٨٩م.
- تفسير العز بن عبد السلام، الإمام عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام السلمي الدمشقي الشافعي ، الطبعة الأولى ، دار ابن حزم، بيروت ، ١٤١٦هـ ١٩٩٦م.
- تفسير الفخري الرازي ، أبو عبد الله فخر الدين الرازي، دار إحياء التراث العربي .
- تفسير القرآن الحكيم، المشهوربـ(تفسير المنار)، محمد رشيد رضا ، الطبعة الثالثة ، دار المنار ، القاهرة ، ١٣٦٦ هـ ، ١٩٤٧ م.
- تفسير الماوردى (النكت والعيون) أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي البصري،تحقيق: السيد بن عبد المقصود بن عبد الرحيم، دار الكتب العلمية بيروت.
- التفسير والمفسرون ، محمد حسين الذهبي ، الطبعة الثانية ، دار الكتب الحديث ، مصر ، ١٣٩٦هـ .

- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي، تحقيق:عبد الرحمن علي سليمان ، الطبعة الأولى ، دار الفكر العربي ، ١٤٢٨هـ ٢٠٠٨م.
- التيسير في القراءات السبع ، الإمام أبو عمرو عثمان بن سعيد بن عثمان بن سعيد بن عمرو الداني، الطبعة الثانية ، دار الكتاب العربي و بيروت ، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤ .
- الجامع لأحكام القران (تفسير القرطبي)، محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي أبو عبد الله، تحقيق: هشام سمير البخاري ، عالم الكتب ، ١٤٢٣ هـ، ٢٠٠٣م.
- الجنى الداني في حروف المعاني ، حسن بن قاسم المرادي ، تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل ، الطبعة الثانية ، دار الآفاق الجديد ، بيروت، ١٤٠هـ ،١٩٨٣م.
- حاشية الصبان ، محمد علي الصبان ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤١٧هـ .١٩٩٧م.
- الحديث النبوي الشريف وأثرة في الدراسات اللغوية والنحوية، محمد ضاري حمادي، الطبعة الأولى ، بيروت ، ١٤٠٢هـ،١٩٩٨٢م.
- حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث ، محمد ضاري حمادي .
- أبو حيان الأندلسي ومنهجه في تفسير البحر المحيط وفي إيراد القراءات فيه ، د. أحمد خالد شكري ، الطبعة الأولى، دار عمار للنشر، الجامعة الأردنية ، ١٤٢٨هـ٢٠٠٧م.
- الخصائص ، أبو الفتح عثمان بن جني ،تحقيق: عبد الحميد هنداوي ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٢١هـ ٢٠٠١م.
- دراسات صوتيه في روايات غريب الحديث والأثر ، أبو السعود أحمد الفخراني ، الطبعة الأولى ، ١٤١٧هـ ،١٩٩٦م.

- دراسات في علم اللغة ، محمد كمال بشر ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٩م .
- دراسات نحوية في حروف الجواب واستعمالاتها مستقاة من القران الكريم ، علي محمود النابي ، دار الكتب الحديثة .
- الدرر الكامنة ، في أعيان المائة الثامنة ، ابن حجر العسقلاني ،دار إحياء التراث العربي ، بيروت .
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ، السمين الحلبي ،تحقيق: أحمد محمد الخراط ، الطبعة الأولى ، دار القلم ، دمشق ، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.
- درة الغواص في أوهام الخواص، القاسم بن علي الحريري ،تحقيق: محمد أبو الفضل، دار نهضة مصر ، القاهرة ، ١٩٧٥م .
- ديوان الأخطل،تحقيق: مهدي محمد ناصر الدين، الطبعة الثالثة، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٤هـ،١٩٩٤م.
- ديوان امرئ القيس،تحقيق: مصطفى عبد الشافي ، الطبعة الخامسة ، دار الكتب العلمية ، ١٤٢٥هـ،٢٠٠٤م.
- ديوان أميه بن أبي الصلت، تحقيق:سجيع جميل الجبيلي ، الطبعة الأولى ، دار صادر ، بيروت ، ١٩٩٨م .
- ديوان زهير بن أبي سلمى ،تحقيق: علي حسن فاغور ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٠٨هـ،١٩٨٨م.
- ديوان سويد بن أبي كاهل اليشكري، تحقيق:شاكر عاشور، الطبعة الأولى، وزارة الإعلام ، العراق ، ١٩٧٢م .

- ديوان عدي بن زيد العبادي ،تحقيق: محمد جبار المعيبد ، دار الجمهورية للنشر والطباعة ، بغداد ، ١٣٨٥هـ ،١٩٦٥م.
- ديوانا عروة بن الورد والسموأل ، دار بيروت ، بيروت ، ١٤٠٢هـ،١٩٨٢م.
- ديوان عنترة ، الطبعة الرابعة ، بيروت ، ١٨٩٣م .
- ديوان لبيد بن ربيعة العامري ، دار صادر بيروت .
- ديوان النابغة الجعدي ،تحقيق: واضح الصمد ، الطبعة الأولى ، دار صادر ، بيروت، ١٩٩٨م .
- رصف المباني في شرح حروف المعاني، أحمد المالقي، تحقيق: أحمد الخراط ، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، دمشق .
- روح المعاني في تفسير القران العظيم والسبع المثاني، محمود الألوسي، دار إحياء التراث العربي، بيروت .
- أبو زكريا الفراء ومذهبة في النحو واللغة ، د.أحمد مكي الأنصاري، القاهرة ، ١٩٦٤م.
- سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق د.حسن هنداوي، الطبعة الأولى، دار القلم،دمشق، ١٤٠٥هـ،١٩٨٥م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ابن عقيل ،تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ، الطبعة العشرون ، دار التراث ، القاهرة ،١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م.
- شرح التسهيل ، جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك، تحقيق د.عبد الرحمن السيد و د. محمد بدوي ، الطبعة الأولى ، هجر للطباعة ، مصر ، ١٤١٠هـ،١٩٩٠م.

- شرح جمل الزجاجي ، ابن خروف ، تحقيق:سلوى محمد عرب ، جامعه أم القرى ، ١٤١٩هـ .
- شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور، تحقيق د. صاحب أبو جناح، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية ، بغداد ، ١٤٠٠هـ .
- شرح درة الغواص في أوهام الخواص، أحمد شهاب الدين الخفاجي، الطبعة الأولى ، مطبعة الجوائب، ١٢٩٩هـ .
- شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، محمد بن الحسن الرضي، حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي يحي بشير مصطفى، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، ١٤١٧هـ .
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد القاهري الشافعي، تحقيق:نواف بن جزاء الحارثي، الطبعة الأولى، الجامعة الإسلامية ، المدينة المنورة، ١٤٢٣هـ ،٢٠٠٤م.
- شرح قطر الندى، ابن هشام،تحقيق:محمد محي الدين، المكتبة التجارية، مكة المكرمة.
- شرح الكافية الشافية، جمال الدين بن مالك، تحقيق:عبد المنعم أحمد هريدي، الطبعة الأولى، منشورات جامعة أم القرى، ١٤٠٢هـ .
- شرح اللمع، ابن برهان العكبري، تحقيق د. فائز فارس، الطبعة الأولى، الكويت ، ١٤٠٤هـ .
- شرح المفصل ، موفق الدين يعيش علي بن يعيش المعروف بابن يعيش، عالم الكتب، بيروت .

- شعر الأحوص الأنصاري، تحقيق:عادل سليمان جمال، الطبعة الثانية ، مكتبة الخانجي و القاهرة ، ١٤١١هـ ،١٩٩٠م.
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ابن مالك ،تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، مطبعة لجنه البيان العربي و مكتبة دار العروبة، القاهرة، ١٣٧٦هـ،١٩٥٧م.
- الصاحبي، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق:السيد أحمد صقر، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.
- الصحاح (تاج اللغو وصحاح العربية) إسماعيل حماد الجوهري، الطبعة الرابعة، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٩٠م.
- صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي، تحقيق:شعيب الأرنؤوط، الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٤هـ،١٩٩٣م .
- صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: مصطفى البغا، الطبعة الثالثة دار ابن كثير، اليمامة، ١٤٠٧هـ .
- صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج ، تحقيق:محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت .
- طبقات الشافعية، أبو بكر بن أحمد بن محمد بن عمر بن قاضي شهبة،تحقيق د. الحافظ عبد العليم خان ، الطبعة الأولى ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٤٠٧هـ .
- طبقات النحويين واللغويين، أبو بكر محمد الأندلسي، تحقيق: أبوالفضل محمد إبراهيم، الطبعة الثانية ، دار المعارف ، مصر .

- ظاهرة الشذوذ في النحو العربي، فتحي الدجني ، الطبعة الأولى، وكالة المطبوعات، الكويت ، ١٩٧٤م .
- ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية بين علماء اللغة القدامى والمحدثين ، عبد الفتاح حسن علي ، الطبعة الأولى ، دار الفكر ، الأردن ، ١٤١٩هـ ،١٩٩٨م .
- علل النحو، أبو الحسن محمد بن الوراق، تحقيق:محمود جاسم محمد الدرويش، الطبعة الأولى، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٢٠هـ .
- العين ، الخليل بن أحمد الفراهيدي، الطبعة الثانية، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٢٦هـ ،٢٠٠٥م.
- غاية النهاية في طبقات القراء، شمس الدين أبي الخير محمد بن محمد بن محمد بن علي الجزري الدمشقي الشافعي، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ ،٢٠٠٦م.
- غريب القران، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري،تحقيق: أحمد صقر ، دار الكتب العلمية ، ١٣٩٨هـ ،١٩٧٨م.
- فتح الباري بشرح صحيح البخاري ، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، محمد فؤاد عبد الباقي، الطبعة الأولى ، دار المعرفة ، بيروت ، ١٣٧٩هـ .
- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية ، محمد بن علي بن محمد الشوكاني ، دار المعرفة ، ١٤٢٣هـ ،٢٠٠٤م.
- الفروق اللغوية ، أبو هلال العسكري ، تعليق:محمد باسل ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ٢٠٠٩م .
- فوات الوفيات، محمد شاكر الكتبي، تحقيق:إحسان عباس، الطبعة الأولى، دار صادر ، بيروت .

- في أصول النحو، سعيد الأفغاني ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ١٤٠٧هـ،١٩٨٧م.
- في تاريخ النحو ، سعيد الأفغاني ، مكتبة الفلاح ، الكويت ، ١٤٠٠هـ ،١٩٨٠م.
- القياس في اللغة العربية، محمد الخضر حسين، المطبعة السلفية، القاهرة، ١٣٥٣هـ .
- الكامل، أبو العباس المبرد، تحقيق د.محمد أحمد الدالي ، الطبعة الثانية ، مؤسسة الرسالة ، ١٤١٣هـ .
- الكتاب، أبو البشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، تحقيق:عبد السلام محمد هارون، دار الجيل ، بيروت .
- كتاب الأفعال ، ابن القوطية ، تحقيق:علي فودة ، الطبعة الثانية ، مكتبه الخانجي، ١٩٩٣هـ
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري،تحقيق: عبد الرازق المهدي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت .
- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، أبو محمد مكي القيسي، تحقيق:محيي الدين رمضان ، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، دمشق ، ١٣٩٤هـ.
- الكشف والبيان ، أبو إسحاق أحمد بن محمد النيسابوري ، أبي محمد بن عاشور ، الطبعة الأولى ، دار إحياء التراث العرب ، بيروت ، ١٤٢٢هـ ،٢٠٠٢م.
- الكليات، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي،تحقيق: عدنان درويشو محمد المصري، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤١٩هـ ،١٩٩٨م.
- اللباب في علل البناء والإعراب ، أبو البقاء العكبري ، تحقيق:غازي مختار طليمات ، الطبعة الأولى ، دار الفكر ، دمشق ، ١٩٩٥م .

- اللباب في علوم الكتاب ، أبو حفص عمر بن علي ابن عادل الدمشقي الحنبلي ، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود و علي محمد معوض ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤١٩هـ ،١٩٩٨م.
- لسان العرب، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور المصري، دار صادر بيروت ، ٢٠٠٨م.
- اللغة العربية معناها ومبناها ، تمام حسان ، الطبعة الثالثة ، عالم الكتب، ١٤١٨هـ،١٩٩٨م.
- اللغة والنحو بين القديم والحديث، عباس حسن، الطبعة الثانية، دار المعارف، مصر.
- اللمع في العربية ، أبو الفتح عثمان ابن جني ، تحقيق د.حسين محمد شرف ، الطبعة الأولى ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٣٩٩هـ .
- اللهجات العربية في التراث، د: أحمد علم الدين الجندي، الدار العربية للكتاب، ليبيا ، ١٣٩٨هـ ١٩٧٨م.
- اللهجات في الكتاب لسيبويه أصواتاً وبنية، صالحة راشد آل غنيم، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.
- اللهجات العربية في معاني القران للفراء دراسة نحوية وصرفية ولغوية ، د.صبحي عبد الحميد محمد، الطبعة الأولى، دار الطباعة المحمدية، القاهرة، ١٤٠٦هـ ، ١٩٨٦م.
- اللهجات العربية نشأة وتطورا ،د. عبد الغفار حامد هلال ، الطبعة الثانية ، ١٤١٠هـ ،١٩٩٠م.

- لهجة أزده السراة في عصر الاحتجاج اللغوي ، جمعان عبد الكريم الغامدي ، الطبعة الأولى ، نادي جازان الأدبي ، ١٤٢٦هـ ،٢٠٠٥م.
- ليس في كلام العرب، الحسين بن أحمد بن خالويه، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، مكة المكرمة، الطبعة الثانية،١٣٩٩هـ ، ١٩٧٩م
- مجاز القران، أبو عبيدة ، تحقيق:محمد فؤاد سزكين، مؤسسة الرسالة، بيروت ، ١٤٠١هـ.
- مجمع الأمثال، أبو الفضل أحمد بن محمد الميداني، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار المعرفة ، بيروت .
- مجموع أشعار العرب وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج،تعليق: وليم بن الورد البروسي ، دار ابن قتيبه، الكويت .
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ،أبو الفتح عثمان ابن جني الجزء الأول تحقيق:محمد عبد القادر عطا، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت ،١٤١٩هـ ١٩٩٨م، الجزء الثاني : تحقيق علي النجدي ناصيف و د: عبد الفتاح إسماعيل شلبي، أعده للطبعة الثالثة وقدم لها محمد بشير الأدلبي.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي، تحقيق: عبد السلام عبد الشافعي محمد، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤١٣هـ ،١٩٩٣م.
- مختار الصحاح ، محمد بن أبي بكر الرازي ، تحقيق: محمود خاطر ، مكتبة لبنان، بيروت ، ١٤١٥هـ ،١٩٩٥م.
- مختصر في شواذ القران من كتاب البديع ، ابن خالويه ، مكتبة المتنبي ، القاهرة .

- المخصص ، أبو الحسن علي إسماعيل الأندلسي ابن سيده، تحقيق: خليل إبراهيم جفال ، الطبعة الأولى ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ١٤١٧هـ ،١٩٩٦م.
- المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي ، رمضان عبد التواب ، الطبعة الثانية مكتبه الخانجي ، القاهرة ، ١٤٠٥هـ ،١٩٨٥م.
- مدرسة البصرة النحوية ، د عبد الرحمن السيد ، الطبعة الأولى، دار المعارف ،مصر، ١٩٦٨م
- المذاهب النحوية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، د مصطفى عبد العزيز السِّنجرجي، الطبعة الأولى، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ١٤٠٦هـ،١٩٨٦م،
- المزهر في علوم العربية وأنواعها، جلال الدين السيوطي، تحقيق:محمد أبو الفضل إبراهيم و محمد جاد المولى، المكتبة العصرية، بيروت ، ١٤٢٨هـ ،٢٠٠٧م.
- مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق:شعيب الأرنؤوط وآخرون، الطبعة الثانية ، مؤسسة الرسالة ، ١٤٢٠هـ ،١٩٩٩م.
- مشكل إعراب القران ، مكي بن أبي طالب القيسي ، تحقيق د.حاتم صالح الضامن ، الطبعة الثانية ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤٠٥هـ .
- المصباح المنير، أحمد بن محمد بن علي الفيومي المقري، تحقيق: يوسف الشيخ محمد ، المكتبة العصرية .
- معاني القران ، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء ، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي و محمد علي ، بيروت .
- معاني القران وإعرابه ، أبو إسحاق إبراهيم السري المعروف بالزجاج ، تحقيق د. عبد الجليل عبده شلبي، دار الحديث القاهرة.
- معجم مقاييس اللغة ، أبو الحسين أحمد زكريا ، تحقيق:عبد السلام محمد هارون ، دار الفكر ، ١٣٩٩هـ ،١٩٧٩م.

- مفاتيح العربية على متن الآجرومية، فيصل بن عبد العزيز آل مبارك،تحقيق: عبد العزيز بن سعد الدغيثر، الطبعة الأولى ، دار الصميعي ، ١٤٢٧هـ ،٢٠٠٦م.
- مفاتيح الغيب، فخر الدين محمد الرازي، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢١هـ ،٢٠٠٠م.
- المفصل في صنعه الإعراب ، أبو القاسم الزمخشري ، تحقيق د. علي بوم لحم ، الطبعة الأولى ، دار ومكتبة الهلال ، بيروت ، ١٩٩٣م .
- المفهم شرح صحيح مسلم ، القرطبي ، تحقيق د.الحسيني أبو فرحة وزملائه ، الطبعة الأولى ، دار الكتاب المصري و دار الكتاب اللبناني ، القاهرة ، بيروت ، ١٤١٣هـ،١٩٩٢م.
- المقتضب ، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد ،تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٤٣١هـ ،٢٠١٠م.
- من أسرار اللغة ، إبراهيم أنيس ، الطبعة الثامنة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ٢٠٠٣م .
- من لغات العرب لغة هذيل ، عبد الجواد الطيب ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٥م .
- النشر في القراءات العشر، أبو الخير محمد بن محمد ابن الجزري، تحقيق: نجيب الماجدي ، المكتبة العصرية ، بيروت ، ١٤٢٩هـ ،٢٠٠٨م.
- النوادر في اللغة ، أبوزيد الأنصاري ، تحقيق:محمد عبد القادر أحمد ، الطبعة الأولى ، دار الشروق ، بيروت،١٤٠١هـ ،١٩٨١م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي،تحقيق: أحمد شمس الدين ، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية ، ١٤١٨هـ ،و تحقيق عبد السلام هارون، وعبد العال سالم مكرم، الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٧هـ ، ١٩٨٧م.
- الوافي بالوفيات ، صلاح الدين خليل الصفدي ، تحقيق،أحمد الأرنأووط و تركي مصطفى ، الطبعة الأولى، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ١٤٢٠هـ ،٢٠٠٠م.

ب/الرسائل الجامعية:

- الاستعمال بين الكثرة والقلة وأثره في القواعد النحوية والصرفية، إعداد: محمد موسى عبد النبي، إشراف د. أحمد محمد عبد الدايم ، جامعه الأزهر، القاهرة،رسالة دكتوراه، ١٤٢٠هـ ،١٩٩٩م.
- الشذوذ والضرورة في لغة العرب ، إعداد:محمد عبد الحميد سعد ، كلية اللغة العربية جامعه الأزهر ، القاهرة ، ١٣٨٩هـ ،١٩٦٩م.
- الظواهر اللغوية في دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين لمحمد بن علان ، إعداد أمل عبد الفتاح أحمد محمد، كلية الدراسات الإسلامية والعربية، جامعه الأزهر ، القاهرة ، رسالة دكتوراه ،١٤٢٣هـ ،٢٠٠٢م.
- لغات طيئ ، د.محمد يعقوب تركستاني ، ،كلية اللغة العربية، جامعه أم القرى ، مكة، رسالة دكتوراه ،١٤٠٢هـ،١٩٨٢م. .
- مخالفة القياس والأفصح في نظر النحويين اللغويين ، إعداد إبراهيم صمب انجاي ، إشراف ناجح مبروك ، كلية اللغة العربية، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، رسالة دكتوراه، ١٤٢٨هـ .

ج/المجلات والدوريات المحكمة:

- بحث في اللهجات العربية (لغة أكلوني البراغيث) ، عدنان محمد سليمان، مجله كلية الدراسات الإسلامية، بغداد، العدد السادس،١٣٩٤هـ ،١٩٧٤م.
- الظواهر اللغوية في لهجة سُليم، إعداد : د. علي عبد الله القرني.
- لغة أكلوني البراغيث ، عبد الرحمن محمد العمار ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية العدد السابع والعشرون ، ، ١٤٢٠هـ .

- مجلة مجمع اللغة العربية المطبعة الأميرية ، بولاق ، ١٩٣٥م .
- نظرات نحويَّة في لغة طيئ، د. محمود فجّال، مجلَّة العرب، ١٤١٠هـ ١٩٩٠م.

فهرس الموضوعات

جاء البحث في أربعة فصول، تسبقها دراسة تمهيدية ذات مبحثين، وتقفوها خاتمة، على النحو الآتي:

التمهيد: البحر المحيط وما وصف بالقليل وفيه مبحثان ١٢

المبحث الأول: أبو حيان والبحر المحيط وفيه مطلبان.....١٢

المطلب الأول: أبو حيان حياته وآثاره.....١٣

المطلب الثاني: نبذة عن البحر المحيط.....١٩

المبحث الثاني: مفهوم القليل في الدرس اللغوي.....٢٢

❖ **الفصل الأول: ما وصف بالقليل في الأبنية وفيه مبحثان**.....٤٠

المبحث الأول: ما وصف بالقليل في الأسماء وفيه سبعة مطالب.....٤١

المطلب الأول: فعول بمعنى مفعول.....٤٢

المطلب الثاني: الجموع وفيه مسألتان.....٤٤

المسألة الأولى: جمع فَعْل على فُعُل.....٤٤

المسألة الثانية: جمع فَعْل على فَعِيل.....٤٦

المطلب الثالث: صيغة مَفْعُلة بسكون الفاء وضم العين.....٤٩

المطلب الرابع: صيغة فُعُلان بضم الفاء والعين.....٥١

المطلب الخامس: صيغة فَعَّال.....٥٣

المطلب السادس: صيغة فُعُل في الصفات.....٥٤

المطلب السابع: المصادر وفيه مسألتان.....٥٦

المسألة الأولى: فَعْلان بفتح الفاء وسكون العين.....٥٧

المسألة الثانية: فَعُول بفتح الفاء وضم العين.....٥٩

المبحث الثاني: التغيرات التي تطرأ على البنية وفيه ثلاثة مطالب.....٦٢
المطلب الأول: إبدال الهمزة ياء.....٦٣
المطلب الثاني إبدال الواو المفتوحة في أول الكلمة همزة.....٦٦
المطلب الثالث: نقل حركة الهمز إلى الساكن قبلها.....٦٨
❖ الفصل الثاني: ما وصف بالقليل في التراكيب وفيه ثلاثة مباحث.....٧٢
المبحث الأول: الإعمال والإهمال وفيه أربعة مطالب.....٧٥
المطلب الأول: إعمال "لا" عمل "ليس".....٧٦
المطلب الثاني: إعمال " إنَّ" عند تخفيفها.....٨١
لمطلب الثالث : إعمال الأول عند تنازع عاملين على معمولين.....٨٣
المطلب الرابع: المصادر وفيه مسألتان.....٨٧
المسألة الأولى: إعمال المصدر المنون.....٨٧
المسألة الثانية: إضافة المصدر للمفعول ورفع الفاعل به ٨٨
المبحث الثاني: اللزوم والتعدي وفيه مطلبان.....٩٠
المطلب الأول: مجيء الفعل الثلاثي المضعف المتعدي على يفْعِل بكسر العين.....٩١
المطالب الثاني: التعدية بالباء وفيه مسألتان.....٩٣
المسألة الأولى: تعدية المتعدي لمفعول ثان بالباء.....٩٣
المسألة الثانية: تعدية الفعل " درى" للمفعول الثاني بالباء.....٩٥
المبحث الثالث: ما وصف بالقلّة في التركيب وفيه واحد وعشرون مطلباً.....٩٨
المطلب الأول: وقوع الواو مفتوحة متطرفة متحركا ما قبلها.....١٠٠
المطلب الثاني حذف نون الرفع بغير ناصب ولا جازم.....١٠١
المطلب الثالث استعمال "ما" وَ "من" نكرتين موصوفتين.....١٠٣
المطلب الرابع: وصل "ما" الظرفية بالمضارع المثبت.....١٠٧

المطلب الخامس : توسط خبر ليس بينها وبين اسمها.....١٠٨
المطلب السادس:حذف أحد مفعولي ظن وأخواتها.....١١٠
المطلب السابع: لغة أكلوني البراغيث.....١١٤
المطلب الثامن: تأنيث الفعل إذا فصل بينه وبين فاعله المؤنث بـ"إلا".....١٢٥
المطلب التاسع: القلب في الكلام.....١٢٦
المطلب العاشر: دخول اللام على المفعول المؤخر عن الفعل.....١٢٨
المطلب الحادي عشر: نصب المفعول لأجله مع تعريفه بالألف واللام.....١٣٠
المطلب الثاني عشر:الحال وفيه ثلاث مسائل.....١٣٢
المسألة الأولى: الفصل بين الحال وصاحبه.....١٣٢
المسألة الثانية: نفي الجملة الحالية بـ"لم" وَ "ما".....١٣٤
المسألة الثالثة:مجيء جملة الحال مصدرة بمضارع مثبت مسبوق بالواو.....١٣٧
المطلب الثالث عشر: الصفة وفيه مسألتان.....١٤٠
المسألة الأولى: تقديم الصفة على الموصوف.....١٤٠
المسألة الثانية: حذف الضمير من الصفة.....١٤٢
المطلب الرابع عشر: دخول " ربَّ " على المستقبل.....١٤٣
المطلب الخامس عشر: العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار.....١٤٥
المطلب السادس عشر: البدل بالمشتق.....١٥٠
المطلب السابع عشر: حذف حرف النداء مع اسم الإشارة.....١٥١
المطلب الثامن عشر: وقوع الاختصاص بعد ضمير المخاطب.....١٥٥
المطلب التاسع عشر: رفع الفعل بعد الفاء.....١٥٦
المطلب العشرون: عوامل الجزم وفيه ست مسائل.....١٥٨
المسألة الأولى:دخول لام الأمر على الفعل مع إثبات حرف العلة.....١٥٨
المسألة الثانية: دخول لام الأمر على المضارع المتكلم والمخاطب.....١٦٢

المسألة الثالثة: دخول "لا" الناهية على فعل المتكلم.....١٦٦
المسألة الرابعة: استعمال " أيَّان " في جزم المضارعين.....١٦٧
المسألة الخامسة: الشرط بـ" كيف".....١٦٨
المسألة السادسة: دخول اللام على جواب "لو" المنفي.....١٧١
المطلب الحادي والعشرون: مجيء الألفاظ المعدولة عن العدد مضافة.....١٧٣
❖ **الفصل الثالث: ما وصف بالقليل في الدلالة وفيه سبعة مباحث**.....١٧٥
المبحث الأول: وقوع " ألا" الاستفتاحية حرف جواب.....١٧٦
المبحث الثاني: مجيء الفاء بمعنى الواو.....١٧٨
المبحث الثالث: التأكيد بالمصدر في المجاز.....١٨٠
المبحث الرابع: الإخبار بالجملة الظاهرة المثبتة عن الجملة المنفية.....١٨٢
المبحث الخامس: السَّلم بمعنى الإسلام.....١٨٣
المبحث السادس: معنى الإشفاق في الفعل " عسى".....١٨٦
المبحثالسابع: معنى اليقين في الفعل " حسب".....١٨٧
❖ **الفصل الرابع: أثر القليل في بناء الحكم اللغوي**.....١٩١
الخاتمة.....٢٢١
الفهارس الفنِّية.....٢٢٣
فهرس الآيات.....٢٢٤
فهرس الأحاديث.....٢٣٨
فهرس أقوال العرب.....٢٣٩
فهرس الأبيات الشعريّة.....٢٤٠
فهرس الأعلام.....٢٤٤
فهرس الأماكن.....٢٥٥

فهرس القبائل والجماعات.....٢٥٦
فهرس المصادر والمراجع.....٢٥٨
فهرس الموضوعات.....٢٧١

Abstract

Many scholars have discussed the term 'few' in light of linguistic studies, and its relationship with other terminology such as the 'rare' and the *'irregular",* and their views differed about them. Hence, no precise definition has been given to these terms, so that clear boundaries can be set between them, on which rationale judgment of acceptance and refusal can be based.

This is the reason why this research has come to discuss the concept of (few) with respect to the view of Abu Hayyan AI-Andalusy in his book (AI-Bahr AI-Muhit) and its relationship with the terms: the 'rare' and the *'irregular"* in the language of the Arabs, and then elaborate the impact of the term "few" on structuring linguistic rules and principles.

"Few" is something that is below "many", and more than "rare". Some said that it is less than "half'. Perhaps the simplest definition is to say: "What did not reach the level of common abundance and its usage has not widely spread; or it is something that is much while amidst its associates".

"Rare" is something whose existence is not much, even though it is not unlike the original. Hence, "Few" and "Rare" do not always contradict the accepted basis of analogy.

The irregular is something that counteracts the general adopted rule of its counterparts, and has singled out itself to join some other rules. Some say, it is something in opposition to the accepted basis of analogy regardless of its abundance or scarcity.

According to the opinion of the crass majority of scholars, the *"irregular"* contradicts the accepted basis of analogy. Hence, every *!(irregular"* is few but the reverse is not the case.

The nature of the subject required that it is divided into the levels of linguistic analysis with respect to structure, sentence and meaning. Although, the . research did not discuss the phonetic aspect; because Abu Hayyan did not pay attention to this aspect, in addition to the fact that this aspect is either phonetics relating to the acoustic point of emanation of letters and their characteristics, and this has no effect in structuring linguistic principles. Or otherwise phonological

aspects relating to the harmony of sounds and the influence they have on one another, and this cannot be a basis for the rule of *"permissibility", "few"* and *"much".* It is rather a field of approbation and disapproval. The research finally arrived at a set of findings relevant to the subject matter.

I entreat Allah to render this research purely for seeking His Noble Countenance and to be among the useful and helpful studies.

The Researcher

Kingdom of Saudi Arabia

Ministry of Higher Education

Taibah University

Faculty of Arts and Humanities

Department of Arabic Language

"What has been described as few in Al-Bahr Al-Muheet by Abu Hayyan Al-Andalusy"

(Analytical study)

A thesis presented to accomplish the requirements of attaining a Master's degree in (Linguistics)

Prepared by:

Fawziah Ibrahim Alofi

Supervised by:

Dr. Ali Abdullah Alqarni

Associate Prof. of Linguistics

Faculty of Arts and Humanities

1434AH/-2012